*

Dreanched Book

TOTAL DAMAGE BOOK

*

كتاب

التحفة الادبية في تاريخ تمدن الممالك الاوروباوية

تاليف

الوزير الخطير والعالم النحرير كيزو الشهير

ترجمة

الخواجا حنين نعمة الله خوري

طبع في الاسكندرية في مطبعة الاهرام سنة ١٨٧٧ مسيحية
الموافقة سنة ١٢٩٤ هجرية

الى

أعتاب صاحب السمو حضرة

الخديو اسمعيل

عزيز مصر المعظم

على سبيل العبودية

من مترجمو

مقدمة المترجم

الحمد لله الواحد الاحد . الفرد الصمد . الذي تكرم بخلق الانسان . وفضله بجوهر العقل على سائر الحيوان . وزينه بالحكمة والشجاعة . والكرم والوداعة . ووهبه فن الاختراع والاحتيال . حتى استخدم البرق عوض السعاة والبخار عوض . . . وزاحم السابحة بباخراته في لجج البحار . وعلا متن الرياح بمركباته الهوائية فروّع الاطيار . وابتدع نظرًا زجاجيًا رصد به النجوم الثابتة والسائرة . وانتصب رقيبًا للكواكب المحجوبة والظاهرة . على انه عاجز عن خلق خردلة او حبة من الرمال . فلله وحده العظمة والقدرة والكمال . اما بعد فهذه تحفة ادبية . ومجموعة حوت الفوائد التاريخية . فهي نزهة للخواطر زهية . وروضة فاحت روائح ازهارها الزكية الفها باللغة الفرنساوية . الوزير كيزو صاحب الشهرتين السياسية والعلمية . وهي تحتوي على اربع عشرة مقاله . كشف فيها الحجاب عن اصل التمدن وازاله . وكان يخطبها (سنة ١٨٢٨) على العلماء والاعيان بصفة دروس . فهي افخر من حلي العروس . استخرجتها الى اللغة العربية الجليلة . واستعملت في استخراجها الدقة الجزيلة . واظن انني نلت المرام . وجاءت الترجمة موافقة للاصل على التمام . وان عباراتها وضيحة .

وكل معانيها صريحة . وان من طالعها ودقق وتأنى . لايفوته المعنى
بل يحصل على ما تمنى . وان الصعوبة الناشئة عن تعدد وتنوع
المواضيع التي تحتويها . ودقة المعاني السياسية والفلسفية التي تعيها .
تعذر المترجم ان قصر عن استيفاء كامل حقوق العبارة العربية
الفصيحة . اذ الترجمة لا يشترط فيها سوى المعاني الوضيحة .
مع اتباع مذاهب الاعراب الصحيحة . وخير للترجم ان يقصر في
الفصاحة . من ان يخل بالمعاني والصراحة . فالذي ارجوه من
اهل هذا الفن ومن اهل العرفان . ان يطالعوا الكتاب
بعين الانتقاد والامتحان . على اني مقر بالعجز والتقصير . وراج
معاملتي بالحلم وكل كريم بذا جدير . ثم انني قد وضعت مقدمة المترجم
الانكليزي في صدر الكتاب . لما تضمنته بحق المؤلف والمؤلف من
المدح والاطناب . فاستغنيت بها عن كثرة الاسهاب .

ولما كان هذا الكتاب من اجل الكتب السياسية والتاريخية
التي ترجمت الى لغتنا الشريفة العربية . وكانت ترجمته وطبعه في
اسكندرية مصر المحمية . رايت من الواجب علي اهداءه الي صاحب
سمو حضرة الخديو المعظم . وفقاً لما ابدع من غرائب الآثار
وحكم . واطلب من المولى ان يرشدني سواء السبيل .
وهو حسبي ونعم الوكيل

مقدمة المترجم الانكليزي

انهُ بعد مطالعة الديانة التي تُعلّمنا واجباتنا نحو العزّة الالهيّة جلّ شأنها والطريق التي يجب علينا ان نسلكها لنكون من اهل المملكة السمويّة فالزم شيء يقتضي للانسان درسهُ ومطالعتهُ هو علم السياسة اعني رابطة الالفة بيننا وبين ابناء جنسنا والقوانين التي بمجرد السلوك بموجبها نحصل على السعادة والسلامة في المملكة التي نحن مختصون بها في هذا العالم . فاذا تقررت صحة هذه القضية لم يعد حينئذٍ احتياج للاسهاب في اثبات حسن ما شرعنا بهِ من ترجمة هذا الكتاب الى اللغة الانكليزية ليطلع عليهِ كل من يقرأها اذ المقصود من تاليفهِ كما يتضح لنا من الكتاب مجملاً ومن معانيهِ مفردةً هو بيان واشهار النظام السياسي العظيم الذي نحن متمتعون بهِ الآن والذي بواسطتهِ قد حصلنا بوفور على حقوق ابناء الحريّة وخصوصياتهم وفوائد الديانة المسيحية معاً . ثم انهُ من الواجب ان يعتبر هذا الكتاب بالحقيقة كتحفةٍ مهداة لبني البشر وذلك ليس فقط من جهة النظر اليهِ على الاطلاق بل ايضاً على الخصوص فانهُ مبنيٌّ على الخير والسلامة ولم يكن القصد بهِ نسخ بعض اصول النظام

الاجتماعي ولا ابطال البعض من طرائق الاحكام بل بعكس الامر
نتعلم منهُ انهُ اذا احترمت صفات تلك الطرائق وحقوقها واصول
النظام الاجتماعي المختلفة وحصل لها المراعاة الكافية يمكن ان تستعمل
هي نفسها لاكساب الانسان السعادة والراحة ان كان باعتبارهِ
ذاتيًا اوكعضوٍ من اعضاء الهيئة الاجتماعية وعلى راي المولف ان
جوهر التمدن انما هو عبارة عن تقدم الافراد نحو الكمال وعن
تحسين حال الهيئة الاجتماعية بجملتها

ثم ان العلامة كيزو شرع في هذا الكتاب بذكر التمدن الذي
حصل في اوربا عمومًا منذ انقراض الدولة الرومانية وغزوات البربر
الى هذا الوقت وتمم ذلك ببراعة عظيمة وفلسفة حقيقية فانهُ بسط
اولاً لدى القارئ المواد الاصلية التي منها تركب النظام الاجتماعي
الاوربا وي واوضح كيفيَّة اختلاف جوهرهِ عن جوهر النظامات
الاخرى القديمة او الحاضرة ونسب هذا الاختلاف الى تنوع المواد
الاصلية التي تركب منها ثم انهُ سرد كل ما استفدناه من الدولة الرومانية
والبربر وحكومة الاشراف الالتزامية والترتيبات الكنائسيَّة والمدن
المستقلة والحكومات البلدية والملكيَّة ودقق الفحص عن كل تلك
المواد الاصليَّة واوضح انها بانضمام بعضها الى بعض وامتزاجها تولدت
منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة التي فاقت الهيئات الاجتماعية السالفة

كافةً ولم تزل تترقى في التحسين والانتظام . والعلامة كيزو لم يقتصر في كتابهِ هذا على ذكر تلك المواد بنوع بسيط بل عبّر بابلغ فصاحة عن اصل غرسها والمحلات التي نمت فيها وما اينعتهُ من الاثمار التي بعضها مفيد نافع للتمدن يجب حفظهُ والبعض بالعكس لا يجدي نفعاً بل مضر يلزم طرحهُ واعدامهُ . ثم انهُ لدى ذكرهِ النتائج الناشئه عن اختلاط تلك المواد الاصلية المتنوعة والمتضادة شرح باختصار عن بعض الوقائع والحوادث العظيمة التي اثّرت تأثيراً ظاهراً في احوال اوربا كغزوات الصليبيين والاصلاح الديني اي اعتزال البروتسطانت والانقلاب السياسي الذي حصل في انكلترا وهذه الثلاثة هي من اهمها . وبحث عن جميعها ببراعة قلم العالم النحرير . فالفصول الاربعة عشر المتضمنة تاريخ التمدن في بلاد اوربا تشتمل على ذكر مواضيع مختلفة من تاريخ تلك البلاد وفي كل واحدٍ منها وصف احد الحوادث العظيمة المهمة التي وقعت في اوربا . فيظهر جليًا من حسن انتظام الموضوع بجملتهِ ومن اتقان شرح وتوضيح كل مادةٍ بمفردها ان هذا الكتاب هو صنعة استاذ ماهر في فن التاليف ذي افكار ثاقبة وبراعة كليَّة . فالاربعة عشر فصلاً التي يحتويها يتكون منها مجموع واحد مكتمل وهو تاريخ التمدن في بلاد اوربا وباسلوب كهذا يلتذ ويستفيد من مطالعتهِ المورخ اللبيب

والعالم النحرير والفيلسوف معاً · فلا شك ان انتشار هذا التاليف
مما يعين على تقدم السياسة ونموّ الآداب · والوصية الاولى التي
يوصينا بها مولفهُ هي تأدية الشكر للهيئة الاجتماعية التي نحن منها فان
الناس في مدى مدة القرون الخمسة عشر التي انتشا فيها التمدن
وانتشر لم يتمتعوا بحالة احسن واكثر استقلالاً من حالتنا الحاضرة
سواءٌ كان في الامور الادبية ام المادية · ولكن لا يجب ان نجعل ذلك
سبباً لقلة النشاط وفتور الهمة ولا لحدة المزاج لان الجمود والحدة هما
اسوأُ الحالات واشأمها ويجب الاَّ ننسى ولا يبرح عن اذهاننا ما دمنا
مشتغلين في امر تحسين التمدن ان العدل والادب واشاعة الامور
والحريَّة هي جميعها لوجود التمدن شروط ضروريَّة · ومن راي
المولف السديد وفكره المصيب استقباح الفئة التي مرامها توقيف
الهيئة الاجتماعية على ما بلغت اليهِ في الحال وايضاً الفئة التي ترغب
فرط سرعة تقدمها بوسائل ليست فقط مضرة للبعض بل تملأُ قلوب
اعظم الرجال المتمتعين بامنها وطمانينتها خوفاً وهولاً · فلا ينبغي ان
نقتصر على الموجود والمتحقق من الامور لاننا حينئذٍ لا نتقدم في درجات
الكمال كما انهُ لا ينبغي ان نسعى ونجتهد بالحصول على نظام اجتماعيّ
وهميّ قد صورتهُ لنا التخيّلات بالوان فاخرة غير ملتفتين الى عدم
امكان صبّ ما عندنا من المواد في قالب ليتدعتهُ العقول فقد طمتنا

تجارب الزمن شدة الخطر الحاصل من دفع الممالك بسرعة مفرطة ولو الى طريق الصواب لان كل امة لها عوايد وعواطف وتقليدات مختصة بها ومع ان الحكماء واهل النهى يعتقدون ان بعض العوايد يداخلهُ الخطا والفساد وان بعض العواطف قد يكون على غير استقامة او على اساس غير صحيح وان التقليدات تكون احيانًا باطلة كاذبة فمع ذلك ينبغي لواضع القوانين ان يستعمل الحذاقة والحكمة في مداواتهِ تلك العلل لان ادراكها من العدد القليل من الشعب غير كافٍ بل ينبغي تنوير الجمهور واقناعهُ لكي يمكنهُ ان يحكم هو ايضًا بفسادها وخطاها فتسهل حينئذٍ معالجتها . كما انهُ يوجد ايضًا خطر عظيم على الحكومات من مقاومتها جهارًا تصورات الجمهور الوهميَّة ومن معارضتها على الدوام سيل شهواتهِ العرمرم اذ انهُ في اكثر الاوقات يحيد عن طريق الصواب ويخرج عن دائرة العقل وليس من وسيلةٍ لتسكين هيجانهِ وترطيب اخلاقهِ سوى امتداد ونموّ العقل والادراك بين العامة . وينبغي لواضع القوانين ان يدرك جيدًا انهُ لم يُدعَ لامتحان نظريات عقلية بل لاجراء قوانين عمليَّة تناسب الهيئة الاجتماعية الموجودة لا لابداع هيئة اجتماعية جديدة فان الشعوب موجودة لم يدعُها الى الوجود مشترع بشريّ ومنذُ وجودها لها قوانين ونظامات فمن دُعي لاصلاح تلك القوانين والنظامات

ينبغي له ان يمسها بالمبرد لا بالفأس نعم من المتوجب عليه ان يجتهد دائماً بجعلها موافقة ومطابقة لسعادة الناس وميسرة بلوغهم حد الكمال ولكن ينبغي له ان يحاذر جداً من اماتتها اذ ربما تكون حياتها معلقة باحد الامور التي يستحسن تقويمها او حذفها بالكلية فتنتزع معها حيوة تلك النظامات والقوانين وحينئذٍ لا يعود له اقتدار على تطبيبها وردها الى الوجود ويجب عليه خصوصاً احترام الجسم الاجتماعي وجميع اعضائه الذين هم بالحقيقة في حيز الوجود لان المشترع من شانه الصيانة والمحافظة لا التجديد والابداع فلا حاجة له ان يبحث عن ضرورية وجود الملك ومراتب الاشراف والاكليرس والمجالس المركبة من عموم الاهالي او وكلائهم والحكومات البلدية الى غير ذلك بحسب النظام الذي دُعي لادارته . نعم انه ضروري وجوهري ان يقف على حقيقة امر تلك العناصر المركب منها النظام الاجتماعي وان يكون خبيراً بمزاياها ومعايبها ولكن ينبغي له ان يتذكر دائماً ان تلك العناصر توجد في كل الشعوب على اختلاف الاحوال والظروف وانه ربما كان متعلقاً بها وجود تلك الامة نفسها التي يعتني ويهتم باصلاح شانها . ثم ان اتقان نظام الهيئة الاجتماعية لم يتصل بعد الى درجة ندرك فيها مقدار لزوم السلطات المرتبة في كل مملكة لحفظ وجود تلك المملكة ودوامها . نعم انه لا يوجد شي

غير قابل التغيير في العالم السياسي والسلطات المختلفة يمكن تغييرها وتبديلها بحسب ظروف الوقت وتنظيمها على التكرار ولكن من الرأي استعمال الحكمة والعقل في هذا الامر لانه لا يسوغ ملاشاة سلطة ما قبل ان يحكم بفسادها الذوق السليم في عموم الهيئة الاجتماعية وإن يأنف منها الصالح العام وذلك لان المدة المستطيلة التي كانت فيها تلك السلطة نافذة وتنعم الامة بفوائدها وقتئذٍ مما يستوجب لها بمقايسة ذلك حق الرعاية والحرمة والصيانة حفظاً للامن والاطمئنان . فلاعانة التمدن وترقيته ينبغي لكل حكومة متصفة بالعقل والدراية ان تفي ما يجب من الاكرام والحماية لكل نظام وجد في المملكة وان تجتهد في ذات الحين بتسهيل طرق التمدن لكي يأخذ في الامتداد والتقدم ويمكنه الانتقال الى هيئة اخرى في المستقبل . ومن الضروري ان تجعل هذين الامرين مقصداً لها وغاية لكدها وجدها . ويجب عليها ايضاً تأدية المراعاة اللائقة بحق الحرية والسعي في تقويتها وتمكينها مجتهدةً بان يكون للامة فكر واحد وارادة واحدة حتى يصبح الجميع كشخص واحد . ولنجاح اعمالها الراجعة لخير الامة وسعادتها يقتضي لها ايضاً ان تنتخب لوظائف المملكة رجالاً ماهرين يقومون بها حق القيام وعلى وفاق الصالح العام وتجعل نفوذاً عظيماً لارباب العقول والمعارف المتسربلين باثواب الفضيلة

ذوي الحذاقة والخبرة التامة الذين لهم الغرض الاكبر في ارتقاء الهيئة الاجتماعية ونموّها ويستطيعون انقاذها من الاخطار والاهوال باكثر سهولة وراحة مما يستطيعه غيرهم من الرجال . فلنوال هذا المقصود يقتضي اذن ان يكون مرشدو الهيئة الاجتماعية متشحين بالفضائل البهية ومزيّنين باسمى المواهب العقلية فهل توجد تلك الصفات الجليلة عند جمهور العامة او هل يوجد برهان على ان الجمهور يتلقى بالقبول الرايات الحميدة السديدة او هل يوجد رجال ولو مهما اشتهروا في الصبر والاحتمال يصبرون على فرط وقاحته وغباوته او هل يستطيع اعقل الرجال واحذقهم ان يضع قانوناً لمنع تعديه وشكيمةً لجماحه . او هل ترى في اعماله وحدة القصد او البصيرة او النظر في مستقبل الاحوال او حسن المثابرة او الكرم اللازم لنجاح المشروعات العظيمة او حسن التدبير والتصرّف في ايرادات الحكومة فالامتحان يوافينا بالجواب على جميع هذه السوالات وتاريخ الامم الحرّة كافةً ينبئنا عن قلة الثبات وعدم تقدير العواقب والخوف المعدى والتبذير والبخل التي هي دايماً من اوصاف الجمهور واطواره واما الحكومة المقيدة القانونية فمن شانها ضمّ كامل قوات المملكة لمعاونة بعضها بعضاً لا تقسيمها وتفريقها . فلا ترغب في طائفة الاشراف لمقاومتها جمهور الشعب ولا ترغب في ان تكون رعاع

الشعب خاصة للاشراف ولا تعتني بموازنة القوات بعضها بعضاً بل جل مرادها اتحاد الجميع سويةً وبالاختصار فان الحكومة المقدم ذكرها لا تطمع في استخراج ارادة واحدة من عموم الارادات المختلفة بل لحصولها على اتفاق الامة واتحادها بالارادة تصغي الى آراء جميع المراتب والدرجات التي في الامة وتستشير كل الصوالح والفوائد العامة وتستمع جميع الدعاوي ثم ان الرجال الذين لهم الادراك الاسمى والفضائل العليا في المملكة يفصلون ويخصمون الدعاوي جميعها بحكم قاطع ماضٍ لا يردّ عليه ولا يُستأنف الى ديوان اعلى . فبالحقيقة ان الامة التي تحكم نفسها على هذا المنوال تكون سعيدة ومديدة الايام . لكن كل نظامٍ بشري له نهاية كما كان له بداية فقط غاية اجله لا تدرك . ولا تشرف امة على الخراب والدثار الا بسبب معايب ونقائص اهلها ومتى بلغ الانسان اسمى درجات الكمال في هذه الدنيا فلربما يستطيع حينئذٍ احصاء مدة استمرار الهيئة الاجتماعية المنتظمة بحسب الاحتمال ومن ترى يعلم ماذا تكون نتيجة امتداد الادراك في كل طبقات الامة ودرجاتها فان ذا امرٌ يستحق الامتحان والتجربة ودنوّ آنه اسبغ ضياء لامعاً على مستقبل زمن البشر . اما نحن فلنعتبر جيداً ان الرجال الافاضل ذوي اللياقة والكفاية الذين هم منزهون عن الفساد والرشوة مهما كان حظهم ومهما كانت قسمتهم

فهم دائماً في حالة تناسبهم وسواء كانوا في درجات سامية ام في حالة دنية فيحصلون على التنعمات التي توافق طبيعتهم وتليق بشربهم وماهم الا آلات سعيدة استعملتها الحكمة الربانية لاسعاف اعمال التمدن وتحسين احوال الممالك وترقي سعادة البشر. فيمكننا ان نتأكد اذاً ان الهيئة الاجتماعية التي ترى في اجيالها المتتالية كثيراً من هولاء الرجال تكون مخلدة الوجود عدية الفنا

المقالة الاولى

موضوع الكتاب اي تاريخ التمدن الاوروباوي . ما اعانت به فرنسا على تمدن اوروبا . في ان التمدن يروى ويحدث به . في كونه من اهم الحوادث التاريخية . معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الاصطلاحي عند العامة . التمدن عبارة عن حادثين عظيمين اولهما نمو حال الهيئة الاجتماعية وثانيهما نمو حال افرادها براهين هذه القضية . ان هذين الحادثين مرتبط احدهما بالاخر ويولد احدهما الآخر عاجلاً او آجلاً . هل غاية الانسان تقتصر على حالته الحاضرة فقط اي الاجتماعية . تاريخ التمدن ممكن اعتباره والنظر اليه من وجهين . صورة ترتيب هذا الكتاب . حالة العقل في الوقت الحاضر وحالة التمدن في المستقبل

ايها السادة

تاريخ التمدن في اوروبا

اني متشكر جداً لما ابديتموه لي من مزيد الالتفات ويسوغ لي ان اتخذ ذلك دليلاً على دوام المحبة بيننا مع كوننا افترقنا مدة طويلة من الزمان . قلت ان المحبة لم تزل باقية بيننا ظاناً اني مشاهد في هذا المحل ذات الاشخاص الذين كانوا يحضرون اليه منذ سبعة اعوام ويشاركونني في اعمالي فالسماح ايها السادة لان مزيد التفاتكم الي قد امال حواسي عن استوائها . . . . ورجوعي الى هذا المكان جعلني اتوهم ان جميع اصحابي القدما رجعوا اليه ايضاً كانه لم يحدث تغيير ولا انقلاب مع ان الامر بالعكس . فمن مدة سبعة اعوام كنا

نأتي الى هذا المكان على غير راحة مشوشي الأذهان مثقلين بافكار
مكدّرة محاطين بالصعوبات والاخطار وشاعرين بالضرر الذي كان
يتهددنا ولم نجد لدفعه سبيلاً مع كل ما ابديناه من الرزانة
والاحتراز . واما الان فقد اتينا جميعاً بقلب مطمئن وبال مستريح
احرار الافكار رجاؤنا وطيد وليس لنا سوى وجه واحد نظهر به متننا
وتشكرنا الواجبين وهو ان نداوم في جمعياتنا ودروسنا على الرصانة
والتوقي اللذين اظهرناهما بينما كنا نرتعد خشية من منعنا عن اتمام
مرغوبنا لان الحظ السعيد قليل الثبات سريع الزوال والرجا
كالجزع يقتضي له حكمة والنقاهة يقتضي لها مداراة وانتباه مثل
الاشراف على المرض واني لموقن بانكم ستراعون هذا الامر وان المحبة
والامتزاج وموافقة الاراء والاحساسات التي جعلتنا ان نكون متحدين
سوية في ايام الصعوبات والاهوال وعصمتنا يومئذ عن الخطا سوف
تجعلنا متحدين ايضاً في ايام السعادة والراحة وتساعدنا على اجتناء
اثمارها . فاني واثق بكم من قبيل ذلك . ثم انه لم يبقَ سوى القليل
الى منتهى هذا العام ولم يعط لي الا برهة وجيزة لكي افتكر بالمواد التي
ينبغي لي ان اجعلها موضوعاً لخطابي . فبحثت عن الموضوع الممكن
حصره على احسن وجه سواء كان في مدة الاشهر القليلة الباقية من
هذه السنة او في الايام الوجيزة المرخص لي بالاستعداد فيها فوجدت

ان ذكر تاريخ اوربا عموماً في الازمنة المتأخرة من جهة التمدن ونموّه
واتساعه او بالحري طرفة طرفت الى تاريخ تمدن اوروبا بوجه العموم
واصل منشاه ومسيره وغايته وصفاته هواجل موضوع يناسب ما بقي
عندنا من الوقت فلذلك قد صممت النية على مخاطبتكم بهذا الموضوع

سكان فرنسا من التمدن

قلت انني أخاطبكم عن تمدن اوروبا الان وجود تمدن اوروباوي
من الامور الواضحة . وممالك اوروبا ولئن كانت مختلفة ليس لها الا
تمدن واحد لاننا نرى التمدن على اختلاف الامكنة والازمنة والاحوال
ينتج من وقائع وحوادث متشابهة على نوعٍ ما ويرتبط باصول واحدة
ويقود الى نتائج متماثلة فاذن يوجد تمدن اوروباوي . ومرادي ان اخاطبكم
عن مجمله . لكنهُ لا يمكن البحث عن هذا التمدن واستخراج تاريخه
من تاريخ مملكة واحدة من ممالك اوروبا فقط لأن وحدتهُ لم تمنع
تنوعه تنوعاً زائداً عجيباً ولا كمل نموّهُ في دولةٍ ما من دول اوروبا
على نوع خصوصي بل سمات هيئته متفرقة متشتتة فينبغي لنا ان نبحث
عن مبادئ تاريخه تارة في فرنسا وانكلترا وطوراً في المانيا وايطاليا
وسبانيا . ثم ان مركزنا هنا موافق لمعاطاة هذا البحث وللاجتهاد
بالاطلاع على التمدن الاوروباوي لاني بلا مداهنة (اذ لا ينبغي ان
نسترها مراعاة لحقوق الوطن) اظن انهُ يسوغ القول عن فرنسا
انها كانت مركزاً ومأوى للتمدن الاوروباوي لكن لا يصح الادّعا

بان فرنسا كانت دائماً ومن كل الوجوه سابقة جميع الامم الافرنجية في طريق التمدن فذلك من باب الافراط والمبالغة لان انكليترا سبقتها في الترتيبات السياسية كما كانت سبقتها ايطاليا في الفنون وذلك في ازمنة مختلفة وربما فاق عليها ايضاً بعض الممالك احياناً في امور اخرى لكنه لاينكر ان فرنسا كانت تشمّر عن ساق الجد والعزم كلما رأت نفسها مسبوقة في ميدان التمدن وتزع فتلحق الجميع وتتقدم عليهم . ولم يكن حظ فرنسا الخصوصي مقصوراً على هذا فقط بل جميع التصورات العقلية والترتيبات المهذبة لاخلاق البشر التي كان منشأها في ممالك اخرى حينما آن اوان انتقالها الى عموم البلاد وانتشارها لتحصل منها الثمرة لعموم التمدن الاوروباوي كانت على نوع ما تتغير هيئتها في فرنسا وبخلف تنظيمها وتخرج منها كمن وطن ثانٍ لاستفتاح سائر بلاد اوروبا . ولم تخلق تصورات عقلية جليلة ولا مبادئ تهذيبية عظيمة الا ومرّت قبلاً على فرنسا ومنها امتدت الى جميع الجهات ذلك لان العقل الفرنساوي لا يخلو من ان يكون له خواص تستميل الناس الى المؤانسة والامتزاج الطبيعي معه وتجعل انتشاره سهلاً ومؤثراً اكثر من عقول سائر الشعوب فتصورات افكارنا هي صريحة واضحة تتلقاها دائماً جماهير الشعوب بالقبول وتنفذ في اذهانها وتؤثر فيها

باسرع وقت سواء كان ذلك ناتجاً من مفعول لغتنا ام من تاثيرات عقولنا واخلاقنا . وبالاختصار ان الصراحة والميل الى المؤانسة والجاذب الطبيعي هي من اخص صفات فرنسا وخصالها وقد استحقت بتلك الصفات ان تكون على وجه التفاضل رأساً للتمدن الاوروباوي . فمن يرغب اذاً في الاطلاع على تمدن اوروبا وينتخب فرنسا مركزاً الدرسهِ لا يحسب فعلهُ هذا من استبداد الراي ولا كأمر جار اتفاقياً بل من قبيل ان فرنسا هي على نوع ما قلب التمدن . ومن يتخذها مركزاً تسهل عليهِ مطالعة هذه الحادثة العظيمة

في التمدن بوجه العموم

قلت ان التمدن هو حادث عن قصد ولانهُ كسائر الحوادث التاريخية قابل الدرس والوصف والرواية فمنذ مدة شرع بعضهم يتكلم عن ضرورة حصر التاريخ في الحوادث الواقعة اي عن ضرورة الرواية وذلك صحيح لكنهُ قد يوجد في التاريخ حوادث متنوعة اكثر مما يُظن فيوجد حوادث مادية منظورة كالحروب مثلاً واعمال الحكومات الرسمية وحوادث ادبية خفية لكنها مع ذلك حقيقية كالاولى وحوادث ذاتية لها اسماء علمية وحوادث عمومية ليس لها اسم ويصعب تعيين زمان وقوعها على وجه الصحة والتاكيد ولا يمكن حصرها في حدود معلومة ومع ذلك فهي حوادث كسائر حوادث التاريخ لا يمكن حذفها منهُ بدون وقوع الخلل والنقصان

ويوجد ايضاً ما يسمّى اعتيادياً بالقسم الفلسفي من التاريخ ونسبة الحوادث بعضها الى بعضٍ وارتباطها واسبابها ومسبباتها فهذه جميعها تدعى حوادث وتاريخاً مثل الحروب والوقائع المنظورة غير انهُ يعسر توضيحها وحل مشكلاتها ويكثر فيها وقوع السهو والخطا ويصعب بيانها وكشف معناها بتعبيرات وضيحة جلية لكن هذه الصعوبة لاتنفي وجودها ولا تغير شيئاً من طبيعتها بل تحسب دائماً من اهم مواد التاريخ ومن اقسامهِ الجوهرية . فالتمدن ايها السادة يعدّ من هذه الحوادث اذ هو حادثة عموميّة خفيّة ومركبة تعسر جدًّا روايتها ووصفها لكنها مع ذلك موجودة وتستحق الذكر والوصف كباقي الحوادث التاريخية . وهذه الحادثة تحتمل اقتراح مسائل شتّى فقد سأَل بعضهم مثلاً هل هي خيرٌ او شرٌ والبعض ظنها شراً فحزن واكترب وآخر فرح وسُرَّ بها ظاناً انها خير ويسوغ ايضاً السوال هلّ هي حادثة تشمل العموم وهل يوجد تمدن يشمل الجنس البشري باسرهِ فيكون من نصيب البشر عموماً وهل يمكن انتقال هذه الحادثة من امة الى اخرى على توالي الاجيال حتى لا يفقد منها شيءٌ لكن تتزايد وتنتقل كوديعة من سلف الى خلف الى انقضاء الدهر . اما انا فتيقن بالحقيقة انها من نصيب عموم البشر وان وديعة التمدن تنتقل من جيل الى جيل وبالتالي يوجد تاريخ عمومي للتمدن

ولكن لا حاجة الى الدخول في مسائل عظيمة مشكلة الحل نظير هذه فمن الواضح اننا متى انحصرنا في مدة معلومة من الزمان والمكان واقتصرنا على ذكر تاريخ بعض القرون او بعض الامم ففي تلك الحدود المعينة يعتبر التمدن كحادثة يمكن روايتها ووصفها اي كتاريخ وهذا التاريخ لا يعتبر أعظم التواريخ فقط بل يحتويها كلها . فيظهر اذاً ان التمدن يفوق بما لا يقاس الحوادث التاريخية كافة وانه الحادثة العمومية التي تنتهي اليها وتجمل بها كل الحوادث لاننا اذا اخذنا مجمل الحوادث التي يتركب منها تاريخ امة ما بحسب كونها عناصر حيوة تلك الامة كنظاماتها وتجارتها وصنائعها وحروبها وتفاصيل حكومتها جميعاً واردنا اعتبارها اجمالاً وملاحظة نسبة بعضها الى بعض لاجل الوقوف على حقيقة شان تلك الامة والحكم عليها فحينئذٍ ماذا يكون نوع بحثنا أليس السوال عما كان من الحوادث المذكورة بالنسبة الى تمدن تلك الامة وتهذيبها وعن مكانها من التمدن وفعلها وتاثيرها فيه لاننا بهذه الواسطة نهتدي الى صورتها الظاهرة والى حقيقتها ومقدارها تماماً فان التمدن كناية عن بحر لكنوز الامة تنصب فيه جميع عناصر حياتها وكامل علل وجودها ومما يثبت لنا ذلك انه يوجد امور مستكرهة طبعها ومشومة تثقل على الشعب بالم شديد كجور التسلط المطلق .

مثلاً او انثلام النظام فهذه ربما غُضّ عنها النظر على نوع ما وانتست اضرارها وشؤمة طبيعتها لسبب اعانتهـا على نمو التمدن وتقدمه ٠ ومتى شاهدنا بزوغ التمدن فمهما كانت الحوادث التي ولدته واعانت على نموّه وامتداده يسوّل لنا نسيان كل ما كابدناه ٠ ثم يوجد ايضاً بعض الحوادث لا تدعى بحصر المعنى اجتماعيةً بل ذاتيةً وهي مختصة بالنفس البشرية لا بالحيوة العلنيّة كالمعتقدات الدينية والتصورات الفلسفية والعلوم والمعارف والفنون فهذه جميعها يظهر انها اعطيت للانسان اما لتبليغه حدّ الكمال واما لتأنقه ولذته والغاية فيها اصلاح حالته الداخلية الذاتية لا الاجتماعية فتلك الحوادث ايضاً تعتبر غالباً كما انه يقتضي اعتبارها من جهة تعلقهـا بالتمدن لانه قد حقّ للديانة ان تفتخر في كل الازمنة وفي جميع البلدان بكونها مدنت الشعوب وكذلك العلوم والمعارف والفنون والملاهي العقلية والادبية كافة داعت بما يخصها من هذا المجد والفخار ولما تقرر لها ذلك بادر الناس حينئذٍ الى اسداتها المديح والثنا ٠ فالحوادث السامية المهمة جداً في ذاتهـا التي لا تعلق لها بالامور الخارجية لكن تختص بالنفس البشرية فقط لا يعلو شانها ولا تزداد اهميتها الا بنسبتها الى التمدن وتلك الحادثة العمومية اي التمدن لها قدر عظيم هذا حده حتى انها تزيد في قيمة الاشياء التي تمسهـا

والابلغ من هذا ان الحوادث التي تكلمنا عنها اي المعتقدات الدينية والتصورات العقلية والعلوم الخ لا تعتبر احيانا ولا يحكم عليها خصوصا الا من جهة تاثيرها في التمدن ويقاس فضلها وقدرها الى حد معلوم وفي مدة معلومة على مقدار تاثيرها فيه . فقبل الشروع في تاريخ تلك الحادثة العظيمة الشان الكلية الاتساع التي هي كناية عن ملخص حيوة الشعوب بتمامها يقتضي ان نعتبرها في حد ذاتها .

معنى لفظة تمدن الاصطلاحي

وهنا يجب علينا الاحتراز من السقوط في الفلسفة المحضة فلا ينبغي ان نتخذ مبداء عقليا ونستخرج منه طبيعة التمدن على سبيل الاستنتاج لان هذه الطريقة تلقينا في الخطر . وأنا نصادف هنا امرا ينبغي لنا وصفه واثباته فانه منذ زمن طويل قد اصطلح عموم الناس على لفظة تمدن في بلدان كثيرة ومع ان المعاني التى تدل عليها تلك اللفظة هي اكثر او اقل صراحة ودائرتها اكثر او اقل اتساعا فقد اصطلحوا عليها ويفهمون المقصود بها لدى استعمالها فينبغي لنا ان نطلع على عموم معاني هذه اللفظة الدارجة بين الناس ونستوعبها جيدا لان الالفاظ الاصطلاحية الدارجة توضح غالبا حقيقة المعاني اكثر من التحديدات العلمية التي ليست اصرح واكثر ضبطا منها الا في ظاهر الحال والعقل السليم عليه ان يعين لكل لفظة معناها العام فهو كالملاك الحارس للبشر . ولا يترتب معنى اللفظة العام الاصطلاحي

التدريج ولدى وقوع الحوادث فكلما وقع امر يوافق معنى لفظة معلومة درج ذكره في تلك اللفظة طبعاً فيتسع ويمتد معناها ورويداً رويداً تصير الحوادث المتنوعة والتصورات المختلفة التي بحسب طبيعتها يلتزم الناس الى ادراجها في لفظة ما مدرجة ومنحصرة فعلاً في تلك اللفظة عينها . واما المعاني المحددة والمعرّفة علمياً فيحددها شخص او عدد قليل من العلماء عند ما يطرق ذهنهم او يتغلب على عقلهم بعض الحوادث الخصوصية . فتلك التحديدات هي على الغالب محصورة وبالاستتباع اقل حقيقةً في باطن الامر من معاني الالفاظ الدارجة بين العامة . فاذا امعنا النظر في معاني لفظة تمدن وبحثنا عن كل ما تحويه من التصورات الفكريّة بحسب العقل السليم نقف على حقيقة التمدن اكثر ما لو عرّفنا اللفظة وحددناها تحديداً علمياً ولئن كان هذا يظهر لنا في بدء الامر اكثر وضوحاً وضبطاً .
ولاجل الشروع في هذا البحث يقتضي ان ابسط لحضرتكم بعض الافتراضات واصفاً لكم احوال عدة هيئات اجتماعية وحينئذٍ ننظر هل تحكم غريزة الناس الطبيعية انها حالة شعب متمدن وهل تطابق احوال تلك الهيئات الاجتماعية ذاك المعنى المقصود من عموم الناس بلفظة تمدن لنفترض مثلاً شعباً حاصلاً على رغد العيش وهنائهِ وراحة البال وهدوءٍ وعدالة الاحكام وحسن السياسة

والانتظام لا يعتريه كدر ولا شقاء بل آمنٌ من الغدر والبلاء معفى من العوائد المبرية والرسومات حائز تمام راحته في كل الاوقات لكن حكومته تبذل جل جهدها بابقاء عقول الاهالي على الدوام في حالة الفتور حاجبة عنهم ما من شأنه ان يزيدهم تنوراً في العلوم والآداب ولا اقول انها تعاملهم بالجور والاغتصاب لان الشعب نفسهُ لا معرفة لهُ ولا شعور بمثل هذا الامر لكنها تهتم بمنع هذه الوسائل وابعادها عنهُ . فتلك الصورة الاجتماعية ليست بلا اصل في التاريخ بل وجدت جمهوريات صغيرة موَّسسة على المذهب السيادي او مذهب الاشراف (ارستوكراتيك) تعامل فيها الرعايا كقطعان من الغنم يحسنون سياستها ويصفون عيشها لكنها من جهة العقل والآداب في فتور تام فهل يقال عن ذلك انهُ تمدن او عن مثل هذا الشعب انهُ متمدن .

ولنفترض ايضاً شعباً اخر لم يكن حاله مثل الاول على الرغد والتنعم في العيش بل حالتهُ من قبيل ذلك متوسطة لكن عوضاً عن هذا لم تهمل لوازمهُ الادبية بل يوزع عليه بعض الاغذية العقلية وقد ربيت فيه افكار واشعارات سامية نقية وكذلك عقائدهُ الدينيَّة والادبية اتصلت الى درجة من النمو والتقدم لكن يبذل غاية الجهد بلاشاة عنصر الحرية من صدور الاهلين او تودي لهم لوازمهم الادبية كما تؤَدي لغيرهم لوازمهم المادية فيكال لكلٍّ نصيبهُ من الحقيقة

دون ان يرخص لاحد في البحث عنها من تلقاء نفسهِ فالحيوة الادبية عندهم في حالة الجمود وذلك كحالة اكثر سكان اسيًا اذ الحكومة الثيوكراتيكية (اي الحكم تحت ظل الالهيَّة) لجمت عقول البشر واوقفت حركتها كما كان مع الهنديين مثلاً فهل يقال عن هذا انهُ شعب متمدن

ثم لنغير هيئة الافتراض ولنذكر شعبًا اخر اطلق عنان الحرية لافرادهِ لكن اختلال النظام وعدم التساوي بلغا فيهِ درجة عظيمة فصارت القوة الجبرية حاكمًا والعرض قاضيًا وكل من لا يكون ذا شوكةٍ واقتدار تحل بهِ نكبات الزمان ويداهمهُ الظلم والعدوان بسبب تغلب القوة الجبرية في حالة تلك الهيئة الاجتماعية التي كانت كما لا يخفى الجميع حالة بلاد اوربا فهل تسمى هذه امة متمدنة . نعم انهُ يوجد فيها بعض مبادئ التمدن ويؤَمَّل نموها ونشاطها على التدريج لكنَّ الامر الغالب في تلك الهيئة الاجتماعية ليس من قبيل ما يسميهِ العقل السليم تمدنًا . ثم لنفترض افتراضًا رابعًا واخيرًا وهو ان كلًّا حائز تمام الحريَّة وان عدم التساوي نادر فكل امرءٍ يفعل ما يشاء على نوع ما ولا فرق بينهُ وبين جارهِ في القوة والاقتدار فقط لا يوجد بينهم اشتراك في الصالح وليس عندهم واسطة لنشر الافكار واعلانها ولا يوجد اجتماع اهليّ سوى القليل النادر وبالاختصار

كل شخص يقضي وجوده بالاعتزال ولا يحصل تاثير من اعمال بعضهم في الاخرين وليس لهم ما ثر حميدة والهيئة الاجتماعية تستمر عندهم على حالتها الراسخة مع توالي الايام والقرون كحالة القبائل البربرية التي توجد عندهم الحرية والمساواة فهل نعتبر ان التمدن موجود كلا .
وفي وسعي ايضاً ان ازيد هذه الافتراضات لكن اظن اننا القينا النظر على ما يكفي لافادتنا عن معنى لفظة تمدن بحسب وضعها الدارج بين الناس وقد بان لنا عدم موافقة احدى الحالات التي مرّ ذكرها لما يراد بتلك اللفظة بحسب الذوق السليم واظن ان اول شيء تدل عليه هو التقدم والنمو كما يظهر من الامثلة الافتراضية السابقة فانها تصور في ذهننا شعباً مجتهداً لا في تغيير مركزه ومقرّه بل في تغيير شانه واصلاحه وازدياده فيظهر لي ان النموّ والتقدم هما المراد بلفظة تمدن وقد بقي علينا الان ان نعلم ما هو ذاك التقدم وما هو ذاك النمو وهذه هي الصعوبة الكبرى

ان اصل اشتقاق اللفظة يؤدي جواباً شافياً كافياً من جهة دلالتها على تقدم العيشة المدنية نحو الكمال ونموّ الهيئة الاجتماعية اي ازدياد علاقات الالفة والموانسة بين البشر وهذا التصور هو بالحقيقة اول ما يخطر بفكر الانسان لدى سمعه لفظة تمدن لانه حالاً يتصور اتساع العلاقات الاجتماعية وازديادها وتحسين انتظامها وترقي وسائط

القوة والرفاهية في الجماعة من جهةٍ وتوزيع تلك القوة والرفاهية على الافراد بوجه العدل والانصاف من الجهة الاخرى . فهل ذلك فقط هو المعنى الوضعي الاعتيادي للفظة تمدن وهل لا يشتمل التمدن على اكثر من هذا فسوالنا اشبه بان نقول هل الجنس البشري هو في معظم الامر كطائفة من النمل اي جمع لا يهتم فيهِ الا بالنظام والرفاهية وكلما بلغ الكد والسعي مبلغاً عظيماً وتوزع ما يُجنى من الثمار توزيعاً عادلاً يكون قد تمَّ نوال المقصود وبلغ الناس حدَّ الكمال . فان غريزة البشر تأبى تضييق حظهم بهذا المقدار ويظهر لها من اول وهلةٍ ان لفظة تمدن تتضمن شيئاً اوسع واعمَّ تركيباً وارفع شاناً من مجرد مواصلة الالفة بين الناس ومن قوة الهيئة الاجتماعية ورفاهيتها والحوادث التاريخية ورأي العموم ووضع اللفظة الاصطلاحي ايضاً جميعها توافق غريزة الانسان على ما تقدم بيانهُ لاننا اذا وجهنا النظر الى رومية مثلاً في الزمن الذي انتشب حربها الثاني مع قرطاجنة حين زهت حكومتها الجمهورية وازدادت ابهتها ونمت فضائلها اي لما كانت الهيئة الاجتماعية في تقدم مبين ثم نظرنا اليها مدة تولي اوغسطس حينما اشرفت الهيئة الاجتماعية على الانحطاط او بالحري حين توقفها عن التقدم والنجاح وقرب زمان تغلُّب الاصول الردية التي كانت فيها فنراها مع ذلك في عصر اوغسطس فائقة في

التمدن على ما كانت عليه في زمن فردريقيوس وشتشيناتس واذا انتقلنا الى زمان اخر محولين النظر الى فرنسا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر واعتبرناها من جهة رفاهية الهيئة الاجتماعية. وتوزيع تلك الرفاهية على الافراد نرى بعض ممالك اوربا يفوقها من قبيل ذلك كانكليترا والفلمنك مثلاً فان هاتين الدولتين كانت فيهما الحركة الاجتماعية اكثر واسرع ترقياً ونمواً واحسن نظاماً وترتيباً من فرنسا في توزيع وتفريق الاثمار المجتناة ومع ذلك اذا فحصنا عن راي العموم بهذا الخصوص نجد ان فرنسا مدة القرنين المشار اليهما كانت فائقة في التمدن بلاد اوربا كافة وقد اقرَّت بذلك اوربا نفسها ويُرى اثر ذلك الراي العمومي عن براح فرنسا في التمدن مدة هذين القرنين في انفس التآليف واحسن المصنفات الادبية الاوروباوية. وكم من مملكة ايضاً وجد فيها رغد العيش والرفاهية اكثر من غيرها وكانت كيفية توزيعها على الافراد اكثر عدلاً وترتيباً ومع هذا يحكم العقل السليم وغريزة البشر ان تمدنها دون تمدن غيرها من الممالك التي لم ترزق صفاء العيش بمقدارها. فما السبب في ذلك والى شيء تمتع تلك الممالك المتمدنة حقاً امتيازاً يخصها هي مع الزيادة والوفور امام العالم ما ينقصها من جهات اخرى. هو انه قد ظهر فيها نموٌّ اخر غير نموّ الهيئة الاجتماعية اعني نموّ الناس افراداً وقواهم العقلية

واشعاراتهم وافكارهم فاذا كانت الهيئة الاجتماعية في تلك الممالك دون غيرها فان الانسان فيها لهُ مقدار اعظم وشأن ارفع واذا كان ينقصها اشياء كثيرة من جهة تحسين الحالة الاجتماعية فانهُ قد حصل فيها اكتساب اشياء اخر عقلية وادبية لا تحصى ولا تقدَّر بالنسبة الى الاولى واذا كان فيها كثير من الرجال المعدومي الخيرات والحقوق فقد يوجد فيها مقابلة لذلك عدد من الرجال العظام الذين يتلألأون كالكواكب الساطعة امام نظر الجمهور والعلوم والمعارف والفنون قد بسطت فيها نورها المشعّ لدى العالم . فحيثما يرى الجنس البشري بهاء هذه الاشكال العظيمة المجيدة التي هي صور الطبيعة البشرية ويشاهد ظهور كنز تلك النعمات السامية يعلم ان هنالك ينادى ويصرَّح باسم التمدن . اذًا يشتمل التمدن على امرين ويقوم بشرطين ويكشف لنا بواسطة مادتين وهما ازدياد نشاط الجماعة وازدياد نشاط الانسان بمفرده وتقدم الهيئة الاجتماعية وتقدم البشر افرادًا فحيثما تكون حالة الانسان الظاهرة نامية متسامية محسنة وحيثما تظاهر طبيعته المكنونة بسطاعة وعظمة يستدل الجنس البشري بواسطة هاتين الاشارتين على وجود التمدن ثمَّ وينادى باسمهِ علنًا حتى انهُ لا يعتبر في اغلب الاحيان نقص حالة الهيئة الاجتماعية وتقصيرها العظيم . هذا ما نتج من بحثنا البسيط العقلي عن وضع

عنصرا التمدن العظيمان

لفظة تمدن الطبيعي فاذا فحصنا في التاريخ ذاته عن جوهر الحوادث
والوقائع التي بحسب العُرف العام كانت سبباً لتقدم خطوات التمدن
نجد ايضاً انها تارةً كانت تكسب الافراد نموًّا وتقدماً ذاتيا وطوراً
تعين على تقدم ونمو الهيئة الاجتماعية بجملتها وبعضها حمل على تغيير
الانسان الباطني ومعتقداته واخلاقه والبعض اوجب تغيير حالته
الخارجية ومنزلته بين ابناء جنسه . فالدين المسيحي في مبدا ظهوره
وفي القرون الاوائل التي انتشر فيها لم ينشأ عنه تاثير ما في حالة
الهيئة الاجتماعية بل اعلن وصرّح بعدم مسها وامر العبد باطاعة
مولاه غير متعرض لابطال ونسخ المظالم والشرور التي كانت حالّة
على الهيئة الاجتماعية في تلك الاعصار ومع ذلك لا ينكر انه كان من
الاسباب العظيمة التي ولدت التمدن ولماذا . لكونه احدث تغييراً في
حالة الانسان الداخلية وفي معتقداته واشعاراته وجدّد قواه العقلية
والادبية وقد شاهدنا ايضاً حوادث مهمة اخرى مختلفة الجوهر نشأ
عنها تاثير لا في حالة الانسان الباطنية بل في حالته الخارجية
وغيرت الهيئة الاجتماعية وجددت نشأتها وتلك الحوادث كانت
ايضاً من الاسباب الفعالة المؤدية الى التمدن فاذا راجعنا التاريخ
بتمامه نجد فيه دائماً تلك النتيجة عينها فلا نصادف حادثة واحدة
مهمة اعانت على انتشار التمدن ونموّه الا وكان تاثيرها فيه على احد

النوعين المقدم ذكرها

فقد تبين لنا مما ذكرناهُ ما هو معنى لفظة تمدن على حسب وضعها الطبيعي وتوضحت لنا صفات التمدن العمومية وعرفنا عنصريهِ فالان ينبغي لنا ان نعلم هل يقوم التمدن باحد العنصرين المقدم ذكرهما فقط اي هل يتولد من نموّ حالة الهيئة الاجتماعية دون نموّ الانسان ذاتيًا او من نمو الانسان ذاتيًا دون نمو الهيئة الاجتماعية او هل هذان الامران متحدان مرتبطان هكذا حتى اذا لم يحدثا معًا في وقت واحد لا بد من ان يولّد احدهما الاخر عاجلاً او آجلاً. فيمكننا البحث عن هذه المسئلة على ثلاثة وجوه اولها بان نفحص عن طبيعة عنصري التمدن وننظر هل يحكم ارتباط احدهما بالاخر وهل يحتاج احدهما الى الاخر. ثانيها بان نبحث بالتاريخ لنرى هل ظهر احدهما منفردًا عن الاخر ودون الاخر او كان دائمًا احدهما يجلب الاخر. ثالثها بان نفحص عن رأي العموم في هذه المسئلة وعما يرشدنا اليهِ العقل السليم. فنبتدى بالوجه الاخير ونقول انهُ حينما يحدث تغيير او انقلاب عظيم في حالة بعض الممالك وتزداد فيها القوة وتكثر الثروة وتتغير كيفية توزيع الرفاهية على اعضاء الهيئة الاجتماعية حينئذٍ يلقى هذا الامر المحدث اخصامًا واضدادًا ويقع في معرض المقاومة لا محالة لان هولآء الاخصام المضادين يدعون لن تقدم الحالة الاجتماعية على

هذه الصورة لا ينتج منه تجديد نشأة العقل والآداب واصلاح حالة الانسان العقلية بل هو تقدم غاش مضر بالاخلاق والآداب وبالمخلوق البشري نفسه . واما احزاب نمو الهيئة الاجتماعية فانهم يقاومون هذا الاعتراض بشدة القوة والحمية ويدعون بالعكس ان تقدم الهيئة الاجتماعية ينشأ عنه نمو العقل والآداب ضرورة وانه متى ترتبت امور المعيشة الخارجية تصطلح حينئذٍ الحالة العقلية ايضاً وتكتسب تقدماً ونجاحاً فيقع الجدال على هذه الصورة بين اخصام الحالة الحديثة واعوانها . فان عكسنا الافتراض وزعمنا ان نمو العقل والآداب في حالة التقدم والترقي نرى الذين يسعون بتجاز هذا الامر يعدون الناس باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية وتعديل كيفية توزيع الرفاهية على الاهالي كما كان يفعل في الهيئات الاجتماعية القديمة ارباب التسلط الديني والحكما والشعرا الذين كان همهم تهذيب الاخلاق وتلطيفها . فما الذي يستنتج تارة من تلك المجادلات واخرى من هذه المواعيد . انما يستنتج من ذلك ان يقين البشر بحسب غريزتهم الطبيعية هو ان عنصري التمدن اي النمو الاجتماعي الخارجي والنمو الادبي هما محكما الارتباط والاتحاد احدهما بالاخر وانه اذا ظهر احدهما يُرجى التحاق الاخر به . فحينما يثبت او ينفي بعضهم اتحاد هذين النموين بقصد معاضدة او مضادة احدهما كما مرّ فيكون استنادهم على

ذلك اليقين الطبيعي نفسهِ اذمن المعلوم عندهم جيدًا انهُ اذا امكنهم اقناع الناس بان تحسين حالة الهيئة الاجتماعية هو معيق لتقدم الافراد في العقل والآداب فيكونون قد شنعوا بهذه الواسطة على الانقلاب الذي حصل في الهيئة الاجتماعية واضعفوا شانهُ وكذلك حينما بعضهم يعد باصلاح حالة الهيئة الاجتماعية عقب اصلاح حالة الانسان الذاتية انما يصنعون ذلك لعلمهم بميل الناس الى تصديق هذا الوعد فهو واضح اذًا بان الناس يعتقدون في غريزتهم ان عنصري التمدن مرتبط احدهما بالاخر ويجلب احدهما الاخر. واذا وجهنا النظر الى تاريخ العالم نرى الامر كذلك وهو اننا نشاهد دائمًا نمو الانسان الذاتي عائد نفعهُ الى الهيئة الاجتماعية ونمو الهيئة الاجتماعية عائد خيرهُ للانسان ذاتيًا ودائمًا يقوى احد هذين الامرين على الاخر ويظهر باجلى بيان ويكسب حركة التمدن صفة خصوصية واحيانًا لا ياتي الاخر لتكميل ما ابداهُ الاول من التمدن الا بعد فواصل مديدة من الزمان وتحولات عديدة وموانع شديدة لكن ان دققنا النظر جيدًا نرى الرباط الذي يوصل احدهما بالاخر فالحكمة الربانية تجلّ عن ان تحصر اعمالها في حدود ضيقة ولا تضطر لان تستخرج في الغد نتيجة المبدا الذي وضعتهُ في الامس بل تفعل ذلك بعد مضي احقاب طوال متى آن الاوان واظن ان

هذا البطؤ لا يوجب خللاً في قياسات الحكمة الربانية جلّ شانها لان لها التصرف المطلق في الزمان وتسير فيه كسير الهة هومروس في الفضاء اعني كل خطوة يقتضي لها احقاب ودهور فكم من ازمنة مضت وحوادث انقضت قبل ان اثر تجديد نشأة العقل البشري وتهذيبهُ بواسطة الديانة المسيحية في حالة الهيئة الاجتماعية هذا التاثير العظيم الحقيقي ومع ذلك فقد تمّ هذا ومن يقدر على انكاره

واذا انتقلنا من التاريخ الى البحث عن ذات طبيعة عنصري التمدن فنقاد الى هذه النتيجة بنفسها لا محالة وقلّ من لم يختبر ذلك في ذاتهِ وهوانهُ حينما يحصل في الانسان تغيير ادبي اي حينما يكتسب فكرًا او فضيلةً او موهبة جديدة او بالحري حينما ينمو في ذاته ادبيًّا يرى نفسهُ حينئذٍ محتاجاً الى اظهار ما يشعر بهِ لدى العموم واتمام افكاره بالعمل بين الملا فحالما يعاين انهُ زاد تفقهاً ومعرفة وتضاعفت قيمتهُ الادبية يرى حينئذٍ مجبورًا ومساقًا من غريزتهِ ومحثوثًا من صوت داخلي على ان يشهر ما قد تمّ في ذاتهِ من الاصلاح ويحدثهُ في غيرهِ وذلك هو سبب ظهور المصلحين العظام كما ان الرجال الافراد الذين غيروا هيئة العالم بعد ان كانوا غيروا انفسهم لم يحملهم على فعلهم هذا غير تلك الحاسة نفسها

هذا ما كان من امر التغيير الذي يحصل داخل الانسان واما

التغير الآخر فنقول انهُ حينما يحدث انقلاب في حالة الهيئة الاجتماعية ويصطلح انتظامها وترتيبها فيعطى بالعدل لكل ذي حقٍ حقهُ وبنوزع الخيرات على الرعايا باكثر انصاف مما كان جارياً اي حينما يروق منظر العالم ويصفو وتحسن معاملات الحكومات بعضها مع بعض وتتلطف ويصطلح الاخذ والعطا بين الناس وتستقيم حالهم فهلاَّ يصدر حينئذٍ من جميع تلك الاصلاحات والتنظيمات الخارجية فعل ام تاثير ما في حالة الانسان الداخلية . فان كل ما قد قيل بشان تاثير المثال والعوايد في الانسان هو مبني على هذا اليقين بان كل حادث خارجي حاصل في الهيئة الاجتماعية حسن موافق للعقل متقن الترتيب يجلب عاجلاً او آجلاً على وجهٍ مكتمل او غير مكتمل تغييرًا اخر في باطن الانسان مقارنًا لهُ في طبيعتهِ ومزيتهِ وان الجمهور الحسن الانتظام والعدالة يجعل الانسان ذاتيًا عادلاً مستقيمًا وان باطن الانسان يصلحهُ حالة الناس الخارجية كما ان الحالة الخارجية تصلحها حالة الانسان الذاتية الداخلية وان عنصري التمدن هما شديدا الاتحاد والارتباط احدهما بالاخر وانهُ قد يمكن ان تنفصل بينهما وقتيًا موانع كثيرة واسباب عديدة وان يتقلبا على اشكال مختلفة قبل ان يتحدا معًا لكن لا بدَّ من انضمام احدهما الى الآخر عاجلاً او آجلاً لان تلك هي قاعدة طبيعتهما كما هو جارٍ عمومًا

في التاريخ وكما هو ايضاً يقين البشر بحسب الغريزة

درس التمدن على طريقتين

فاظن ايها السادة انني قد اوضحت تماماً وان يكن على سبيل الاختصار ماهيَّة حادثة التمدن العظيمة وطبيعتها معيناً حدودها واقترحت اعظم المسائل التي تتولد منها وكان يمكنني ختم الخطاب في هذا الباب لولا مصادفة مسئلة اخرى لا بد من اقتراحها فهي من تلك المسائل التي لا تعد تاريخية بحصر المعنى ولا اقول انها افتراضية بل هي تخمينيةٌ وهي من المسائل التي لا تمسك الا من احد طرفيها ولا ينظر اليها الا من جهة واحدة ومع ذلك هي اكيدة حقيقية ويلتزم الانسان الى ان يفتكر بها لانها تتعرض له رغماً عنه في كل حين وهي اي من النموين المتقدم ذكرها هو الغاية واي هو الواسطة أنمو الهيئة الاجتماعية ام نمو الانسان ذاتياً وهل نمو الانسان مفرداً مع كامل قواه واحساساته وتصوراته هو لغاية اصلاح واكمال حالتهِ الاجتماعية ونهاية تحسين وجوده الارضي ام هل تحسين الحالة الاجتماعية وتقدمها ونموها ليست الا ميداناً وفرصة ووسيلة لنموّ ذات الانسان وبالجملة هل جُعلت الهيئة الاجتماعية لخدمة الانسان ام جعل الانسان لخدمة الهيئة الاجتماعية فالجواب على هذه المسئلة يحل بلا شك مسئلة اخرى وهي . هل غاية الانسان تقتصر على حالتهِ الاجتماعية فقط وينتهي ويفنى بتمامهِ وكمالهِ في الهيئة الاجتماعية ام يوجد فيهِ شيء

اجنبي عن حياتهِ الارضية يفوقها و يسمو عليها فاعطموا ايها السادة ان
رجلاً اتشرف بكوني من اصدقائهِ وقد اجتاز جمعيات كجمعيتنا هذه
واتصل الى اعلى مقام في جمعيات اخرى اقل هدواً وراحة لكنها
ارفع شاناً ومقداراً كلامهُ يلبث منطبعاً حيثما يلفظ بهِ مسيو رُويه
كولار قد حلّ هذه المسئلة بحسب يقينهِ بخطابهِ في قانون الشريعة
المتعلق بالتعرض للاشياء المقدسة فقد وجدت في خطابهِ هاتين
العبارتين وهما (ان الهيئات الاجتماعية تنشي وتحيا وتتلاشى على
الارض حيث تتم غايتها . . . . لكنها لا تحوي الانسان بتمامهِ وكمالهِ
لانهُ بعد ان يخصص ذاتهُ للهيئة الاجتماعية يبقى لهُ اجل قسم من
اقسامهِ تلك القوى السامية التي يرتفع بها الى الله والى حيوة عتيدة
وخيرات مجهولة في عالم غير منظور . . . . ونحن الذوات الشخصية
والكائنات الحقيقية الموهوبين عدم الفنا والبقا السرمدي لنا ايضاً
نصيب في ما عدا الهيئات الاجتماعية والممالك الارضية) فلا ازيد
على ذلك شيئاً ولا اشرع في البحث عن هذه المسئلة بل كفى اني
اقترحتها وهي ما يصادف في اخر تاريخ التمدن لانهُ متى تمَّ هذا
التاريخ ولم يبقَ محل للكلام عن الحيوة الحاضرة فحينئذٍ يسال الانسان
نفسهُ هل كل شيء انتهى وهل بلغ النهاية القصوى . اذاً هذه المسئلة
هي المسئلة الاخيرة واعلى ما يقودنا اليهِ تاريخ التمدن من المسائل

فيكفي اني عينت مكانها وشانها . فيستنتج مما تقدم شرحه انه قد يمكن التصرف بتاريخ التمدن على وجهين واستخراجه من منبعين واعتباره من جهتين مختلفتين فاما ان يجعل المؤرخ ذاته داخل النفس البشرية مدة من الزمان وفي شعب من الشعوب ويدرس الحوادث والتغييرات والتقلبات كافة التي حصلت في باطن الانسان ويصفها ويرويها فيكون هذا تاريخاً لتمدن ذلك الشعب في المدة التي اختارها او انه يفعل بالعكس وعوضاً عن ان يتخلل داخل الانسان ويصف تقلبات افكاره واحساساته يجعل نفسه خارجاً في وسط ساحة العالم ويتكلم عن الحوادث الخارجية والوقائع العمومية وتقلبات الحالة الاجتماعية فهذان الجزآن لتاريخ التمدن او بالحري هذان التاريخان للتمدن هما شديدا الارتباط احدهما بالاخر وكل منهما هو صورة الاخر ومع ذلك قد يمكن انفصال احدهما عن الاخر وربما كان هذا ضرورياً ايضاً في بداية الامر لكي يتم البحث عن كل منهما مع الشرح المقتضي والتوضيح الكافي على ان قصدي ليس ان ادرس مع حضراتكم تاريخ التمدن الاورباوي في داخل النفس البشرية بل اروم الاشتغال فقط بتاريخ الحوادث الخارجية والعالم المنظور الاجتماعي غير انني احتجت الى بيان ماهيـة التمدن لحضراتكم حسبما ادركته في تركيبه واتساعه واقترحت المسائل العالية

التي يقود اليها فيقتضي لي الان ان اقصر نفسي واحصر عبارتي اذ اني مزمع ان اذكر فقط تاريخ الحالة الاجتماعية

حالة التمدن الحاضرة وحالته المستقبلة

فاننا سنبتدي في البحث والتفتيش عن جميع عناصر التمدن الاوروباوي في مهده حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية وسنعتني ونهتم بدرس حالة الهيئة الاجتماعية كما كانت بين تلك الرسوم الدارسة المشهورة وسنجتهد لا باحياء تلك العناصر بل بنصب بعضها حذاء بعض ونعتني بتشخيصها على نوع ما ونتتبعها مدى الخمسة عشر قرناً الماضية واظن اننا متى دخلنا في هذا البحث نتيقن سريعاً بان التمدن هو الان في صباه ويقتضي زمن طويل قبل ان يبلغ العالم حدّ ميدانه ومع انه يوجد بون بين الفكر البشري الان وبين اقصى درجة يمكنه الوصول اليها وحالة كوننا بعيدين جداً عن ادراك مستقبل البشر بتمامه فاذا تعمق احد منا في ضميره وسال نفسه عما يمكن ان يتوطد من الخير في هذا العالم في مستقبل الزمان بحسب تصوراته وآماله ثم قابل ما في ضميره بالموجود الان يتاكد حينئذ ان الهيئة الاجتماعية والتمدن هما في سن الصبا وانه مع ما قطعاه من الطريق بسيرهما لم يزل باقياً عليهما اكثر من ذلك بما لا يقاس لكن هذا لا ينزع شيئاً من انشراحنا ومسرتنا حينما نتامل بحالتنا الحاضرة فمتى بسطت لديكم الاهوال العظيمة التي يحتوي

عليها تاريخ التمدن الاوروباوي مدة خمسة عشر قرناً ترون حينئذٍ الى اية درجة اتصلت حالة البشر حتى زماننا هذا من تحمل المشاق والمتاعب وكثرة الاضطراب والشدائد ليس فقط في الهيئة الاجتماعية خارجاً بل ايضاً في الحيوة العقلية داخلاً فالعقل البشري قاسى مدة الخمسة عشر قرناً المذكورة مقدار ما قاست البشر وسوف يستبان لكم مما ساورده ان هذه ربما اول مرة تحصلت عقول البشر فيها على حالة مقرونة ببعض السلامة والتوافق على نوع لم يزل غير مكتمل وكذلك الهيئة الاجتماعية فانها قد تقدمت تقدماً بليغاً لا يقدَّر وحالة البشر الان بالنسبة الى حالتهم السابقة هي مملوة حلاوةً ولطفاً وعدالةً ويمكننا على نوع ما ان نوجه الى انفسنا ما قاله الشاعر لوكريشيوس القديم اللاطيني (ما احلى ان يلبث الانسان هادياً مطمئناً على الشاطىء وينظر الى مجاهدة من تطوحه الامواج في وسط البحر العجاج المضطرب بالعواصف) ونقدر ايضاً ان نقول عن انفسنا خلواً من فرط الكبرياء ما قاله ستينيليوس في هوميروس (نشكر الله على اننا احسن بالايقاس ممن تقدمنا) ومع ذلك يجب علينا الاحتراز والتوقي ولا ينبغي ان يغلب علينا الفرح المفرط بسبب ما نلناه من السعادة وترقي الحال. لان ذلك من شانه ان يلقينا في خطرين جسيمين الكبريا والتراخي ويحملنا على فرط الثقة بقوة العقل البشري ونجاحه

وبمعارفنا وادابنا الحالية . فهناوة حالتنا وعذوبتها تورثنا الوهن والفتور . ولست ادري هل تلاحظون ما الاحظه ام لا غير اني اظن اننا نتردد على الدوام بين اغراء النفس ايانا بالتشكي والتلوّم من اوهى سبب وتسويلها لنا الارتضا والقناعة بالقليل من الاشيا فان لنا اميالاً عقلية وشهوات ومطامع لا تحد في افكارنا وتخيلاتنا لكن متى اردنا اتمام الفكر بالعمل والتزمنا الى تكبد بعض العنا والتعب وتضحية بعض ما نحبهُ وبذل الجد والجهد لنوال المرام حينئذٍ تكل سواعدنا وتمل ونضجر بسهولة تكاد ان تعادل قلة صبرنا حين استشارة الرغبة والاشتها فينا . فيلزم ان نتوقى هذين الخللين كل التوقي ونعوّد انفسنا على مقايسة ما نستطيع اتمامهُ قانونياً بقوتنا ومعارفنا واقتدارنا ولا نطمح الاّ الى ما يمكن اكتسابهُ بطرائق العدل والحقانية موقرين الاصول التي بنى عليها تمدننا . فان النفس تغرينا احياناً بالتمسك باصولٍ ومبادٍ نحتقرها ونطعن بها كمبادي اوروبا ووسائطها مدة خشونتها اعني القوة الجبرية والنفاق وما شابه ذلك من العادات الشنيعة التي كانت جارية منذ اربعة او خمسة قرون . فان ارتضينا باستعمال هكذا وسائط باشرنا اجراءها لا نجد عندنا المواظبة والمثابرة ولا الحمية الخشنة البربرية التي كانت لاهل ذلك العصر الذين لشدة مقاساتهم المشقات والاهوال كانوا يسعون على الدوام الى الخروج

من حالتهم التعيسة . واما نحن فراضون من حالتنا ومسرورون بها فلا ينبغي التفريط بها وتعريضها للخطر والزوال طمعاً في مآرب غير معلومة منا على التمام ولا آن اوانها . وكما اننا اعطينا كثيراً كذلك سنطالب بالكثير وسوف نؤدي الى الذرية حساباً صارماً عن سلوكنا وتصرفنا اذ ليس احد في هذه الايام الا خاضعاً للتفتيش والفحص ومتحملاً المسئولية سواء كان شعباً ام حكومة . فلنتمسك اذاً مع الثبات والصدق بمبادي تمدننا اعني بالعدل والقانونية والمجاهرة بالاقوال والاعمال والحرية ولا يبرح عن ذهننا انه كما نرغب في ان تكون الاشياء كافة ظاهرة لدينا معلنة لا بد من ان تأتي نوبتنا نحن ايضاً ونكون عرضة لانظار الاخرين فتفحص حينئذ اعمالنا وتدان

المقالة الثانية

موضوع المقالة . وحدة التمدن القديم . تنوع الجديد وتركيبة . تفضلة وتساميه على القديم . حالة اوربا حين سقوط الدولة الرومانية . تغلب البلدان ونفوذها . ماشرع به القياصرة من الاصلاحات السياسيّة . خط القيصرين هونوريوس وتودوسيوس . عظم اسم الدولة الرومانية . الكنيسة المسيحية وتنوع الاحوال التي تداولتها في القرن الخامس . تقلد القسيسين الوظائف المدنية . تاثير قوانين الكنيسة الحسن وتاثيرها السيئ . البربر . ادخالهم روح الاستقلال الشخصي في العالم المتاخر والنخوة التي تحمل المرء على مساعدة رفيقو في اي امر كان . مجمل عناصر التمدن المتنوعة في ابتدا القرن الخامس

ايها السادة

انهُ نظرًا الى الاسلوب الذي ينبغي لي ان انتهجهُ في خطابي اخشى من محذورين اولهما ان تكون الفصول مستطيلة الشرح لسبب اضطرارنا الى حصر موضوع عظيم في مدة قصيرة من الوقت ثانيهما ان تكون في الوقت نفسهِ كثيرة الايجاز فربما التزم بعض الاحيان لاطالة الشرح باكثر من العادة دون ان اقدر على بسط كامل التوضيحات التي تقتضيها المسائل فاذا احتاج واحد من حضراتكم الى الاستفسار عن بعض القضايا او حصل لكم ارتياب في بعض اقوالي او اردتم الاعتراض عليّ في امر ما فارجوكم ان تعرفوني بهِ خطًا

ومن له رغبة في الجواب فليبق هنا الى انتهاء الخطاب لانني مستعد بكل سرور لاعطاء كل ما يمكن من الشرح والتوضيح ثم انني اخشى ايضاً محذوراً اخر وهو ان اضطر احياناً لذكر قضية دون اثباتها واداء برهانها وهذا سببه ايضاً قصر المدة التي فيها قد حصرنا هذا الموضوع فبعض الافكار وبعض القضايا لا يرد اثباتها الا بعد حين وهذا يلجئكم احياناً الى تصديق كلامي مجرداً فارجو منكم العفو والسماح وهنا ارى ذاتي في هذه الساعة مجبوراً على تحميلكم ثقلة هذا المحذور فاقول

صفة التمدن الاوروباوي العمومية

اني اعتنيت في الخطاب السابق بالشرح عن التمدن بوجه العموم ولم اذكر تمدناً مخصوصاً ولا اعتبرت ظروف الزمان والمكان بل تكلمت عن التمدن في حد ذاته على وجه فلسفي محض واما الان فساذكر لكم تاريخ تمدن اوربا على نوع خصوصي لكن قبل الشروع فيه اريد ان ابين لكم على وجه عمومي سمات هيئته الخصوصية واصف لكم هذا التمدن وصفاً واضحاً جلياً ليظهر لكم متفرزاً عما سواه من انواع التمدن التي انتشت في العالم فسأباشر ذلك مقرراً لكم القضايا تقريراً بسيطاً دون استعمال البراهين والاسنادات ولعمري ليس برهان لهذا غير وصف الهيئة الاجتماعية الاورباوية وصفاً صحيحاً كاملاً كمن يصور صورة تعرف بمجرد النظر اليها انها مطابقة للاصل

ولعلني احسن اتمام هذا العمل كما احب وارغب فاقول اننا اذا وجهنا النظر الى ما سبق تمدن اوربا من تمدن الاعصار الخالية سواء كان في بلاد اسيا ام في غيرها ومن جملة ذلك تمدن اليونان والرومانيين فلا بد من ان ياخذنا العجب من الوحدة الظاهرة في كل واحد منه كما لو كان صادراً من مادة واحدة وناشئاً عن تصوّر واحد وكأن الهيئة الاجتماعية تابعة مذهباً او اصلاً واحداً لا غير قد تمكن منها ورتب نظاماتها واخلاقها ومعتقداتها وبالجملة كل ما يؤول الى نموها ففي مصر مثلاً كان المذهب الثيوكراتيكي (الحكم تحت ظل الالهة) متسلطاً على الهيئة الاجتماعية بتمامها ودلائله ظهرت في اخلاق المصريين وآثارهم وفضلات تمدنهم . كذلك في الهند ترون المذهب الثيوكراتيكي متغلباً على نوع ما وفي محلات اخرى كان النظام مختلفاً ففي مكان كانت احدى العشائر قد فتحت البلاد وتملكتها وتسلط على تلك الهيئة الاجتماعية مذهب القوّة الجبرية وحده وغصبها على الخضوع لشريعته الصارمة وفي جهة اخرى كانت الهيئة الاجتماعية تابعة المذهب الدموكراتيكي (اي حكومة الشعب) كما كان في الجمهوريات التجارية جميعها التي على سواحل اسيا الصغرى وسوريا في يونيا وفينيقيا وبالجملة اذا اعتبرنا التمدن في الازمنة الخالية نراه متصفاً بالوحدة على نوع يستغرب سواء كان في النظامات والقوانين ام في الاخلاق والافكار ونرى

ان قوّة وحيدة او اقلة قوة متغلبة في النفوذ تامر وتنهي . ولسنا نعني ان وحدة الاصل والشكل في تمدن تلك الدول كانت دائماً غالية منذ الابتداء لاننا اذا التفتنا الى تاريخها الاقدم نرى ان القوات المختلفة التي تنشي وتنمو في الهيئة الاجتماعية كانت غالباً تتنازع الاستيلاء على السلطة . فعند المصريين والاتراسكيين حتى واليونانيين ايضاً كانت طائفة الجنود مثلاً مخاصمة طائفة الكهنة وعند غيرهم كانت الاسباط اي القبائل الخاضعة لرئيس مخاصمة اهل الهيئة الاجتماعية الاحرار والمذهب الاروستكراتيكي اي السيادي كان ضداً للمذهب الجمهوري الخ ولكن تلك المضادات والمنازعات حصلت غالباً في ازمنة غير تاريخية لم يكن لها في التاريخ الحقيقي سوى ذكر ضئيل . نعم انها تجددت احياناً فيما بعد ولكنها غالباً كانت تلاشى سريعاً وكانت احدى القوات المتنازعة شوكة السلطة تتغلب على القوات الاخرى وتسود بمفردها على الهيئة الاجتماعية وكانت الحرب دائماً تنتهي بفوز احد المذاهب فوزاً قوياً حتى لا اقول مطلقاً . ومعاصرة المذاهب المختلفة ومقاومة بعضها بعضاً لم تكن في تاريخ هولاء الشعوب سوى عرض سريع الزوال فلذلك كان التمدن القديم في اغلب الاحيان بسيطاً وحدث من ذلك تاثيرات مختلفة فتارة وحدة الاصل او المذهب الاجتماعي اوجبت سرعة النمو والتقدم

الى درجة مفرطة كما في بلاد اليونان فانهٔ لا يوجد شعب اضاء نور تمدنهِ بسطاعة و بهاء هكذا في مدة يسيرة مثل اليونان لكن بعد تلك الزهوة العجيبة هجم الضعف فجأةً على اليونان واوهى قوام ومع انهُ لم يتم انحطاطهم بسرعة تعادل سرعة تقدمهم لكنهُ قدتمّ بسرعة كلية والظاهر ان القوة التي ابدعت اصل تمدن اليونان كانت قد تلاشت واضمحلت ولم ينشا غيرها لاصلاح امرهِ وطوراً وحدة اصل التمدن اي عدم تنوعهِ وتركيبهِ ادّت الى نتيجة مختلفة كما في بلاد مصر والهند مثلاً فانها اوقفت الهيئة الاجتماعية على حالتها الراهنة دون تغيير ولا اختلاف ما دامت الدولة على حالتها وكذلك الهيئة الاجتماعية لكن في حالة الجمود وعدم الحركة وصفة الجور والظلم التي تظهر في انواع التمدن القديم تحت صور واشكال مختلفة جداً هي ناتجة ايضاً من هذا السبب بعينهِ لان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لقوة واحدة مطلقة لم تكن تحتمل وجود قوة سواها اية كانت وكل ميل مخالف لها كان محرماً مرفوضاً وقط لم يكن المبدأ او المذهب المتغلب يسمح بظهور مبدا اخر بازائهِ ولا يدع لهُ فعلاً ولا تاثيراً ما . والوحدة التي يتصف بها التمدن القديم تظهر ايضاً في كتب الآداب والفنون العقلية فقلَّ من لم يطلع على كتب آداب الهند التي ترجمت وانتشرت منذ مدة في اوربا فانها جميعها على نسق واحد وكانها نتيجة مادة

واحدة وتعبير عن تصور واحد سواء كانت من كتب الدين أم الآداب أم من الروايات التاريخية أم من الشعر التشخيصي أم الحماسي وكذلك الاعمال العقلية فانها على اسلوب واحد كما يظهر من الوقائع والنظامات . حتى اليونان مع ما كانوا عليه من غنى المواهب العقلية نرى الوحدة غالبة في آدابهم وفنونهم . واما تمدن اوربا المتأخرة فبالعكس ولا حاجة الى الاسهاب في هذا الباب بل يكفي ان تمعنوا النظر فيه ودققوا فكركم فالحال يتصور لكم متنوعاً مختلطاً مضطرباً حاوياً في آن واحد جميع اشكال النظامات الاجتماعية ومباديهما كالتسلط الروحي والتسلط الزمني والمذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والشعبي وترون فيه كل مراتب الهيئة الاجتماعية مختلطة معاً ومزدحمة ويوجد للحرية والغنى والنفوذ درجات غير محدودة وتلك القوات المختلفة التي ذكرناها كانت جميعها في حال النزاع الدائم دون أن تقدر احداها على قهر ما سواها والتسلط بمفردها على الهيئة الاجتماعية ثم اننا في كل من الاعصر الشهيرة الخالية نرى الهيئات الاجتماعية كافة متساوية كأنها صبت في قالب واحد على نوع ما وسواء كانت الحكومة الملكية المطلقة غالبة فيها أم الثيوكراتيكية أم الشعبية فكل واحدة منها كانت تحوز التسلط التام في وقتها واما في اوربا المتأخرة فيشاهد مثال لوجود جميع المذاهب السياسية وكامل انواع النظامات

الاجتماعية معاً فالحكومات الملكية المطلقة والمختلطة والثيوكراتيكية والجمهوريات السيادية وغيرها جميعها وجدت في آن واحد بعضها حذاء بعض ومع ما هي عليه من المباينة والمخالفة يظهر فيها نوع من المشابهة لا ينكر كالمشابهة التي بين اعضاء عائلة واحدة وكذلك يوجد في تصورات اوربا واحساساتها هذا التنوع عينه وهذا النزاع ذاته فترون المعتقدات الثيوكراتيكية والملكية والسيادية والرعاعية يعارض ويحارب ويضعف ويخفض بعضها شأن بعض واذا قرأتم كتب المولفين الذين اطلقوا لقلمهم العنان في القرون المتوسطة يتضح لكم ان اهل الزمن المذكور لم يتمكنوا من تتبع الفكر الى اخر نتائجه فترون احزاب التسلط المطلق يدبرون على حين غفلة ويتقهقرون على غير علم من جرى النتائج الناشئة عن مذهبهم ويتبين انه يوجد ثم افكار وتاثيرات تمنعهم وتوخرهم عن الوصول الى منتهى الغاية وكذلك احزاب الحكومة الجمهورية . فتلك الجسارة الكلية التي لا تتزعزع وتصلبات الرأي المستندة على القياسات المنطقية التي وجدت في التمدن القديم ليس لها ذكر في الجديد وكانت توجد في الاحساسات هذه المضادة وهذا التنوع اللذان في التصورات والافكار فكنت ترى من يتوق بكليته للاستقلال والحرية حذاء من اتصف بسهولة الانقياد والانطباع وذوي الصداقة النادرة والامانة في

العهود تجاه الذين عندهم حب التسلط وتنفيذ الارادة المطلقة وحل
القيود عن اعناق الاهواء وعدم السؤال عن التريب وبالاختصار
كانت الانفس متنوعة ومضطربة كالهيئة الاجتماعية . وتلك المزية
ذاتها توجد ايضاً في آداب المتاخرين نعم ان آدابهم ادنى واحط درجة
من الآداب القديمة بالنظر الى الاسلوب واتقان الصناعة كما يوافق
على ذلك الرأي العام لكنها اعلى واغنى بالنظر الى نفس الافكار
والاحساسات فيرى بها ان النفس البشرية تعرضت لمواضيع كثيرة
وتعمقت فيها اكثر من القديم وهذا بعينه هو سبب عدم كمال
الاسلوب لان المواد اذا كثرت وتزايدت يصعب على الانسان ان
ينظمها في اسلوب بسيط مجرد وما يتوقف عليه حسن الانشاء مثلاً
انما هي الصراحة والبساطة والمداومة على نسق واحد فقد يصعب
جدًّا الحصول عليها نظرًا الى فرط تنوع الافكار والاشعارات في
التمدن الاوروباوي فهذه الصفة المقدم ذكرها المتصف بها التمدن
الاوروباوي المتاخر نراها حيثما كان ونرى له ايضاً هذا الخلل وهو
انك اذا اعتبرت نمو العقل البشري الخصوصي سواء كان في الاداب ام
في الفنون ام في سائر المسالك الاخر التي سلكها نرى ذلك النمو على
وجه العموم ادنى مما يقابله في التمدن القديم لكن عوضاً عن ذلك
اذا نظرنا الى مجمل التمدن الاوروباوي يتراآى لنا اغنى بما لا يقاس

من غيره أيما كان لانه احدث من النمو انواعاً عديدة دفعة واحدة ولذلك لم يزل في حالة التقدم الدائم مع كونه متواصلاً منذ خمسة عشر قرناً وان لم يسرع في سيره مثل التمدن اليوناني فسيره لم ينقطع ولا كفّ تقدمه بل يرى امامه ميداناً واسعاً لا يحدّ فيرجع فيه باشد حرارة يوماً عن يوم لان الحرية ترافقه في جميع حركاته كل يوم اكثر من امسه وبينما كان تسلط اصل واحد او نظام واحد تسلطاً كاملاً او فوز احدها فوزاً قوياً يسبب ويوجب الظلم والجور عن الحق في غير التمدن الاوروباوي كان تنوع عناصر النظام الاجتماعي في اوربا المتاخرة وعدم امكانها نفي بعضها بعضاً سبباً في تولد الحرية الموجودة الان وتلك الاصول المختلفة لما لم يمكنها اعدام وملاشاة بعضها بعضاً ألجئت الى المساكنة وحررت على نوع ما وثيقة سلمية فيما بينها وقنع كل بنصيبه من النمو العام . فذلك ما يبين لنا ان التمدن الاوروباوي له بالحقيقة فضل فائق هذا وان تركنا الحوادث الظاهرة وبحثنا عن طبيعة الاشياء ذاتها نتاكد ان فضله حقيقي كما يقرر ذلك العقل ايضاً فضلاً عن ان الحوادث تبينه لنا باجلى بيان لاننا اذا تركنا التمدن الاوروباوي برهة على جانب وحولنا النظر الى عموم العالم والى مسرى الاشياء الارضية بوجه العموم نرى كيف نشاهد العالم يسرى . انا نشاهده يسري مع اختلاف وتنوع العناصر ومضادة

بعضها بعضاً على الدوام كما في التمدن الاوربأوي اذ لا شك انه لم يُعطَ لاصل او لمذهب او لنظام خصوصي او لتصور فكري او لقوة خصوصية اية كانت ان تضبط العالم باسره وتسلط عليه تسلطاً مطلقاً وتنفي منه كل ميل مخالف بل توجد فيه قوات واصول ومذاهب متنوعة تختلط وتتقارب وتتباعد وتحارب دون انقطاع وهي تارة غالبة وطوراً مغلوبة لكن قط لم يغلب او ينغلب احدها غلبة تامة وهذه بلا ريب حالة العالم عموماً اعني ذاك الاختلاف في الاشكال والاصول والافكار ومضادة بعضها بعضاً واجتهادها للوصول الى وحدة ما حقيقية او وهمية وربما لا سبيل الى الوصول اليها اصلاً لكنّ الجنس البشري يحو نحوها بواسطة الحرية والسعي. اذاً التمدن الاورباوي هو كناية عن صورة حيوة العالم ولم يكن ضيقاً ولا نافياً غيره ولا مستقرّاً راهناً بل هو شبيه بسير احوال العالم وعلى ظني ان هذه المرة الاولى التي بها زالت صفة الاختصاص من التمدن ونما نمواً متنوعاً غنياً مخصباً بمقدار تنوع واتساع وخصب ساحة العالم فالتمدن الاورباوي قد وافق الحقيقة الابدية والمقصود الالهي اذا ابيح لي ان اتكلم هكذا. وسلك بحسب الطريق المخصصة له من العزة الالهية وهذا هو اصل تفضله العقلي

فاروم من حضراتكم ايها السادة ان تتفقوا هذه الصفة الاساسية

اسباب صفة التمدن الاوروباوي الاصلية

والتمييزية للتمدن الاوروباوي في ذهنكم مدة معاطاتنا هذا البحث اذ لا استطيع الان سوى ايرادها فقط كما فعلت ومتى بسطت لكم الحوادث فهي حينئذٍ تؤدي البرهان . لكن اذا وجدنا في مهد تمدننا اسباب الصفة التي نسبتها اليهِ وعناصرها . وعاينا في حالة العالم وفي الحوادث التي اعانت منذ الابتدا على انشاء وتكوين التمدن الاوروباوي اصل ذاك التنوع المضطرب بل الخصب الذي يمتاز بهِ التمدن المذكور وذلك في اثناء انتشائهِ حين انحطاط وسقوط الدولة الرومانية فبلا ريب يكون هذا برهانًا عظيمًا على ما ابديتهُ . فقد عزمت الان على ان اسعى في هذا البحث مع حضراتكم وادقق الفحص عن حالة اوربا عند هبوط الدولة الرومانية وابحث عن العناصر التي خلفها العالم السابق الى العالم اللاحق سواء كان في النظامات ام في المعتقدات والافكار والاحساسات . فاذا شاهدنا الصفة التي ذكرتها لكم انفًا مغروسة في تلك العناصر تصبح حينئذٍ محتملة التصديق لديكم . ويجب اولاً ان نتصور جيدًا ماذا كانت الدولة الرومانية وكيف تكونت . فاعلموا ان رومية لم تكن في مبدا امرها سوى مدينة حكامها من اهلها او بالحري جمعية بلدية . والاحكام الرومانية لم تكن مؤلفة الا من مجموع النظامات التي تناسب جمعيةً منحصرةً في مدينةٍ فهي نظامات بلدية تمتاز بهذه الصفة عينها . ولم يكن ذلك مخصوصًا برومية

فقط بل اذا نظرنا الى ايطاليا في ذلك التاريخ لانرى غير المدن حول رومية وما كان يسمى بشعوب في ذلك الوقت لم يكن سوى اتحاد بين المدن نفسها فكانت المدن اللاطينية المتعاهدة هي الشعب اللاطيني وهكذا كان الاترسكيون والصابئون والسامنتيون وشعوب بلاد اليونان الكبيرة . واما البراري المزروعة فلم تكن وقتئذ تسكن مثل الان بل كان اصحابها هم سكان المدن انفسهم وكانوا يخرجون الى الخلوات لملاحظة ارزاقهم ويسكنون فيها غالبا بعض العبيد ويقومون في معاشهم واما البراري المزروعة كما هي الان اعني المحتوية على اهال منتشرة تارة في مساكن منفردة وطورا في الارياف والقرى فهذه كانت مجهولة في ايطاليا القديمة لاوجود لها اصلاً . وماذا صنعت رومية حينما امتد سلطانها . راجعوا تاريخها بالتتابع تروا انها استفتحت واستمدائن وحاربت مدائن وعقدت معاهدات معها ورحّلت اناساً من اهلها ليسكنوا فيها وتاريخ فتوحات الرومانيين العظيمة هو تاريخ فتح وتاسيس عدد وافر من المدن . واما امتداد التسلط الروماني في بلاد الشرق فلم يكن على هذه الصورة ولا هو معروف بهذه الصفة لانّ الاهالي في الشرق كانوا متوزعين بعكس توزيع اهالي الغرب ونظرًا الى اختلاف صورة نظامهم الاجتماعي لم يكونوا منحصرين جميعهم في المدن كما في بلاد الغرب ولا

كانت المدن مركزاً وحيداً لم . وبما ان مرامنا هنا الحكم فقط عن اهالي اوربا فلا حاجة الى ذكر ما كان يتوقع في بلاد الشرق . وان اقتصرنا على الغرب نجد في كل مكان سنة ذلك الامر الذي اشرت اليه ففي بلاد غاليا (فرنسا القديمة) وفي اسبانيا لم يكن الا المدن فقط وخارجاً عن المدن كانت الاحراش والبحيرات تغشي الارض ويستدل على ذلك ايضاً من الآثار والطرقات الرومانية فكان يوجد طرقات كبيرة متصلة من مدينة الى اخرى لكن لم يكن يوجد سبل ومسالك عديدة مصلبة مشتبك بعضها ببعض موصلة الى كل الجهات كما يرى ذلك في هذه الايام بل كانت مجهولة بالكلية عندهم ولا ذكر لها اصلاً . وكذلك لم يكن يشاهد في ذلك الوقت تلك الكمية التي لا تعد ولا تحصى من الآثار الحقيرة والضيع والقصور والكنائس المتفرقة في البلاد كما في الاجيال المتوسطة بل لم تترك لنا رومية غير آثار عظيمة الشان لائحة عليها الصفة المدنية معدة لاهل كثير عددهم مجموعين بعضهم بجوار بعض ففي كل جهات الممالك الرومانية نرى المدن غالبة ومتسلطة والبراري معدومة من الاهالي ومن الواضح ان ذلك الامر مما يصعب وجود الاتحاد وتمكين الرباط الاجتماعي في مملكة كبيرة متسعة ومنعة . واذا كانت قد تمكنت جمعية بلدية مثل رومية من افتتاح الدنيا وتملكها فقد فاتها

تعسر عليها مع ذلك حكم تلك الممالك الشاسعة وحسن سياستها واتقان نظامها . ولذلك حينما رأى انه قد تم الامر وكمل العمل اي حينما كان كل الغرب مع قسم عظيم من الشرق قد انقاد الى الشوكة الرومانية وخضع لسطوتها نرى تلك المداين والدول الصغيرة التي لا يحصى عديدها والتي جبلت للانعزال والاستقلال لا للانضمام والاستتباع يتفرق بعضها عن بعض في ذلك الوقت عينه وتحرر انفسها في جميع الجهات . وهذا الامر يعد من جملة الاسباب التي حملت على تغيير صورة الحكومة الرومانية وترتيبها على شكل السلطنة لكي تستطيع ان تجمع وتضم بعضها الى بعض عناصر من طبعها الميل الى الانفصال وعدم الاتحاد . فاخذت تجتهد السلطنة حينئذ بان توقع الاتحاد والارتباط بين اقسام تلك الهيئة الاجتماعية المشتتة وقد نجحت في سعيها لكن الى حد محدود . وفي اثناء المدة التي بين تولي اغسطوس على السلطنة وديوقلسيانس حينما كانت القوانين والاحكام المدنية آخذة في النجاح والتحسين صار وضع ذاك النظام الواسع الاستبدادي لادارة الاحكام وتوزع على العالم الروماني رجال للقيام بحق الوظائف والخدم منتظمون في سلسلة المراتب ومرتبطون غاية الارتباط بعضهم ببعض كالشبكة وكلهم لا تقياد ولالطاعة لاوامر الديوان السلطاني وكانت غاية وظيفتهم ان

ينفذوا ارادة الشوكة السلطانية في الهيئة الاجتماعية ويمدوا اليها المرتبات الاميرية مع خضوع الرعية

ولم يتيسر فقط بواسطة هذا النظام جمع شمل عناصر العالم الرومانى المفرقة وضبطها بل ارتضت الناس ايضاً بالحكومة السلطانية المطلقة والسلطة المركزية واستولى ذلك على عقولهم بسهولة نادرة . فيتعجب الانسان كيف ان تلك الجمهوريات الصغيرة اتحد بعضها مع بعض اتحاداً غير متين وتلك الجمعيات البلدية المشاركة انقادت بسرعة الى اعتبار واحترام القوة السلطانية الوحيدة السامية المقدسة . فاقتضى أن تكون ضرورة انشاء رباط ما لضم اقسام العالم الرومانى بهذا المقدار عظيمة حتى ان المعتقدات وعلى نوع ما الافكار المخصوصة بالمذهب الاستبدادي وجدت لها سبيلاً الى العقول فبواسطة اذعان العقول لهذه العقائد ولنظام الادارة الحكمية المتقدم ذكرهُ مع اضافة نظام العسكرية استطاعت السلطنة الرومانية على مقاومة الانحلال الذي تمكن منها داخلاً وغزوات البربر وصدماتهم معاً واستمرت على هذا الحال مدة مستطيلة وهي على انحطاط دائم لكنها ما زالت تدافع عن نفسها الى ان اتى زمان اشتدَّ فيه الانحلال بهذا المقدار حتى لم تعد حينئذٍ تكفي فطانة الحكومة المستبدة وكمال الخضوع والتسليم لاوامرها

لوقاية جسم السلطنة العظيم الحجم وحفظه من التبديد فصارت تتقسم اعضاؤه وينفصل بعضها عن بعض من جميع اطرافه في مدة القرن الرابع وصارت تتدفق اليه البربر وتدخله من كل الجهات والاقاليم تسلم بغير مدافعة ولا مقاومة دون ان تكترث او تهتم بما يحل بسائر المملكة . فحينئذ طرق عقل بعض السلاطين فكر مستغرب وهو انهم قصدوا ان يجربوا الحرية العمومية وعقد معاهدة بين جميع اقسام المملكة تشابه ما يسمى الان بالحكومة الروبرزانتاتيف (اي الملكية المقيدة) لعل ذلك ما يحمي وحدة السلطنة الرومانية ويصونها من التفريق والتشتيت اكثر من الحكومة المطلقة . وهذه صورة الامر السلطاني المرسل في سنة ٤١٨ من هونوريوس وتودوسيوس الاصغر الى نائب بلاد غاليا الذي به يقصدان ترتيب نوع الحكومة المقدم ذكرها في جنوبي بلاد غاليا لكي يوقيا بواسطة هذه الطريقة وحدة واستقلال السلطنة

من هونوريوس وتودوسيوس القيصرين الى اغريقولا النائب على بلاد غاليا

انه بناء على معروض سعادتكم لنا الكلي الافادة قد اصدرنا امرنا بان تعتبر الترتيبات الاتي بيانها كقوانين جارية على الدوام تخضع لها اهالي السبعة اقاليم اذ انها تاتي على طبق مرغوب الاهالي .

وبما انهُ لاسباب المنفعة العامةُ او الخاصةّ بحضر الى جانب سعادتكم ليس فقط من كل الاقاليم بل ايضاً من كل مدينة اشخاص من اصحاب الوظائف او نواب مخصوصون سواء كان لتقديم الحسابات او لمعاطاة المصالح المتعلقة باصحاب الاملاك قد حكمنا انهُ يكون مناسباً وكثير الفائدة ان يصير من الان فصاعداً اجتماع اهالي السبعة اقاليم في كل عام بوقت معين في المدينة المتسلطة اعني مدينة ارلس وهذا الترتيب قصدنا بهِ مراعاة الصوالح العامة والخاصة معاً فبواسطة اجتماع الاهالي الاعيان لدى حضرة النائب الشريفة اذا لم تكن بعض اسباب النظام العام اوجبتهُ ان ينتقل الى مكان اخر يمكن الحصول على احسن النتائج من جرى المداولة في الامور ولا يمكن هكذا ان يخفى شيء عن احد الاقاليم مما حصل عليهِ الاعتماد وقرّ عليهِ القرار بعد المكالمات والمداولات الكافية ومن لا يكون حضر الاجتماع يلتزم ان يخضع ايضاً الى تلك الترتيبات وباعطائنا الامر بان يحصل في كل سنة جمعية في المدينة القسطنطينية (لقيت هكذا مدينة ارلس وفقاً لارادة قسطنطين المعظم نظراً الى ميلهِ اليها لكن العادة غلبت على ارادتهِ) فظننا ان يكون ذلك ليس فقط مفيداً للخير العام بل ومضاعفاً ايضاً العلاقات الاجتماعية لاسيما ان مركز المدينة موافق جداً والاجانب يجوز دون اليها من كل فج

وتجارتها هي بهذه المقدار متسعة حتى انهُ يرد اليها كل ما يخترع
ويصنع في سائر المحلات فكل ما يحواه الشرق الغني والبلاد العربية
المعطرة والبلاد العاصورية اللطيفة وافريقية الخصبة واسبانيا الجميلة
وغاليا الجسورة من التحف يكثر وجودها في ارلس بهذا المقدار
حتى ان الاشياء جميعها التي تعدّ نفيسة في كل اقطار العالم تظهر
فيها كانها من محصولاتها ثم ان اتصال نهر الرون ببحر توسكانا
يقرب البلاد التي يطوفها ذلك النهر والتي يصل بها ذلك البحر
ويجعلها كجيرة . وبما ان الارض بتمامها تحف هذه المدينة بافخر ما
عندها وتحمل اليها خاص محاصيل كامل الامصار بحرًا وبرًّا بواسطة
الانهر والاشرعة والمجاذيف والعجلات فكيف لا تعتبر بلادنا الغالية
كمعروف وصنع جميل امرنا هذا بان يصير التئام جمعية عامة في وسط
تلك المدينة التي حوت بموهبة من الله كامل تنعمات المعيشة وجميع
تسهيلات التجارة وقد كان سالفًا النائب الشهير بترونيوس بقصدٍ
ممدوح ومملوحكمة آمرًا باجراء هذه الطريقة وبما ان استعمالها لم يدم
من جرى الاهمال وتسلط المختلسين فقد عزمنا على تنفيذها الان
بقوة حكمتنا . والحالة هذه نفوض الى سعادتك يانسيبنا العزيز
المحبوب اغريكولا بناء على امرنا هذا واتباعًا للعادة المؤسسة من
سنا الفيلسف المباشرة باجراء الترتيبات الاتية في الاقاليم وهي ان يصير

التنبيه على كل الاشخاص المشرّفين بوظائف الحكومة واصحاب الاملاك والارزاق وقضاة الاقاليم بانهم ملزومون ان يجتمعوا جمعية شورية في كل سنة مرة في مدينة ارلس بين الثالث عشر من شهر اب والثالث عشر من ايلول وايام الدعوة والاجتماع نفوض امرها اليكم وان اهالي اقليمي نوفامبو بولانيه والاكويتان الثانية نظرًا الى بعدهما يمكنهم اذا انشغل قضاتهم بامور مهمة ان يبعثوا من يقوم مقامهم حسب العادة والذين يتأخرون عن الحضور الى المكان المعين في الوقت المعلوم يدفعون جزاء نقديًا مقداره خمس ليرات من الذهب عن القضاة وثلاث ليرات عن اعضاء الجمعيات البلدية وسائر اصحاب المناصب ونظن ان هذا الترتيب ينجم عنه فوائد جمّة لاهالي اقاليمنا لاننا متأكدون بان ذلك مما يزيد مدينة ارلس زينة ورونقًا تلك التي نحن مديونان لامانتها

اعطي في الخامس عشر من شهر ايار ورد الى ارلس في العاشر من شهر حزيران

فلم تقبل الاقاليم ولا المدن بهذا الامر بل رفضوه ولم يرتض احد بتسمية وكلاء ولا بالذهاب الى مدينة ارلس لان الاتحاد والانضمام مما يضاد اصل طبيعة تلك الهيئة الاجتماعية ورجعت تتظاهر محبة الوطن الخصوصي اي كل يميل الى مدينته والى جمعيته

البلدية وذلك في جميع اقطار السلطنة واتضح عدم امكانية تنظيم هيئة
اجتماعية عمومية ووطن عمومي فصارت المدن كل واحدة منهن
تحصر في اسوارها وتقتصر على اعمالها الخصوصية وسقطت السلطنة
اذ لم يكن من يرغب في عد نفسهِ منها بل جميع سكان المدن صاروا
يهتمون بامر مدنهم فقط غير مكترثين بالسلطنة ولا بامرها . فترى
هكذا حين هبوط السلطنة الرومانية نفس الامر الذي رايناهُ في عهد
رومية اعني بهِ فوز النظام البلدي وشدة الميل اليهِ والعالم الروماني
عاد الى حالتهِ الاصلية لانهُ حينما تكوّن وتركب كان تركيبهُ من المدن
وحينما انحل تركيبهُ لم يبق منهُ الا المدن . فصورة الحكومة البلدية هي
الوحيدة التي خلفها التمدن الروماني القديم الى اوربا المتاخرة وكان
حينئذٍ قد نقص ترتيبها وضعفت قوتها وانحط شانها عما كانت عليهِ
في الازمنة السابقة لكنها صورة الحكومة الوحيدة التي نشأت وترتبت
الى ذاك الحين وعاشت بعد تلاشي جميع عناصر الدولة الرومانية .
وأُخطئُ اذا قلت وحيدة لانهُ كان قد استمر في اذهان الناس صورة
الحكومة السلطانية واسم السلطان وجلالهُ والسلطة المطلقة المقدسة
المخصوصة بالسلطان هذه هي العناصر التي خلفها التمدن الروماني
الى التمدن الاورباوي فمن جهة نظام الحكومة البلدية مع عاداتها
واحكامها ومثالها هو اصل الحرية ومن جهة اخرى الشرائع

المدنية الشائعة العمومية ورسم السلطان المطلق والعزة المقدسة السلطانية أ ذلك اصل الامارة والاستعباد . لكن كانت قد نشأت ايضاً في وسط الهيئة الاجتماعية الرومانية هيئة اخرى مباينة لها بالكلية موسسة على مبادي مغايرة لمباديها ومتشربة افكاراً وحاسيات مختلفة وكانت مزمعة ان تدخل الى التمدن الاورباوي المتأخر عناصر مختلفة في طبيعتها وهي الكنيسة المسيحية فانه في منتهى القرن الرابع وابتداء القرن الخامس لم تعد الديانة المسيحية اعتقاداً ذاتياً فقط بل ترتبت وانتظمت انتظاماً تاماً فكان لها حكومة واكليرس وايرادات ووسائط فعالة له مستقلة ومجامع اقليمية ومسكونية تليق بهيئة اجتماعية عظيمة كالنصرانية وكانت عادتها المذاكرة عموماً في امور تلك الهيئة وبالاختصار لم تكن النصرانية وقتئذٍ ديانة فقط بل كانت كنيسة اعني حكومة ولو لم تكن كنيسة لا اعلم ماذا كان حصل حين هبوط الدولة الرومانية . فانني اقتصر على الملاحظات البشرية المحضة وادع على جانب كل عنصر غريب عن النتائج الطبيعية الصادرة عن الحوادث الطبيعية واقول انه لو كانت النصرانية حينئذٍ اعتقاداً وتصوراً فكرياً واقتناعاً ذاتياً فقط لاغير كما كانت في الازمنة الاولى لخيل انه كان حل بها الدثار كما حصل بعد مدة في اسيا وكامل شمال افريقيا حين غزوة المسلمين

التي تشابه في طبيعتها غزوات البربر على الرومانيين فحينئذٍ حل بالنصرانية الدثار والتلف مع انها كانت كنيسة ذات انتظام وقوانين ومن الاولى انه كان يجري ذلك حين اندثار الدولة الرومانية لانهُ لم يكن حينئذٍ ولا واسطة من الوسائط التي بها تمكن التأثيرات العقلية كما في هذه الايام وتثبت في المقاومة مع صرف النظر عن الترتيبات والنظامات ولا كان يوجد واسطة من الوسائط التي بها تتسلط الحقيقة والافكار المحضة تسلطاً عظيماً على العقول فتجري الاعمال بمقتضاها وتتسبب عنها الوقائع والحوادث فلم يكن يوجد ما يشابه ذلك في القرن الرابع اي ما يجعل للتصورات والافكار نفوذاً وتسلطاً كما ذكرنا وكان يقتضي الامر ان توجد جمعية قوية التركيب محكمة الانتظام لتقدر على مقاومة هكذا آفة عظيمة وتنجو ظافرة من هكذا زوبعة هائلة فلست اظن من باب المبالغة بان يقال ان الكنيسة هي التي حفظت الدين المسيحي في منتهى القرن الرابع ومبتدا القرن الخامس وانها هي التي صانت نفسها بتراتيبها ورؤسائها وشوكتها من انحلال السلطنة الرومانية الداخلي ومن البربر وانها هي ايضاً اجتلبت البربر وملكتهم وصارت سلسلة التمدن وواسطة بينهم وبين العالم الروماني فيجب علينا اذاً ملاحظة حالة الكنيسة في القرن الخامس اكثر من حالة الديانة بحصر المعنى لكي

نبحث عما اضافته النصرانية الى التمدن المتاخر وعن العناصر التي ادخلتها فيه وسنبحث عما كانت عليه الكنيسة المسيحية في ذلك الحين فاننا اذا نظرنا نظرًا طبيعيًا محضًا الى التقلبات المتنوعة التي حصلت في النصرانية مدة نشئها ونموها منذ البداية الى حد القرن الخامس واعتبرناها فقط كجمعية لا كاعتقاد ديني نرى انها تقلبت على ثلاث حالات متداولة مختلفة في الذات ففي الازمنة الاولى وجدت الجمعية المسيحية كشركة متحدة بايمان واحد واراء واحدة عمومية وكان المسيحيون الاولون يجتمعون ليتمتعوا سويةً باشعارات واحدة وبيقين واحد ديني ولم يكن لم نظام ما مقرر ولا مجموع قوانين وتراتيب ولا جماعة روساء منتظمة . ولا ريب ان كل جمعية وان تكن ناشئة حديثًا وضعيفة في تركيبها وانتظامها يوجد لها قوة ادبية تحييها وترشدها فكان في الشركات المتنوعة المسيحية رجال يكرزون ويعلمون ويسوسون الشركة ادبيًا لكن لم يكن لها روساء منصبون ولا تراتيب معلومة بل كانت الهيئة الاجتماعية المسيحية في اصل منشاها شركة معتقدات واراء عمومية وكل ما كانت تنمو وكان نموها سريعًا جدًا كما تشهد بذلك الاثار الاولى كان يظهر فيها مجموع تعاليم وقوانين وروساء وهولاء كان يسمى بعضهم في اليونانية برسبيترى اي القدما وسموا في ما بعد قسيسين وبعضهم ايسكوبي اي نظارًا

وسمّوا اساقفة ومطارنة واخرون ذياكوني وهم الشمامسة الموكلون على الفقرا وتوزيع الصدقات . وقد يعسر علينا جداً تحديد وظائف هولاء الروساء ومصالحهم مع الصحة والتدقيق لان الخط الفاصل بينهم كان على الغالب مبهماً وعديم القرار والحاصل ان الترتيبات والنظامات كانت قد ابتدأت ومع ذلك كانت السلطة في هذا العصر الثاني للنصرانية لم تزل باقية لجمهور عامة المومنين وكانوا هم اصحاب النفوذ والكلمة في الهيئة الاجتماعية المسيحية سواء كان في امر انتخاب الروساء ام في وضع النظامات ام في امر ترتيب التعاليم الدينية نفسها والى ذلك العهد لم يحصل افتراق بين شعب المسيحيين وحكومتهم ولا كان احدهم منفرزاً عن الاخر ولا مستقلاً عنه وكان للشعب النفوذ الاعلى والصوت الاقوى . واما العصر الثالث فقد اختلفت فيه الاحوال عن هذه الصورة وكانت طغمة الاكليروس او القسيسين مفترقة عن الشعب ولها ثروتها واحكامها ونظامها الخصوصي وبالاجمال كانت لها حكومة كاملة وكانت جمعية متممة في حد ذاتها حائزةً جميع وسائط المعيشة مستقلةً عن الشعب الذي خصّصت لاجله وباسطةً عليه نفوذها . هذا كان العصر الثالث لانتظام الكنيسة المسيحية والحالة التي كانت عليها في اوائل القرن الخامس لكنّ الحكومة لم تكن مع ذلك منفرزة انفرازاً كاملاً عن الشعب

والحكومة المذكورة لم يسبق لها مثال لا في المواد الدينية ولا في غيرها وكان النفوذ والسلطة للاكليروس في العلاقات التي بينه وبين الشعب ولم يكن هذا يعارضه في امر ما وفضلاً عن ذلك كانت لهم واسطة اخرى عظيمة ازداد بها نفوذهم وكبر شانهم وهي ان الاساقفة والاكليريكيين اتصلوا الى اسمى الوظائف البلدية في المدن . وقد نظرنا انه لم يبق من الدولة الرومانية بحصر المعنى الا نظام حكومة البلدية اي حكومة المدن وكان ارباب الوظائف في المدن قد خل بهم الوهن والخمول من جرى كثرة تعديات ومظالم الحكم المطلق الروماني وخراب المدن وانحطاطها . واما الاساقفة والقسيسون فكانوا مملوءين حرارة ونشاطاً وغيرة فبالضرورة صاروا يتقدمون للاخطة وادارة كل الامور ولا يحق لنا ان نلومهم او نتهمهم بالاختلاس لان صروف الزمان وظروف الحال جعلت ان يكون الاكليروس وحده وقتئذٍ ذا قوة ونشاط ادبي ولهذا السبب صار نفوذاً واقتداراً في كل مكان وتلك قاعدة جارية في العالم باسره . وقد يشاهد هذا الامر في جميع المراسيم والقوانين الصادرة من القياصرة في المدة المذكورة فاذا فتحنا كتاب الشريعة لتيودوسيانوس او كتاب جستينيانوس نجد بها عدداً من المراسيم التي تفوض الى الاكليروس والاساقفة ادارة امور المدن وها كم البعض منها

من كتاب شريعة جوستينيانوس في ما يتعلق بالاساقفة البند السادس والعشرون من الفصل الرابع .

انه بخصوص اعمال المدينة السنوية سواء كان فيما يتعلق بايراداتها الاعتيادية والاموال الناتجة من الاملاك والهبات المخصوصة والمتروكات وغير ذلك ام فيما يتعلق بالاعمال العامة ومخازن المؤونة والحنايا التي يجلب عليها الماء ومداركة الحمامات والاساكل وبناء الاسوار والابراج وتصليح الجسور والطرقات والدعاوي التي تتعلق بالمدينة من جهة الصوالح العمومية والخصوصية فاننا نامر بما ياتي وهو ان الاسقف الكلي التقوى مع ثلاثة اشخاص من ذوي الصيت الحسن من اعيان المدينة يجتمعون في كل سنة ويفحصون الاعمال الجارية ويهتمون بامر حسن ادارتها ويؤدي لهم الموكلون بالاعمال حساباً عنها ويقدمون البرهان على قيامهم بجميع واجباتهم والتزاماتهم سواء كان في ادارة البنايات العامة ام في ما يتعلق بالمبالغ المخصصة للمؤونات والحمامات والحنايا وغير ذلك

والبند الثلاثون ايضاً

انه بخصوص تعيين اوصياء على الاولاد القصر وكل الذين يقتضى لهم اوصياء بموجب الشريعة فاذا كانت ثروتهم لا تزيد عن الخمسمائة ليورلي (معاملة من الذهب) نامر بان لا ينتظر تعيين

الوصي من قبل ناظر الاقليم الامر الذي يتكلف مصاريف زائدة وعلى الخصوص اذا لم يكن الناظر قاطناً بالمدينة التي يطلب فيها الوصيّ بل يصير تعيينهُ من حاكم المدينة باتفاق الراي مع الاسقف الكلي التقوى واشخاص اخرين من اصحاب الوظائف اذا كان يوجد منهم عددٌ كافٍ في المدينة

وفي البند الثامن ايضاً من الفصل الخامس والاربعين فيما يتعلق بالمحامين (في الدعاوي الجنائية)

نرغب ان يكون المحامون في المدينة من المتضلعين في معرفة اسرار الايمان المقدس الارثوذكسي ويصير انتخابهم وتنصيبهم من الاساقفة الموقرين والاكليروس والاعيان واصحاب الاملاك والبلديين . وبشان الاحتفال الذي يحصل حين تقليدهم الوظيفة يقتضي الالتجا الى سلطة النائب المجيدة لكي يتمكن ويتأيد نفوذهم بواسطة رسائل سعادتهِ

وفي وسعي ان اذكر شرائع اخرى كثيرة لكن ما قد ذكرتهُ كافٍ ليثبت لنا هذا الامر الحقيقي اي ان مداخلة روساء الكنيسة في الاحكام البلدية كانت في المواسطة بين الحكم البلدي الروماني والحكم البلدي في القرون المتوسطة . وان نفوذ الاكليروس في الاحكام البلدية خلف الحكام البلديين القدما وسلف نظام الجمعيات البلدية

الحاضرة . فمن ذلك تدركون عظم مقدار وسائط القوة والنفوذ التي كانت حازتها الكنيسة المسيحية سواء كان من جرى نظامها الخصوصي وتاثيرها في الشعب المسيحي ام من مداخلتها في الامور السياسية ولذلك قد اعانت كثيرًا منذ ذاك العصر على نمو التمدن المتاخر واكتسابه الصفة التي اكتسبها . ولنذكر باختصار العناصر التي ادخلتها فيه . فنقول اولًا لا يخفى عظم الفائدة التي نتجت من وجود نفوذ ادبي كهذا اعني قوة موسسة على اليقين العقلي والعقائد والاشعارات الادبية معًا في وسط طوفان القوات المادية التي غمرت الهيئة الاجتماعية حينئذٍ اذ انهُ لولا وجود الكنيسة المسيحية لاستولت القوة المادية المحضة على العالم باسرهِ نظرًا الى عدم وجود قوة ادبية غيرها في ذلك الوقت

ثم انها كانت تعلم الناس شريعة افضل من سائر الشرائع البشرية وتعترف بيقين هو الاساس الاول لنجاة البشر اعني وجود ناموس يفوق النواميس البشرية كافة ويسمى تارةً بالعقل او التمييز وطورًا بالشريعة الالهية بحسب اختلاف الازمنة واخلاق البشر وهو مع ذلك واحد لم يختلف ابدًا بل اختلفت اسماوهُ فقط

وشرعت اخيرًا الكنيسة بامر عظيم جدًا وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنيه وهذا الامر هو منبع حرية الاديان لان

اصلهٔ ذات الاصل الذي تبنى عليهِ حرّية الاديان الاكثر اتساعاً وتشديدًا . ففرق الزمنيات عن الروحيات هو مبني على هذه الحقيقة اي ان القوة المادية ليس لها تسلط ولا حكم على العقل واليقين وسببهٔ الاختلاف الكائن بين الفكر والعمل وبين الحوادث الادبية الباطنية والحوادث المادية الخارجية . فاصل حرّية الاديان الذي من اجلهِ قاتلت اوربا وقاست ما لا يوصف من الاهوال ولم تفز بالنصر الا بعد حين وفي الغالب رغمًا عن الاكليروس كان هكذا مودعاً في مهد التمدن الاورباوي ومسمى بالاسم المقدم ذكرهُ اي فرق الروحيات عن الزمنيات وكانت الكنيسة المسيحية ذاتها قد ادخلتهُ الى التمدن الاورباوي وثبتتهُ فيهِ لاضطرارها اليهِ اذ بواسطتهِ دافعت عن نفسها وامنت شر البربر واذاهم . فايجاد نفوذ ادبي والتمسك بناموس الهي وفرق السلطة الزمنية عن السلطة الروحية انما هي الاحسانات الثلث العظيمة التي وهبتها الكنيسة المسيحية للعالم الاورباوي في القرن الخامس . لكنهُ لم يحدث منها كلها تاثير حسن على حدٍ متساوٍ اذ قد ظهر في الكنيسة في القرن الخامس نفسهِ بعض المبادي السيئة التي اثرت جداً في التمدن الاورباوي مدة نموهِ . ففي ذلك الوقت تم فيها انفصال طغمة الاكليروس عن باقي المسيحيين وترتب استقلال اولئك وتسلطهم على هولاء واكراههم على

الانقياد اليهم والى القوانين والتراتيب التي ادرجوها وتسلطوا على افكارهم ووجودهم دون اذعان عقولهم ورغماً عن ارادتهم . وزيادة على ذلك كانت الكنيسة تعضد المذهب الثيوكراتيكي (اي الحكم تحت ظل الله) وترغب في تاييده وتسليطهِ على الهيئات الاجتماعية بتمامها وتميل الى الاستيلاء على السلطة الزمنية لكي يكون لها الحكم المطلق . ولما رات انهُ لم يتيسر لها الاستيلاء على الحكم الزمني وتنفيذ المذهب الثيوكراتيكي صارت تتحد مع الملوك الزمنيين وتؤيد سلطتهم المطلقة رغبة في مقاسمتهم على السلطة الزمنية مع ان هذا ما يلاشي حرية الرعايا

فقد توضح مما ذكرناه ما هي عناصر التمدن الاكثر شهرة واعتباراً التي اخذتها اوربا عن الكنيسة المسيحية وعن السلطنة الرومانية . ولما تملك البربر على العالم الروماني وجدوهُ على الحالة التي سبق ذكرها . فلم يبق علينا الآن سوى ذكر البربر فقط لكي تتم معرفة جميع العناصر التي اجتمعت واختلطت في مهد التمدن الاورباوي ولست اعني ذكر تاريخ البربر اذ لا حاجة لنا الى رواية هذا التاريخ لاننا نعلم جيداً ان فاتحي السلطنة الرومانية هولاء كانوا جميعهم من نسل واحد وهو الجرماني ما خلا بعض القبائل التي كانت من الجنس السلافي كالاليين مثلاً ونعلم ايضاً انهم جميعاً كانوا على حال واحدة من عدم التمدن ما خلا بعض الفروقات الجزئية الناتجة من كثرة

او قلة المخالطة بين البعض من قبائلهم والعالم الروماني . فلا شك ان طائفة الغوثيين كانت متقدمة على طائفة الفرنك وارقى اخلاقاً منها . لكننا اذا لاحظنا الامور على وجه عمومي وامعنا النظر بما يهمنا من نتائجها نرى ان اختلاف حال تمدن الشعوب البربرية في مبدا امرها لا يستحق الاعتبار كلياً وبحسب كلا شيء فالذي يهمنا معرفتهُ هو كيفية حال الهيئة الاجتماعية عموماً بين البربر وهذا الامر مما يعسر علينا جداً في هذه الايام . واذا كنا قد وقفنا مع السهولة التامة على حقيقة النظام المدني الروماني ونظام الكنيسة المسيحية كما كانا سابقاً فلان تاثيرهما قد تواتر الى ايامنا هذه ولاننا نجد لهما اثاراً في عدد وافر من الترتيبات والحوادث الحالية وعندنا وسائط عديدة توصلنا الى معرفة ذلك حق المعرفة واما اخلاق البربر وحالهم الاجتماعية فهذه اشياء قد اندثرت على نوعٍ ما واضحت هباء منثوراً وقد اجبرنا الان على استخراجها عقلياً مستعينين تارةً بالآثار التاريخية القديمة جداً واخرى بقوة التخيل والتصور وهناك امرٌ يجب الوقوف عليهِ قبل كل شيء لكي يمكننا ان نتصور مع الصحة والحقيقة ماهو الرجل الخشن في ذلك الوقت وهذا الامر هو لذة الاستقلال الشخصي اي لذة الانسان بان يرى نفسهُ مستقلاً في ذاتهِ حراً بان يخابط ويقاتل صروف الدهر بقوتهِ وعزمهِ مدى حياتهِ في هذا العالم . وسروره

بتفرغهم الى التطوف والجولان . وميلهم الى القاء نفسهم مدى الحيوة في معرض الاخطار المجهولة الهائلة . فهذا الامر كان غالبا على البربر حينئذ وكان يحمل تلك الجموع البشرية الكثيرة العدد على المهاجرة وشن الغارات . واما الان فنظرا الى الحالة التي نحن عليها في هيئتنا الاجتماعية المنتظمة قد يعسر علينا جداً تصور هذا الامر كما ينبغي وادراك مقدار تاثيره في عقول البربر مدة القرن الرابع والقرن الخامس ولا يوجد الا مصنف واحد فقط يوضح عن الصفات الخشنة البربرية توضيحا جليا ظاهرا وهو تاريخ فتح النورمانديين بلاد الانكليز تاليف موسيو تييري فهو الكتاب الوحيد الذي يحتوي مع الصحة التامة على الشرح والتوضيح الكافي عن الاسباب والاميال والتحضيضات جميعها التي تحث الناس المقارنة حالهم الاجتماعية حال البربر على التطوف والمهاجرة والغزو الخ . فلا يوجد كتاب يعرب جيداً عن حقيقة امر الخشن وكيفية عيشته مثل هذا الكتاب . ويوجد ايضا بعض التوضيحات عن ذلك في الحكايات التي الفها موسيو كوبر على اهل اميركا المتوحشين وان تكن هذه الروايات احط درجة على رأيي واقل صحة وصراحة من التاريخ المتقدم ذكره . نعم يوجد في عيشة متوحشي امركا ومخالطاتهم واشعارهم وسط احراشهم البرية ما يذكرنا على نوع ما باخلاق الجرمانيين القدما

لكن هذه الروايات تتضمن اختراعات وتصورات كثيرة ولا تفصح كما ينبغي عن جرم قباحة الاخلاق والعيشة البربرية ٠ وليس مرادي التنويه فقط عن الضرر اللاحق بالحالة الاجتماعية من جرى تلك الاخلاق بل ايضاً عن الحالة الباطنية اي عن حالة الرجل الخشن ذاتيًا فان فرط ولعهِ بالاستقلال الشخصي كانت تمازجهُ الخشونة والسماجة اكثر مما يظهر من مصنف موسيو تييري. فكان ولعهُ هذا يخامرهُ نوع من التوحش البهيمي والبطر والخمول لا نراهُ منقولاً ومشخصاً على التمام في كامل الكتاب المذكور. ولكننا اذا لاحظنا باطن الامر بقطع النظر عن هذا التوحش البهيمي والولع بالماديات وحب الذات الملوفدومة وبلادةً نجد ان الميل الى الاستقلال الشخصي هو من الاميال الشريفة الادبية التي يشعر بها الانسان وقوة هذا الميل صادرة من ذات فطرتهِ الادبية فهو لذة المرء بان يشعر بكونهِ انساناً وشخصاً منفرزاً مستقلاً في ذاتهِ وحراً في ارادتهِ

فالبربر الجرمانيون هم الذين ادخلوا هذه الحاسة الى التمدن الاوروباوي وكانت قبلهم مجهولة في العالم الروماني وفي الكنيسة المسيحية ولم يكن لها اثر في اغلب انواع التمدن القديم والحرية التي توجد في انواع التمدن القديم انما هي الحرية السياسية او المدنية فالمرء لا تستغرق ذهنهُ وافكارهُ الحرية الشخصية بل تشغلهُ

حريتهُ المدنية بصفة كونهِ مختصاً بجمعية بلدية كلي الخلوص لها ومستعداً لتضحية نفسهِ من اجلها . وهذا الامر كان ايضاً في الكنيسة المسيحية اذ كلٌّ من المسيحيين كان لهُ ميل عظيم نحو الهيئة الاجتماعية المسيحية وتعلق شديد بها وخلوص وخضوع لشرائعها ورغبة قوية في اتساع نطاقها وسلطتها . اوكان لهم ميل ديني يوثر في انفسهم تاثيراً عظيماً او يحضهم على الاجتهاد بتسهيج حريتهم الخاصة وانقيادهم الى قوانين ايمانهم . واما حاسة الاستقلال الشخصي والولع بالحرية التي لا حاجز لها ولا مانع وليس لها غاية اخرى على نوع ما سوى نيل المرام الشخصي فهذه الحاسة كما سبق كانت غير معروفة في الهيئات الاجتماعية الرومانية والمسيحية . والبربرهم الذين جلبوها واودعوها في مهد التمدن المتاخر . وقد حصل منها تاثيرعظيم في التمدن المذكور ونشأ عنها نتائج حسنة بهذا المقدار حتى اننا نحتاج ضرورة الى اشهارها كاحد عناصرهِ الاساسية . ثم يوجد امرٌ ثانٍ يعد كعنصر ثانٍ للتمدن اتخذناهُ ايضاً من البربر وهو الرئاسة العسكرية او باشرى الارتباط الذي كان بين المجاهدين يجعل كلاً منهم خاضعاً لامر من كان اعلى منهُ في سلسلة المراتب دون انثلام حرية احد منهم . وفي مبدا الامر لم يكن ذلك يثلم حتى ولا المساواة التي كانوا عليها عموماً . وهذا الامر هو اصل النظام الارستوكراتيكي الذي تحول

في ما بعد الى القيود التي اي المذهب السيادى او مذهب حكومة الاشراف الالتزامية الذي يجعل عدداً كثيراً من الناس خاضعين لاوامر واحكام سيدهم وصاحب مقاطعتهم . وكان اصل هذا الارتباط مبنياً على العلاقات الودادية التي كانت بين احدهم والاخر والصداقة التي لاحدهم نحو الاخر دون ادنى سبب ظاهر او واجب ما من الواجبات الموسسة على عموم مبادي الهيئة الاجتماعية . ففي الهيئات الاجتماعية القديمة لا يعاين مثال لكذا علاقات خصوصية اختيارية مجردة بين رجل واخر بل كان الجميع مختصين ومرتبطين بالمدينة . اما عند البربر فاصل انشاء الالفة الاجتماعية كانت بين الافراد وذلك اولاً بواسطة العلاقة الكائنة بين الرئيس والمرووس لما كانوا مغيرين في اوربا فرقاً وقبائل رحالة . ثم اخيراً بواسطة ارتباط السيد مع المسود وذلك بعد استيطانهم في بلاد اوربا . فالمبدا الثاني الذي اثر تاثيراً عظيماً في تمدن اوربا اي خلوص الرجل نحو الاخر جاءنا ايضاً من البربر واتصل باخلاقنا من اخلاقهم

فاسألكم الان ايها السادة هل اخطأت بقولي في الاول ان التمدن الاورباوي كان في مهده متنوعاً مضطرباً مختلطاً على قدر ما اعتنيت بان ابينه لكم في خطابي . افلم نجد حين هبوط السلطنة الرومانية كامل العناصر تقريباً التي تشاهد في تمدننا الاورباوي مدة نموه

المتدرج . فقد رأينا فيهِ ثلث هيئات اجتماعية متباينة اولها الهيئة البلدية وهي من فضلات السلطنة الرومانية وثانيها الهيئة الاجتماعية المسيحية وثالثها الهيئة البربرية . ورأينا تلك الهيئات الاجتماعية متنوعة التركيب والانتظام موسسة على اصول مختلفة كل الاختلاف تحرّك في قلوب الناس احساسات متباينة . فرأينا حب الاستقلال المطلق بازاء الانقياد التام والرياسة العسكرية بحذاء التسلط الكنائسي والسلطة الروحية تجاه السلطة الزمنية في كل مكان والشرائع الكنسية وفقه الرومانيين وعوائد البربر التي بالكاد خطت بالقلم جميعها جارية في وقت واحد . ورأينا في كل الجهات معاصرة السلائل واللغات والاحوال الاجتماعية والاخلاق والافكار والتاثيرات الاكثر تنوعًا وتضادًا . فهذا على ظني برهان على حقيقة الصفة العمومية التي وصفت بها تمدن اوربا ولا ريب ان هذا الاختلاط والتنوع والتضاد قد اضرّ بحالة التمدن واوجب بطوء حركة التقدم والنجاح في اوربا وجلب عليها البلايا والرزايا ورماها في هوّة الالام والمحن . ومع ذلك كلهِ اظن انهُ لا محل لاظهار الاسف لان امل الحصول على نمو كثير التنوع كامل اي النمو في جميع الامور ومن كل الوجوه بنوع غير محدود يوازي وحدهُ لدى الشعوب ولدى الانسان ذاتيًا كل المشاق التي يلزم مكابدتها وكل الاخطار

التي ينبغي ارتكابها لتحقيقهِ ونوالهِ · واذا دققنا النظر في كل الامور نعلم ان ذلك الاضطراب وتلك الشدائد والمجاهدات هي اوفق واكثر فائدة من البساطة التي في تمدن اخر وان الجنس البشري ربح منها وكسب اكثر مما كابد فيها وتعب · فاقتصر على ما تقدم من الشرح في هذا الموضوع لاننا قد علمنا الان على وجه عمومي الحالة التي كانت عليها اوربا حين هبوط السلطنة الرومانية والعناصر المختلفة التي تضطرب وتتمخض لتلد التمدن الاورباوي ومن الان فصاعدًا نشاهد هذه العناصر في حالة الجد والاجتهاد · وفي المقالة التالية تساعدني في البيان عما توقع لها وعما اجرتهُ في الازمنة التي تسمى اعتياديًا بازمنة الخشونة والبربرية اي في زمان اغارات البربر

المقالة الثالثة

موضوع المقالة . كل المذاهب المتنوعة تدعي الحق والقانونية لنفسها معاً . ماهية القانونية السياسية . وجود جميع مذاهب الاحكام بوقت واحد في القرن الخامس . عدم ثبات حال الناس والعقارات والنظامات . وجود سببين لذلك احدهما مادي وهو دوام اغارات البربر والاخر ادبي وهو حاسة مراعاة الذات المخصوصة بهم . على التمدن كانت الحاجة الى النظام وتذكار السلطنة الرومانية والكنيسة المسيحية والبربر . تجربات نظامية صادرة من البربر والمدن وكنيسة اسبانيا وشارلماني والفرد . انكفاف اغارات الجرمانيين واغارات العرب . بداية الفيودالتي اي حكومة الاشراف الالتزامية

ايها السادة

انني قد اوضحت لحضراتكم عن عناصر التمدن الاوروباوي الاصلية كما تُعاين في مهد التمدن حين سقوط السلطنة الرومانية واجتهدت سلفاً بان ابين لكم تنوعها ومضادة بعضها بعضاً على الدوام وكيف انه لم يتيسر لاحدٍ منها التسلط المطلق على هيئتنا الاجتماعية الى درجة اخضاع بقية العناصر او نفيها بالكلية وتقرر لنا ان تلك هي الصفة التي يمتاز بها التمدن الاوروباوي فالان سنباشر بتاريخ التمدن المذكور من بدايتهِ اي منذ القرون التي سميت باعصر الخشونة انهُ لمن المستحيل الانصادف من اول نظرة نلقيها على تاريخ تلك

اصل وحقيقة معنى القانونية السياسية

القرون امراً يظهر لنا مناقضاً لما ذكرناهُ الان وهو اننا اذا بحثنا عن الاخبار المستحقة التصديق التي نقلت عن مبدا حال الهيئة الاجتماعية في اوربا المتأخرة يلوح لنا ان عناصر تمدننا المتنوعة اعني الحكومة الملكية والثيوكراتيكية (اي الحكم تحت ظل الالهيه) وحكومة الاشراف وحكومة الشعب يدعى كل منها بان الهيئة الاجتماعية الاورباوية في مبدا امرها كانت تابعة لهُ وانها لم تخرج عن سلطانهِ الا باختلاس احد العناصر الاخر المضادة . فافحصوا كل ما نقل وسطر بهذا الشان تروا ان جميع الاراء التي بحثت عن اصلنا ومبدا امرنا تزعم ان احد العناصر المتقدم ذكرها كان متغلباً على سائر العناصر تغلباً تاما وتسلط وحدهُ على الهيئة الاجتماعية . فانهُ يوجد معلمون في التاريخ من حزب حكومة الاشراف الالتزامية واشهرهم موسيو دي بولينفيليرس ذهب الى انهُ بعد سقوط السلطنة الرومانية كان الفاتحون الذين تحولوا فيما بعد الى الاشراف هم اصحاب الحقوق والاحكام كلها وان الهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لهم وفي قبضة يدهم وان الملوك والشعوب استلبوها منهم عنوةً وجردوهم من سلطانهم قهراً وبالتالي ان نظام حكومة الاشراف هو اول صورة حقيقية قانونية لاحكام اوربا المتاخرة . ويوجد معلمون اخرون من حزب الحكومة الملكية كالمسيو ديبوس مثلاً يذهبون الى ان الهيئة الاجتماعية الاورباوية كانت في مبدا

الامر خاضعة للملوك لا للاشراف كما زعم اولائك ويدعون ان ملوك الجرمانيين كانوا قد ورثوا كامل حقوق القياصرة الرومانيين لاسيما ان الشعوب القديمة نفسها كالغاليين وغيرهم كانت قد استدعتهم وان لهم حق التسلط القانوني وان كامل فتوحات الاشراف ليست الامن باب التعدي المحض والاختلاس ٠ ثم يوجد ايضاً معلمون من احزاب الحرية او الحكومة الجمهورية او حكومة الشعب كيفما شيئتم تسميتها فهولاء واخصهم القس مابلي يدعون ان الحق في حكومة الهيئة الاجتماعية وسياستهـا كان منوطاً با لشعب نفسهِ منذ القرن الخامس اذ كان الشعب ذاته يامر وينهي بواسطة جمعية الرجال الاحرار والترتيبات الحرة وان الاشراف والملوك تموّلوا وكسبوا السعة من اسلاب الحرية الاصلية لما قهرت وانداست شوكتها من جرى حملاتهم عليها وتعدياتهم لكنها كانت هي الحاكمة قبلهم قانونياً

وفضلاً عن كل هذه الدعاوي الملكية والسيادية والجمهورية تقام ايضاً دعوى الكنيسة الثيوكراتيكية التي تدعى انهُ نظراً الى وظيفتها وصفتها الالهية يحق لها التملك على الهيئة الاجتماعية وسياستها وانها صاحبة الحق القانوني والسلطانة القانونية الوحيدة على اوربا جميعها اذ بواسطة اتعابها وسعيها قد افتتحتها وامتلكتها مرشدةً اياها الى سبل الحقيقة وطرق التمدن

فها نحن الان واقعون في مشكل عظيم لانهُ سبق وتقرر لدينا ان
عناصر التمدن الاوروباوي لم يتأتَّ لواحدٍ منها ان يغلب تغلباً
تاماً في مدة تاريخ هذا التمدن بل لبثت جيداً بعضها بجوار بعض
على حالاتٍ مترادفة من الامتزاج والمصادمة والمسالمة . وقد صادفنا
الان من اول خطوةٍ هذا الرأي المضاد على الخط المستقيم لما ذكر
وهو انهُ في نفس مهدنا اي في وسط اوربا الخشنة كان هذا العنصر
او ذاك غالباً وحدهُ ولهُ التسلط المطلق على الهيئة الاجتماعية .
واصول تمدننا المتنوعة لم تبرز دعاويها هذه المتناقضة في قسم واحد
فقط من بلاد اوربا بل اعلنتها في بلاد اوربا كافة تحت اشكال متنوعة
وفي ازمنةٍ مختلفة . فالمذاهب التاريخية التي سبق ايرادها تشاهد في
كل مكان .

وهذا امرٌ مهم ايها السادة ليس في حد ذاتهِ بل لانهُ يكشف لنا
عن حوادث اخرى لها اهمية عظيمة في هذا التاريخ . فيظهر لنا امران
مهمان من تلك الدعاوي المتناقضة الصادرة في وقت واحد بشان
تملك شوكة الحكومة تملكاً قطعياً في اوائل زمان اوربا المتاخرة . اولهما
امر قانونية الحكومة السياسية وهذا الامر لهُ مدخل عظيم في الحوادث
التي جرت في مدة التمدن الاوروباوي . ثانيهما الصفة الحقيقية المتصفة
بها حالة اوربا الخشنة في المدة التي نحن في صددها الان

ولقد عزمت على اظهار هذين الامرين للعيان وتخليصهما على التتابع من منازعة تلك الدعاوي الاصلية التي سبق بيانها

فماذا تقصد ايها السادة عناصر التمدن الاورباوي المتنوعة اعني المذهب الثيوكراتيكي والملكي والسيادي والجمهوري بزعمها جميعها معاً انها كانت متملكة على الهيئة الاجتماعية في بداية الامر اليس انها ترغب في ان يكون لها حق الحكومة السياسية . فان حق الحكومة السياسية او الحق السياسي هو موسس على الاقدمية والاستمرار . واسبقية الزمان تعتبر كينبوع الحق السياسي وكبرهان على قانونية الحكومة . وينبغي ملاحظة هذا الامر وهو ان هذه الدعوى لا يدعيها مذهب واحد فقط اي عنصر واحد من عناصر تمدننا بل الجميع قد ابرزوها معاً . وقد توهم الناس في الازمنة المتاخرة ان المذهب الملكي اي حكومة الملك هو المذهب الحقيقي القانوني لكنهم اخطأوا في ذلك لان المذاهب كلها لها حق القانونية ومنذ الان قد رايتم ان عناصر تمدننا كافة ادعت به معاً وان تعمقتم في تاريخ اوربا تجدوا اشكال الهيئات الاجتماعية والحكومات الاكثر تنوعاً حائزة جميعاً صفة القانونية السياسية . فالجمهوريات الايطاليانية والسويسرانية سواء كانت من المذهب السيادي ام الجمهوري وجمهورية سان مارين (مدينة صغيرة في اراضي الكنيسة مستقلة) واعظم مالك اوربا جميعها

ادعت بالقانونية السياسية وتقرر لها ذلك وكلٌ بنى دعواه على اقدمية نظامهِ وشرائعهِ وعلى اسبقية مذهب حكومتهِ في التاريخ واستمرارهِ

وان وجهتم النظر الى اوربا اوغيرها في غير الازمنة المتاخرة تروا امر القانونية السياسية موجودًا في كل مكان وتروها تعزى الى بعض اقسام الحكومة او الى نظامٍ او ترتيبٍ او قانونٍ ما ولا يوجد مكان ولا زمان الا وفيهِ احد اقسام النظام الاجتماعي اي الحكومة العامة ينسب الى نفسهِ القانونية السياسية الناشئة عن الاقدمية والاستمرار ويسلم لهُ بها . فما هو هذا الاصل وما هي عناصرهُ وترى ماذا يفيد وكيف ادخل الى التمدن . فاعلموا ايها السادة ان القوة الجبرية وجدت في مبدا امر جميع الحكومات دون استثناء ولست اعني انها وحدها اساسٌ لكل الحكومات وانهُ لو لم يكن لتلك الحكومات علة اخرى كانت على الحالين تأسست . اذ من الواضح لزوم علل اخرى فان الحكومات انما ترتبت لداعي بعض الاحتياجات الاجتماعية ولمناسبتها من بعض الوجوه لحالة الهيئة الاجتماعية وللاخلاق والاراء لكن لا يسعنا ان ننكر مع ذلك ان القوة الجبرية قد دنست مهد حكومات العالم كافة اية كانت هيئتها او طبيعتها ومع ذلك لا تقنع واحدة منها بهذا الاصل ولا ترتضي بهِ وكلها على

اختلاف انواعها تنكرهُ وليس من حكومة تقبل بان يقال عنها انها تولدت من القوة الجبرية . فان الشريعة تنبي الحكومات بان القوة الجبرية لا يوسس عليها حق وانه اذا لم يكن لها اصل غيرها لا يسوغ استنباط حقها من هذا الاصل ولذلك عند ما نراجع تاريخ الازمنة القديمة ونعاين المذاهب السياسية والحكومات المتنوعة غائصة في الشدائد والاهوال واقعة في الغلبة والقهر نراها تنادي بصوت الاستغاثة (وتقول لي حق الاقدمية لانني كنت سابقاً في حيز الوجود وكان لوجودي علل اخرى والهيئة الاجتماعية كانت خاضعة لي وفي طوعي قبل هذه الحالة التي اوقعتني بها الشدايد والمصادمات وقد كنت حائزة الحق الشرعي القانوني فخوصمت واغتصبوا لي حقوقي)

فهذا الامر يوكد لنا ان القوة الجبرية ليست اساساً للقانونية السياسية بل هذه موطدة على اساس اخر لان المذاهب المختلفة تنكرها صريحاً كما تقدم وتعلن جهاراً بوجود حق اخر هو اساس لكل قانونية وهو العدل والحقانية فذلك هو الاصل الحقيقي الذي تحتاج الى ان تعتزي اليه . وبما انها لم ترتض بالقوة الجبرية مهداً واصلاً لما ادعت ان الاقدمية قلدتها حقاً اخر . فاول صفات القانونية السياسية اذاً هي ان تنكر الحكومة كون القوة الجبرية اصلاً لها وتتشبث بفكر ادبي وقوة ادبية اعني بالحق والعدل والاقناع فذلك هو العنصر

الذي تولد منهُ اصل القانونية السياسية مع طول الامد وتداول الازمنة على الصورة الآتي بيانها

فانهُ بعد ان تولدت الحكومات والهيئات الاجتماعية كافة من القوة الجبرية اخذ الزمان يغير في سيرهِ اعمال هذه القوة ويصلحها رويداً رويداً الا انهُ يكفي لحدوث هذا الاصلاح استمرار الهيئة الاجتماعية وكونها مركبة من البشر اذ الانسان يحوي من اصل فطرتهِ بعض مبادي النظام والحق والعدل كما انهُ يميل طبعاً الى تأ ييدها وادراجها في امور معيشتهِ ولم يبرح على الدوام يعتني بذلك ويسعى لتنفيذهِ ولا بد من ان يثمر سعيهُ اذا دامت حالتهُ الاجتماعية . فالانسان اشبه بآلة تستخدمها العناية الربانية لاظهار الحق والعدل والاخلاق الحسنة والقانونية بالعالم الذي يعيش في وسطهِ

وفضلاً عن سعي الانسان يوجد ايضاً ناموس وضعتهُ الحكمة الالهية لا سبيل الى نكرانهِ كالناموس الذي وضع للقيام بنظام العالم المادي وهو انهُ لا بد للهيئة الاجتماعية من قدر معلوم من النظام والحق والعدل لدوام حالها . وبمجرد دوام هيئة اجتماعية واستمرارها يستنتج منهُ انها ليست معدومة الرشاد والعقل بالكلية ولا هي غشومة ظلومة لآخر حدّ ولا خالية مطلقاً من عنصر الحق والحقيقة والانصاف الذي بهِ وحدهُ تحيى كل هيئة اجتماعية . واذا كانت علاوة

على ذلك تنمو وتزداد قوة واقتدارًا ويكثر يومًا فيومًا عدد الناس الذين يرتضون بمحالفها الاجتماعية فيكون ذلك برهانًا على نمو العدل والحق والصواب فيها على ممر الايام وتداول الازمان ودليلاً على ان الامور اخذت تسري فيها رويدًا رويدًا مسرى مطابقًا للقانونية الحقيقية اعني العدل

فبهذه الكيفية ظهرت القانونية السياسية في العالم وسرت في العقول واساسها ومبدأها على نوع ما هو القانونية الادبية اعني بها العدل والحق والحقيقة ومصادقة الزمان التي توجب اليقين بان الحق جارٍ فعلاً وبان القانونية الحقيقية امتدت وانتشرت في العالم الظاهر الخارجي. ففي الزمان الذي عزمنا على مراجعة تاريخه كانت القوة الجبرية والخداع مكتنفين مهد الملك والاشراف والشعب والكنيسة ايضًا . ثم اخذا بالتناقص والانخفاض رويدًا رويدًا على توالي الايام وصارا ينمحيان مع ظلام الجهل . والحق والحقيقة يظهران ويضيئان في سما التمدن . وظهور الحق والحقيقة في وسط الهيئة الاجتماعية نشأ عنه شيئًا فشيئًا فكر القانونية السياسية وتمكنت هكذا من العقول في التمدن المتاخر . فعند ما قصدوا ان يخصصوا السلطة المطلقة بالقانونية السياسية في ازمنة مختلفة جاعليها كراية لها لا شك انهم تاهوا حينئذٍ عن اصل القانونية السياسية الحقيقي

اذ انه يعسر جداً ان تكون علماً للسلطة المطلقة التصرف حال كونها تولدت من العدل والحق اللذين ادرجاها في العالم وثبتاها فيه فالقانونية السياسية ليست من خصوصيات مذهب ما بل تنشأ حيث ينشأ الحق وتختص بالحرية وبالسلطة . بالحقوق الشخصية وبالطرائق والرسوم الجارية على مقتضاها الاحكام العمومية . فسوف تجدها في المذاهب الاكثر مضادة ومناقضة كمذهب الاشراف الالتزامي والجمعيات البلدية القلمتكية والجرمانية والجمهوريات الايطاليانية حتى والملك ايضاً فهي سمة تلوح على عناصر التمدن الاورباوي المختلفة ومن الضروري الوقوف على حقيقتها لدى الاطلاع على تاريخ التمدن المذكور

وجود جميع المبادي معاً في عصر الخشونة

والامر الثاني الذي ينكشف لنا من الدعاوي السابق ذكرها الصادرة دفعة واحدة وفي آن واحد تماموحقيقة صفة العصر المسمى بعصر الخشونة . فكل عناصر التمدن الاورباوي تدعى معاً انها كانت في تلك المدة متسلطة على اوربا فالاولى اذاً انه لم يكن واحد منها متسلطاً عليها . لانه حينما يغلب احد النظامات الاجتماعية على العالم لا يعسر بهذا المقدار معرفة هذا الامر وتاكيده . فعندما نصل مثلاً الى القرن العاشر نتاكد دون ادنى تردد رجحان مذهب الاشراف الالتزامي فيه وهكذا في القرن السابع عشر نتاكد غلبة المذهب الملكي . واذا

حوّلنا النظر الى الجمعيات البلدية في الفلمنك والجمهوريات الايطاليانية تتضح لنا حالاً تسلط المذهب الشعبي · والنتيجة انهُ حينما يكون احد المذاهب السياسية متسلطاً بالحقيقة على الهيئة الاجتماعية من المحال ان يداخلنا ريب في امرهِ · فالمشاجرة الواقعة بين المذاهب المتنوعة التي اقتسمت التمدن الاوروباوي على مسئلة معرفة ايها كان متسلطاً في مبدا الامر تبرهن على وجودها كافةً في وقتٍ واحد دون ان يفوز واحد منها فوزاً عمومياً ثابتاً الى درجةٍ تمكنهُ من اعطاء الهيئة الاجتماعية اسمهُ وسمتهُ · فتلك هي حقيقة صفة عصر الخشونة في التاريخ · فهو زمان هيولي كل العناصر وطفولية كل المذاهب فكانت في هرجٍ ومرجٍ والحرب بينها لم تكن مستديمة ولا على طريقة منتظمة وقتئذٍ · وكان يمكنني تدقيق الفحص عن الحالة الاجتماعية اذ ذاك من وجوه عديدة لكي ابين لكم انهُ لم يكن يوجد فيها ثبات ولا ركز ما اصلاً ولكنني اقتصر على ذكر امرين جوهريين وهما حالة الاشخاص وحالة النظامات وذلك كافٍ للتوضيح عن حالة الهيئة الاجتماعية بتمامها

انهُ كان حينئذٍ اربع طبقات للناس اولها الرجال الاحرار اعني الذين لم يكونوا تحت حكم رئيس او سيدٍ ما بل كانوا مالكين اروزاقهم وعقاراتهم ومتولين امر انفسهم مع الحرية التامة وليس عليهم من

امرٍ يلتزمون بهِ نحو رجل اخر . ثانيها الذين كان بينهم وبين غيرهم علاقة كالعلاقة التي بين المرؤوس والرئيس والمسود والسيد والتزموا بخدمتهِ مقابلةً لما وهبهم من الاراضي او غير ذلك من الهبات واسماؤهم لود . وفيدل الخ (تابع اورفيق وامين) ثالثها المعتقون رابعها العبيد . فهل كانت هذه الطبقات المختلفة ثابتة راكزة ام هل كان الرجال يستقرون على الحدود المعينة لهم ام هل كان لمعاملات تلك الطبقات المختلفة بعضها لبعض قاعدة وثبات كلا بل كان على الدوام الرجال الاحرار يخرجون من حالة الحرية لينخرطوا في سلك الخدم عند الاشراف فينالوا منهم هبةً ما ثم ينضمون الى طبقة الرفقا او الاتباع وغيرهم يسقطون في ربقة العبودية وآخرون من الرفقا والاتباع يسعون الى الانفكاك من ارتباطهم مع سيدهم ليرجعوا الى الاستقلال ويعودوا الى مرتبة الاحرار وقس على ذلك ففي كل مكان كانت تدوم حركة التنقل من طبقة الى اخرى والتردد وعدم الثبات في معاملات الطبقات بعضها لبعض فلا رجلٌ يستقر على حالهِ ولا حالة تستمر على ما كانت عليهِ . وهكذا ايضاً حالة الاملاك والعقارات فانها كانت تقسم الى املاك حرة مستقلة بالكلية (اللوديال) واملاك خاضعة لبعض الرسوم (بنفيسير) وادعى البعض ان هذه الطبقة الاخيرة من الاملاك كان لها نوع

من النظام وهو انها كانت تقطع اولاً على سنين معلومة ثم صارت تقطع على مدة الحيوة ثم انقلبت اخيرًا وراثية زاعمين ان ذلك كان ترتيبًا معينًا ثابتًا فهذه الدعوى باطلة لان الاشكال الثلثة وجدت في آنٍ واحد معًا وكانت تقطع تلك الاملاك الى اجلٍ معين والى مدة الحيوة وتكون وراثية في وقت واحد وذات الاراضي كانت تتداولها احيانًا الحالات الثلاث المذكورة في مدة سنين قلائل . فحالة الاملاك كانت كحالة الاشخاص عديمة الثبات والركز وفي كل الاشياء كانت تظهر امارات الانتقال مع السعي والعنا من حالة التطوف والبداوة الى حالة السكون والحضارة ومن المعاملات الشخصية الى المعاملات المركبة اي المتعلقة بالاراضي والاملاك . ففي مدة هذا التحول من كيفية الى اخرى كان كل شيءٍ في اضطراب وعدم انتظام وكان كل مكان له خصوصياته دون ان يكون امرٌ ما عامًا اصلاً . وكانت النظامات ايضًا على حالة مماثلة من عدم الثبات وقلة الركز فكان يوجد ثلاثة مذاهب مختلفة في وقت واحد وهي النظام الملكي ونظام الاشراف او السادات [1] وهو تسود رجل على رجل وتسلط ارض على ارض) والنظامات الحرة اي محافل الرجال الاحرار الذين يتذاكرون في المصالح العامة . لكنهُ لم يشاهد لاحد هذه المذاهب تسلط مطلق على الهيئة الاجتماعية ولا

غلبة كاملة . فالنظامات الحرة كانت اسماً بلا مسمى لان الرجال الذين كان ينبغي اجتماعهم في المحافل العامة لم يكونوا يحضرون اليها مطلقاً وحكومة الاشراف لم تكن اخذةً مجراها بحسب التراتيب والعوايد وكذلك الملك الذي هو نظام بسيط جداً سهل التحديد للغاية لم تكن لهُ حينئذٍ صفة او هيئة معينة بل كان الانتخاب والوراثة يتداولانهِ . فتارةً يخلف الاب ابنهُ وتارةً يجري انتخاب غيرهِ من العائلة الملوكية وطوراً يقع الانتخاب على واحدٍ من اهل العصبية واحياناً على غيرهم من الاناس الاغراب فبالاجمال لم يوجد شي ثابت مقرر في احد المذاهب بل جميع النظامات والترتيبات كانت موجودة كافة في وقت واحد تختلط وتتغير على الدوام كسائر الاحوال الاجتماعية

والممالك ايضاً لم تكن ثابتة على حالة واحدة لانهم كانوا تارةً ينشئونها وطوراً ينسخونها . يضمونها حيناً ثم يفرقونها ويقسمونها ولم يكن لها تخوم تعرف ولا احكام ولا شعوب بل كانت احوالها واصولها واعمالها مختلة وشعوبها مختلفة والسنتهم متبلبلة . فهكذا وعلى هذه الصورة كانت اوربا الخشنة ولنبحث الان عن حدود الزمان الذي انحصرت فيهِ تلك الاعصر المستغربة المستهجنة . اما اولها فمعلوم لانها ابتدأت منذ سقوط الدولة الرومانية واما اخرها

اسباب عدم الثبات الاجتماعي في عصر الخشونة

فلاجل الوقوف على حقيقته ينبغي لنا ان نعلم اولاً ماذا كان الباعث
على تلك الحالة الاجتماعية وما هي اسباب الخشونة حينها . فالمرجح
في رأيي ان الاسباب الاصلية اثنان احدهما خارجي وهو مادي متعلق
بسوى الحوادث والثاني باطني وهو ادبي متعلق بالانسان نفسه
فالسبب المادي انما هو مقاومة اغارة البربر . ولا ينبغي ان نفتكر
ان اغاراتهم انتهت الى حدها في القرن الخامس بمجرد مشاهدتنا
تاسيس ممالك خشنة على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة . لا
بل دامت حركة تلك الغارات زماناً طويلاً بعد هبوط السلطنة
كما يتضح من عدة براهين جلية . فاننا نرى ملوك الفرنك في عصر
السلالة الاولى على الدوام مضطرين للقتال في قاطع نهر الرين
نظير كلوتير وداغوبرت فانهما كانا دائماً مهتمين بتجريد الجيوش
على جرمانيا لمقاومة التورنجيين والدانزيين والساكسونيين الذين
كانوا يشغلون الشاطي الايمن من النهر المذكور . وما ذلك الالان
تلك القبائل كانت تقصد قطع النهر والانحدار للاستيلاء على ما
يقسم لها من سلب وغنائم السلطنة الرومانية . كذلك في تلك
المدة عينها شن الغارة الفرنك المستوطنون في غاليا على ايطاليا
وتزاحموا عليها خصوصاً الشرقيون منهم اي فرنك اوسترازيا الذين
اجتازوا سويسرا وقطعوا جبال الب ودخلوا ايطاليا . فتلك

الاغارة لم تكن مسببة الامن هجوم جموع وقبائل جديدة عليهم من الجهة الشمالية الشرقية فلم تكن اغارتهم لمجرد النهب بل اضطرارية لانهم لما تضايقوا من جرى مزاحمة القوم المذكورين رحلوا الى مكان اخر في طلب العيش والثروة · ثم ظهرت ايضاً طائفة جرمانية جديدة في ساحة العالم وانشأت في ايطاليا مملكة اللومبارديين · ولما تغيرت السلالة الملكية الفرنكية في غاليا وخلف الكرلوفجيون المرونجيين كان السبب في ذلك اغارة الفرنك ثانياً على غاليًا اي هجوم امم جديدة · فخلف حينئذٍ الفرنك الشرقيون فرنك الشرب · ثم بعد ان تمّ التغيير المنوّه عنهُ وانتقل الحكم الى السلالة الثانية اضطر شرلامان الى محاربة الساكسونيين كما كان المرونجيون يحاربون الثرونجيين قبلاً · واستمر زماناً طويلاً على قتال الامم التي كانت في قاطع نهر الرين ودفعهم عنهُ · وكان السبب الذي حملهم على الاغارة عليهِ هجوم قوم اخرين عليهم كالابوتريتيين والولتسيين والسورابيين والبوهميين اي كل الجنس السلافي الذي اقتحم الجنس الجرماني وارغمهُ مدة ثلاثة قرون من القرن السادس الى القرن التاسع على ان يخلي لهُ المكان ويتقدم الى الجهة الغربية · فاهل الشمال الشرقي بمداومتهم هكذا الاغارة من كل جهة سببوا جميع الحوادث · ثم حصل ايضاً في الجنوب حركة مشابهة

لهذه . فبينما كانت الامم الجرمانية والسلافية تضايق وتزاحم بعضها بعضاً على شطوط الرين والطونه ظهر العرب المسلمون وابتدأوا بهجماتهم وفتوحاتهم على سواحل البحر الابيض . اما اغارة العرب فلها صفة مخصوصة تمتاز بها عن اغارة البربر وهي انها جمعت بين الفتوحات والاستمالة الى الدين . فلم يكن القصد بها فقط افتتاح البلاد بل نشر المذهب الاسلامي ايضاً فبين هذه الحركة وحركة الجرمانيين فرقٌ عظيم وذلك انهُ في عالم النصرانية كانت السلطة الروحية متميزة عن السلطة الزمنية ولم يجتمع في المذهب الفتوحات والميل الى نشر الاعتقاد معاً . والجرمانيون عند ما اهتدوا الى مذهب المسيح لبثوا محافظين على اخلاقهم واشعاراتهم ومشربهم وبقيت الصوالح والشهوات الزمنية متغلبة عليهم والنتيجة انهم صاروا مسيحيين لكنهم لم يصيروا رسلاً للدين . واما العرب فبعكس الامر هم اصحاب الفتوحات وهم رسل الدين معاً وسلطة الكتاب وسلطة السيف كانتا منحصرتين عندهم في يد واحدة وهذا الامر كانت عاقبتهُ فيما بعد مشومة على التمدن الاسلامي فان حصر القوتين الروحية والزمنية في يد واحدة واختلاط القوة الادبية بالقوة المادية كان سبباً في نشوء الجور . وهذا على ظني السبب الاقوى في وقوف حال التمدن العربي بالبلاد التي انتشر فيها كافةً . لكن ذلك لم يظهر لهُ مفعول في

بداية الامر بل هو الذي اكسب الاغارة العربية قوة عجيبة . وبما ان اغارة العرب كانت مبنية على مجرد الافكار والاميال الادبية فقد اكتسبت على الفور رونقا وبهاء وعظمة لم ينب الاغارة الجرمانية شيء منها وامتدت باكثر حرارة واشد حماسة من هذه بما لا يقاس واثرت في عقول البشر وحيرت الالباب

فتلك كانت ايها السادة حالة اوربا من القرن الخامس الى القرن التاسع . ونظراً الى المضايقة التي كانت واقعة فيها من قبل الاسلام في الجنوب ومن قبل الجرمانيين والسلافيين في الشمال كان من المستحيل الا تكون داخليتها في حالة دائمة من عدم الانتظام والاضطراب لسبب تاثير هاتين الاغارتين فيها . فكان الاهلون في حالة الانتقال المستديم هائمين من مكان الى اخر متزاحمين بعضهم على بعض ولم يكن حينئذٍ قرار ولا ثبات لشيء ما بل رجع الناس الى حالة البداوة في كل الجهات . على انهُ كان يوجد تفاوت بين الممالك المختلفة فانثلام النظام في جرمانيا كان اقوى درجة من سائر بلاد اوربا لان جرمانيا كانت مأوى الحركة . وفرنسا كانت مضطربة اكثر من ايطاليا وبالاجمال لم يكن للهيئة الاجتماعية راحة ولا قرار في محل ما . ودامت بالضرورة حالة الخشونة والبربرية في كل مكان نظراً الى مداومة الاغارات

هذا ما كان من امر السبب المادي المتعلق بسرى الحوادث وسأورد عليكم الان السبب الادبي المتعلق بحالة الانسان الباطنية الذي لم يكن اقل تاثيراً من ذاك . فمن المعلوم ان الحوادث الظاهرة مهما كانت فليست الا نتيجة اعمال الانسان ذاتيا . والعالم انما ينتظم بحسب افكار واشعارات الانسان ادبياً وعقلياً كما ان حالة الهيئة الاجتماعية الظاهرة تتوقف على حالة الانسان الذاتية الباطنية . فترى ما الذي يحتاج اليه الناس لكيما يتمكنوا من انشاء هيئة اجتماعية قابلة الاستمرار ومحتوية على قليل من الترتيب والانتظام . لا ريب انه يقتضي لهم من الافكار الصائبة ما يناسب تلك الهيئة الاجتماعية ويوافق احتياجاتها وعلاقاتها . وزيادة على ذلك يقتضي ان تعم هذه الافكار اكثرية اعضاء الهيئة الاجتماعية وان يكون لها تاثير ما في ارادتهم وافعالهم . وانه لغني عن البيان ان البشر الذين لا يفتكرون الا في امور وجودهم ومعيشتهم الخصوصية وحدود افقهم العقلي مقصورة على اشخاصهم فقط وهم مع ذلك عرضة لعواصف شهواتهم واهوائهم دون ان يكون لهم بعض الالمامات والاشعارات العمومية يتكاتفون حولها لا يمكن ان تترتب منهم هيئة اجتماعية لا بل كل منهم يكون بالعكس سبباً موجباً لاضطراب وانحلال الاشتراك الاجتماعي الذي هو عضو له واذا وجدت الناس على حالة لا يراعي فيها كل فرد منهم الا صالحة

الخصوصي ولا يهتم احدهم ولا يفتكر الا بذاتهِ ولا يخضع الا لشهواتهِ الذاتية فيصبح تقدم تلك الهيئة الاجتماعية ودوامها من الامور المستصعبة جداً . فهذه الحالة بعينها كانت حالة فاتحي اوربا في العصر الذي نحن في صددهِ . وقد كنت اوضحت في المقالة السابقة باننا مديونون للجرمانيين بحاسة الحرية الذاتية اي ان يكون كل انسان حرًّا مطلقاً في ذاتهِ . فشان هذه الحاسة في حال الخشونة والجهل الشديد كشان حب الذات المفرط في حال التوحش الكامل وعدم الالفة الاجتماعية . فتلك كانت صفة الحاسة المذكورة عند الجرمانيين من القرن الخامس الى القرن الثامن . ولم يكن كلٌّ منهم يحتفل الا بمصالحهِ الذاتي ولم يكن يراعي سوى شهوتهِ وارادتهِ الذاتية فعلى هذه الصورة كان من المستحيل ان توافق مشربهم الحالة الاجتماعية الحقيقية . وكل ما حصل من السعي والاجتهاد سواء كان من قبلهم ذاتياً ام من قبل الاخرين لاجل اخضاعهم الى تلك الحالة لم يجدِ نفعاً ولا اتى بثمرة اذ لم يكن لهم طاقة البتة على الثبات عليها نظرًا الى عدم تبصرهم بعواقب الامور وسرعة استثارة الشهوات والاهواء في رؤُسهم ونقص عقولهم وغير ذلك . فكم من مرةٍ اخذت تنشأُ الهيئة الاجتماعية في ذلك الوقت ثم لحق بها الفشل على الفور نظرًا الى الاسباب المقدم ذكرها اذ لا بد لحيوة كل هيئةٍ اجتماعية من شروطٍ ادبية

وتلك الشروط لم تكن في حيز الوجود

فقد اوردنا السببين الموجبين لحالة الخشونة التي استمرت ما استمر السببان المذكوران . ولنبحث الان عن كيفية وزمان انقطاعها وزوالها

اسباب انكفاف حالة الخشونة

ان اوربا كانت تجهد في التخلص من ربقة الخشونة وانهُ لمن طبع المرء ان لا يرتضي البقاء في تلك الحالة وان يكن قد اوقع نفسهُ فيها بمجرد غباوتهِ ومهما كان سمجاً جاهلاً اسيراً لصالحهِ الخصوصي وشهواتهِ الذاتية فلا بد من ان يصغى لهاتفٍ سرى في غريزتهِ ينبههُ دائماً على ان هذه الحال لا تليق بشانهِ ويذكرهُ بان لهُ شاناً آخر وغاية اخرى . فيشعر بالميل الى الانتظام والتقدم ويتوق اليهما مع ما هو عليهِ من الاخلال بالنظام . وتحركهُ دواعي العدل وتقدير العواقب والنمو الى النهوض من فترتهِ رغماً عن استيلاء حب الذات الحيواني عليهِ فيشعر بنفسهِ كانهُ قد سيق رغماً عنهُ الى اصلاح احوال العالم المادي والهيئة الاجتماعية ونفسهِ معاً حتى انهُ يعتني بهذا الامر دون ان يدرك حقيقة الحاجة التي تستفزهُ اليهِ . فطالما كانت تصبو البرابرة الى التمدن مع انهُ كان فوق طاقتهم ويستكرهونهُ عندما تظهر تاثيرات نواميسهِ ثم انهُ كانت لم تزل موجودة آثارٌ كافية من التمدن الروماني فاسم السلطنة وتذكار تلك الهيئة الاجتماعية العظيمة المجيدة كان

يتردد في ذهن الناس عموماً وعلى الخصوص المشائخ اولي الوظائف والاساقفة والقسسين وكل الذين كان اصلهم من العالم الروماني . حتى ان كثيراً من البربر او من اجدادهم كانوا قد عاينوا عظمة السلطنة الرومانية وكبر شأنها وانتظموا في سلك جنودها ثم افتتحوها واغتنموها فكانت صورة التمدن الروماني وذكرهُ مما يوهل عقولهم وكانوا يشعرون بحاجتهم الى تقليدهِ وتجديدهِ والمحافظة على شيء منهُ فذلك سبب اخر كان لا بد من ان يحملهم على الاقلاع عن حالة الخشونة التي سبق بيانها

وكان ثمَّ سبب ثالث ايضاً حاضرٌ في الوجود اعني الكنيسة المسيحية فكانت الكنيسة هيئة اجتماعية متقنة النظام لها اصول وقوانين وتهذيب خاص وكانت ترغب رغبة حارة في توسيع دائرة نفوذها وافتتاح الفاتحين اي جلبهم الى الايمان وغنمهم وكان بين مسيحي ذلك العصر جماعة من طائفة الاكليروس علماء قد تبصروا في كل الامور والمسائل الادبية والسياسية وقرروها في عقولهم مع الثبات والحكمة وكانت لهم رغبة عظيمة في نشر ذلك واذاعتهِ وتنفيذهِ في العقول البشرية . فانهُ لم يسبق في التاريخ لهيئة اجتماعية بان تسعى وتجتهد بمقدار ما سعت واجتهدت الكنيسة من القرن الخامس الى العاشر باغتنام العالم المحيط بها . واذا طالعنا في تاريخها الخصوصي

تشاهد كل ما بذلتهُ من الاجتهاد في هذا السبيل فانها على نوع ما سطت على الخشونة وضايقتها من كل الجهات لكي تتغلب عليها وتمدنها

ويوجد سبب رابع للتمدن لا يمكن تعريفهُ لكنهُ مع ذلك حقيقي وهو ظهور عظماء الرجال فليس من يستطيع ادراك سبب وكيفية ظهور احد الرجال العظام في زمن من الازمنة وحقيقة تاثيرهِ في نمو العالم . لان ذلك من اسرار العناية الربانية . لكنهُ من الحوادث المقررة التي لا تنكر اصلاً فيوجد رجال في العالم يسوؤهم ويزعجهم منظر اختلال النظام او تاخر الحركة الاجتماعية فيتصورون ذلك في عقولهم كامر محرم مخالف للقانون وتاخذهم الحمية وتستفزهم الغيرة الى اصلاح هذا الحال وادراج بعض القوانين والمبادي العمومية المستقيمة في البلاد التي وجدوا فيها . فتلك قوة عنيفة وفي غالب الاحيان غشومة ترتكب الوفاً من الاثام لداعي الضعف المستحوذ على طبيعة البشر لكن لا ينكر كونها مجيدة شافية لانها تورث الشعوب حركة تقدم عظيم ناشئ عن الانسان ذاتهِ

فان تلك الاسباب المختلفة والقوات المتنوعة اوجبت ما بين القرن الخامس والتاسع اجتهادات مختلفة بقصد اخراج الهيئة الاجتماعية من حالة الخشونة . واول اجتهاد صدر من البربر انفسهم وهو نص الشرائع الخشنة . فمن القرن السادس الى القرن الثامن

نصت شرائع جميع الشعوب الخشنة التي لم تكن مخطوطة من قبل بل كانت عوايد محضة جارية عند البربر قبل مجيئهم وحلولهم باراضي السلطنة الرومانية . فالمشهور منها شريعة البورغونيين والفرنكساليين والفرنكريبواريين والويزيغوت واللمبارديين والساكسونيين والفريسونيين والبافريين والالمانيين الخ فمن الواضح ان ذلك كان بداية التمدن وخطوة من شانها اخضاع الهيئة الاجتماعية لاصول عامة قانونية . لكنه لم ينجم عنها تقدم كبير لانهم نصوا شرائع هيئة اجتماعية لم تكن حينئذ في الوجود اي شرائع حالة البربر الاجتماعية قبل توطنهم في الاراضي الرومانية وقبل ابدالهم عيشة البداوة بعيشة الحضارة وشنهم الغارات بتملكهم العقارات . نعم انه يوجد في تلك الشرائع بعض بنود متفرقة تختص بالاراضي التي افتتحها البربر وبالعلاقات التي كانت بينهم وبين سكان البلاد الاولين وبعض قوانين تتعلق بالاحوال الجزيدة المختصة بهم لكن ذلك نادر فيها وموضوع اكثرها العيشة القديمة والحالة الجرمانية الاولية فكانت غير موافقة للهيئة الاجتماعية الجديدة ولم ينتج منها سوى القليل من الفائدة

واما في ايطاليا وجنوبي غاليا فالاجتهاد الذي حصل هو مختلف عن هذا وهو ان الهيئة الاجتماعية الرومانية لم تتلاش في تلك

البلاد كما في سائر الاماكن بل كان لم يزل باقياً في المدن بعض
النظام فعزم التمدن هنالك على ان يقوم من سقطتهِ فان وجهنا
النظر مثلاً الى مملكة الاستروغوثيين في ايطاليا مدة حكم تاودوريك
نرَ ان مذهب الحكومة البلدية قد عاد اليهِ الرمق على نوع ما رغماً
عن تسلط الملك والشعب البربريين واحدث تاثيراً في مسرى
الحوادث العمومية · ثم ان الهيئة الاجتماعية الرومانية تغلبت على
الغوثيين ايضاً وامتلكتهم على نوع ما وكذلك حصل ايضاً في جنوبي
غاليا اذ شرع في بداية القرن السادس احد ملوك الويزيغوثيين في
تولوزا المسمى ألاريك بجمع الشرائع الرومانية وترتيبها دستوراً
لمحاكمة رعاياه الرومانيين

واما في اسبانيا فباشرت احياء التمدن قوة اخرى وهي الكنيسة ·
وعوضاً عن الجمعيات القديمة الجرمانية المركبة من الفرسان والجنود
كان مجمع طوليدو واخذ الفوز والتقدم والمجمع المذكور كانت
تحضره اعيان العامة لكن الاساقفة كانوا اصحاب السلطة والنفوذ
فيهِ · واذا فحصنا كتاب الشريعة الويزيغوثية لانراها شريعة بربرية
لان الذين نصّوها هم فلاسفة عصرهم اي الاكليريكيون · فان
التصورات الفكرية العمومية كثيرة في تلك الشريعة كما والنظريات
ايضاً ومباديها تبعد جداً عن اخلاق البربر · ومعلوم لديكم ان الشرائع

في زمن الخشونة كانت خصوصية اي كان لكل طائفة شريعة مخصوصة فالشريعة الرومانية مثلاً كانت جارية على الرومانيين والشريعة الافرنكية على الافرنك وكان لكل شعب شريعة وان كانوا جميعاً خاضعين لسلطة واحدة وقاطنين ارضاً واحدة وهذا ما يسمى بمذهب القوانين الشخصية ويقابلهُ مذهب القوانين العمومية التي تعم اهالي المملكة جميعاً . فسكان اسبانيا رومانيين ام غوثيين كانوا جميعاً خاضعين لحكم شريعة واحدة . وكلما اطلنا النظر في هذه الشريعة نراها مشحونة بالآثار الفلسفية الظاهرة الجلية . وكان للناس عند البربر قيم محدودة بحسب طبقاتهم فالخشن والروما في والحر والرقيق الخ لم تكن لهم قيمة متساوية بل كان لهم تعريفة مخصوصة على نوع ما وبالعكس شريعة الويزيغوثيين فان مبدا تساوي قيمة الناس كان مقرراً فيها . كذلك في روية الدعاوي عوضاً عن اليمين التي تنتهي بها الدعوى وعوضاً عن البراز القانوني نرى البينة والشهود وفحص الدعوى عقلياً كما يجري في هيئة اجتماعية متمدنة . وبالاختصار شريعة الويزيغوثيين بتمامها تدل على انها صنعة اناس علماء متمدنين خبيرين في امور الشريعة وطرائقها . ويظهر جلياً انها عمل اولئك الاكليريكيين الذين كان لهم الصوت الاول في مجمع طوليدو والنفوذ الاكبر في الحكومة . فاذاً المذهب

الذي باشر احياء التمدن في اسبانيا منذ ذلك العهد الى حين اغارة العرب الكبيرة كان المذهب الثيوكراتيكي . واما في فرنسا فاحياء التمدن كان ناشئاً عن قوة اخرى وهي قوة عظما الرجال وخصوصاً شارلمان . فاذا دققنا النظر في تاريخ حكمهِ نجد ان جل مرامهِ وغاية افكارهِ كانت الاعتنا بتمدن شعوبهِ . ولنلاحظ اولاً محارباتهِ . فانهُ كان على الدوام مجرداً الجيوش وسائراً من الجنوب الى الشمال الغربي . ومن نهر الايبر الى نهر الالب او الويزر . فهل تظنون حملاتهِ هذه ناشئة عن مجرد الارادة ام عن حب الفتوحات كلا بل هذا وهم . ولست اريد بذلك ان شارلمان كان عالماً بما يفعلهُ علم خبير او ان اعمالهُ الحربية كانت موسسة على السياسة وفن الحرب . لا . لكنهُ كان يقصد في جميع اعمالهِ حاجة واحدة عظيمة وهي قهر البربر وصدهم عن التقدم . وكان على الدوام مهتماً بمنع الاغارتين اغارة الاسلام في الجنوب واغارة الجرمانيين والسلافيين في الشمال . فتلك هي الصفة الحربية التي امتاز بهـا حكمهُ . وتجريده العساكر على الساكسونيين مراراً لم يكن لغاية اخرى ولا لسبب اخر كما سبق البيان

واذا انتقلنا من حروب شارلمان الى حكمهِ الداخلي نرى ان اعمالهُ جميعها موجهة نحو هذه الغاية . لانهُ قد اهتم بتدبير وتنظيم البلاد التي يملكها كافة وضبط ادارتها وضم اقسامها حتى تكون واحدة .

ولست استعمل هنا لفظة مملكة او دولة لانهما لفظتان تدلان على النظام التام وتشخصان في الفكر صورًا لاتناسب الهيئة الاجتماعية التي كان شارلمان يرأسها . ولكنهُ قد تقرر انهُ كان يشمئز ويتكدر من كونهِ مالكًا بلادًا عظيمة الامتداد والاتساع حال كونها خالية من الاتحاد والانتظام بالكلية . وكان يرغب في تغيير تلك الحالة القبيحة ويجهد بذلك اولاً بواسطة رسل مخصوصين كان يبعثهم الى اقسام اراضيهِ المختلفة لملاحظة الاحوال واصلاحها او لافادتهِ عما يتوقع في البلاد . ثم بواسطة المجالس العامة التي كان يهتم بامرها اكثر من سلفائهِ وكان يستجلب اليها اعيان ومشايخ البلاد . ولم تكن تلك المجالس حينئذٍ كمجالس الحرية الحقيقية ولا كان يجري فيها ما يشابه المذاكرة او المداولة التي نعلمها . بل كانت واسطة لشارلمان بها يقف على حقائق الامور فيسنُّ بعض السنن ويضع بعض القوانين لاولئك الشعوب العديمي الانتظام

وكيفما وجهنا النظر الى حكم شارلمان نجد لهُ على الدوام تلك الصفة المنوه عنها اعني محاربة حال الخشونة والاعتناء بالتمدن . وقد يظهر ذلك جليًا في اهتمامهِ بانشاء مدارس وفي حبهِ للعلماء وحمايتهِ للاكليريكيين وتعظيمهِ قدرهم واجرائهِ كل ما كان يلوح لهُ بانهُ يؤثر تاثيرًا حسنًا سواء كان في الهيئة الاجتماعية عمومًا ام في

نهاية عصر الخشونة

الانسان خصوصاً

وبعد مضي مدة من الزمان شرع الملك الفرد في انكلترا بما يشابه هذه الاعمال الممدوحة فمنذ القرن الخامس الى التاسع كانت الاسباب المختلفة التي تؤدي الى منع الخشونة وازالتها متداولة هكذا تارة في جهة من اوربا وطوراً في جهة اخرى لكنها لم تات بنجاح كامل . لان شارلمان لم يتيسر له ان يوسس سلطنته العظيمة وينظمها ولا استطاع تأييد المذهب الحكمي الذي كان يقصد تقويته على سائر المذاهب . والكنيسة في اسبانيا لم تتمكن من تاسيس المذهب الثيوكراتيكي . وهكذا في ايطاليا وجنوبي غاليا لم يتم للتمدن الروماني ان ينهض من سقطته كما كان اجتهد بان يفعل مراراً ولم يرد اليه بعض قواه الا بعد حين في منتهى القرن العاشر . وكل ما حصل من الاهتمام على سبيل التجربة بقصد ازالة الخشونة الى ذلك التاريخ لم يجدِ نفعاً . لان الذين اهتموا بذلك كانوا يتوهمون الناس في درجة من التقدم لم تكن حقيقية . فانهم كانوا يعتنون جميعاً على اختلاف الطرائق والوسائط التي استعملوها بانشاء هيئة اجتماعية اكثر انتظاماً مما كانت تقتضيه ظروف الحال . ومع ذلك لم يذهب سدى ما بذل من الهمة في هذا الشان . نعم انه في بداية القرن العاشر لم يبق من سلطنة شارلمان العظيمة ومن مجامع طوليد و

المجيدة سوى الذكر فقط لكن الخشونة كانت مع ذلك قد قاربت الزوال وتولد اذ ذاك نتيجتان عظيمتان . اولاهما ان حركة اغارة الشعوب في الشمال وفي الجنوب توقفت وسببهُ انهُ بعد تفريق سلطنة شارلمان وتقسيمها نشأت عدة ممالك على شاطئ الرين الايمن وكانت تصد مع القوة والثبات هجمات الشعوب الذين كانوا لم يزالوا يتحدرون الى الغرب . واقوى برهان على ذلك هم النورمانديون وذلك ان حركة الاغارة البحرية لم تكن تجسر الى ذلك التاريخ ما خلا بعض القبائل التي طرقت سواحل انكلترا واما في القرن التاسع فاخذت تلك الحركة تزداد وتعم لان الاغارات البرية اضحت حينئذٍ كثيرة المشاق والمصاعب واكتسبت الهيئة الاجتماعية برًّا تخومًا ثابتة امينة . والقسم الطائف من الشعوب الذي لم يكن يمكن ردهُ على الاعقاب اضطرهُ الامر الى الانحراف في السير وركب البحار طلبًا للعيش والمكسب . لكن مهما كان الضرر اللاحق بغربي اوربا من جرى الاغارات البحرية النورماندية فانهُ مع ذلك كان اقل بما لا يقاس من الاضرار المشومة المسببة من الاغارات البرية . التي ازعجت الهيئة الاجتماعية بهذا المقدار في مدة نشئها

وكذلك حصل في الجنوب فان العرب استوطنت اسبانيا ودام القتال متنشبًا بينهم وبين المسيحيين لكن بدون ان يسبب ذلك

انتقال الشعوب . نعم انهُ كان لم يزل يطرق سواحل البحر الابيض بعض شرذمات من المسلمين الا ان عموم هجومهم كان قد توقف

وثانيتها ان الحضارة تغلبت حينئذٍ في داخلية اوربا على البداوة واستقرت الاهالي وثبتت العقارات ولم تعد تتغير علاقات الناس من يوم الى يوم بحسب طارئات القوة والصدفة . حتى ان حالة الانسان الداخلية الادبية ابتدأت تتحسن ايضاً واكتسبت افكارهُ واشعاراته بعض الثبات . وصار يود الاماكن التي يسكنها والناس الذين يعرفهم فيها واملاكهُ التي ابتدأ يعد نفسهُ بتخليفها لاولادهِ . والمسكن الذي كان مزمعاً ان يسميهُ بعد حين قصرهُ او سراياهُ . وذلك الجمع الحقير من اهالٍ احرارٍ وارقاء الذي دعي فيما بعد قرية . فكانت تنشأ في كل مكان هيئات اجتماعية صغيرة ودول او امارات صغيرة منتظمة على قدر درجة تصورات البشر ومعرفتهم رويداً رويداً كان يتخلل تلك الهيئات الاجتماعية رباط اصلهُ ناشئ عن الاخلاق الخشنة وهو رباط الاتحاد المسمى بالكونفدراسيون الذي لا يلاشي الاستقلال الشخصي ابداً . فمن جهةٍ نرى كلاً من الرجال اولي القدر والشان مستقراً في املاكهِ معتزلاً فيها مع عائلتهِ وخدمهِ . ومن جهة اخرى كلاً من اولئك المالكين الحربيين المتفرقين في تلك الصحارى لهُ وعليهِ حقوق وواجبات نحو الاخرين

بحسب القوانين السالكة بينهم

فترى ماذا كان ذلك ايها السادة . ذلك كان المذهب السيادي الذي ولدته الخشونة في منتهى الامر اي حكومة الاشراف الالتزامية . وكان لا بد من أن يسود العنصر الجرماني اولاً على سائر عناصر تمدننا لان القوة والصولة كانت له وكان قد افتتح اوربا فمن الواجب ان تتخذ هيئتها الاجتماعية شكله ونظامه في البداية كما قدمت ذلك فعلاً

فحكومة الاشراف الالتزامية وصفاتها ومكانها من تاريخ التمدن الاورباوي تكون موضوع مقالتنا الاتية . وفي وسط مذهب الاشراف الظافر سوف نصادف كل ما خطونا خطوة سائر عناصر هيئتنا الاجتماعية كالملكي والكنائسي والبلدي وستتأكد بان المذهب السيادي الذي رغمت هذه العناصر على مشاكلته لم يستطع ملاشاتها . بل داومت على مقاومته حتى منعها الزمان بالانتصار عليه كل منها في نوبته

المقالة الرابعة

موضوع المقالة - في ضرورية الاتحاد بين الحوادث والاراء - تغلب الصحارى على المدن - نشوء هيئة اجتماعية سيادية صغيرة - تاثير المذهب السيادي في طباع الاشراف وفي طباع العائلة - بغض الشعب للمذهب السيادي - القسيسون قليلاً ما كانوا يستطيعون مساعدة الارقا - عدم امكان تنظيم المذهب السيادي قانونياً - اولاً لعدم وجود سلطة قوية - ثانياً لعدم وجود حكومة عامة - ثالثاً لصعوبات المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) - ان حق الدفاع هو من طبيعة المذهب السيادي - الفوائد الناتجة من تاثير هذا المذهب في نمو الانسان ذاتياً والاضرار الصادرة منه بحق النظام الاجتماعي

ايها السادة - اننا قد درسنا حالة اوربا بعد سقوط السلطنة الرومانية في اول مدة التاريخ المتاخر اي في اعصر الخشونة وتقرر لدينا ان اول مذهب تماوتسلط على الهيئة الاجتماعية الاوروباوية في اخر المدة المذكورة وفي بداية القرن العاشر هو المذهب السيادي اي حكومة الاشراف الالتزامية التي تولدت من الخشونة - فالمذهب المذكور ينبغي ان يكون موضوعاً لدرسنا الان - ولا يشرد عن ذهنكم ان ليس قصدي ان اروي لكم الحوادث التاريخية ذاتها وماجريات حكومة الاشراف المذكورة بل ما يشغلنا انما هو تاريخ التمدن ذلك الحادث العمومي الخفي الذي نبحث عنه بين جميع الحوادث الظاهرة

التي تحتاطة . وكل الوقائع والحوادث والاحوال المختلفة التي تداولت الهيئة الاجتماعية لا تهمنا الامن جهة تعلقها بنمو التمدن . ويطلب منا البحث عما اضرت بهِ التمدن او عما اعانت بهِ على نموهِ . وعلى هذه الطريقة سنباشر مطالعة تاريخ المذهب السيادي

اننا في بداية هذا الدرس قد حددنا ماهية التمدن واعتنينا بتقرير عناصرهِ وعرفنا ان التمدن قائم من جهة بنمو الانسان ذاتياً ومن جهة اخرى بنمو حالتهِ الظاهرة اي الهيئة الاجتماعية . فكل ما صادفنا حادثاً ما اومذهباً او حالة من احوال العالم العمومية يجب علينا ان نطارحها هذه المسئلة المزدوجة وهي ما الذي اعانت بهِ على نمو الانسان وبالعكس . وما الذي اعانت بهِ على نمو الهيئة الاجتماعية وبالعكس . فمن ذلك يتضح لكم ايها السادة انهُ لمن المحال الا نصادف في بحثنا هذا اعظم مسائل الفلسفة الادبية وعلم الاخلاق . لانها اذا قصدنا الوقوف على حقيقة ما اعان بهِ حادثٌ او مذهب ما على نمو الانسان والهيئة الاجتماعية يقتضي لنا اولاً ان نعلم ماهية نمو الانسان الحقيقي ونمو الهيئة الاجتماعية الحقيقي . واي نمو يكون مختلاً غير قانوني مفسداً الا مصلحاً موجباً للتاخر لا للتقدم

فاننا ستتم هذا الواجب ولا نحايدهُ اذ بدون ذلك لا تكون افكارنا كاملة مستقيمة ولا الحوادث حقيقية لا سيما ان حالة العالم

الحاضرة تضطرنا قانونيًا الى ان نصرح دون التباس بوجوب الاتحاد
بين الاراء الفلسفية والتاريخ . وما ذلك الا من صفات هذا العصر
وربما كانت هذه صفته الاساسية . فانه يلجئنا الى ان نعتبر معًا كلاًّ من
العلم والعمل والنظريات والعمليات والحق القانوني وواقع الامر
وان نوافق بينهما . وحتى زماننا هذا كانت هاتان القوتان كل واحدة
منهما بمعزل عن الاخرى . وكان قد تعود العالم ان يرى العلم
والعمل يسيران في سبيلين مختلفين دون ان يعرف احدهما الاخر
او دون ان يقابل احدهما الاخر . ولما كانت التعاليم والافكار العامة
تقصد الاختلاط بالحوادث والتاثير في العالم لم تكن تنال المرام الا
بواسطة تزييها بزي التعصب واستعانتها بقوة ذراعه . وكان حكم
الهيئات الاجتماعية وادارة اعمالها الى هذا التاريخ منوطين بنفوذين
مختلفين احدهما من جهة المؤمنين اي اصحاب التصورات الفكرية
العامة والمبادي او المتعصبين . وثانيهما من جهة الاناس الخالين
من كل المبادي العقلية الذين يسوسون انفسهم بحسب الظروف
فقط اي اهل العمل او الجاحدين كما كانوا يسمون في القرن السابع
عشر . فهذه الحالة قد اعتراها الزوال في ايامنا هذه ولم يستطع
المتعصبون ولا الجاحدون التسلط كالاول . ولكي تتمكن الانسان
من الحكم على الناس والتسلط عليهم ينبغي له الان ان يفهم ويدرك الافكار

العمومية وظروف الاحوال معاً وبحسب حساب المبادي والحوادث معاً . ويحترم الحقيقة والضرورة معاً ويصون نفسه من كبرياء المتعصبين العمياء ومن استنكاف الجاحدين الذي ليس باقل عمىً . فان نمو العقل البشري ونمو الحالة الاجتماعية قد اوصلانا الى هذا الحد وهو ان العقل البشري الذي علا شانهُ وأُعتق من الاسترقاق صار يستطيع ادراك مجموع الاشياء والامور باكثر من الماضي . ولا يستصعب توجيه افكارهِ نحو كل الجهات وادخال كل الاشياء التي في حيز الوجود ضمن دائرة اعمالهِ والهيئة الاجتماعية بلغت هكذا درجة من الكمال حتى اصبح من الجائز كشف الحقائق لدى اعينها ومقايسة الحوادث الجارية بالاصول والمبادي المفروضة دون ان ينتج من تلك المقايسة فتورٌ في الهمة او تراخٍ او سآمة في النفوس بسبب تقصير الحوادث والاعمال الجارية وتاخرها الى درجة لا توصف فبناء على ذلك واتباعاً للميل الطبيعي واللياقة والضرورة الحاصلة في عصرنا هذا سأَنتقل على الدوام من البحث عن ظروف الاحوال الى البحث عن الافكار والتصورات . ومن سرد الحوادث الى المسائل التعليمية العمومية . وربما كان استعداد العقول الحالي يستميلها اكثر الى هذه الطريقة لانهُ من مدة قد تظاهر بيننا ميل شديد نحو الامور الناتجة والاعمال الجارية لا بل انشغاف عظيم بها

وبالامور الفعلية وبما هو ثابت راهن من الاشياء والاحوال البشرية ·
فقد قاسينا اشد المقاساة من جور الافكار والتصورات العمومية
والنظريات التي جلبت علينا من بعض الوجوه محناً ورزايا جسيمة
بهذا المقدار حتى انها اصبحت موضوعاً للاشتباه وقلة الثقة · وصار
يفضل الاعتماد على الاجراآت العملية والظروف الخصوصية
والحوادث الحقيقية . ولا ينبغي ان نشتكي من ذلك لانهُ تقدم جديد
وخطوة كبيرة تقربنا من الحقيقة وتزيدنا خبرةً ومعرفةً بها . فقط
لا يلزم ان نسلط هذا الاستعداد علينا لئلا يحملنا على ان ننسى ان للحقيقة
وحدها حق التسلط والحكم على العالم وان الحوادث والاعمال
الجارية لا فضل لها الا بمقدار ما تعبر عن الحقيقة وتجانسها وتحذو
حذوها وان كل عظمة حقيقية تصدر عن التصور الفكري وكل
خصب مختص به . فان تمدن وطننا يمتاز بصفة خصوصية وهي انهُ قط لم
يخلُ من العظمة العقلية بل كان على الدوام غنياً بالافكار والتصورات
وقوة العقل البشري كانت عظيمة في الهيئة الاجتماعية الفرنساوية
وربما رجحت فيها على كل مكان . فلا ينبغي ان نفقد هذا الامتياز
الحسن ولا يلزم ان نسقط في حالة ادنى اعني في الحالة المادية التي
امتازت بها هيئات اجتماعية اخرى · بل يقتضي ان يبقى الفكر في
فرنسا محافظاً على المرتبة التي اكتسبها وحازها الى الآن

فلا ينبغي اذًا ان تجتنب المسائل العمومية الفلسفية ولا ان نتعرض لها بل متى ساقتنا الحوادث اليها ندنو منها بلا تردد ولا تحير . وسوف يصادفنا ذلك غير مرة في مراجعتنا تاريخ المذهب السيادي بالنسبة الى تعلقه بتاريخ التمدن الاورباوي

ضرورية المذهب السيادي وعموميته

والان نقول ان اعظم برهان على ان المذهب السيادي كان لا بد منه في القرن العاشر وانه كان الحالة الاجتماعية الوحيدة الممكنة حينئذٍ هو كونه نشأ وساد في كل الجهات . فحيثما زالت الخشونة استحالت الاحوال الى الهيئة السيادية . وظن الناس في بدء الامر ان المذهب السيادي عبارة عن انثلام النظام نظرًا الى زوال الانضمام والوحدة والتمدن العام . لان الهيئة الاجتماعية صارت تتجزأ وتشتت في كل مكان واخذ ينشأ عدة هيئات اجتماعية صغيرة مجهولة متفرقة عديمة الارتباط . فتوهم اهل ذلك العصر فساد كامل الاحوال وخراب النظام العام . واذا طالعنا اقوال شعرائهم او مؤرخيهم نراهم جميعًا يخالون قرب نهاية العالم . ومع ذلك كانت هذه هيئة اجتماعية جديدة اكيدة ابتدأت حينئذٍ وهي الهيئة الاجتماعية السيادية . وكان لا بد منها وقتئذٍ ولا يمكن منعها نظرًا الى كونها النتيجة الطبيعية للحالة السابقة . والبرهان على ذلك ان كل شيء دخل حينئذٍ ضمن دائرتها ونشأ كلها حتى ان العناصر الغريبة بالكلية

عن المذهب السيادي كالكنائسي والبلدي والملكي احتاجت جميعها الى اتباعه فصارت الكنائس سيدة ومسودة وصار للمدن سادة ومسودون وللملوك تهيأت بالهيئة السيادية . واقطعت الاشراف مسوديها كامل الاشياء فضلاً عن الاراضي حتى قص الاحراش وصيد السمك . واقطعت الكنائس ايراداتها كايراد المعمودية وايراد النفاس . وحتى الفضة والماء اعطيا على سبيل الالتزام . فكما ان عناصر الهيئة الاجتماعية عموماً كانت خاضعة للطريقة الالتزامية كذلك الامور الطفيفة واصغر حوادث المعيشة صارت تجري بحسب الطريقة الالتزامية وحينما يرى الانسان الصورة السيادية غالبة هكذا على كل الاشياء ربما يميل الى الظن في اول الامر ان جوهر المذهب السيادي متغلب ايضاً في كل مكان . والحال هذا خطأ ظاهر لان عناصر الهيئة الاجتماعية التي لم تكن مجانسة للمذهب السيادي مع كونها استعارت شكله ووسمه لم تفارق مع ذلك طبيعتها ومباديها الخصوصية اصلاً فلم يبرح المبدا الثيوكراتيكي حياً ومتسلطاً في الكنيسة السيادية في باطن الامر ولكيما تقويه وتؤيده كانت تجتهد بلا فتور تارةً بالاشتراك مع السلطة الملوكية وتارة اخرى مع البابا وطوراً مع الشعب لمحاربة وملاشاة المذهب السيادي التي كانت تحت رئاسته . وهكذا ايضاً كانت العناصر الملكية

والبلدية . فمع كونها متهيئة بالهيئة السيادية كانت ساعية مع الجدو الاجتهاد للتخلص من حالة متباينة لطبيعتها الحقيقية والرجوع الى هيئة تناسب مباديها الخصوصية التي هي اساس وجودها

تغلب الصحارى في المذهب السيادي

فلا ينبغي اذاً ان نستنتج من كون الوسم السيادي عمومياً ان المبدا السيادي كان عمومياً ايضاً . ولا نعتبر تاريخ السيادة على حد سوى حيثما رأينا هيئتها ظاهرة . بل لاجل الوقوف على حقائق هذا المذهب ولكيما تظهر لنا تاثيراته بالنسبة الى التمدن المتاخر ويمكننا اجراء الحكم عليها يجب ان نبحث عنه حيث يكون المبدا الاصلي والهيئة الظاهرة متفقين معاً اي في سلسلة اصحاب المقاطعات العوام الذين افتتحوا المالك الاورباوية . فهناك توجد الهيئة الاجتماعية السيادية على اصلها وتظهر حقيقة امرها

وقد ذكرت انفاً اهمية المسائل الادبية وضرورة عدم تجنب واحدة منها . فيوجد نوع اخر من المسائل المخالفة بالكلية لتلك طالما اهملها المؤرخون بوجه العموم اعني بها احوال الهيئة الاجتماعية المادية والتغييرات المادية التي تحصل في طرائق وجود البشر ومعيشتهم من جرى حادث جديد او ثورة او حالة ما اجتماعية جديدة . فانه قط لم يجرَ اعتبار هذه الامور كما يجب ولا حصل الاهتمام بالبحث الكافي عما تؤثر حوادث عظيمة كهذه في وجود البشر المادي

وفي علاقاتهم المادية مع ان هذه التغييرات توثر في مجموع الهيئة الاجتماعية باكثر مما يظن · ولا يخفى ماقد حصل من البحث والتامل في مسئلة تاثير المناخات وما نسبهُ اليها مونتسكيو من الاهمية · فان اعتبرنا تاثير المناخ راساً في البشر اي تاثيرهُ القريب ربما لا نجدهُ قوياً بمقدار ما افترضوهُ على انهُ يصعب الوقوف على حقيقة هذا الامر بنوع صريح واما تاثيرهُ البعيد كالذي ينتج مثلاً من عيشة الناس في البلاد الحارة خارج المساكن وفي البلاد الباردة داخل المساكن ومن اختلاف اغذيتهم في جهةٍ عن جهةٍ اخرى فهذا امر يستحق الالتفات والاعتبار · لان كل تغيير يحصل في العيشة المادية يحدث تاثيراً عظيماً في حالة التمدن · وكل انقلاب عظيم يسبب في الحالة الاجتماعية تغييرات كهذه التي ينبغي اعتبارها مع الدقة الكلية · فنمو المذهب السيادي احدث انقلاباً عظيماً جداً وهو انهُ غيَّر حالة توزيع الاهلين على سطح الارض · ومن قبلهِ كان الاهالي المسودون يعيشون جماعاتٍ كثير او قليل عددها اما مستقرين داخل المدن واما رحَّالين في البر فالمذهب السيادي حمل اولئك القوم انفسهم على ان يعيشوا منفردين كل في مسكنهِ على مسافات بعيدة بعضها من بعضٍ · فلا يخفى ما في ذلك التغيير من التاثير في طبيعة ومسرى التمدن · لان القسم المتسلط من الهيئة الاجتماعية او بالحري

حكومة الهيئة الاجتماعية انتقلت للحال من المدن الى البرية . فصارت الاملاك الخصوصية متميزة عن الاملاك العمومية والعيشة الخصوصية عن العيشة العمومية . وهذا اول تاثير نتج من ظفر الهيئة الاجتماعية السيادية وكان في بداية الامر ماديًّا محضاً لكن كلما تعمقنا في تاريخ تلك الهيئة الاجتماعية تنكشف لنا نتائج هذا الامر بعينهِ

نظام الهيئة الاجتماعية السيادية العنصري

ولنبحث الان عن تلك الهيئة الاجتماعية في حد ذاتها ولننظر مكانها من تاريخ التمدن . فيجب ان نوجه نظرنا اولاً الى عنصر السيادة البسيط الاساسي ونعتبر واحدًا فقط من اصحاب المقاطعات في املاكهِ الخاصة ونفحص عن شان تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي نشأت حولهُ وعن كيفية تاثيرها في جميع الاشخاص الذين تكونت منهم . فاننا نرى ذلك السيد يسكن في مكان منفرد عالٍ ويهتم بتحصينهِ وتأمينهِ . وهذا المكان الذي يشيدهُ سوف يسميهِ قصرهُ . ونراهُ قاطنًا فيهِ مع زوجتهِ واولادهِ وتارة مع بعض الناس الاحرار الذين لم يكن لهم املاك فلاصقوهُ ومازالوا ايساكنونهُ ويجالسونهُ على مائدة طعامهِ . فهولاء الذين يسكنون داخل القصر واما خارجاً فيسكن حول القصر في بيوتٍ سفلية قومٌ من الزراعين احرار وارقا يفلحون اراضي السيد صاحب المقاطعة ويزرعونها . وفي وسط هولاء الاهلين الادانى ابتنى الدين كنيسة وجعل فيها قسيساً وكان

ذلك القسيس في اول المدة مخصصاً لخدمة كنيسة القصر وكنيسة الضيعة معاً . ولكن فيما بعد تغير الحال وصار للضيعة خوري مخصوص يسكن بالقرب من الكنيسة . فما تقدم بيانهُ هو عنصر الهيئة الاجتماعية السيادية او الذرة السيادية على نوع ما . فينبغي لنا ان نبحث عنهُ اولاً ثم نرى ما الذي افاد بهِ الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتيًّا وما الذي اضرَّها بهِ من جهة التمدن ويحق لنا ان نطرح على الهيئة الاجتماعية الصغيرة التي تقدم وصفها ذينك السؤالين لانها الصورة الاصلية المشابهة تماماً للهيئة الاجتماعية السيادية في مجملها والسيد والشعب الذي يسكن في اراضيهِ والقسيس تلك هي هيئة المذهب السيادي سواء كانت كبيرة ام صغيرة لدى انفصال الملك والعنصر البلدي عنها وهما عنصران منفرزان غريبان

فاول امر يطرق ذهني اذا تاملت في تلك الهيئة الاجتماعية الصغيرة هو العظمة المفرطة التي يرى نفسهُ فيها صاحب المقاطعة امام الذين يحاطونهُ . نعم ان حاسة الاستقلال والحرية الشخصية كانت غالبة في العيشة الخشنة . لكن يوجد في العيشة السيادية شيءٌ اعظم . فانهُ علاوة على حرية الرجل الحربي يوجد عظمة صاحب الاملاك ورئيس العائلة والسيد مالك الرق . فمن تلك الحالة يجب ان تتولد الكبريا وعظمة الشان غير المحدودة . وتلك العظمة

مفردة ولم يسبق لها شبيه في تمدن سائر الاعصر وهاكم البرهان . فانني افترض منزلة شريفة عظيمة من اعلى ما وجد في التاريخ القديم كمنزلة الشريف عند الرومانيين مثلاً . فالشريف الروماني كان كالسيد الالترامي رئيس عائلة وسيد رفيع الشان وزيادة على ذلك كان ايضاً ذا وظيفة دينية ويحسب حبراً في عائلته . لكن اهمية الوظيفة الدينية ليست ذاتية محضة او شخصية بل مُنحت له من الآلهة التي كان وكيلاً عنها في امر الاعتقادات الدينية . وكان الشريف الروماني ايضاً عضواً لديوان (السنت) لكن اهمية هذه الوظيفة كانت ايضاً مستعارة لانها عائدة الى الديوان المذكور . فكانت عظمة الشرفا الاقدمين ذات صفات دينية وسياسية وبالتالي كانت تتعلق بنفس الوظيفة الدينية وبالديوان لابالشخص ذاتياً . واما عظمة صاحب المقاطعة فهي شخصية محضة لم يقتبسها من احد قط . بل جميع حقوقه وتمام سلطته تأتيه من نفسه فليس له وظيفة دينية ولا هو عضوٌ لديوان ما واهميته بتمامها كائنة في ذاته ومن ذاته وكل ما له ياتيه من ذاته فالى اية درجة وباية كيفية توثر منزلة كهذه في صاحبها . واية عظمة شخصية واية كبريا بليغة تورثه . وبالاختصار اية عجرفة تتولد في نفسه حينما يرى ان ليس فوق يده يد ولا هو وكيل ولا نائب ولا له نظير او مساوٍ في

بجوارهِ . ولا ما يثقل عليهِ من القوانين الشرعية المفروضة وليس من سلطةٍ خارجية تثني ارادتهُ ولا شكيمة لهُ الا حدود قوتهِ وصولتهِ وطوارئ الاخطار . فتلك نتيجة تاثير هذه المنزلة ادبيًّا في طبيعة الانسان

صفات العائلة السيادية المخصوصة

ولنفحص عن نتيجة اخرى كلية الاهمية وقل من يفطن لها وهي استعداد العائلة السيادية الطبيعي . ولنراجع النظر في جميع انواع العائلة البشرية مبتدئين بالعائلة البطريركية التي تنبئنا عنها التوراة والكتب الشرقية القديمة . فتلك العائلة كثيرة العدد وهي القبيلة او السبط ورئيسها او بطريركها يساكن بنيهِ وانسباءهُ وبني بنيهِ والاجيال المختلفة التي تولدت منهم وخدامهُ وكامل اقاربهِ وليس يعيش بينهم فقط بل ايضًا صالحهُ وصالحهم واحد واعمالهم واحدة وعيشتهم واحدة . افليست تلك حالة ابرهيم ويعقوب ورؤساء العشائر العربية الذين ما زالوا الى يومنا هذا تابعين هذه الطريقة البطريركية بعينها . ويوجد نوع آخر من انواع العائلة يسمى كلان (لفظة اسكوتلاندية تفسيرها العائلة) وهي هيئة اجتماعية صغيرة يجب البحث عن اصلها في سكوتلاندا وايرلاندا وربما كانت هي الهيئة الاصلية لقسمٍ كبير من العالم الاوروباوي . فانها لا تشابه العائلة البطريركية بل يوجد تباين عظيم بينهما في حالة الرئيس بالنسبة الى بقية الاهالي فمعيشتهم ليست كمعيشتهِ بل اكثرهم يقوم

باعمال الزراعة والخدمة واما الرئيس فدأبهُ البطالة والحرب .
لكن الجميع من اصل واحد ولهم اسم واحد وبينهم صلات رحمية ولهم
تقليدات وتذكارات وعواطف واحدة تجعل بين الاعضا كافة اتحادًا
ادبيًا ونوعًا من المساواة

فهذان النوعان هما اشهر انواع الهيئة الاجتماعية العائلية التي
بينها لنا التاريخ فهل يشبهان العائلة السيادية . كلا . وقد يظهر
في اول الامر انها تشابه الكلان لكن الفرق بينهما عظيم لان الاهالي
الذين يسكنون حول صاحب المقاطعة هم اغراب عنهُ وليس اسمهم
كاسمهِ ولا يوجد بينهم صلات رحمية ولا تاريخية ولا ادبية . كما انها
لا تشابه العائلة البطريركية لان معيشة صاحب المقاطعة مختلفة
عن معيشة الباقين واعمالهُ ليست كاعمالهم بل دأبهُ البطالة والحرب
والباقون زرّاعون . ثم ان العائلة السيادية ليست كثيرة العدد
كالعشيرة بل هي مركبة من العائلة الخصوصية اي الزوجة والاولاد .
وهي بمعزل عن سائر الاهلين ساكنة داخل القصر والزراعون
الاحرار والارقاء ليسوا من اعضائها والاصل مختلف بينهم والفرق
عظيم في حالتهم . فالعائلة السيادية مركبة من خمسة او ستة اشخاص
يعلو شأنهم على من حولهم وهم غريبون عنهم . فهذا ما يولد في العائلة
صفات خصوصية ويجعلها ان تأبى المخالطة وتبقى في الاعتزال .

وظروف الحال تدعوها الى حماية وصيانة نفسها والى عدم الثقة باحدٍ حتى ولا بذات اتباعها وخدمها . فالعيشة الداخلية والاخلاق المنزلية تتغلب في الحالة المذكورة بلا شك . نعم ان الشهوات القوية الحيوانية المتملكة في اولائك الشرفاء كانت تحملهم على ان يقضوا اكثر وقتهم في الحرب او في الصيد وهذا ما يمنع تقدم ونمو الاخلاق المنزلية . لكن هذا المانع كان لا بد من زوالهِ اذ لا بد من رجوع الرئيس الى منزلهِ حيث يلاقي زوجتهُ واولادهُ وربما لم يكن في البيت غيرهم فمعهم وحدهم يكون اجتماعهُ على الدوام وهم وحدهم يشاركونهُ في صوالحهِ وفي كل ما اعدهُ لهُ القدر . فمن المحال الا تتغلب العيشة المنزلية بهذه الصورة . والبراهين كثيرة . اليس ان اهمية المرأة ظهرت وازدادت اخيراً في حضن العائلة السيادية فان النساء لم يكن لهنَّ في الهيئات الاجتماعية القديمة مكان رفيع كالذي اشتغلنهُ في اوربا من جرى المذهب السيادي . وذلك التغيير والنجاح في منزلتهنَّ هو نتيجة نمو الاخلاق المنزلية وتغلبها بالضرورة على الهيئة السيادية . وقد نسب ذلك بعض المؤلفين الى اخلاق الجرمانيين الاول الخصوصية والى عادتهم القديمة بتقديم الوقار الى النساء في وسط الاحراش من قبل عموم الشعب كما قيل . واستعار الجرمانيون عبارة من اقوال تاسيت هيجت بهم الحماسة الوطنية فبنوا عليها هذا

الافتراض . انما تلك اوهام محضة اذ كثيراً ما يصادف في روايات جمة من تآليف الذين تاملوا في احوال الشعوب المتوحشة او الخشنة عبارات كعبارة تاسيت واحساسات وعوايد مشابهة لاحساسات وعوايد الجرمانيين الاقدمين . فليس في ذلك شيء اصلي ولا ما يختص بسلالة دون غيرها . واهمية النساء في اوربا انما نجمت فقط من تاثيرات تلك الحالة الاجتماعية المستثناة ومن تقدم وتغلب الاخلاق المنزلية فيها . فتغلب العيشة المنزلية هو من صفات المذهب السيادي الجوهرية

ويوجد امر آخر يبرهن على تسلط العيشة المنزلية وهو ايضاً من خاصيات العائلة السيادية اعني به روح التوارث والتسلسل الذي كان متمكناً من الهيئة السيادية . نعم ان روح التوارث هو من توابع روح العائلة . ولكنه لم ينمُ قط كما نما وتقوى في المذهب السيادي وهذا الامر ناتج من طبيعة العقار الذي كانت العائلة مرتبطة به فان المقاطعة لم تكن كسائر الاملاك بل كانت تستلزم وجود صاحب يدافع عنها على الدوام ويقوم بخدمتها ويتم الواجبات المتعلقة باملاكه . ويحفظ هكذا مرتبته في صف عموم المشاركين في استملاك البلاد ومن ذلك نتج نوع من الالتحام والارتباط الشديد بين صاحب المقاطعة الحالي والمقاطعة نفسها وسلسلة المتوارثين لهذا الظرف

اعان ايضاً على زيادة اشتداد العلائق العائلية التي كانت قوية جداً من جرى نفس طبيعة العائلة السيادية

اسباب بعض الشعب المذهب السيادي

فلنخرج الان من المسكن السيادي ولننزل منهُ الى وسط الاهلين القلائل الذين يخالطونهُ . فهنا نرى صورة الاشيا كلها مختلفة . ولا ريب ان طبيعة الانسان هي جيدة ومخصبة بهذا المقدار حتى انهُ اذا دامت حالة اجتماعية مدة من الزمان فلا بد ان ينشأ بين الاعضاء الذين تضمهم تلك الهيئة الاجتماعية بعض العلاقات الادبية كالحماية والدالة والصداقة . ومهما كانت شروط ذلك الانضمام والالفة فلا بد من ان تتولد علاقات كهذه بين الناس . وهكذا حصل في المذهب السيادي اذ لا شك انهُ لم يمض زمان طويل حتى ترتب بين الاهالي الاحرار وصاحب المقاطعة بعض العلاقات الادبية وبعض العوايد الودادية . وانما ذلك حصل رغماً عن منزلة كلٍ من الطرفين بالنسبة الى الاخر لا من تاثير تلك المنزلة نفسها التي اذا اعتبرناها في حد ذاتها مجردًا نراها سيئة فاسدة بالكلية . لانهُ لم يكن بين صاحب المقاطعة والزراعين ادنى مناسبة ادبياً . بل هم على نوع ما قسم من ملكهِ وبالتالي فهم ملك يدهِ . وذلك يتضمن كامل الحقوق التي نسميها اليوم بحقوق الملك او السلطان والحقوق المساة بحقوق المُلك الخاص معاً اي حقوق وضع القوانين وجباية

الخراج والقصاص والتأديب والاسترقاق والبيع . فاظن هذا سبباً للبغض الحقيقي الذي لا يمحي اثرهُ الكائن في قلب الشعب من عهد قديم نحو المذهب السيادي وذكره واسمه . ومع انهُ قد سبق للبشر ان يعتادوا على جور الحكم المطلق الشديد العسف لا بل كانوا يا للعجب يقبلونهُ احياناً برضاهم واختيارهم لم ينفكوا مع ذلك عن رفض وكره الحكم السيادي الذي احتملوهُ رغماً عن انفسهم . وذلك لان الحكم المطلق الثيوكراتيكي او الملكي تستعمل فيه السلطة بناء على بعض الاعتقادات التي تعم السلطان والرعايا فيحسب السلطان وكيلاً او نائباً لسلطة اخرى تعلو على كل السلطات البشرية فيتكلم ويفعل باسم الالهية او بناء على تصور عمومي لا باسم الانسان ذاته فقط . واما حكم السيادة المطلق فبالعكس هو سلطان الانسان على الانسان وتسلط ارادة الانسان الشخصية واهوائه . وربما كان هذا الجور هو الشيء الوحيد الذي لم يرتض به الانسان مطلقاً وذلك يحسب له فخراً ابدياً . فطالما لم يرَ سيدهُ الا انساناً محضاً وحيثما كانت الارادة المتسلطة عليه بشرية شخصية كارادته كان يستشيط غضباً ولا يحتمل النير الا مع الغيظ الشديد . فتلك هي الصفة الحقيقية التي تمتاز بها السلطة السيادية وذلك ايضاً هو السبب الادبي الذي حمل الناس على بغضها وكراهيتها

عدم نفوذ القسيس في الهيئة السيادية العنصرية

واما العنصر الديني الذي كان قد تخللها فلم يستطع وقتئذٍ تخفيف اثقال تلك السلطة عن الانسان . فلست اظن انهُ كان للقسيس نفوذ كبير في الهيئة التي وصفتها وكان يصعب نجاحهُ في اصلاح امر العلاقات الكائنة بين الاهلين الاداني وسيدهم . نعم ان الكنيسة نتج منها تاثير عظيم في التمدن الاورباوي ولكن ذلك التاثير كان عمومياً . فانها غيرت الاستعدادات العمومية التي كانت في البشر . واما في تلك الهيئة السيادية الاصلية فان مداخلة القسيس بين السيد واتباعهِ كانت كلا شي . وفي الغالب كان هو نفسهُ سمجاً دنياً كاحد الارقاء وبالتالي لا يستطيع مقاومة كبرياء الشريف . ولكن بما انهُ كان الواسطه الوحيدة لصيانة الحيوة الادبية ونموها فيما بين الاهلين الاداني كان محبوباً عندهم وكان يبث فيهم بعض التعزية وبعض التعاليم . لكن على ظني لم يكن يستطيع ان يفعل سوى القليل مما يأول الى صالحهم

فقد بحثت عن عناصر الهيئة الاجتماعية السيادية وقدمت لحضراتكم النتائج المهمة التي صدرت عنها سواءً كان في شان صاحب المقاطعة ام في شان عائلتهِ ام الاهلين المجتمعين حولهُ . ولنخرج الان من هذه الدائرة المحدودة فان اهالي المقاطعة لم يكونوا وحدهم في الارض بل كان يوجد هيئات اجتماعية اخرى مشابهة او مباينة لهم وبينهم وبينها

علاقات

ولنسأل ما هو شان اهل المقاطعة وأي تاثير يجب أن تؤثره في التمدن تلك الهيئة الاجتماعية العمومية الذين هم تابعون لها .

فقبل ان نعطي الجواب يجب علينا ان نلاحظ امرًا وهو ان صاحب المقاطعة والقسيس كان كل منهما مختصاً بهيئة اجتماعية عامة وكان لكل منهما علاقات بعيدة مستمرة كما تقرر . واما الزراعون الاحرار والارقاء فلم يكونوا كذلك . وكل لفظة عامة تدل على معنى هيئة ما اجتماعية استعملت للتعبير عن الاهالي الزراعين في تلك المدة كلفظة شعب مثلاً كان استعمالها بغير محلهِ . اذ لم يكن لهؤلاء الاهالي هيئة اجتماعية اصلاً وكان وجودهم محلياً محضاً اي انهُ لم يكن لهم خارجاً عن البقعة التي كانوا فيها مداخلة ما مع احد من الناس ولا تعلق باحدٍ او بشيء ما ولا كان لهم حظ عام ولا وطن عام . وحينما نذكر الاشتراك السيادي بجملتهِ يكون كلامنا عن اصحاب المقاطعات فقط

ولننظر الان الى العلاقات التي كانت بين الهيئة الاجتماعية السيادية الصغيرة والهيئة العامة التي كانت تلك قسماً منها ومرتبطة بها ولنرَ ماهي النتايج التي حصلت من العلاقات المذكورة بالنسبة الى نمو التمدن

فمعلوم لديكم ايها السادة الرباط الذي كان يضم اصحاب المقاطعات بعضهم الى بعض والنسبة التي كانت بين مقاطعاتهم والتزام بعضهم بخدمة الاخرين من جهة وحماية بعضهم للاخرين من جهة اخرى. ولست اتعرض للبيان عن تلك الالتزامات اذ يكفي بان يكون لكم بعض الالمام بهذا الامر فمن جرى ما تقدم كان لا بد من ان ينشأ في نفس كل من اصحاب المقاطعات افكار واحساسات ادبية كافكار معرفة الواجب وشعائر المحبة والصداقة. فلا ينكران مبادي الامانة والخلوص وحفظ العهود وكل ما يتبع ذلك من الاحساسات نشأت جميعها واستمرت في العلاقات التي بين اصحاب المقاطعات

نظام الهيئة الاجتماعية السيادية العمومي

ثم ان تلك الالتزامات وتلك الواجبات وتلك الاحساسات حاولت ان تتهيأ بهيئة القوانين والترتيبات اذ هو معلوم لدى الجميع ان المذهب السيادي قصد ان يرتب قوانين شرعية للخدمات الواجبة على المسود نحو السيد وللحماية الواجبة على السيد نحو المسود على سبيل المبادلة وفي اي ظروف يجب على المسود تقديم اسعاف عسكري او مالي الى السيد. والرسوم التي يجب على السيد اجراؤها لكي يحصل على الخدمات التي لا يلتزم بها المسود بمجرد تملكه تلك المقاطعة. وعزموا على ان يجعلوا الكل هذه الحقوق نظاماً متكفلاً

باجزاء ايجابها · وأعدت هكذا الدواوين السيادية لتقضي بالعدل على المسودين وتفصل الدعاوي المصدرة الى سيدهم · وصار كل سيد من ذوي الشان يجمع مسوديه في ديوان لاجل المذاكرة معهم بالمهام التي تقتضي رضاهم او مساعدتهم وبالاختصار قصدوا ان يحوّلوا العلاقات التي كانت بين اصحاب المقاطعات الى قوانين وترتيبات وينظموا كما تقدم المذهب السيادي · ولكنهُ لم يكن لتلك القوانين والترتيبات ضمانة ما سياسية ولا كانت بالحقيقة قوانين وترتيبات · واذا بحثنا عن ماهية الضمانة السياسية يتقرر لدينا ان صفتها الجوهرية انما هي وجود ارادة وقوة في وسط الهيئة الاجتماعية مستعدة وقادرة على ارغام الارادات والقوات الخصوصية واخضاعها لقانون ما واجبارها على حفظ الترتيب العام وتوفير الحق العام · والضمانة السياسية على نوعين فقط لانهُ اما ان توجد ارادة وقوة خصوصية اعلى واقوى بهذا المقدار من سائر الارادات والقوات حتى يصبح من المستحيل مقاومتها فتجبر كل القوات على الخضوع لاوامرها واما ان تكون تلك الارادة والقوة العامة نتيجة كامل الارادات الخصوصية معًا وتتمكن بعد صدورها عنها من ان تجبر الجميع على احترامها والخضوع لها فذانك هما فقط نوعا الضمانة السياسية الممكنة تسلط رجل فاكثر تسلطًا مطلقًا او حكومة الحرية · وسائر المذاهب

هي منشعبة من احد ذينك النوعين . فلم يكن لاحدهما وجودٌ في المذهب السيادي ولا كان ممكناً وجودهما نعم ان اصحاب المقاطعات لم يكونوا متساوين جميعاً في القوة بل كان منهم من يفوق شوكة واقتداراً عدداً من الاخرين الى درجة تمكنهُ من التعدي على من كان اضعف منهُ لكن مع ذلك لم يكن لاحد منهم حتى ولا لاكبر الاشراف الذي هو الملك استطاعة على اخضاع الباقين لقوانينهِ وارغامهم على اطاعتهِ وذلك نظراً الى عدم وجود وسائط القوة والعمل المستديمة وقتئذٍ . فان العساكر لم تكن توجد على الدوام ولا الدواوين ولا جباية الخراج . وكانوا كل ما احتاجوا الى القوات او الترتيبات الاجتماعية يبادرون الى جمعها او تنظيمها ثانية . فكانوا يلتزمون الى تشكيل دواوين لرؤية كل دعوى وتجنيد جنود لدى افتتاح كل حرب وجباية الاموال لدى ظهور كل حاجة . وكل شيء كان يحصل لدى الفرصة وعند وقوع المحذور بحسب تنوع الظروف . ولم تكن توجد حكومة ما مركزية مستمرة ومستقلة . فهل نعجب من عدم استطاعة احدهم اخضاع الباقين لامرهِ في مذهب كهذا وارغام الجميع على احترام وتوقير الحقوق العامة . ومن جهة اخرى بمقدار ما كان يصعب الارغام بمقدار ذلك كان يسهل الدفاع . لان كلاً من اصحاب المقاطعات نظراً الى وجودهِ داخل

قصرو الحصين والى قلة عدد اعدائهِ وسهولة حصولهِ على مساعدة واعانة مسوديهِ كان لا يبالي بدفع المدوعنهُ ولا يحصل لهُ مضايقة منهُ . فان ما تقدم هو برهان كافٍ على ان الطريقة الاولى من الضمانة السياسية اي الطريقة التي تكون موكولة فيها تلك الضمانة الى الاكثر قوة من الجميع كان مستحيلاً وجودها في المذهب السيادي

والطريقة الثانية التي تكون موكولة فيها الضمانة السياسية الى حكومة حرة وسلطة وقوة عامة كانت ايضاً غير قابلة الاستعمال وقط لم يستطع ترتيبها في زمن السيادة والسبب في ذلك بسيط جداً وهو اننا حينما نتكلم في الزمان الحاضر عن سلطةٍ عامة مفوض اليها ما ندعوه بالحقوق الملوكية اي حقوق وضع القوانين وجباية الاموال الميرية المتنوعة واجراء القصاصات نعلم يقيناً ان هذه الحقوق لا تختص بشخص ما مفردٍ وان لا شخص لهُ حق مما يختص بذاتهِ بان يقاصّ الاخرين ويجبرهم على قانون او فريضة ما بل تلك حقوق لا تختص الا بالهيئة الاجتماعية بجملتها وتنفذ باسمها وامرها حتى ولو كانت تلك السلطة لا تأتيها من ذاتها بل ممن هو اعلى منها . وحينما يمثل رجلٌ امام القوة المنوطة بها تلك الحقوق يشعر بلا ريب وربما على غير يقين انهُ في حضرة سلطة عامة قانونية مفوض اليها الامر والنهي فيكون خاضعاً لها في ذاتهِ سلفاً وتحيلاً على نوع ما . واما في زمن

السيادة فلم تكن الحال على هذا المنوال بل بالعكس . فان صاحب المقاطعة كان لهُ في املاكهِ على الناس الذين يسكنونها كامل الحقوق الملوكية . وكانت هذه الحقوق من خصوصيات املاكهِ . فان ما نسميهِ الان بالحقوق العامة كان وقتئذٍ الحقوق الخاصة . وما ندعوهُ بالسلطة العامة كان السلطة الخاصة . ولما كان صاحب المقاطعة يحضر محفلاً او ديوانًا معقودًا عند سيدهِ مركبًا على الغالب من عددٍ قليل من امثالهِ لم يكن يعتبر ذلك الديوان كسلطةٍ عامة ولا يتصور في فكرهِ هذا الامر حال كونهِ يكون قد انفذ احكامهُ الشخصية كسلطان باسمهِ الخاص على جميع الاهلين الذين يسكنون في اراضيهِ لمجرد كونهِ صاحب تلك الاراضي . فان صورة السلطة العامة كانت مباينة لنفس معيشتهِ ولكل ما كان يجريهِ في املاكهِ . وكان يعتبر ان ذلك المحفل او الديوان هو مركب من رجال ذوي حقوق كحقوقهِ ومنزلتهم كمنزلتهِ يتصرفون في كل الامور بحسب ارادتهم واهوائهم الشخصية فلم يكن ما يحملهُ او يجبرهُ على ان يعتبر القسم الاعلى من الحكومة او النظامات العامة كما نحن نعتبرها الان نظرًا الى رسوخ فعل هذه النظامات السياسية في ذهننا وكان يمتنع عن مجاراة الديوان اذا لم يوافقهُ القرار ويقاومهُ بالقوة . فبحصر المعنى كان الحق في زمن المذهب السيادي قائمًا بالسيف . ولا ضمانة لهُ

الا القوة اذا كانت تعتبر القوة ضمانة للحق . فبواسطة القوة كانت تقرر وتؤيد جميع الحقوق وكان كل نظام شرعي بلا طائل . والبرهان هو عدم اكتراث الاهلين حينئذٍ بالدواوين الشرعية اذ لوكان للدواوين الشرعية السيادية ومجالس المسودين وقتئذٍ فعل حقيقي لكنا نرى لذلك اثرًا في التاريخ فندورها ما يثبت بطلانها ولا ينبغي ان نعجب من ذلك لانهُ كان ثمَّ مانع اخراهم من كل الاسباب التي ذكرتها . وهوان المذهب الاتحادي (كونفدراسيون) بين جميع المذاهب الحكميه والضمانات السياسية هو المذهب الاصعب تنظيمًا وتنفيذًا . لانهُ قائم بهذا الشرط وهوان يترك في كل قسم من اقسام البلاد وفي كل هيئة اجتماعية خصوصية كل ما يمكن تركهُ فيها من اقسام الحكومة وان يوخذ منها فقط الجزء الذي لا بد منهُ لاجل المحافظة على الهيئة الاجتماعية العامة فيُنقل الى مركزها وينتظم على شكل حكومة مركزية . ومع ان هذا المذهب عقليًا بسيط جدًا هو مع ذلك من اكثر المذاهب تركيبًا في واقع الامر نظرًا الى سمو درجة التمدن التي يحتاج اليها لاجل الموافقة بين الاستقلال والحرية المحلية التي يمنحها بوفور والنظام والخضوع اللذين يامر بهما . ولذلك كان من الضروري ان تكون ارادة الانسان اي الحرية الشخصية مساعدة على تاسيس هذا المذهب ومحافظة عليه باكثر مما يقتضي في سائر المذاهب

الحكمية . لان الوسائط الاجبارية فيه اقل مما في سواه من المذاهب فبناء على ذلك كان المذهب الاتحادي المذكور مستوجباً بلا ريب في الهيئة الاجتماعية التي يحكمها نمواً عظيماً في العقل والاخلاق والتمدن . ويا للعجب ان هذا الذي قصد الاشراف الالتزاميون تنظيمهُ وتنفيذهُ . لان عموم المذهب السيادي كان اتحاداً دولياً (فدراسيون) حقيقياً وكان موسساً على الاصول والمبادي عينها الموسسة عليها اليوم الولايات المتحدة الاميركانية فكان يزعم فيه ان يترك لكل من المسودين جميع اجزاء الحكومة والسلطة الممكن تركها لهم والاَّ ينتقل الى السيد الاكبراو الى ديوان البارونات العمومي سوى اقل قسم ممكن من السلطة وذلك فقط عندما تمس الحاجة فلاغرو انهُ لم يكن يمكن تاسيس مذهب كهذا نظراً الى ما كان عليهِ الناس من الغباوة والشهوات الوحشية وتاخر الاخلاق والاداب في زمن السيادة . لان طبيعة ذلك المذهب الحكمي عينها كانت مباينة على الخط المستقيم لافكار واخلاق البشر وقتئذٍ . فمن ذا يتعجب من عدم نجاح مقاصد الاشراف في هذا الشان

فقد دققنا النظر في الهيئة الاجتماعية السيادية سواء كان في عنصرها البسيط الاساسي ام في مجملها . وفحصنا عن تاثيرها في التمدن وعما نتج وما كان ينبغي ان ينتج منها افراداً واجما لاً بحق التمدن المذكور

ومجراهُ . واظن اننا حصلنا على هاتين النتيجتين الاولى ان المذهب السيادي اثر تاثيراً كبيراً وبالاجمال حسناً في نمو الانسان الداخلي لانهُ ولد تصورات واحساسات حارة في الانفس واحتياجات ادبية ونموّاً حسناً في الطباع والاخلاق

نتائج الحكم السيادي

الثانية انهُ بالنسبة الى الهيئة الاجتماعية لم يستطع تاسيس نظام شرعي ولا ضمانة ما سياسية . وهذا المذهب الذي كان لا بد منهُ لاعادة الهيئة الاجتماعية الى الوجود بعد ان كانت انحلت من جرى الخشونة واضحت غير قابلة للانتظام كان في حد ذاتهِ سيئاً من اصلهِ ولم يكن يحتمل الاصلاح ولا الامتداد . فالحق السياسي الوحيد الذي ابدهُ في الهيئة الاجتماعية الاوربا وية انما هو حق المدافعة . ولست اعني المدافعة القانونية اذ لم تكن هذه ممكنة في هيئة اجتماعية متاخرة نظير تلك . فان نمو الهيئة الاجتماعية ونجاحها متوقف خصوصاً على الاعتياض بالسلطة العامة عن الارادات الخصوصية من جهةٍ وعلى بدل المدافعة الشخصية بالمدافعة القانونية من جهة اخرى . وتلك اقصى غاية الانتظام الاجتماعي واسمى درجة كمالهِ . فتباح الحرية الشخصية ويترك لها ميدان واسع لكن اذا تجاوزت الحدود وسقطت في الخلل واستوجب الامر ان تحاسب على عملها فيستغاث عليها بالحق العام ويتقدم هذا الى فصل الدعوى . فذلك هو مذهب النظام الشرعي

والمدافعة الشرعية ولا ريب ان كذا مبادي لم تكن في حيز الوجود مدة المذهب السيادي . واما حق المدافعة الذي ايدهُ هذا المذهب وتمتع بهِ انما هو حق المدافعة الشخصية وهو حق مزعج مناف للهيئة الاجتماعية لانهُ يستغيث بالقوة الجبرية والحروب الامر الذي يؤول الى خراب الهيئة الاجتماعية ودثارها . ومع ذلك لا ينبغي ان يلاشي هذا الحق بالكلية من قلوب البشر لان ملاشاتهُ تؤدي الى قبول الرق والعبودية . فان حاسة حق المدافعة كانت قد اضمحلت في الهيئة الاجتماعية الرومانية التي آل امرها الى الذل والهوان . ولم يكن يحتمل نشوءها ثانياً من فضلات تلك الهيئة . ولا كانت هذه الحاسة من طبيعة مبادي الهيئة الاجتماعية المسيحية . فالمذهب السيادي هو الذي اعادها الى اخلاق اوربا . والتمدن نال الشرف الرفيع بان خلى هذا الحق بلا مفعول ولا فائدة . كما ان المذهب السيادي حاز الشرف باعترافهِ بهِ على الدوام ومحافظتهِ عليهِ

فتلك هي ان لم اخطئ نتيجة البحث عن الهيئة الاجتماعية السيادية في حد ذاتها وفي عناصرها العمومية بقطع النظر عن تاريخها . واذا وجهنا النظر الى التاريخ نرى انهُ قد حدث ما كان ينبغي ان يحدث . وان الحكم السيادي فعل ما كان ينبغي لهُ ان يفعل وان غايتهُ وافقت طبيعتهُ . فالحوادث هي برهان على صحة كل الافتراضات

وكامل النتائج التي استخرجتها من نفس طبيعة الحكومة السيادية .
وانراجع تاريخ الاشراف بوجه العموم من القرن العاشر الى القرن السادس عشر

انهُ من المحال ان ينكر فضلهم وتاثيرهم الحسن في نمو الانسان بفردهِ ونمو الاحساسات والاخلاق والتصورات البشرية وكل من يتتبع تاريخ ذلك العصر لا بد لهُ من ان يشاهد فيهِ عدداً جماً من الاحساسات الرقيقة والافعال الجميلة والصفات الانسانية الجليلة وجميعها نشأت بلاشك عن الاخلاق السيادية . نعم ان الشيفالري[1] لا تشابه في حقيقة الامر السيادة لكنها مع ذلك ابنتها . وما شخصتهُ الكتب والروايات من كرامة الاخلاق والاشعارات الرقيقة وحفظ الوداد وغير ذلك من الصفات الحسنة التي تمتاز بها الشيفالري نقل جميعهُ عن عصر السيادة فالفضل للمتقدم

واذا وجهنا النظر الى جهة اخرى نجد ان اول نظم الشعر والتصانيف الادبية واللذات العقلية التي تنعمت بها اوربا بعد انقضاء مدة الخشونة كان منشأُها في حضن مذهب الاشراف وتحت ظل اكنافهم وفي داخل قصورهم . وهذا النوع من النمو والتقدم الانساني يقتضي لهُ استعدادات عقلية واوقات فراغ وغير ذلك من

(١) هو اسم يطلق على من كان ذا مروة وغيرة وشجاعة وكرامة اخلاق وكامل الصفات الحميدة . والشيفالري انواع في التاريخ ولها نظامات (تذييل من المترجم)

الاحوال التي ليست من شأن رعاع الشعب ولا تناسب حالة معيشتهم المملوءة اتعابا واوصابا واحزانا ومشقات لا تحصى . فاول التذكارات الادبية واول التنعمات العقلية منسوبة في اوربا الى الاعصر السيادية سواء كان ذلك في فرنسا ام في انكلترا ام في جرمانيا

وبالعكس اذا فحصنا في التاريخ عن تاثير المذهب السيادي في الهيئة الاجتماعية نجد ما يثبت افتراضاتنا انهُ كان على الدوام وفي كل مكان منافيا لتوطيد النظام العام ولنشر الحرية العامة . وكيفما بحثنا عن نجاح الهيئة الاجتماعية نرى الحكم السيادي يمانعهُ ويعاكسهُ ولذلك منذ نشوء الهيئة الاجتماعية السيادية كانت القوتان اللتان هما اصل السبب في نمو الانتظام والحرية اعني بهما السلطة الملكية والسلطة الشعبية على الدوام تحاربان وتصادمان الهيئة الاجتماعية السيادية حتى ان بعض الملوك قصدوا في ازمنة مختلفة ان يصلحوا احوال المذهب السيادي على قدر الامكان ويجعلوا لهُ قوانين ونظامات عامة كوليم الفاتح واولاده في انكلترا والقديس لويس في فرنسا وكثير من الامبراطورين في جرمانيا . ولكن خاب مسعاهم ولم يجدِ نفعا ما عانوه في هذا الشان لان طبيعة الهيئة الاجتماعية السيادية نفسها كانت منافية اصلاً للنظام والقوانين . وفي الازمنة الحديثة قصد جماعة من اهل النهى ان يقرروا السيادة كمذهب اجتماعي

وشخصوا لها دولة ذات قوانين ونظامات ونجاح وتوهموا انها حصلت درجة الكمال لكن اذا طلب منهم تعيين زمان ومكان لهذا الامر يعسر عليهم ذلك جداً · اذ لم يكن ذلك سوى مجرد وهم فقط لا زمان له او بالحري رواية لا مرسح لها ولا مشخصون · ويسهل جداً الوقوف على سبب هذا الخطا الذي ينبهنا ايضاً على خطا الذين لا يستطيعون التفوه باسم المذهب السيادي دون ان يردفوه بالخزي واللعنات . فكلٌ من الفريقين لم يدقق النظر بالسيادة لكي يكتشف على انها ذات وجهين ولا ميزوا بين تاثيرها من جهة في نمو الانسان ذاتياً وفي الاحساسات والطباع والاخلاق وتاثيرها من جهة اخرى في الحالة الاجتماعية · فبعضهم لم يقدر ان يتصور ان مذهباً اجتماعياً وجد فيه اشعارات جميلة بهذا المقدار وفضائل كثيرة وظهرت فيه كل الاداب وتحسنت فيه الاخلاق هو مع ذلك مذهب مضر مشؤوم بمقدار ما زعم غيرهم · والاخرون لم يعتبروا سوى الضرر الناتج من السيادة بحق عموم الجمهور وكونها كانت مانعةً ادراج النظام والحرية فلم يصدقوا انه تولد منها مع ذلك طباع جميلة او فضائل عظيمة او نجاحٌ ما فكل من الفئتين جهل حقيقة عنصر التمدن المزدوج ولم يدرك ان التمدن قائم بنوعين يمكن ان يظهر احدهما مدة من الزمان بقطع النظر عن الثاني · وان كان لا بد مع

تمادي القرون وتعداد الحوادث من ان يجلب احدهما الاخر

وعلى كل حال ايها السادة المذهب السيادي كان ما وجب عليهِ ان يكون وفعل ما وجب عليهِ ان يفعل . وما اشتهر بهِ اولئك القوم المتغلبون على العالم الروماني هو الاعتبار الذاتي وقوة الوجود الشخصي . فكان من الواجب ان ينتج من المذهب الاجتماعي الذي اسسوهُ النمو الشخصي . وحينما ينضم الانسان الى مذهب ما اجتماعي لا بد من ان توثر استعداداته الداخلية واميالهُ الادبية تاثيراً عظيماً في الحال التي يركز عليها . ثم ان تلك الحال نفسها على التوالي تحدث تاثيراً جديداً في استعدادات الانسان فتنشطها وتنميها . فحب الذات كان متغلباً على الهيئة الاجتماعية الجرمانية وهكذا الهيئة الاجتماعية السيادية التي هي ابنتها اعتنت طبعاً بنمو الانسان ذاتياً . وسوف نرى هذا الامر عينهُ في سائر عناصر التمدن المختلفة فانها بقيت محافظة على اصلها وساعدت على تقدم ونجاح العالم دون ان تحيد عن طريقها الاصلية فتاريخ الكنيسة وتاثيرها في التمدن الاورباوي من القرن الخامس الى الثاني عشر يكون شاهداً جلياً على ذلك في مقالتنا الاتية

المقالة الخامسة

موضوع المقالة . الدين مبدا اشتراكي . التعصب والارغام ليسا من خاصيات الحكومة . في ما يشترط به على الحكومة الحقيقية القانونية . اولاً بان يكون السلطان مفوضاً الى الاكثر اهلية . ثانياً بان تحترم حرية المحكومين . الكنيسة تمسع الشرط الاول لانها جمعية لا سيط . انواع التنصيب والانتخاب المختلفة الدارجة في الكنيسة . الكنيسة أخلّت بالشرط الثاني نظرًا الى امتداد مبدا السلطة فيها بطريقة غير قانونية ونظرًا الى استعمالها القوة الجبرية وذلك امرٌ مخل . حركة العقل وحريته في حضن الكنيسة . العلاقات التي بين الكنيسة والامراء . تقرير مبدا استقلالية السلطة الروحية . رغبة الكنيسة في التسطي على السلطة الزمنية واجتهادها بذلك

ايها السادة

لقد بحثنا عن طبيعة وتاثير المذهب السيادي فموضوعنا الان هو الكنيسة المسيحية من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر . وقلت الكنيسة اذ ليس مقصودي كما تقدم الايضاح مخاطبتكم عن الدين المسيحي في حد ذاتهِ وكمذهب ديني بل ارغب في ان احادثكم عن الكنيسة كهيئة اجتماعية اكليركية اي عن الاكليروس المسيحي

نظام الكنيسة المسيحية ونفوذها الاوليان

ففي القرن الخامس كانت هذه الهيئة الاجتماعية قد اكملت نظامها على نوعٍ ما . نعم انهُ حدث فيها بعد ذلك تغييرات عديدة مهمة لكن يصح ان يقال انهُ كان قد اكتمل منذ ذلك الحين وجود

الكنيسة وتم استقلالها باعتبار كونها جمعية وحكومة للشعب المسيحي . فمن اول نظرة يمكننا ان نرى فرقاً جسيماً بين حالة الكنيسة في القرن الخامس وحالة سائر عناصر التمدن الاورباوي . وقد كنت عينت المذهب البلدي والمذهب السيادي والمذهب الملكي والكنيسة كعناصر تمدننا الاساسية . فالمذهب البلدي في القرن الخامس لم يكن سوى فضلة من فضلات السلطنة الرومانية درست فاضحت اسماً بلا مسمى . والمذهب السيادي لم يكن بعد خرج من العدم الى الوجود . والمذهب الملكي كان موجوداً بالاسم فقط لا بالفعل فكانت حينئذٍ كامل العناصر المدنية المؤلفة منها الهيئة الاجتماعية الحاضرة في حالة الاضمحلال او في حالة الطفولية ما خلا الكنيسة فانها وحدها كانت في حالتي الانتظام والشبوبية ذات صورة مكتملة وحاوية الحركة والانتظام والحرارة والقوانين اعني اعظم وسائط النفوذ . وهل تتسلط النظامات على الهيئة الاجتماعية الا بواسطة الحيوة الادبية والحركة الداخلية من جهة والنظام والتهذيب من جهة اخرى . لاسيما ان الكنيسة كانت قد اهتمت بكل القضايا العظيمة التي تختص بالانسان واعتنت بجميع مسائل طبيعته وبكل ما يمكنهُ ان يلقاهُ من الخير او الشر في آخرته ولذلك كان تاثيرها عظيماً جداً في التمدن الحديث وربما كان اعظم مما جعله ان يكون اعداوها

الا الداء انفسهم والمحامون عنها الاكثر غيرة لانهم كانوا مهتمين بعضهم بخدمتها والبعض بمحاربتها فلم يدققوا النظر في حقيقة امرها وعلى ظني انهم لم يدينوها بانصافٍ ولا وقفوا على حقيقة جرمها واساءهِ

فالكنيسة كانت في القرن الخامس هيئة اجتماعية مستقلة ذات نظامات وتراتيب متقنة غاية الاتقان وكانت الوسيطة بين الشعوب ومالكي العالم الذين في يدهم السلطة الزمنية والحل والعقد والسلسلة الواصلة بينهم . وكان لها نفوذ على الجميع ولكيما نعرف وندرك حقيقة نفوذها وتاثيراتها ينبغي لنا ان نعتبرها من وجوه ثلاثة . اولاً ان ننظر اليها في حد ذاتها ونقف على حقيقة نظاماتها الداخلية والمبادي المتسلطة فيها ونفهم كنه طبيعتها . ثانياً ان ننظر اليها من جهة علاقاتها مع الروساء الزمنيين سواء كانوا ملوكاً ام اشرافاً ام غيرهم . ثالثاً واخيراً ان نلاحظ علاقاتها مع جماهير الشعوب . ومتى انتهينا من الفحص عن هذه المسائل الثلاث واستخرجنا منها صورة مكملة للكنيسة ومباديها ومنزلتها والتاثيرات التي يجب ان تكون احدثتها حينئذٍ نلتجي الى التاريخ لاجل تحقيق القضايا جميعها وننظر هل الحوادث والماجريات من القرن الخامس الى الثاني عشر توافق النتائج التي استحصلناها من درس طبيعة الكنيسة وعلاقاتها مع مالكي العالم والشعوب

فلنعتنِ الان بالكنيسة بحد ذاتها وبحالتها الداخلية وبنفس طبيعتها . فان اول امر يطرق فكرنا وربما كان الامر الاهمّ هو نفس وجودها اي وجود حكومةٍ للدين واكليروس وجمعية كنائسية وبالاختصار وجود ديانةٍ في هيئةٍ حَبرية منتظمة . فكثيرمن الناس المتنورين يكتفون بهذه الكلمات وحدها اعني بها جمعية كهنة واحبار وحكومة دينية لكي يحكموا على المسئلة حكمًا قطعيًّا . لانهم يفتكرون ان الديانة التي آل امرها الى جمعية من الكهنة او اكليروس منتظم وبحصر المعنى الديانة التي تكون لها حكومة لابد من ان يكون تاثيرها بالاجمال مضرًّا لا نافعًا . وعلى رايهم ان الديانة انما هي علاقة شخصية محضة بين الانسان وخالقهِ . فاذا انتزعت هذه الصفة من العلاقة المذكورة وتداخلت سلطة ماغريبة كوسيطة بين الانسان وموضوع العبادات الدينية اعني الله يفسد الدين وتشرف الهيئة الاجتماعية على الاخطار . فلا بد لنا ايها السادة من الفحص عن هذه المسئلة اذ ليس من الممكن ان نقف على حقيقة تاثيرات الكنيسة المسيحية ومفاعيلها دون ان ندرك اولاً ماذا يجب ان تكون تلك المفاعيل بالنظر الى نفس طبيعة وضع الكنيسة الاصلي . ولاجل الوصول الى ادراك هذا الامر ينبغي لنا ان نبحث اولاً عن حقيقة المسئلة الاتية وهي هل الدين هو بالحقيقة امر مختص بالانسان ذاتيًّا لا بعموم الهيئة

الاجتماعية جملة وهل لا يتولد منة شيء اخر سوى علاقة سرية بين العابد والمعبود . ام الدين هو امر يستوجب ضرورة وجود علاقات جديدة بين الناس فينشأ من ذلك هيئة اجتماعية دينية و بالتالي حكومة تدبر هذه الهيئة

فان قدرنا ان الديانة هي عبارة عن عاطف او حاسة دينية لا غير اعني تلك الحاسة الاكيدة مع كونها مبهمة وموضوعها غير محقق على نوع ما التي لا يمكن وصفها وتحديدها الا بتسميتها فقط والتي تارة تناجي النفس الخفية وطوراً تتعرض للطبيعة الخارجية ويوماً تتغزل بالشعر واخر تطلب كشف الاسرار الغامضة . وبالاختصار تلك الحاسة التي تنتقل من شيء الى شيء على الدوام رغبة في الارتضاء والارتياح ولا تقر في مكان . فاذا حصرنا الديانة في تلك الحاسة كما تقدم فلا غرو ان تكون الديانة حينئذٍ شخصية محضة اي مختصة بالانسان ذاتياً . نعم انهُ من الجائز ان حاسة كهذه تحرك الناس الى الاشتراك الوقتي ومن الجائز لا بل من الواجب ايضاً ان يسرّ اصحابها بالمؤالفة والاجتماع فتغتذي وتقوى بذلك تلك الحاسة . ولكنها نظراً الى طبيعتها المتنقلة غير الراكزة تابى ان تكون موضوعاً للاشتراك الدائم الممتد ولا ترتضي بمذهب ما من التعاليم والطقوس والرسوم و بالجملة تأبى ان تلد هيئة اجتماعية وحكومة دينية

ولكن اما اني حائد عن الصواب وفي شطط عظيم ايها السادة واما ان تلك الحاسة الدينية ليست با لتام عبارة عن طبيعة الانسان الدينية بل الديانة هي على ظني غير ذلك وأكثر منهُ بكثير · فانهُ يوجد في الطبيعة البشرية وفي معاد البشر مسائل حلها خارج عن هذا العالم ومتعلقة بامور غريبة عن العالم المحسوس تقلق نفس الانسان وتعذبها عذاباً شديداً فحل هذه المسائل والمعتقدات والتعاليم التي تتضمن هذا الحل على ما يزعم هي موضوع الديانة الاول ومنبعها الاصلي · ثم يوجد ايضاً طريق اخرى تقود الناس الى الديانة · فالذين درسوا الفلسفة من حضراتكم تقرر عندهم على ظني ان التصورات الخلقية هي متميزة في الجوهر عن التصورات الدينية وان تمييز الخير من الشر ووجوب فعل الخير وتجنب الشر هي قواعد يجدها الانسان في نفس طبيعتهِ كما يجد فيها قواعد المنطق ومباديها موسسة فيهِ كما ان دابة السلوك بموجبها في مدة حياتهِ الحاضرة · فان تقرر هذا الامر تتعرض حينئذٍ مسئلة الى الفكر البشري وهي ما الموجب للاخلاق الادبية وما الغاية بها · وهل وجوب فعل الخير الكائن بذاتهِ هو امر منفرد بلا مبدع ولا غاية · وهل لا يرشدنَّ الانسان الى اصلٍ ومعادٍ يتجاوزان هذا العالم · فلا بد من هذا السوال بديهاً وبواسطتهِ تقود الاخلاق الادبية الانسان الى

ابواب الديانة . وتكشف لهُ الحجاب عن تلك الاشياء الالهية التي ولئن كانت ممتازة عنها الا انها مرتبطة بها ضرورة

تكوين الهيئة الاجتماعية الدينية

فالمسائل العديدة المحوية بطبيعتنا من جهة وضرورة البحث عن اصل الاخلاق الادبية وغايتها من جهة اخرى هي اذًا ينابيع الديانة بالتاكيد . وليست الديانة حاسة محضة فقط كما زعم بل هي اولاً مجموع معتقدات تجاوب على المسائل التي يحويها الانسان في ذاتهِ . ثانياً مجموع تعاليم موافقة لتلك المعتقدات تثبت وجوب الاخلاق الادبية الطبيعية وتصرح عن غايتها . ثالثاً واخيراً مجموع مواعيد تلبي آمال البشر المستقبلة . هذا ما انطوت عليهِ الديانة بالحقيقة وليست الديانة نوعاً من انواع الاحساسات المحضة ولا حركة من حركات التخيل ولا شكلاً من اشكال الشعر . ومتى ردت الى الديانة عناصرها الحقيقية وجوهرها الاكيد كما سبق لم تعد حينئذٍ امراً شخصياً محضاً بل تكون بعكس الامر مبدا للاشتراك بين الناس قوياً مخصباً . فان اعتبرناها كمذهب اعتقادي فالحق لا يخصُّ بهِ احد بل هو عام كما انهُ مطلق والناس مفتقرون الى البحث عنهُ والاعتراف بهِ بالاشتراك بعضهم مع بعض . واذا اعتبرنا التعاليم التي تشارك المعتقدات فالقانون الذي وجب على فردٍ من الناس وجب على الجميع وينبغي نشرهُ واخضاع الناس كافة لهُ .

وهكذا المواعيد التي تعدها الديانة باسم معتقداتها وتعاليمها ينبغي نشرها ايضاً ودعوة الجميع الى اجتناء اثمارها . فها اننا نرى الهيئة الاجتماعية الدينية قد تولدت من عناصر الديانة الاساسية . ولم يكن بدٌ من ان تنصبَّ منها على الخصوص لان اللفظة التي تفصح عن الميل الاشتراكي الاشد وعن احر الرغبة في اذاعة الافكار وتوسيع نطاق الاشتراك الاجتماعي اعني بها (تَلْمذ) هي مختصة بالمعتقدات الدينية غالباً وكانها وقف لها (باللغات الافرنجية) . ومتى تولدت الهيئة الاجتماعية الدينية اي متى تم اشتراك عدد ما من الناس في معتقدات دينية وتحت سلطة تعاليم دينية وفي آمال دينية عمومية فيقتضي لهم حينئذٍ حكومة اذ انهُ لا تثبت هيئة اجتماعية اسبوعاً بل ولا ساعة بلا حكومة . فبمجال تكوين الهيئة الاجتماعية ولمجرد تكوينها تحتاج الى حكومة لكي تعلن الحقيقة المشتركة التي هي رباط الهيئة الاجتماعية واساسها ولكي تذيع التعاليم التي تتولد من تلك الحقيقة وتحافظ عليها

فضرورة وجوب حكومة ما للهيئة الاجتماعية الدينية او لاية هيئه كانت تتوقف على نفس وجود تلك الهيئة فلا تكون فقط ضرورية بل تترتب طبعاً . ولا يمكنني الاسهاب في الكلام عن تولد وترتيب الحكومة في الهيئة الاجتماعية بوجه العموم بل اختصر فاقول انهُ اذا

جرت الامور على مقتضى ناموسها الطبيعي ولم يحصل تعرض القوة الجبرية فالسلطان يفوّض الى الاكثر فضلاً ولياقة من القوم اي الى الذين يحسنون قيادة الهيئة الاجتماعية وتبليغها المقصود . فان كان قصدها فتح الحرب يفوّض السلطان الى الاكثر شجاعة وفروسية من الجماعة وان كانت غايتها البحث عن موضوع علمي فاكثرهم لياقة يكون صاحب الامر فان التفاوت الطبيعي بين الناس في العالم يظهر للوجود من تلقاء نفسه متى كانت الامور آخذة مسراها الطبيعي وكل من الناس تتخذ المنزلة التي تليق به وهكذا في الامور الدينية ايضاً فان الناس ليسوا متساوين في المعارف والنهى والقوة بل يصلح بعضهم اكثر من بعض لبثّ المعتقدات الدينية في عقول الناس . وآخرون يحوون الصفات اللازمة لحضّ الناس على حفظ التعاليم الدينية اكثر ممن سواهم وغيرهم يصلحون جيدًا لتهييج التأثيرات والآمال الدينية في النفوس فالتفاوت الكائن بين الناس في المواهب العقلية والنفوذ يولّد السلطان في الهيئة الاجتماعية الدينية كما يولّده في الهيئة المدنية . ورسل الدين يظهرون ويشتهرون كقواد الجيوش . فنرى من جهة الحكومة الدينية تتولد من طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية ومن جهة اخرى نراها تنمو وتزداد كمالاً بواسطة التفاوت الكائن في القوى العقلية وتوزيعها بين البشر . وهكذا

مجال تولد الدين في الانسان تظهر الهيئة الاجتماعية ومجال ظهور الهيئة الاجتماعية الدينية تنشي لنفسها حكومة . لكن يوجد هنا محل لاعتراض جوهري فلقائل ان يقول انهُ لا حاجة للامر والاجبار في هذا الموضوع وكل فعل ناشئ من القوة الجبرية هو غير قانوني وما دامت الحرية واجبة بالتمام والكمال فلا محل اذاً للحكومة . فمن ظن ايها السادة ان الحكومة هي قائمة فقط او بنوع اخص بالقوة التي تبذلها في اخضاع الناس لها اي بعنصرها القهري كان المامهُ بامر الحكومة ضعيفاً جداً

المبادي الاساسية كل حكومة

ولنخرج من الموضوع الديني ونتخذ الحكومة المدنية كشاهد لذلك وارجوكم ان تتبعوا معي مجرى الحوادث البسيط . فلنفترض الهيئة الاجتماعية في الوجود وانهُ ينبغي اتمام امرٍ ما باسمها يؤول الى صالحها كتنفيذ قانون شرعي او اجراء امرٍ او اصدار حكم ما . فلا ريب انهُ يوجد طريقة جيدة واسلوب حسن لسد هذه الحاجات الاجتماعية كنص القوانين الجيدة والاعتماد على الرأي الصوابي في الامور واصدار الحكم العادل وهلمَّ جراً . ففي اي امرٍ كان ومهما كان الصالح المقصود يوجد على اختلاف الظروف حقيقةٌ ما ينبغي معرفتها وعليها يتوقف كل العمل . واول واجب الحكومة هو البحث عن تلك الحقيقة والاكتشاف على ما كان عادلاً حقانياً موافقاً لخير الهيئة الاجتماعية .

فمتى وجدت ذلك تعلنه امام الجمهور وتصرح به وحينئذٍ ينبغي لها
ان تبثه في عقول الناس الذين تسوسهم لكي يوافقوها عليهِ ويقتنعوا
باصابتها فيهِ . فهل في ذلك جميعهِ شيء من الارغام . كلا . واذا
افترضنا ايضاً ان الحقيقة التي عليها مدار العمل بعد الاكتشاف عليها
واعلانها حصل قبولها من الجميع واقتنعت الناس باصابة الحكومة
فيها وخضعت لها كل الارادات دون مقاومة البتة فلا يكون هكذا
حاجة الى القوة الجبرية ولا محل لاستعمالها الى الان . فهل لا تكون
تلك الحكومة موجودة او هل لا يحق لمن يقوم بهذا العمل جميعهِ ان
يسمى حكومة . بلى بل هو الحكومة بعينها وقد تمت وظيفتها ولا
حاجة لاستعمال القوة الجبرية الا لدى ظهور المقاومة من قبل
البعض فان لم يقتنع الجميع بما قر عليهِ قرار الحكومة ولم يخضعوا لها
من تلقاء ارادتهم حينئذٍ يجري استخدام القوة لارغام المقاومين . وما
ذلك الا نتيجة النقص الكائن طبعاً في البشر وتقصيرهم عن درجة
الكمال . وهذا الخلل لا يلحق فقط بجمهور الهيئة الاجتماعية بل
بالسلطان ايضاً ومن المحال ايجاد واسطة لمنعهِ بالاطلاق . فلابد
للحكومة المدنية من استخدام الوسائط الجبرية الى حدٍ ما على الدوام
لكن القوة الجبرية ليست عبارة عن الحكومة . وكل ما امكن للحكومات
عدم استخدامها تقتصر عنها ويكون مرجع ذلك لخير العموم . حتى

ان اعظم درجة كمال الحكومة هي ان تستغني عن الارغام وتقتصر على الوسائط الادبية المحضة والتاثير في العقول والافكار . وكلما استغنت الحكومة عن الوسائط الجبرية وافقت بذلك طبيعتها الحقيقية واجادت في اتمام ماموريتها وازدادت شرفاً واعتباراً .
وبالعكس كلما اكثرت استعمال القوة الجبرية ادى الامر الى الخلل بشرفها ومقامها وتعذرت عن اتمام امورٍ عظيمة مما تستطيع اجراءهُ الحكومة التي تستغني عن القوة الجبرية وتعتاض عنها بالاقناع وتخضع لاوامرها جميع الارادات الحرة بالوسائط العقلية فقط
فبناء على ما تقدم لا تكون القوة الجبرية اساساً جوهرياً للحكومة بل اساسها الحقيقي انما هو ترتيب وسائط وقوى يُراد بها الاكتشاف على ما يوافق اجراؤهُ في كل ظرف من الظروف اعني الاكتشاف على الحقيقة التي لها الحق الشرعي في ان تحكم الهيئة الاجتماعية ثم ادخال تلك الحقيقة في العقول واخضاع العقول لها بمجرد رضاها وقبولها .
فلا يمكننا والحالة هذه ان ننفي ضرورة وجود الحكومة ولو لم يكن ثمَّ محل لاستعمال الارغام كلياً اوجزئياً حتى ولو منع الارغام مطلقاً

المبادي الاساسية حكومة الكنيسة

وهكذا ايضاً حكومة الهيئة الاجتماعية الدينية فالقوة الجبرية ممنوعة عنها بلا شك لان سلطانها لهُ حكم على ضمير البشر فقط لا غير ولذلك الارغام فيها غير قانوني مهما كانت نتيجتهُ . ومع ذلك

فالحكومة موجودة ومطلوب منها اتمام كامل ما سبق واوضحناه من الامور فيجب عليها ان تبحث عن المعتقدات الدينية التي تحل المسائل المتعلقة بمعاد البشر او اذا كان يوجد مذهب معتقدات عمومية يحتوي حل هذه المسائل فيجب عليها ان تكتشف على نتائج هذا المذهب في كل ظرف من الظروف وتذيعها بين الناس . ويجب عليها ايضاً ان تشهر التعليمات الموافقة لمعتقداتها وتحافظ عليها وتعظ الناس بها وان تذكرهم اياها كل ما رأتهم حادوا عنها . فليس من امر ارغامي في هذا جميعه بل وظيفة الحكومة الدينية انما هي البحث عن الحقائق الدينية والوعظ بها وتعليمها ولدى الاحتياج الانذار والحرم هذا فقط ما يجب عليها التمامه . لكن اذا رفعنا الارغام ولاشيناه بالكلية فهذا الامر لا يجعلنا نستغني عن حل المسائل الجوهرية المتعلقة بالحكومة كهذه المسئلة مثلاً هل يلزم وجود طائفة قضاة ورؤساء للدين او يمكن تفويض هذا الامر الى وحي الافراد الديني . فهذه المسئلة التي هي سبب المنازعة بين اكثر الجمعيات الدينية وجمعية الكويكر لا يمكن ملاشاتها مع ملاشاة القوة الجبرية بل تبقى دائماً في الوجود وتقتضي البحث والمعالجة . وكذلك مسئلة اخرى وهي اذا قر القرار على لزوم جمعية قضاة ورؤساء للدين فهل يوافق ان يكون القضاة المذكورون متساوين في الدرجة والسلطان يجلسون

للمشاورة بعضهم مع بعض ام الاوفق ان يكونوا مختلفي الدرجة والسلطان بحسب النظام الهيرارشيكي اي على سلسلة المراتب . فهذه المسئلة لا تزال في الوجود ان سلبت من القضاة الدينيين القوة الجبرية اولم تسلب منهم على حدٍ سوى . فعوضاً عن ملاشاة الهيئة الاجتماعية الدينية ليسوغ لنا هكذا هدم الحكومة الدينية يجب ان نقر بان الهيئة الاجتماعية الدينية لا بد من وجودها وبان الحكومة الدينية تتولد منها بالضرورة كما سبق الايضاح . واخيراً ان المسئلة التي تقتضي البيان والحل انما هي معرفة الشروط التي تقوم بها الحكومة الدينية وماهية مبادي وإساسات قانونيتها . فذلك هو البحث الحقيقي الذي يلجئنا اليه وجود الحكومة الدينية وسائر الحكومات

فاعلموا ايها السادة ان لحكومة الهيئة الاجتماعية الدينية ولكل صنف من اصناف الحكومات شروطاً واحدة بها تثبت قانونيتها ويمكن تلخيصها في شرطين فقط وهما اولاً ان يفوض السلطان الى الاكثر اهلية واستحقاقاً من القوم فيستمر في ايديهم على قدر ما يسمح بذلك قصور الطبيعة البشرية وعدم كمالها . ويبادر هكذا الى البحث عن الاشخاص الحائزين الكمالات الحقيقية المتفرقين بين الجماعة واستجلابهم وتفويض الامر والنهي اليهم وتوليجهم بتنظيم

القوانين الشرعية اللازمة لسياسة الهيئة الاجتماعية . ثانياً ان يعتبر السلطان المرتب قانونياً حرية المرؤوسين القانونية ويحترمها . فبهذين الشرطين تقوم كل حكومة بوجه العموم دينية كانت ام مدنية اعني بهما طريقة جيدة لترتيب السلطان وتنظيمه وطريقة حسنة للمحافظة على الحرية وعدم اغتصابها . فتلك هي القاعدة التي بموجبها تدان كل حكومة

فبناء على ذلك عوضاً عن ان نونب الكنيسة اي حكومة العالم المسيحي على وجودها يجب علينا ان نبحث عن كيفية انتظامها وعن موافقة او عدم موافقة مباديها للشرطين الجوهريين اللذين هما اساس كل حكومة جيدة . فلنفحص اذاً عن حالة الكنيسة بالنظر الى ما تقدم

انه يوجد لفظة قد درج استعمالها غالباً لاجل التعبير عن الاكليروس المسيحي من جهة ترتيب وانتقال السلطان في الكنيسة وهي لفظة كاست [1] اعني سبطاً التي اضطر الى تجنبها . وطالما سميت جماعة القضاة الكنائيسيين بهذه التسمية مع انها لا تناسبهم لكونها تدل على توارث السلطان او الوظائف الحكمية فاننا اذا فحصنا عن هذا الامر في تاريخ العالم ووجهنا النظر الى جميع الاقطار

---

(١) لفظة كاست التي ترادفها في العربية لفظة سبط تصلح الدلالة على الحكومة الوراثية لا الانتخابية

التي فيها نشأ المذهب السبطي كالهند ومصر مثلاً نرى ذلك وراثياً محضاً عندهم اي ان الوظيفة او السلطان ينتقل من الاب الى الابن . فبناء على ذلك لا يسوغ استعمال اللفظة المقدم ذكرها حيث لا اصل للوراثة كلياً بل يلزم حينئذٍ استعمال لفظة زمرة او جماعة . نعم ان مذهب الجماعة اعني المذهب الانتخابي لمساوي لكنهُ مباين بالكلية للمذهب السبطي اي الوراثي . فلا يناسب اصلاً استعمال لفظة سبط في الكنيسة المسيحية ورهبانية القسيسين منعت الاكليروس المسيحي من ان يستحيل الى سبط وراثي

فلا بد من ان تكونوا لاحظتم نتائج هذا الاختلاف وهي ان المذهب السبطي الوراثي يتولد منهُ طبعاً الامتياز وتحديد لفظة سبط يدل على ذلك . فمتى صارت نفس الوظائف ونفس السلطات وراثية في نفس العائلات يتولد من ذلك بالضرورة حق الامتياز ولا يسوغ لاحدٍ ما امتلاك تلك الوظيفة او تلك السلطة بقطع النظر عن اصل مولدهِ كما تم هذا بالفعل . فكل الاقطار التي كانت فيها الحكومة الدينية تحت استيلاء سبط ما اصبحت الوظائف فيها امتيازية ولم يكن لغير عائلات السبط حق في تقلدها . واما الكنيسة المسيحية فلم يشاهد فيها شيء من ذلك بل بعكس الامر كانت تقبل الناس كافة على التساوي في جميع وظائفها العالية بقطع النظر عن

اصل مولدهم وحافظت دائماً على هذا المبدا لاسيما من القرن الخامس الى الثاني عشر . فباب الترقي الى الوظائف الاكليركية كان مفتوحاً للجميع وكانت الكنيسة تتخذ متوظفيها من جميع اصناف الناس وطبقاتهم وغالباً من الطبقة السفلى لا من الاعيان والوجوه ومع ان العالم باسره كان خاضعاً للمذهب الامتيازي كانت هي وحدها محافظة على مبدا التساوي والمنافسة والمسابقة بين الاقران وكانت تدعو كل ذوي اللياقة والاهلية القانونية الى اسمى الوظائف السلطانية وتلك هي النتيجة الاولى العظيمة المنصبّة من كون الكنيسة جمعية لا سبطا . وهناك نتيجة ثانية ايضاً وهي ان السبط من طبيعته الجمود وعدم الحركة وهذا امر يستغني عن البرهان لاننا اذا فحصنا جميع التواريخ نرى الجمود متسلطاً على جميع الهيئات الاجتماعية التي تخضع للمذهب السبطي اي الوراثي سواء كانت دينية ام سياسية . واما الكنيسة المسيحية فلا نقدر ان نقول انها لبثت في حالة الجمود وعدم التقدم بل بالعكس كانت على الدوام في حركةٍ وتقدمٍ مدة قرون عديدة . وكان الذي يحثها على ذلك هو تارةً سطوة اخصامها واعدائها خارجاً وطوراً احتياجها الطبيعي الى الاصلاحات والتوسيعات الداخلية وبالاجمال فالكنيسة هي هيئة اجتماعية تقلبت على الدوام وتقدمت بلا انكفاف وتاريخها

يحتوي تغييرات جديدة وتقدماً ونجاحاً · فلاشك ان مواظبتها على الحركة والنمو وعدم تسلط الجمود عليها مما ناتجان من قبولها جميع الناس على التساوي في الوظائف الاكليريكية ودوام المحافظة على هذا المبدا ·

ونرى كيف كانت تصنع الكنيسة لكي تختبر اهلية الناس الذين كانت تفوض اليهم امر السلطان وكيف كانت تكتشف على اهل الكمالات الحقيقية واللياقة القانونية بين جمهور المسيحيين جميعاً وتدعوهم الى تقلد وظائف حكومتها

فانها كانت سالكة على طريقتين اولاهما انتخاب الاعلى للادنى وهي الرسامة والثانية انتخاب الادنى للاعلى وهو الانتخاب الحقيقي الذي نعرفهُ اليوم · فرسامة القسيسين مثلاً كانت منوطة بالرئيس وحده فكان ذلك انتخاب الاعلى للادنى · وهكذا ايضاً فيما يتعلق بالوظائف التي لها ايرادات معلومة من فيض انعام الاشراف اوغير ذلك فكان الرئيس الاعلى سواءٌ كان بابا اوملكاً او سيداً يعين من يشاء للتمتع بها واما في ظروف اخرى فكان مبدأ الانتخاب الحقيقي سالكاً وعليهِ المعول · وكانت جماعة الاكليروس في المدد السابقة تنتخب الاسقف وهكذا في المدة التي نحن في صددها على الغالب حتى ان شعب المومنين كان يتداخل في هذا الامر بعض الاحيان

وفي الاديرة كان الرهبان ينتخبون الرئيس العام . وفي رومية كانت زمرة الكاردينالية تنتخب الباباوات . وقبلاً كانت جماعة الاكليروس الروماني تشترك جميعاً في هذا الانتخاب . فها قد وجدنا المبدأين اللذين بموجبهما يفوض السلطان ويقرر قانونياً وهما انتخاب الاعلى للادنى وانتخاب الادنى للاعلى جاريين في الكنيسة وعليهما المعول لاسيما في المدة التي نحن في صددها . فكانت الكنيسة بواسطة هاتين الطريقتين تعين الاشخاص في وظائف حكومتها وتدعوهم الى تقلد تلك الوظائف . الاان هذين المبدأين اللذين كانا جاريين في آن واحد كانا مختلفين في الجوهر كل الاختلاف وكان يقاوم احدهما الاخر ويحاربهُ . وبعد انقضاء قرون مديدة وحصول تقلبات عديدة تغلب في الكنيسة مبدأ انتخاب الاعلى للادنى ولكن من القرن الخامس الى الثاني عشر كان المبدا الاخر وهو انتخاب الادنى للاعلى لم يزل متغلباً بالاجمال . ولا تعجبوا ايها السادة من امر وجود هذين المبدأين المتباينين في زمن واحد لانكم اذا نظرتم الى الهيئة الاجتماعية بوجه العموم والى مجرى الاحوال الطبيعي في العالم والى طريقة انتقال السلطان فيهِ ترون ان ذلك يتم تارةً على احد هذين الوجهين وطوراً على الوجه الاخر . فالكنيسة لم تخترعهما بل وجدتهما في حالة البشر الفطرية فاستعارتهما . وفي كل منهما جانب من

الحقيقية والفائدة وربما كان اتفاقهما معاً احسن واسطة غالباً لاستئصال السلطان القانوني . وعلى ظني ان تغلب احدهما في الكنيسة اي انتخاب الادنى للاعلى انما يحسب مصيبة كبيرة . لكنّ الثاني مع ذلك لم يتلاشَ بالكلية فيها بل تظاهر في كل الازمنة تحت اسماءٍ مختلفة ومع كونهِ لم يفز بالنجاح على الدوام الا ان ذلك كان يكفي لاقامة الحجة ومنع الآخر عن وضع اليد والتسلط المطلق . وكانت قوة الكنيسة قد نمت حينئذٍ نمواً عظيماً بسبب احترامها للمساواة ورغبتها في الكمالات القانونية . فكانت قد استمالت اليها قلوب الناس اكثر ممن سواها من الهيئات الاجتماعية لسبب كونها تحت طائلتهم ومستعدة لاستقبال جميع المعارف والفنون وكامل الاطماع الشريفة الموجودة في الطبيعة البشرية . فمن ذلك خصوصاً نتج اقتدارها وشوكتها لا من غناها وثروتها ومن الوسائط غير القانونية التي طالما استخدمتها

واما الشرط الثاني الذي تقوم بهِ كل حكومة جيدة اعني احترام الحرية فكان ضعيفاً جداً في الكنيسة المسيحية وسببهُ انهُ داخلهُ مبدآن سيئان احدهما من طبيعة الكنيسة وموسس في تعاليمها والثاني من نتائج ضعف الطبيعة البشرية لا من طبيعة التعاليم المسيحية

فالاول هو انكارها حقوق العقل الشخصي وادعاؤها اذاعة

الاعتقادات في الهيئة الاجتماعية الدينية دون ان يكون للانسان حق ما في البحث عنها اصلاً فمن الممكن جعل هذا الادعا مبدا لكن من المحال تنفيذهُ فعلاً لان الاقتناع لا يمكن دخولهُ في العقل البشري ان لم تفتح لهُ ابواب العقل اي ان لم يقبلهُ العقل . ولا بد للعقل من النظر في الاعتقاد والفحص عنهُ مهما كان . وان تم الاعتقاد فيكون العقل قد قبلهُ وهكذا لا بد من اشتغال العقل ذاتهِ بالافكار والتصورات التي يُكلَّف قبولها وما ذلك الا فعل من افعال العقل لا ينكر امرهُ مهما قصدوا تنكير صورتهِ . على ان العقل قابل التلف ومن الجائز انهُ ينقص احيانا او يتنازل عن حقهِ ومن الممكن اغراؤهُ بان يسيء التصرف بقواه او بان لا يتصرف بها بمقدار ما يحق لهُ ذلك وتلك كانت على الغالب نتيجة المبدا السيء المقتبل من الكنيسة لكن المبدا المذكور لم يكن لهُ قط تاثير محض كامل ولا امكن ان يكون لهُ ذلك

والمبدا السيء الثاني هو حق استعمال القوة الجبرية الذي اختلستهُ الكنيسة وهو حق مباين لنفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية ولاصل الكنيسة نفسها ولتعاليمها الاصلية . وقد اعترض عليها في ذلك كثير من الابا الاكثر شهرة كالقديس امبروسيوس والقديس هلارس والقديس مارتينوس دون ان يجدي ذلك نفعا .

لا بل تغلب فيها ذاك المبدأ لدرجة انهُ كاد يتسلط بالكلية . فادعاؤها الاجبار على الايمان اذا امكن استعمال هاتين اللفظتين معاً او بالحري مقاصة الاعتقاد قصاصاً مادياً واضطهاد المرتقة اي احتقار حرية الفكر البشري القانونية هو الخطا الذي كان قد تخلل بالكنيسة واضر بها كثيراً من قبل القرن الخامس

فبناء على ما تقدم قد تقرر ان مبادي الكنيسة من جهة حرية اعضائها كانت غير قانونية واقل نفعاً وفائدة من مباديها المختصة بترتيب السلطان الكنائيسي . ولكن لا ينبغي ان نظن مع ذلك ان المبدأ الفاسد يفسد اساس الشيء حتى انهُ يحدث منهُ كل الاذى المغروس في طبيعتهِ ذاتها . فلا شي يضر بالتاريخ اكثر من المنطق اي ان يبادر الانسان اذا تقرر شي ما في فكرهِ الى استخراج كامل النتائج الممكنة من جرى تقرير ذلك الشي عينهِ . فانهُ لا ينبغي استعمال هذه الطريقة في التاريخ لان الحوادث ليست سريعة النتائج كالفكر البشري . والخير والشر هما ممزوجان بجميع الاشياء مزجاً قوياً بهذا المقدار حتى انكم اذا وجهتم النظر الى اقصى عناصر الهيئة الاجتماعية او النفس البشرية فلا بد من ان تجدوا في كل مكان ذينك الامرين معاً بنموان الواحد بازاء الاخر ويتحاربان لكن دون ان يفني احدهما الاخر . والطبيعة البشرية لا تتصل ابداً الى اخر حدود الخير او

الشر بل تنتقل على الدوام من الواحد الى الاخر وتنهض حينما يظهر انها قريبة جداً من العثرة وتعثر حينما يخال انها سالكة باستقامة وهنا ايضاً نرى عدم الامتزاج والاختلاف والمصادمة التي قلت سابقاً انها من صفات التمدن الاورباوي الاساسية . وفضلاً عن ذلك يوجد حادث عمومي هو من خصائص حكومة الكنيسة وينبغي لنا الوقوف على حقيقة امره فلا يخفا كم ايها السادة اننا اذا تصورنا اليوم حكومة ما اية كانت نعلم انها لا تدعى الحكم الاّ على افعال الانسان الظاهرة وعلى علاقات البشر المدنية هذا فقط داب جميع الحكومات وشأنها . واما الفكر البشري والضمير والاخلاق والاراء الشخصية وافعال الانسان السرية الخصوصية فما من حكومة تتعرض لها اصلاً لان هذه الاشياء من خصائص الحرية . واما الكنيسة المسيحية فانها كانت تقصد ان تفعل ما ينافي ذلك على الخط المستقيم وكانت قد شرعت في ان تسوس الفكر البشري والحرية البشرية والضمير والاراء الشخصية . ولم يكن عندها دستور كما عندنا اليوم مصرحة فيه الافعال الجنائية المنافية للاخلاق والمضرة بالهيئة الاجتماعية فتقاصّها فقط لكونها محتوية هاتين الصفتين معاً بل كانت تجمع في قائمة كل الافعال الجنائية المنافية للاخلاق فقط وتسميها خطايا وتقاصها جميعاً . وكانت غايتها ردعها جميعاً وقمعها . وبالاختصار

حكومة الكنيسة لم يكن دأبها الانسان الخارجي وعلاقات الناس المدنية المحضة كسائر الحكومات في الزمان المتاخر بل كان دابها الانسان الداخلي والفكر والسريرة اعني الامور التي من طبعها الخفية والحرية ويصعب ردعها جداً . فكانت الكنيسة اذًا بسبب نفس طبيعة مشروعها وطبيعة بعض المبادي الموسسة عليها حكومتها في خطر عظيم من ارتكاب الظلم والعسف واستعمال القوة الجبرية استعمالاً منافياً للقوانين . لكن في الوقت ذاتهِ كانت القوة الجبرية تلقى ثمَّ مدافعة ومقاومة لاتقدر على قمعها لان الافكار البشرية والحرّية اذا ترك لها مجال مهما كان صغيرًا او اطلق لها العنان قليلاً تتغلب بالحال بشدة عظيمة على كل مشروع من شأنهِ استعبادها وتجبر السلطان المطلق عينهُ التي تقع في قبضتهِ على ان يتنازل عن سلطتهِ مرارًا عديدة . وما سبق بيانهُ كان يجري في وسط الكنيسة المسيحية فاننا قد شاهدنا فيها الحكم على الاراتقة بالموت وتحريم حق الفحص الحر واحتقار العقل الشخصي ونشر المعتقدات بطريق الارغام بواسطة الحكومة ومع ذلك فهل من هيئة اجتماعية امتد فيها العقل الشخصي ونما باكثر جرآة مما وقع في الكنيسة . وما هي الهرتقات والشيع اما هي ثمرة الاراء الشخصية . فالشيع والهرتقات وكل الحزب المناقض الذي كان وسط الكنيسة هو برهان قاطع مانع على الحيوة والحركة

الادبية التي كانت فيها وكانت تلك الحيوة مضطربة مؤلمة مملوة اخطاراً
وغياً واثماً لكنها حيوة شريفة وذات قوة عظيمة لانها كانت السبب في
نمو العقل البشري والارادة البشرية اجمل نمو واحسنه واذا تركنا
الحزب المناقض جانباً ودققنا النظر في الحكومة الكنائيسية بعينها نجد
لها ترتيبات واعمالاً مغايرة في ظاهر الامر لبعض مباديها . فانها تنكر
حق الفحص الحر وتبتغي سلب حرية العقل الشخصي مع كونها تسلم
الى العقل الحكم في امورها على الدوام ومع كون الحرية هي الاساس
في الحكومة الكنائيسية فضلاً عن ان ترتيباتها ووسائطها انما هي
المجامع اقليمية وطائفية ومسكونية والمراسلة الدائمة ونشر الرسالات
والانذارات والخطوط على الدوام . فانه لم يسبق لحكومة ما ان
تستعمل المذاكرة والمداولة العامة الى هذه الدرجة حتى يخال
للانسان انه في وسط مدارس الحكمة اليونانية . وليس المقصود
المجادلة المحضة والبحث المحض عن الحقيقة بل المقصود الامر والنهي
والحل والربط وبالاختصار تنفيذ امور الاحكام لانها حكومة حقيقية
وبهذا المقدار اشتدت حرارة الحيوة العقلية في وسط تلك
الحكومة حتى انها تغلبت وسادت على سائر الامور . وصار استعمال
العقل والحرية ظاهراً للعيان من كل الوجوه . وليس قصدي ان
استنتج من ذلك انه لم يحدث تاثير ما من المبادي السيئة التي تقدم

البيان عنها والتي على رائي كانت بالحقيقة موجودة في مذهب الكنيسة الحكمي لابل كانت تلك المبادي قد اثمرت اثمارًا مرة جدًا في المدة التي تشغلنا · واثمرت في ما بعد اثمارًا اكثر مرارة من هذه لكنهُ لم يحدث منها كل الشر الذي كان يمكن حدوثهُ ولا اماتت الخير الذي كان ينمو في وسط الارض

علاقات الكنيسة مع الروساء الزمنيين

هذا ما كانت عليهِ الكنيسة بالنظر الى داخليتها وطبيعتها . فلننظر الان الى علاقاتها مع روساء الشعوب واصحاب السلطة الزمنية وهو الوجه الثاني من الوجوه الثلاثة المتقدم ذكرها

فلما سقطت السلطنة الرومانية وشاهدت الكنيسة امامها ملوك البربر عوضًا عن الحكم الروماني القديم الذي ولدت في مدتهِ ونشأَت معهُ وشابهتهُ في العوايد وشاركتهُ في العلاقات ولما رأَت بازائها اولئك الملوك والروساء الهائمين في البلاد او المنعزلين في قصورهم الذين لم يكن بعد بينها وبينهم نسبة ما لا في المعتقدات ولا في التقليدات ولا في الاحساسات ايقنت حينئذٍ بحلول الخطر الجسيم وداخلها رعب عظيم · واول فكر طرق ذهنها وتمكن منها هو ان تسطو على اولئك القوم القادمين حديثًا وتجلبهم الى الايمان . وفي بداية الامر لم يكن لعلاقات الكنيسة مع البربر سوى تلك الغاية على نوعٍ ما · ولاجل اتمام مقصدها اخذت تفعل ما من شانهِ ان

يؤثر في حواسهم ومخيلتهم ولذلك ازداد في تلك المدة عدد الاحتفالات في الكنيسة واكتست تلك الاحتفالات رونقاً وبهجة عظيمة وتنوعت وتشكلت . والروايات والاخبار تثبت لنا ان الكنيسة كانت تستعمل هذه الوسائط لغاية استجلاب البربر وكانت تجذبهم الى الايمان بالمناظر المبهجة الجميلة

ولما ركزوا وتحولوا الى الايمان المسيحي ووجد بينهم وبين الكنيسة بعض العلاقات كانت الكنيسة مع ذلك لم تزل في خطر عظيم من جهتهم لان صفاتهم الوحشية وغباوتهم وقلة تبصرهم في الامور بلغت هذا الحد حتى ان المعتقدات والاشعارات الجديدة التي اوحيت اليهم وبثت فيهم كان بالكاد لها تاثير في عقولهم وكانوا لا يلبثون ان يرجعوا الى عوايدهم الاغتصابية فينوب الكنيسة من جرى تسطياتهم وتعدياتهم ما ينوب باقي أقسام الهيئة الاجتماعية . فلاجل صيانة نفسها اشهرت مبدأ سبق اعلانه في مدة السلطنة الرومانية لكن باقل صراحة وهو فرق السلطة الروحية عن السلطة الزمنية واستقلال كلتيهما . وبواسطة هذا المبدأ حفظت حريتها بين البربر مقررةً ان القوة الجبرية لا فعل لها اصلاً في مذهب المعتقدات والاعمال والمواعيد الدينية وان النظام الروحي منفرز بكليته عن النظام الزمني وما زالت تدافع عن هذا المبدا

فلعلومة لديكم النتائج الحميدة التي صدرت للحال من تمسك الكنيسة بالمبدا المذكور . اذ فضلاً عن جلبهِ لها الفوائد الزمنية كانت لهُ عاقبة حميدة جداً وهي انهُ قرر شرعاً انفصال السلطتين وجعل كلاً منهما تناظر الاخرى ويزاد على ذلك ان الكنيسة بمحاماتها عن حرية الضمير والافكار بوجه الاجمال مهدت السبل لاستقلال الضمير والافكار بين الافراد لانها قررت ان مذهب الاعتقادات الدينية لا يسوغ اخضاعهُ لنير القوة الجبرية . فانقاد كل انسان الى تقرير هذا الكلام عينهِ عما يتعلق بذاتهِ اذ ان مبدا حرية الفحص اي حرية الفكر الشخصي هو على التمام مطابق لمبدا استقلال السلطة الروحية العامة بالنسبة الى السلطة الزمنية

ولكن واأسفاه قد يسهل الانتقال من طلب الحرية الى طلب التسلط والرئاسة . وقد تم هذا فعليًّا في الكنيسة لان ازدياد ... الطبيعي والعظمة البشرية حملاها على ان تحاول ليس فقط الاستقلال عن السلطة الزمنية بل التغلب عليها ايضاً . ولا ينبغي الظن مع ذلك ان دعوى الكنيسة هذه كانت ناشئة عن ضعف الطبيعة البشرية وميلها الى حب الرئاسة فقط اذ كان لذلك اسباب اخرى يهمنا الوقوف عليها

فان فكر تسلط النظام الروحي على النظام الزمني لا يمكن ان

يتولد حينما تكون الحرية متسلطة على عالم العقول والفكر والضمير البشري غير خاضعين لسلطان ينازعهما حق المداولة وقرار الراى ويعاملها بالقوة الجبرية اي حينما لا يوجد حكومة ظاهرة منتظمة تدعي حق نص الاراء وتستعملة كما هي حالة العالم في الوقت الحاضر على وجه التقارب لكن حينما توجد حكومة روحية منتظمة كما كان ذلك في القرن العاشر ويقع الفكر والضمير تحت حكم قوانين وترتيبات وسلطة تدعى حق الامر والنهي عليهما وقهرهما بواسطة القوة الجبرية وبالاختصار حينما يتم انتظام السلطة الروحية وتملك فعلاً على العقل والضمير البشري باسم الحق الشرعي والقوة الجبرية فلا غرو ان تساق طبعاً تلك السلطة الروحية الى دعوى التسلط على النظام الزمني قائلة (يا للعجب أيكون لي الحكم والتسلط على اعلى واعظم شيء في الانسان وعلى ما هو مستقل فيه اي على فكره وإرادته السرية وضميره ولا يكون لي حكم على صوالحه الظاهرة المادية الفانية . أأكون انا ملقِنة ومفسرة العدل والحق ولا استطيع تسوية الامور العالمية على مقتضى العدل والحق) . فبمجرد هذا الفكر وبناء عليه كان لابد للنظام الروحي من ان يحاول التسلط على النظام الزمني لاسيما ان الروحيات وقتئذٍ كانت حاوية ضمن دائرتها كامل تفرعات الفكر البشري ولم يكن في ذلك الوقت سوى

علم واحد وهو علم اللاهوت ونظام واحد روحي وهو النظام اللاهوتي وسائر العلوم كالمعاني والبيان وعلم الحساب حتى والموسيقى كانت جميعها عائدة الى اللاهوت ولما كان النظام الروحي هكذا مستوليا على ادارة كامل اعمال الفكر البشري كان لا بد له ضرورة من ان يدعي تولي الاحكام العمومية على العالم باسره

وكان ثم سبب اخر يحمله على ذلك وهو الحالة الفظيعة المشومة التي كان عليها النظام الزمني . والتعدي والاثم اللذان كانا من صفات الحكومة الزمنية وقتئذٍ . فان حقوق الحكومة الزمنية لم تتقرر الا منذ بضعة قرون . ولكن في المدة التي نحن في صددها كانت الحكومة الزمنية عبارة عن القوة المحضة واللصوصية التي لا تطاق ومهما كانت وقتئذٍ حالة الكنيسة متاخرة من جهتي العدالة والاخلاق فكانت مع ذلك تفوق بما لا يقاس الحكومة الزمنية . وكانت على الدوام اصوات الشعوب المستغيثة بها تحركها الى استلام زمام الاحكام كما يليق بشانها . ولما كان احد الباباوات او عدد من الاساقفة يعلنون على رؤوس الاشهاد ان ملكا ما قد فقد حقوقه وصارت رعاياه في حلٍ من ايمانهم بالخضوع له والطاعة لاوامره كانت على الغالب تلك المداخلة قانونية مفيدة في حقيقة الامر وان كانت في الظاهر مخالفة للرسوم وموجبة للقلاقل . وبوجه العموم كلما

كانت الحرية تفقد بين الناس كانت الديانة تتولج بتعويضها . وفي القرن العاشر لم يكن للشعوب طاقة على المدافعة عن انفسهم والمحاماة عن حقوقهم من التعديات المدنية فكانت الديانة تتداخل باسم الله وتنتصر لحقوقهم وذلك يعدّ من الاسباب التي اعانت كثيرًا على ظفر المبدا الثيوكراتيكي

ويوجد ايضاً سبب ثالث قلما يظهر للعيان وهو اختلاف منزلة روساء الكنيسة وتنوعها وتشكل الهيئات التي كانوا يظهرون بها في الهيئة الاجتماعية . فمن جهة كانوا اساقفة واعضاء للنظام الكنائسي واصحاب السلطة الروحية وبهذه الصورة كانوا سادات مستقلين بانفسهم . ومن جهة اخرى كانوا مسودين وبالتالي مرتبطين بعلاقات التزامية مدنية . ولم يكونوا فقط مسودين بل كانوا رعايا ايضاً لان بعض العلاقات القديمة التي كانت بين القياصرة الرومانيين والاساقفة والاكليروس كانت قد تجددت بينهم وبين الملوك البربر وكان ثمّ عدة اسباب متتالية نضرب عنها صفحاً لطوله شرحها قد حملت الاساقفة على ان يعتبروا الملوك البربر خلفاء القياصرة الرومانيين الى حد محدود وان يخصوهم بكامل ما كان لاولئك من الحقوق . فروساء الاكليروس كان لهم اذاً ثلاث صفات مختلفة الصفة الكنائيسية التي بموجبها كانوا مستقلين . والصفة السيادية الالتزامية

التي بموجبها كان يطلب منهم اتمام بعض الواجبات وتقديم بعض الخدمات واخيرًا صفة الرعايا المجردين التي كانت توجبهم الى الطاعة لسلطان مطلق التصرف وهاكم ما كان ينجم عن ذلك فان الرؤساء الزمنيين الذين لم يكونوا اقل طمعاً وحرصاً من الاساقفة كانوا يستعملون في غالب الاحيان حقوقهم الملكية او السيادية كواسطة للتسلط على الاستقلال الروحي والوظائف الكنائيسية المعينة لها ايرادات وتنصيب الاساقفة الخ وكان الاساقفة من جهتهم يحتجون باستقلاليتهم الروحية في غالب الاحيان للتمنع عن القيام بواجباتهم كمسودين او كرعايا وبالاختصار كان من كلا الطرفين ميلٌ لا يمكن تجنبهُ على نوعٍ ما يحمل الرؤساء الزمنيين على اعدام الاستقلال الروحي ورؤساء الكنيسة على استعمال الاستقلال الروحي كواسطة للتسلط العام

وقد وضحت هذه النتيجة وظهرت باجلى بيان في المشاجرة العظيمة التي وقعت بسبب امر تقليد الوظائف بين الاحبار والسلطنة الجرمانية وفي النزاع العظيم الذي حصل بين الفريقين . وهذه حوادث شهيرة معلومة لدى الجميع . فاختلاف مراكز رؤساء الكنيسة وصعوبة الموافقة بينها هو ينبوع النزاع الذي كان حاصلاً بين الفريقين حينئذٍ

ثم كان ايضاً بين الكنيسة والرؤساء المالكين علاقة اخرى لم تكن تجديها نفعاً بل عادت عليها بالشوم والضرر الجسيم . فانها كانت تدعي حق القوة الجبرية لردع المراتقة وقصاصهم دون ان تكون لها وسائط لذلك اذ لم يكن عندها جنود البتة وكانت عند اصدارها حكماً على بعض المراتقة لا تملك طريقة لتنفيذه · فكانت حينئذٍ تستغيث بادعي بالساعد العامي اي انها كانت تستعير قوة الحكومة المدنية لتنفيذ احكامها الجنائية وكان هذا يجعلها في حالة التبعية للحكومة الزمنية ويسبب احتقار شانها الامر الذي يوجب الاسف حقاً . وقد اضطرت اليهِ بسبب اعتقادها غير الصوابي على مبدا استعمال القوة الرادعة والاضطهاد!

فانهي الحديث هنا ايها السادة لان الوقت مضى ولا يمكنني الفروغ اليوم من مسئلة الكنيسة وقد بقي عليَّ ان اشرح لكم عن علاقاتها مع الشعوب وعن المبادي الموسسة عليها تلك العلاقات وعن النتائج التي يجب استخراجها من ذلك في ما يتعلق بالتمدن العمومي · ثم اجتهد بعد ذلك بان اثبت لكم بواسطة التاريخ والحوادث والتغييرات التي اعترت الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر النتائج التي استخرجتها الان من نفس طبيعة نظاماتها ومباديها

المقالة السادسة

موضوع المقالة . انفراد الرئيس عن المرؤوس في الكنيسة . نفوذ الشعب المسيحي على الاكليروس بطريقة تاثيرية بعيدة . جمع الاكليروس من كامل اصناف الهيئة الاجتماعية . تاثير الكنيسة في النظام العام وفي سن القوانين والشرائع . طريقتها في قصاص المجرمين . كامل نمو العقل البشري محصور في اللاهوت . ميل الكنيسة في غالب الاحيان لجهة التسلط . لا محل للتعجب فغاية الاديان سياسة الحرية البشرية . احوال الكنيسة المختلفة من القرن الخامس الى الثاني عشر . اولاً الكنيسة في زمان السلطنة . ثانياً الكنيسة في مدة الخشونة وتمو مبدأ تمييز السلطتين والكلام على الرهبانية . ثالثاً الكنيسة في زمان السيادة واهتمامها بالانتظام واضطرارها للاصلاحات . غريغوريوس السابع . الكنيسة الثيوكراتيكية . عود روح الفحص والحرية . أبيلار . الثورة البلدية . عدم الارتباط بين ذينك الحادثين

ايها السادة

اننا لم نمتلك في اجتماعنا الاخير الوقت الكافي لانتهاء الفحص عن حالة الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني عشر . وبعد ان قررنا وجوب النظر اليها من ثلاثة وجوه اولاً في حد ذاتها وفي نظامها الداخلي وطبيعتها كهيئة اجتماعية منفرزة ومستقلة ثم في علاقاتها مع الملوك والروساء الزمنيين واخيراً في علاقاتها مع الشعوب لم نتم غير الوجهين الاولين فقط فبقي علينا التوضيح عن علاقات الكنيسة

مع الشعوب وبعد ذلك اجتهد بان استخرج من هذا البحث المثلث ملحوظات عمومية على تاثير الكنيسة في التمدن الاورباوي من القرن الخامس الى الثاني عشر واخيراً لحقق ما تقرّرهُ بواسطة فحصنا عن الحوادث اي بواسطة الفحص عن نفس تاريخ الكنيسة في المدة المذكورة

ومن المعلوم لديكم انني في الكلام على علاقات الكنيسة مع الشعوب اقتصر على الاشياء العمومية جداً. اذ لا يمكنني الدخول في البحث عن الاعمال الدارجة في الكنيسة وعن علاقات الاكليركيين اليومية مع المومنين . بل مقصودي فقط ان اورد عليكم المبادي الجوهرية واعظم النتائج الصادرة من طرايق الكنيسة وتصرفاتها مع شعب المسيحيين

علاقات الكنيسة مع الشعوب

فالامر الذي تمتاز بهِ علاقات الكنيسة مع الشعوب والذي يحسب خللاً اساسياً كما يجب علينا تقريرهُ هو انفصال الرئيس عن المرؤوس وعدم نفوذ المرؤوسين في امور حكومتهم واستقلال الاكليروس المسيحي بالنسبة الى المومنين

ويستدل ان هذا الخلل كان ناشئاً عن حالتي الانسان والهيئة الاجتماعية وذلك من تخللهِ في الكنيسة منذ ابتدا مدتها . وانفصال الاكليروس المسيحي عن الشعب لم يتم بالكلية في المدة التي تشغلنا

بل كان الشعب المسيحي يتداخل بامور حكومتهِ في بعض الظروف حين انتخاب الاسقف مثلاً وهذا في بعض المرار لا دائماً . ولكن رويداً رويداً ضعفت تلك المداخلة وندرت وكانت قد ابتدات ان تقل منذ القرن الثاني للمسيح شيئاً فشيئاً بوجه سريع . وميل الاكليروس الى الانفصال والاستقلال هو على نوعٍ ما عبارة عن تاريخ الكنيسة منذ مهدها . فمن ذلك نتج الخلل الذي ازداد في الكنيسة منذ تلك المدة وتكاثر حتى جلب عليها الويلات . ومع ذلك لا ينبغي ان ننسب كل ما حصل من الخلل بوجه الاطلاق الى ميل الاكليروس للانفصال . ولا ينبغي ان نفترض ان ذلك الميل هو مخصوص بالاكليروس اذ يوجد في نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الدينية استعداد قوي لرفع شان الحكام الروساء وتمييزهم عن المرؤوسين وتخصيصهم بالاوصاف الامتيازية الالهية . وذلك نتيجة نفس المامورية المفوضة اليهم والصفة التي يظهرون بها امام الشعب . ومع ذلك يسوء مثل هذا الامر في الهيئة الاجتماعية الدينية اكثر مما يسوء في غيرها اوليس شان المرؤوسين في تلك الهيئة الاجتماعية الدينية شان من يهتم بامر عقلهِ وضميرهِ ومعادهِ اي باخص قسم من نفسهِ وذاتيتهِ . ومن المحتمل ان يكل الانسان الى حكومة ما صوالحهُ المادية وغاية احوالهِ الزمنية الى حدٍ محدود ولو تسبب لهُ من ذلك اضرار جسيمة

وقد يقبل العقل جواب ذلك الفيلسوف حينما أُخبر باحتراق بيتهِ اذ قال اذهبوا واعلموا بذلك زوجتي لان امور المنزل لاتعنيني ولكن متى كان الامر متعلقاً بالضمير والفكر والوجود الذاتي فالتنازل بالكلية عن سياسة نفسهِ وتسليمها الى سلطة اجنبية يعد كقتل النفس ادبياً ويحسب كرق وعبودية اشنع واقبح بما لا يقاس من عبودية الجسم

فذلك هو الخلل الذي اعترى الكنيسة المسيحية في امر علاقات الاكليروس مع المومنين وكان يزداد يوماً فيوماً لكنهُ لم يتغلب بالكلية كما ساوضح ذلك فيما بعد . وقد سبق وعاينتم ايها السادة ان ذات الاكليركيين الذين في حضن الكنيسة لم يكن لحريتهم ضمانة ما . فكم بالحري العامة الذين كانوا خارج الكنيسة . فلا شك ان حالتهم كانت اشد تعاسة . اذ انهُ كان يحصل بين الاكليركيين بعضهم مع بعض نوع من المباحثة والمداولة وانطلاق القوى العقلية فكان ذلك يقوم مقام جانب من الحرية . واما بين الشعب والاكليروس فلم يجرِ شي من ذلك البتة بل كان العوام يحضرون مجالس الحكومة الكنائسية بصفة مشاهدين لاغير ولذلك في بدء الامر نبغ وتغلب هذا الفكر اي ان اللاهوت والمسائل والامور الدينية هي من متعلقات الاكليروس على سبل الامتياز وان للاكليروس وحدهُ الحق ليس في بتها فقط بل في معاطاتها ايضاً وانهُ لا حق للعامة اصلاً في

المداخلة بذلك . وكانت هذه القضية النظرية قد تمكنت من العقول في المدة التي نحن في صددها واضطرّ الامر الى انقلابات وثمرات مهولة وانقضا قرون عديدة حتى تلاشت قوتها واعيدت المسائل والعلوم الدينية الى نظر العوام

فانفصال الاكليروس شرعًا عن الشعب كان اذًا قد تمت تقريبًا قبل القرن الثاني عشر كمبدا وفي واقع الامر كحادث ايضًا وليست غايتي مع ذلك انكم تظنون ان الشعب المسيحي كان خاليًا من النفوذ تجاه حكومته حتى في المدة المار ذكرها . نعم انهُ كان قد فقد حق المداخلة الشرعية لكنهُ لم يفقد النفوذ . ولمن المستحيل الاّ يكون للشعب نفوذ في اية حكومة كانت لا سيما في الحكومة التي معتقداتها مشتركة بين الرئيس والمرؤوس . فحيث تنمو تلك المشاركة في الافكار وتكون الحكومة والشعب تابعين حركة عقلية واحدة فلا بد من وجود المواصلة بينهما ولا يمكن قطعها بالكلية مهما كانت النظامات والترتيبات مخلة من اصلها . ولاجل توضيح معنى قولي هذا اقدم لكم شاهدًا من الدائرة السياسية قريب العهد . وهو انهُ لم يسبق في تاريخ فرنسا ان يكون الشعب الفرنساوي محروم المداخلة الشرعية بامور الاحكام من جرى النظامات اكثر مما كان في القرنين السابع عشر والثامن عشر مدة لويس الرابع عشر ولويس

الخامس عشر ولا يخفى انهُ في ذلك الوقت كانت قد تلاشت بالكلية
مداخلة الاهالي الرسمية بامر ممارسة السلطة والاحكام ومع ذلك
فلا ريب ان الشعب كان لهُ نفوذ وقتئذٍ على الحكومة اكثر من اوقات
اخرى كالاوقات التي كانت تنعقد فيها مثلاً دواوين العموم والتي
كانت فيها المجالس العالية تتداخل بامور السياسة كثيرًا والتي
كان فيها الشعب لهُ مداخلة بالاحكام بالطريق الشرعي. وسبب
ذلك ايها السادة انهُ يوجد قوة لا تحصر تحت حكم القوانين وعند
الاقتضا لا تعبأ بالنظامات بل تستغني عنها وهي قوة الافكار
والادراك والراي العام . فكان الراي العام متسلطًا في فرنسا مدة
القرنين السابع عشر والثامن عشر اكثر من كل المدد السابقة ومع
انهُ كان خاليًا من الوسائط الشرعية لتنفيذ ما رايهِ مع الحكومة كان
يفعل ذلك بواسطة سلطان الافكار التي كانت تعم الرئيس
والمرؤوس فتمنع الرئيس عن مخالفة افكار المرؤوس او عن عدم
مراعاتها . والذي كان متوقعًا في الكنيسة المسيحية من القرن الخامس
الى الثاني عشر يعادل ما توقع في فرنسا مدة القرنين المتقدم ذكرها
فمع ان الشعب المسيحي كان خاليًا من الوسائط الشرعية الفعالة
كانت الافكار وقتئذٍ متهيجة بالنسبة الى المواد الدينية وذلك
الهيجان كان يعم الشعب والاكليروس معًا وبهذه الواسطة كان

للشعب نفوذ على الاكليروس

فمن يدرس التاريخ ينبغي له ان يحسب في كل الامور حساب التاثيرات البعيدة لانها فعالة ومفيدة في بعض الظروف اكثر مما يظن عادةً . نعم ان الناس يرغبون في سرعة نجاح اعمالهم وظهور مفاعيلها للعيان ويميلون الى لذة مشاهدة نجاحهم وظفرهم وتسلطهم سريعاً ولكن لم يتوفق لهم ذلك على الدوام حتى ولا يكون هذا الامر دائماً ذا افادة . بل يوجد اوقات واحوال لا يصلح فيها ولا يسلك الا التاثيرات البعيدة غير المنظورة وما كم شاهدناً اثانياً من الدائرة السياسية ايضاً . فكم من مرة طلب ديوان العموم في انكلترا من حكومته لاسيما سنة ١٦٤١ (كما طلب غيره من الدواوين في ظروف مشابهة) ان يكون له الحق في تسمية متوظفي الحكومة العظام كالوزرا واهل الشورة الخ اذ كان يعتبر نواله هذا الامر بواسطة نفوذه كضمانة عظيمة وقد فعل ذلك مراراً دون ان يحصل على ثمرة ما نظراً الى عدم التوافق في الانتخاب وعدم اتقان سياسة الامور . لكن ما الذي يجري الان في انكلترا اليست مفوضة تسمية الوزرا واعظم متوظفي المملكة الى راي الدواوين . نعم لكن لم يتم ذلك بواسطة النفوذ والمداخلة القريبة التاثير بل بالوسائط البعيدة التاثير . والنتيجة التي طالما رغبتها انكلترا حصلت عليها لكن بواسطة اخرى واما

الواسطه الاولى فلم تجدها نفعاً

وهنا امر استأذن من حضراتكم التبصر بهِ هنيهة وهوان النفوذ يستلزم في الذين يفوض امرهُ اليهم المعارف الزائدة والحكمة والحاذرة وبما انهم سينالون المرام دفعة واحدة وعلى الفور فمن الضروري ان يكونوا متأكدين على نوع ما انهُ لا يفلت من يدهم . واما الوسائط التي تاثيرها بعيد فبعكس الامر لا تستعمل الامع الصعوبات وبعد التجربات التي تصلحها على التكرار . وقبل نجاحها تخضع للفحص والتدقيق والمضادة ولا تظفر الا رويدًا رويدًا فاذا كانت العقول غير مستوفية الشروط المقتضية لتفويض امر المداخلة القريبة اليها مع تمام الثقة فيكون حينئذٍ استعمال الوسائط البعيدة التاثير افضل ولئن كانت غالباً غير كافية . فهكذا كان يفعل الشعب المسيحي مع حكومتهِ ولا شك ان تاثيرهُ كان ضعيفاً غير مكتمل لكنهُ لم يخلُ مع ذلك من فعلٍ وتاثير

وكان ايضاً سبب اخر للواصلة بين الكنيسة والعوام وهو توزيع الاكليروس المسيحي في كامل الطبقات الاجتماعية . فانهُ لما كانت تنتظم كنيسة ما مستقلة عن الشعب الذي تسوسهُ غير الكنيسة المسيحية كانت زمرة الكهنة دائماً متالفة من رجال متساوين على نوع ما ومن طبقة واحدة . نعم انهُ كان يوجد تفاوت عظيم

بينهم الا انهُ بالاجمال كانت السلطة مفوضة الى جماعات من الكهنة عائشين في مكان واحد وكانوا يرعون من اقاصي هيكلهم الشعب الخاضع لقوانينهم · واما الكنيسة المسيحية فكانت على غير هذا الترتيب لان القسيسين كانوا موزعين على الرعية من مسكن الزراع والرقيق باسفل القصر السيادي الى جانب الملك فكان في كل مكان قسيس وعضو اكليريكي · وكان الاكليروس مخالطاً طبقات الناس واصنافها كافة · وهكذا كان اختلاف احوال القسيسين المسيحيين ومشاركتهم جميع الطبقات في معيشتهم سبباً كبيرًا لاتحاد الاكليروس مع العوام ولم يكن مثل هذا السبب يقع في الكنائس غير المسيحية التي حازت السلطة · وكان الاساقفة ورؤساء الاكليروس المسيحي زيادة على ذلك مرتبطين بالنظام السيادي ومنخرطين في السلك المدني والسلك الكنائسي معاً · ومن ذلك نتجت المشاركة في الصوالح والعوايد والاخلاق بين اهل الدين واهل الدنيا. وطالما وقع اللوم على الاساقفة الذين كانوا يسيرون الى الحرب والقتال والقسيسين الذين يستسيرون بسيرة العامة ولا ريب ان ذلك خلل عظيم لكنهُ اقل ضررًا من عيشة اولئك الكهنة غير المسيحيين الذين كانوا لا يخرجون من هيكلهم اصلاً بل كانوا بمعزل عن الناس · والاساقفة الذين يشاركون العامة الى حد محدود في الاعمال غير

الثانوية هم على كل حال خير من الكهنة الذين يتجنبون بالكلية اعمال الرعية ولا يرغبون في المداخلة باحوالهم وامالهم اصلاً . وكان من قبيل ذلك بين الاكليروس والشعب المسيحي مشابهة في الاحوال والمعيشة من شانها تخفيض الضرر الناتج من انفصال الرئيس عن المرؤوس ان لم تقل ملاشاته . وبما انه قد تقرر لدينا هذا الانفصال وتعينت حدوده فلنبحث الان عن كيفية سياسة الكنيسة للشعوب الخاضعين لسلطانها وتاثيرها فيهم وما الذي فعلته بحق نمو الانسان وتقدمهِ الذاتي الباطني وبحق نجاح الهيئة الاجتماعية الظاهرة

فمن جهة نمو الانسان ذاتياً حقاً لا اظن ان الكنيسة اهتمت بهِ كثيراً في الزمن الذي نحن بذكرهِ . بل جاهدت في اصلاح شان سادات العالم وتلطيف اخلاقهم وتهذيبها وترجيح العدالة في تصرفاتهم مع الضعفا والصعاليك . واهتمت بانعاش الضعفا وتقويتهم وبث الحيوة الادبية في نفوسهم واحياء آمالٍ وافكار فيهم ارفع درجة مما كانت تنطوي عليهِ معيشتهم اليومية . وعلى سائر الاحوال لست اظن ان الكنيسة اعانت كثيراً في المدة المذكورة على نمو الافراد الذاتي ونجاح جوهر الطبيعة البشرية عما يختص بالدوام خصوصاً . وما كانت تصنعهُ من قبيل ذلك كان مقصوراً على جماعة الاكليروس

اذ كانت تجتهد كثيرًا بنمو تلك الزمرة وتقدمها وتعليم القسيسين ورتبت لهم مدارس وكل ما يمكن من الترتيبات الآيلة الى تثقيفهم على قدر ما كانت تسمح بذلك حالة الهيئة الاجتماعية التعيسة في ذلك الوقت . وخلا ما يتعلق بالاكليركيين لم تكن تعتني بنمو الافكار والاخلاق رأسًا بل فقط بالوسائط البعيدة والطرائق البطيئة . ولا ريب في كونها اشغلت العقول بوجه العموم اذ ذاك بفتحها ميدانًا واسعًا لجميع الذين كانت تظن بهم اللياقة الكافية لخدمتها . وعلى ذلك اقتصرت فقط من جهة ما يؤول الى نمو العقل بين العوام في المدة المعينة

واظن انها من جهة اخرى فعلت كثيرًا ما يؤول الى تحسين حال الهيئة الاجتماعية . واعمالها من قبيل ذلك كانت ذات تاثير قوي . فانها جاهدت مع الثبات والعزم في استئصال القبائح والفظائع العظيمة التي كانت مغروسة في حالة الهيئة الاجتماعية كالعبودية مثلاً . وقد قيل على التكرار ان نسخ الرق والعبودية في الزمان المتاخر منسوب بتمامه الى الدين المسيحي . فعلى ظني ان في ذلك مبالغة لان العبودية لبثت زمانًا طويلاً في حضن الهيئة الاجتماعية المسيحية دون ان ياخذها العجب ودون ان تنفر من ذلك ولم ينسخ هذا الاثم الفظيع اعني الرق الا بتراكم اسباب عديدة ونمو ونشء افكار

ومبادي اخرى للتمدن . ومع ذلك لا نقدر نشك في استعمال الكنيسة نفوذها لحصره وتضييق دائرته . واقوى برهان على ذلك هو ان اغلب نصوص الاعتاق في ازمنة مختلفة كانت موسسة على سبب ديني . فكانت التصورات الدينية وامال الاخرة وتساوي الناس في الدين هي الامور التي في غالب الظروف تُبنى عليها نصوص الاعتاق

تاثير الكنيسة في القوانين الشرعية الجنائية

وكانت الكنيسة تجتهد ايضاً بنسخ كثير من العوايد البربرية وباصلاح القوانين الجنائية والمدنية . ولا يخفاكم كم كانت تلك الشريعة فاسدة ومشومة حينئذٍ رغماً عن بعض مبادي الحرية التي كانت تمازجها . فان التجارب السخيفة والمبارزة القانونية والقسم البسيط كانت تعتبر عندهم الوسائط الوحيدة للوصول الى كشف الحقيقة ورفع الالتباس فكانت الكنيسة تعتني بالاعتياض عنها بوسائط اخر قانونية تناسب الادراك . وقد سبق وتكلمت عن الفرق الكائن بين شرائع الويزيغوثيين التي نصت في مجامع طوليدو وسائر الشرائع الخشنة . ولدى مراجعتها يظهر جلياً عظم تسامي افكار الكنيسة في المواد الشرعية والعدلية المتعلقة بالبحث عن الحقيقة وعن مصير البشر . نعم ان اغلب هذه الافكار مستعارة من الشريعة الرومانية لكن لو لم تحافظ عليها الكنيسة وتدافع عنها وتعتنِ بنشرها لكانت انمحت هاتيك الافكار وبادت . وان رمتم الوقوف مثلاً على كيفية استعمال الحلف

في اثنا الدعوى فافتحوا شريعة الويز بغوثيين وانظروا باية حكمة توصي به

(يجب على القاضي لاجل الوقوف على الحقيقة ان يستنطق اولاً الشهود ويفحص بعد ذلك الاوراق لكيما تظهر الحقيقة على الوجه الصريح ولكي لا يلجأ مع السهولة الى القسم . فان العدالة والبحث عن الحقيقة يقتضيان فحص اوراق الطرفين مع التدقيق وعدم المصير الى القسم الذي يتهدد كلا الطرفين الا عن ضرورة وبغتة وتُطرح اليمين فقط في الدعاوي التي فيها لا يتيسر للقاضي ان يكتشف على خطإٍ ما اصلاً ولا على بينة ولا على دليلٍ اكيد يظهر له الحقيقة .) وكانت نسبة القصاص الى الجريمة في المواد الجنائية محددة بمقتضى مبادي فلسفية وادبية صحيحة ومنها يظهر اجتهاد مشترع ذي علم ومعارف بمحاربة غباوة وعسف الاخلاق الخشنة واذا قابلنا الفصل المتعلق بقتل الانسان في الشريعة المذكورة بالفصول التي تعادلة في شرائع الشعوب الاخرين نجده شاهداً عظيماً لكلامنا هذا . فالشرائع الاخر لا تراعي في القتل سوى الضرر الحاصل فقط والقصاص فيها كناية عن تعويض الضرر ماديا . واما في هذه الشريعة فتعتبر في الجريمة النية وهو الاصل الحقيقي الادبي الذي يجب مراعاته في هذا الموضوع . ثم انها تفصل

انواع الجريمة المختلفة كالقتل بلا قصد والقتل الناشي عن عدم الانتباه والقتل المسبب من المقتول والقتل عمدًا سواء كان مع اضمار السوء ام دون اضماره . فكل هذه الاختلافات تكاد تكون مفصلة ومحددة فيها كما في قوانيننا الحاضرة . والقصاصات تختلف بالنسبة الى اختلاف انواع الجريمة على طريقة عادلة . ولم يكتفِ المشترع بهذا فقط بل حاول ايضًا ان يخفض مفعول تلك التعريفة المرتبة بموجبها قيم الناس في الشرائع الاخر الخشنة ان لم يحاول نسخها بالكلية . ولم يبقِ في شريعتهِ سوى فرق واحد لا غير بين الحر والرقيق . فكان القتل في الاحرار لا يختلف قصاصهُ بحسب اختلاف اصل المقتول ولا بحسب اختلاف مرتبتهِ بل فقط بحسب اختلاف درجات الجنحة الادبية . واما في العبيد فلم يتجرأ المشترع على ان يحرم السادات بالكلية من حقهم في قتل عبيدهم بل قصد ان يحصرهُ ويضيق دائرتهُ . وجعلهُ متوقفًا على مرافعة نظامية وبالحقيقة ان المتن يستحق الذكر وهو الآتي

(اذا كان كل مجرم او مدالس قد وجب عليهِ القصاص فكم بالحري من يذنب بالقتل مع الرداءة والخفة كما يجري على الغالب من السادات الذين من فرط كبريائهم يعدمون عبيدهم الحيوة بدون ادنى ذنب . فبناء على ذلك ينبغي استئصال هذه الجسارة المتجاوزة

الحدود بالكلية وتامر بان تعتبر هذه الشريعة من الجميع الى الابد ويجري العمل بموجبها . فانهُ لا يسوغ لاي سيدٍ كان او لاية سيدة كانت ان يامر بقتل احد من عبيدهما ذكوراً او اناثاً ولا شخصٍ اخر من يلوذ بهما دون حكم جهري . وان صدر ذنب من بعض العبيد او الخدم يستوجب قصاصهُ بالموت فليبادر بالحال سيدهُ الى اخبار قاضي المحل الذي وقع فيهِ الفعل او الكونت او الدوك ولدى رؤية الدعوى والمذاكرة اذا ثبتت الجنحة فيجري قصاص المجرم بالموت كما استحق اما من قبل القاضي واما من قبل سيدهِ بالذات . وان ابى القاضي ان يامر بقتل المدعى عليهِ فيسطر حينئذٍ بحقهِ حكماً فحواه انهُ يستوجب الموت ويفوض الامر الى سيدهِ بقتلهِ او بهبتهِ الحيوة . واذا تاتى للعبد ان يقاوم سيدهُ بوقاحة مشومة ويضربهُ اي يقصد ضربهُ بسلاح او بحجر او بشيء اخر اياً كان وقتل السيد عبدهُ حينئذٍ بقصد المدافعة عن نفسهِ فلا يوجب على السيد القصاص المرتب على القاتل . فقط ينبغي حينئذٍ الاثبات ان الامر توقع على هذه الصورة بواسطة تقرير او قسم من العبيد الذكور او الاناث الذين كانوا شاهدين وبقسم من الفاعل نفسهِ . وكل من يقتل عبدهُ عن مجرد الرداءة بلا حكم جهري سواء كان بذات يدهِ او بواسطة يد اخرى يثلم صيتهُ وينادي بعدم قبول شهادتهِ ويجبر على

ان يقضي الباقي من حياتهِ منفيًّا وفي التوبة وتنتقل املاكهُ الى الاقرب من اهلهِ بحسب نص الشريعة المتعلقة بالارث)

ثم يوجد في نظامات الكنيسة امر قل من لاحظهُ ايها السادة وهو ترتيب القصاصات الذي يستفاد من درسهِ في هذه الايام لانهُ مطابق على نوع ما من جهتي المبادي واجرآت القوانين الجنائية للافكار الفلسفية الحديثة . فان بحثتم عن طبيعة قصاصات الكنيسة وعن التأديبات الجهرية التي كانت من اخص طرائقها ترون ان الغاية بها خصوصاً تحريك الندامة في نفس المجرم والخوف والارتعاش الادبي في نفس الحاضرين . ويداخل تلك القوانين امرٌ آخر وهو امر الفدى . ولست ادري هل يسوغ بالاجمال افراز الفدى عن القصاص وهل في باطن الامر لا يتضمن كل قصاص رغبة فدى الذنب الواقع فضلاً عن رغبة تحريك الاثم الى الندم وتكريه الناس بالاثم ولكن لندع هذا جانباً اذ من الواضح على كلا الحالين ان الندم والمثل هما مقصود الكنيسة في ترتيب قصاصاتها . افليس هذا ايضاً مقصد شريعة فلسفية بالحقيقة . او لم يطلب في القرن الماضي وفي ايامنا هذه اشهر المؤلفين علماً ومعرفة اصلاح القوانين الجنائية الاوروباوية محافظة على تلك المبادي بعينها . افتحوا كتبهم ككتب موسيو بنتام مثلاً فتتعجبون من كثرة المشابهة الكائنة بين

[margin: ...ية ترتيب قصاصات ... الكنيسة]

الوسائط التاديبية التي يعرضونها والوسائط التي كانت تستعملها الكنيسة ٠ولا ريب انهم لم يستعيروها منها ٠ والكنيسة لم يكن يخطر لها ببال ان مثلها سيقتدي به يوماً ما الفلاسفة القليلو العبادة اسناداً لافكارهم وآرائهم ٠ واخيراً كانت الكنيسة تستعمل كامل الوسائط التي في وسعها لمنع اثارة الحروب والفتن والتسطي والتعدي وابعاد هذه الاشيا الفظيعة عن الهيئة الاجتماعية وليس من يجهل هدنة الله (١) وطرائق اخر عديدة كهذه التي كانت تقاوم بها استعمال القوة مجتهدة هكذا بتلطيف حالة الهيئة الاجتماعية وتنظيمها ٠ والحوادث هي شهيرة بهذا المقدار في هذا الموضوع حتى انني استغني عن الاسهاب فتلك ايها السادة هي الامور الاكثر اهمية التي وجب ايضاحها لكم عما يختص بعلاقات الكنيسة مع الشعوب ٠ وقد اعتبرناها من الوجوه الثلاثة التي اشرت اليها ووقفنا على حقيقة امرها داخلاً وخارجاً وعلى ترتيباتها الداخلية وحالتها ٠ فبقي علينا ان نستخرج مما علمناه على سبيل الاستنتاج والتخمين تاثيراتها العمومية في التمدن الاوروباوي ٠ وما ذلك على ظني الامر الاصعب قد اتممناه او كاد يتم امره اذ مجرد سرد الحوادث والمبادي المهمة المختصة بالكنيسة ينبي عن مفعولها ويبينه فقد شاهدتم على نوع

(١) واسطة استعملتها الكنيسة لتوقيف الحروب في القرون المتوسطة في ازمنة معلومة تقع بين بعض الاعياد (المترجم)

ما النتائج مع مشاهدتكم الاسباب . ومع ذلك فاذا اردنا تلخيصها تقاد الى تقرير مادتين آكيدتين عموميتين . اولاهما ان الكنيسة احدثت تاثيراً عظيماً جداً في الدائرة العقلية والادبية في اوربا المتاخرة اي في الافكار والاصطلاحات والاخلاق العمومية وهذا الامر بيّن . وكان نمو اوربا ادبياً وعقلياً لاهوتي الجوهر . ومن يراجع التاريخ من القرن الخامس الى السادس عشر يرى اللاهوت متسلطاً على العقل البشري ومستلماً زمامهُ . فكانت جميع الاراء يتخللها اللاهوت وكانت المسائل الفلسفية والسياسية والتاريخية لا يراعى فيها سوى الوجه اللاهوتي . فان الكنيسة ملكت وسادت على الدائرة العقلية بهذا المقدار حتى انها اخضعت العلوم الحسابية والطبيعية ايضاً لتعاليمها . وكان الروح اللاهوتي على نوع ما الدم الجاري في مفاصل العالم الاوربياوي المتمدن باكون وديكرت وهما اول من حول سير الادراك عن السبل اللاهوتية اولهما في انكلترة والثاني في فرنسا

ونفس الامر يعاين في جميع فروع العلوم الادبية وسائر الفنون فكانت العادات والافكار والالفاظ اللاهوتية تظهر فيها على الدوام . وبالاجمال فان ذلك التاثير كان مفيداً حسناً اذ ليس فقط انها دامت الحركة العقلية في اوربا بهذه الواسطة وانتجت ثماراً بل كان مذهب التعاليم والارشادات الناشئة عنهُ تلك الحركة

العقلية اعظم وافضل من كل ما شوهد في العالم القديم . فكانت الحركة مقرونة بالنمو والتقدم

تأثير الكنيسة في الدائرة الادبية

ثم ان الكنيسة كانت سبباً في نمو العقل البشري في الزمان المتاخر نمواً متسعاً متنوعاً لم يسبق نظيره في الماضي . فكان الادراك في الشرق القديم دينياً محضاً . وفي الهيئة الاجتماعية اليونانية انسانياً مجرداً . وفي زمان اخر كانت الانسانية الحقيقية قد توارت بتمامها وكانت طبيعتها ومصيرها الحالي قد احتجبا عن العيان . وفي غيره كان الانسان وشهواته واشعاراته وصوالحه فقط ظاهرين للوجود واما في الزمان المتاخر فتداخل روح الدين في كل الاشياء دون ان يرفض شيئاً منها فالادراك في الازمنة المتاخرة تتظاهر فيه الانسانية والاشياء الالهية معاً والاشعارات والصوالح البشرية لها مكان عظيم في كتبنا الادبية وفي الوقت ذاته تظهر فيها على الدوام صفة الانسان الدينية وجزء وجوده المرتبط بعالم غير هذا . فهكذا قد جرى ينبوعا نمو الانسان العظيمان اعني بهما الديانة والانسانية في آن واحد ومع الفيض والغزارة رغماً عن كل ما داخل تاثيرات الكنيسة من الخلل والضرر والجور الادبي فكانت غايتها حميدة ونتج منها النمو لا الضغط والتوسيع لا التضييق

واما في الدائرة السياسية فكان الامر بخلاف ذلك نعم ان الكنيسة

اعانت كثيرًا على اصلاح حالة الهيئة الاجتماعية بتلطيفها الحاسيات والاخلاق واستئصالها عددًا كبيرًا من العوايد القبيحة الخشنة لكن في الدائرة السياسية بالذات وفي ما يختص بعلاقات الحكومة مع الرعايا وبعلاقات القوة مع الحرية لست اظن ان تاثيراتها كانت حميدة بالاجمال . فكانت الكنيسة تحزب لمذهبين سياسيين وتدافع عنها في اغلب الاوقات المذهب الثوكراتيكي والمذهب السلطاني الروماني اعني التسلط المطلق على الحالين تارة متذييا بذي الدين وطورًا متهيئًا بالهيئة المدنية . فان فحصتم جميع نظاماتها وشرائعها وقوانينها وترتيباتها ترون فيها احد المبدأين الثيوكراتيكي او السلطاني متسلطًا فكانت تحمي بسلطة القياصرة المطلقة في حالة ضعفها . وتدعي تلك السلطة لنفسها باسم سلطانها الروحي في حالة قوتها واقتدارها . ولا يقتضي ان نعتمد على القليل من الحوادث وعلى بعض الظروف فان الكنيسة حامت مرارًا عن حقوق الشعوب من احكام الملوك السيئة واعانتهم كثيرًا على العصاوة بل هيجتهم احيانًا على ذلك . وكم وكم تمسكت بحقوق الشعوب وصالحهم مقاومة الملوك والرؤساء ولكن لما ظهرت للوجود مسئلة الضمانات السياسية بين التسلط والحرية وكان القصد وضع نظامات ثابتة مستمرة من شانها صيانة الحرية صيانة اكيدة من تعديات السلطة

الحكمية كانت الكنيسة تميل بالاجمال الى جهة التسلط المطلق

ولا ينبغي ان نعجب من ذلك كثيراً ولا ان ننسبهُ الى ضعف الطبيعة البشرية في طائفة الاكليروس او الى خلل ما خصوصي في الكنيسة المسيحية بل يوجد لذلك سبب جوهري اقوى واشد من هذه الاسباب

تاثير الكنيسة في الدائرة السياسية

فماذا ترى يزعم الدين ايًا كان وماذا يدعي . انهُ يدعي حكم الارادة الانسانية والشهوات البشرية . فكل دين هو ضابط وسلطة وحكومة ويأتي باسم الشريعة الالهية لضبط الطبيعة البشرية . فدأب الدين اذًا اخضاع الحرية البشرية التي تقاومهُ وغايتهُ الانتصار عليها فذلك هو مشروع الدين ووظيفتهُ ورجاؤهُ . وحقيقة الامر ان الاديان مع كونها تقصد معاملة حرية الانسان وتحاول اصلاح ارادتهِ ليس لها واسطة ادبية توثر في الانسان غير الانسان نفسهِ وارادتهِ وحريتهِ . وحينما تستعمل وسائط خارجية كالقوة والاغواء وغير ذلك مما ينافي رضاهُ الخالص وانقيادهُ الحر المجرد تعاملهُ حينئذٍ كما يُعامل الماء والريح وكل قوة مادية محضة عند ما يراد استخدامها وليس هذا مقصودها اذ لا تبلغ هكذا مرامها من امتلاك الارادة البشرية وسياستها . ولكيما تتم الاديان وظيفتها بالحقيقة ينبغي لها الاجتهاد بان تكون محظية لدى الارادة والحرية حظوة حقيقية ليكون

الانسان خاضعاً لها من تلقا ارادتهِ وحريتهِ وتكون حريتهُ مصونة في اثنا خضوعهِ . فهوذا اللغز المزدوج الذي يجب على الاديان حلهُ وانها لطالما شغلت عنهُ وتوهمت ان الحرية من الصعوبات لا من الوسائط . ونسيت ماهية طبيعة القوة التي تقصد معاملتها وتصرفت مع النفس البشرية كما لو كانت قوة مادية ومن جرى ارتكابها هذا الخطا انقادت رغما الى مساهمة القوة والسلطة المطلقة ومجاراتها على ارغام الارادة البشرية معتبرة اياها كخصم فقط ومهتمة بضبطها لا بصيانتها والمحافظة عليها . ولو ميزت الاديان حقيقة جوهر تاثيرها والسلاح الذي في يدها ولم تسلم نفسها الى ميل طبيعي مخل لكانت علمت انهُ من الواجب صيانة الحرية لاجل سياستها ادبياً وان الدين لا فعل لهُ الا بالوسائط الادبية وانهُ لا يسوغ لهُ ان يتجاوز هذا الحد وبالاختصار كانت وقرت ارادة الانسان واجتهدت بان تمتلكها وتسوسها . ولكنها شطت عن السبيل وحادت عن المقصود حتى اصبح الدين يشكو من هذا الشطط بقدر ما شكت منهُ الحرية

واكتفي ايها السادة بهذا القدر من البحث عن النتائج العمومية التي احدثتها الكنيسة المسيحية في التمدن الاورباوي وقد استخلصتها في هاتين النتيجتين وهما تاثير عظيم نافع في الدائرة العقلية

والادبية وتاثير مضر في الدائرة السياسية في حد ذاتها .
فعلينا الان ان نقابل ما قررناه بالحوادث ونحقق بواسطة التاريخ
ما استنجناهُ من نفس طبيعة الهيئة الاجتماعية الاكليريكية وحالتها
ولننظر كيف سارت احوال الكنيسة من القرن الخامس الى الثاني
عشر وهل نمت فيها بالحقيقة المبادي التي اوردتها لكم وهل ظهرت
النتائج التي اعتنيت باستخراجها بحسب افكاري

واياكم والظن ايها السادة ان تلك المبادي وهاتيك النتائج
ظهرت دفعة واحدة وبوضوح وصراحة هكذا كما سردتها لكم . فانهُ
لخطأ جسيم كثر ارتكابهُ جدًّا نسيان توالي الازمنة الادبي لدى مطالعة
التاريخ . ولنتخذ شاهدًا حيوة رجل مثل كرومويل اوكوستاف ادولف
او الكردينال ريشليو . فان ذلك الرجل يبدأ بحياتهِ ويسير ويتقدم
وتوثر فيهِ حوادث عظيمة . ويوثر في حوادث اخر واخيرًا يصل
الى الغاية . فنعرفهُ حينئذٍ لكن بجملة هيئتهِ وكما خرج على نوع ما
من معمل العناية الربانية بعد عمل طويل . فلم يكن في بدء امرهِ ما
قد صار فيما بعد ولا وجد مرة في حياتهِ كاملاً مكتملاً بل تم الى ذلك
على التتابع . وكما يتكون الناس ماديًا كذلك يتكونون ادبيًا وكل يوم
يتغير لهم حال ويختلف وجودهم على الدوام . فكرمويل سنة ١٦٥٠
لم يكن ككرمويل سنة ١٦٤٠ نعم ان قماش الشخصية هو واحد والرجل

لم يزل هو هو نفسهُ ولكن كم من افكار واشعارات وارادات تغيرت فيهِ وكم من اشيا فقدها واخرى اكتسبها . فباي وقت اعتبرنا الرجل من حياتهِ لا نراهُ فيهِ اصلاً يشابه ذاتهُ حينما يصل الى الغاية ·

ومع ذلك فقد سقط اكثر المورخين في هذا الخطا عينهِ لكونهم عرفوا ذلك الرجل فاعتبروهُ هكذا في كل مدة حياتهِ فعندهم ان كرمويل الذي دخل ديوان العموم سنة ١٦٢٨ هو ذات كرمويل الذي مات بعد ثلاثين سنة في سرايا ويتهول . وهكذا يرتكبون نفس الخطا في ما يتعلق بالنظامات والتاثيرات العمومية · فلنعتنِ ايها السادة بصون انفسنا من ذلك الخطا والحال قد قدمت لكم مبادي الكنيسة ونمو نتائجها بوجه الاجمال . فاعلموا جيدًا ان هذا التشخيص هو غير صادق بمقتضى التاريخ اذ كل ذلك لم يتم الا رويدًا رويدًا وجزءًا جزءًا وتارةً هنا وطورًا هناك ومرة في زمن واخرى في غيرهِ فلا تنتظروا ان تشاهدوا في سياق الحوادث مجموع تلك الهيئة مع السرعة والانتظام · بل سترى هنا مبدا نبغ وهنالك مبدا اخر ويكون الكل غير مكتمل ولا متساوٍ بل متشتتًا متفرقًا . ولا تقدر ان نشاهد نفس الهيئة بجملتها الا اذا وصلنا الى اخر الميدان اي الى الازمنة المتاخرة فهنا اورد عليكم الاحوال المختلفة التي تداولتها الكنيسة منذ القرن الخامس الى الثاني عشر · وعلى فرض اننا لا نشاهد فيها بيان ما قد

فررتهُ لكم تماماً فلا بد من ان نرى على ظني ما يكفي لكي نشعر بانهُ حقيقي

حالة الكنيسة حين نهاية مدة السلطنة الرومانية

فاول حالة ظهرت بها الكنيسة في القرن الخامس هي حالة كنيسة سلطانية اي كنيسة السلطنة الرومانية . وحين سقوط السلطنة الرومانية كانت الكنيسة تظن انها حصَّلت الغاية والنهاية ونالت الظفر التام . فانها كانت قد قهرت الوثنية وظفرت بها لان القيصر الاخير الذي لقب بلقب الحبر الاعظم (منصب وثني) هو الامبراطور كراسيانوس ومات في اخر القرن الرابع وقد لقب كراسيانوس بالحبر الاعظم على طريقة اوغسطوس وطيباريوس . وكانت الكنيسة تعتقد ايضاً بانها فرغت من محاربة الارائقة ولاسيما الاريوسيين الذين هم اعظم ما وجد في ذلك الوقت من الهراتقة اذ كان قد نشر في حقهم الامبراطور تاودسيوس في اخر القرن الرابع قوانين صارمة جداً . فكانت الكنيسة اذاً قد فازت بالنصر على عدويها الالدَّين وحكمتهما ولكنهـا عاينت في ذلك الوقت نفسهِ زوال السلطنة الرومانية ووجدت امامها وثنيين اخرين وهراتقة اخرين وهم البربر الغوثيون والفنداليون والبوركينيون والفرنك . فكانت مصيبتها عظيمة جداً . ومن الجائز بل من الواجب ان يكون بقي محفوظاً اذ ذاك في صدر الكنيسة ميل شديد نحو السلطنة الرومانية . ولذلك شوهد

انها تمسكت مع العزم والقوة بما فضل منها اعني بالمذهب البلدي والسلطة المطلقة. ولما نجحت في استجلاب البربر الى الدين حاولت ان ترجع السلطنة كما كانت وخاطبت ملوك البربر بهذا الشان ورغبت اليهم ان يجعلوا انفسهم كالقياصرة الرومانيين ويتخذوا كامل حقوقهم ويكون بينهم وبين الكنيسة نفس العلاقات التي كانت بينها وبين السلطنة الرومانية وذلك كان داب الاساقفة وديدنهم مدة القرنين الخامس والسادس ومرغوب الكنيسة بوجه العموم وغاية مناهـــا

حالة الكنيسة بعد غزوات البربر

لكن كان من المحال نجاح هذا المشروع اذ لم يكن طريقة لاعادة الهيئة الاجتماعية الرومانية وتنظيمها من قوم همج فسقطت الكنيسة نفسها في حالة الخشونة كما سقط العالم المدني وهذه حالتها الثانية . ولدى مقابلة كتب المؤرخين الكنائسيين في القرن الثامن بمؤلفات القرون السابقة يرى فرقٌ عظيم جداً اذ كانت قد اضمحلت حينئذٍ كل فضلات التمدن الروماني حتى حسن اسلوب اللغة . وبان جلياً الانغماس على نوعٍ ما في الخشونة . فمن جهة كان البربر يدخلون في زمرة الاكليركيين فيصيرون كهنة واساقفة . ومن جهة اخرى تطرّق الاساقفة بطرائق البربر وتعودوا عوايدهم وصار كل منهم يترأس على شرذمة ويطوف بها البلاد ناهباً وملازماً للشر

والقتال دون ان يتخلى عن اسقفيتهِ وفي تاريخ غريغوريوس التوري نرون كثيراً من الاساقفة ومن جملتهم سالون وساجيتير يقضون حياتهم على هذه الصورة

ونشأ حادثان مهمان في مدة تلك الكنيسة الخشنة اولهما انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وقد ظهر هذا المبدا في المدة المذكورة كما كان لا بد من ذلك ضرورةً اذ ان الكنيسة لما رأت عدم نجاحها في اعادة سلطة السلطنة الرومانية المطلقة اضطرت لكي تنال حظها من تلك السلطة الى ان تهتم في صيانة نفسها بواسطة الاستقلال والتزمت الى المدافعة عن نفسها بنفسها في كل مكان لانها كانت على الدوام في خطر وتهديد . وكان كل من الاساقفة والكهنة يرى جيرانهُ البربر يتداخلون دون انكفاف بامور الكنيسة لكي يسطوا على ثروتهِ واملاكهِ وسلطانهِ ولم يكن لهُ واسطة للمدافعة عن نفسهِ الآن يقول لهم (ان النظام الروحي مفروز عن النظام الزمني بالكلية وليس لكم حق المداخلة بهِ) فصار هذا المبدا في كل مكان سلاحاً للكنيسة ضد الخشونة

والحادث الثاني المهم الذي نشأ في تلك المدة هو اتساع ونمو الرهبنات في الغرب . فانهُ في بداية القرن السادس وضع القديس بناديكتوس قوانين الرهبنات في الغرب فازداد للحال عدد الرهبان

الذي كان قليلاً جداً . ولم يكن الرهبان من زمرة الاكليروس في تلك المدة بل كانوا يعتبرون كسائر العوام . نعم انهُ كان يوخذ منهم احياناً قسيسون حتى واساقفة ايضاً الا انهُ لم يعتبر جمهور الرهبان بوجه العموم كقسم من الاكليروس الحقيقي الا في نهاية القرن الخامس وبداية القرن السادس اذ شوهد قسيسون واساقفة تركوا وظائفهم ودخلوا الرهبانية ظانين ان ذلك نجاح وتقدم في الدين ولذلك اخذت الرهبنة تنمو نمواً عظيماً في اوربا . وكان تاثير الرهبان في اذهان البربر اعظم من تاثير الاكليرس العامي . فكانوا يهابون عددهم ويوقرون طرائق معيشتهم المستغربة لاسيما ان البربر كانوا قد آلفوا على الاكليروس العامي كالاسقف والقسيس الذين اعتادوا على رؤياهم ونهبهم والاستخفاف بهم . فكان يوهمهم امر الدير ويستعظمون الغارة على مكان مقدس كهذا جامع عدداً عظيماً من الرجال القديسين . فكانت الاديرة في زمان الخشونة ملجأ للكنيسة كما كانت الكنيسة ملجا للعوام . ولجأ الى الاديرة الاناس الاتقيا كما كانوا الجاوا في الشرق الى تيبايدلكي يتخلصوا من الحيوة العالمية ومن فساد القسطنطينية فالحادثان العظيمان المختصان بالمدة الخشنة من تاريخ الكنيسة هما نمو مبدا انفراز السلطة الروحية عن السلطة الزمنية من جهةٍ ونمو مذهب الرهبانية في الغرب من جهة اخرى

ثم انهُ تجدد ايضاً في اخر المدة الخشنة مشروع ترجيع السلطنة الرومانية كالاول . وقد شرع في ذلك شارلمان . فتجددت محالفة وطيدة بين الكنيسة و بين هذا المالك الزمني . وكان زمان تمهدت فيهِ مصاعب الامور . وحصلت فيهِ البابا وية على نجاح عظيم . ولكن المشروع المذكور فسد ايضاً ولم ينجح اذ سقطت سلطنة شارلمان وتبددت واما الفوائد التي حازتها الكنيسة من جرى معاهدتها لهُ فاستمرت لها وسادت في ذلك الوقت البابا وية على عموم النصرانية وترأست عليها

حالة الكنيسة في زمن المذهب السيادي

ولما مات شارلمان عادت الاحوال الى الاضطراب وعدم النظام ولحق ذلك بالهيئة الاجتماعية المدنية وبالكنيسة ايضاً . فانتقلت من تلك الحالة الى الهيئة السيادية وانخرطت في سلكها وهي حالة الكنيسة الثالثة . ومن جرى تبديد سلطنة شارلمان حدث في النظام الاكليروسي ما قد حدث في النظام المدني تقريباً فتلاشت كل وحدة وانحل كل انضمام وتجزأ كل شي وعاد الى شخصيتهِ وهيئتهِ الاصلية ومكانهِ الخصوصي. وحينئذٍ وجد الاكليريكيون في حالة مشكلة لم تسبق لهم من قبل من جرى التضادّ الواقع طبعاً بين احساساتهم وصوالحهم كاصحاب الارض الالتزامية واحساساتهم وصوالحهم كقسيسين ووقع روساء الكنيسة في هذا المحذور ووجدوا بين هاتين الحالتين

فاخذت احداها تتغلب على الثانية وضعف الروح الاكليريكي عن الاول وقل امتداده وسقط في الخمول وتغلب الصالح الشخصي وارتخت روابط سلسلة الدرجات الاكليريكية وفترت الهمة بسبب الميل الى الاستقلال والتخلق بالاخلاق السيادية . فحصلت المبادرة حينئذٍ من وسط الكنيسة لدفع غوائل هذا التراخي وإبعادها . وصار الاجتهاد بتنظيم كنائس وطنية عمومية في جملة اماكن بواسطة تاسيس مذهب اتحادي (كونفدراسيون) وجمعيات عامة ومذاكرات وفي تلك المدة نفسها في زمان المذهب السيادي كثر عدد المجامع الكنائسية الاقليمية والوطنية . وحصل السعي في فرنسا على الخصوص باكثر حرارة من سائر الجهات في تنظيم كنيسة واحدة وطنية وكان رئيس اساقفة ريمس المسمى هنكمار اول عاضد لهذا المشروع . واعتنى بترتيب وتنظيم الكنيسة الفرنساوية وبحث عن كامل الوسائط التي تساعد على انضمام الكنيسة السيادية واتحادها وتمها بالفعل . وكان يحافظ على استقلالية الكنيسة من السلطة الزمنية من جهة ومن تسلط الباباوات من جهة اخرى وهو الذي قال لما بلغه ان البابا عازم على الحضور الى فرنسا ليحرم الاساقفة (اذا كان آتيا ليحرم فسيذهب محروما) ولكن مشروع تنظيم الكنيسة السيادية لم ينجح بل فسد كما كان قد فسد مشروع اعادة الكنيسة السلطانية . وكان من المستحيل

لم شعث الكنيسة حينئذٍ وجمع شملها الذي ما زال يزداد شتاتاً . فكان كل اسقف وكل قسيس يعتزل في استقفيتهِ او في ديرهِ . ودام التفريق وعدم الانتظام مستمرًا نظرًا لمداومة السبب . وكثرت السيمونية في ذلك الوقت ووقع الخلل العظيم وصارت الايرادات الاكليريكية مطمحاً للمطامع وموضوعاً للتسطي وفسدت اخلاق القسيسين وقبحت احوالهم

فاشمأزت من جرى هذا الخلل نفوس الشعب والاكليركيين الصالحين معاً . وتظاهر للحال في الكنيسة روح الاصلاح وضرورة البحث عن سلطة تضم هذه العناصر وتخضعها لقانون ما . وشرع في بعض الاصلاح كلود اسقف تورينو واكوبار رئيس اساقفة ليون في مركزيهما . لكنهما لم يكونا حائزين اللياقة والكفاية لاتمام عملٍ كهذا . وكانت قوة واحدة فقط في حضن الكنيسة قادرة على ان تنجحهُ وهي دولة رومية اي البابا وية ولم تلبث ان نجحت في الواقع ودخلت اذ ذاك الكنيسة في جاري القرن الحادي عشر في حالتها الرابعة وهي الثيوكراتيكية الرهبانية . ومبدع هيئة هذه الكنيسة الجديدة هو غريغوريوس السابع على قدر ما يحسب الانسان مبدعاً

حالة الكنيسة في مدة غريغوريوس السابع

ولقد اعتدنا ايها السادة على ان نتصور غريغوريوس السابع كرجل قصد ان يلقي كل شيءٍ في حالة الجمود وكعدو للنمو العقلي

والاجتماعي وكرجل زعم ان يبقي العالم على حالتهِ الراسخة اوان يحاول تاخيرهُ مع انهُ لا صحة لذلك وغريغوريوس السابع لم يكن الا مصلحاً من اصحاب التسلط المطلق كشرلمان وبطرس الاكبر . وكان من شانهِ في الاحوال الكنائيسية ما كان من شان شارلمان في فرنسا وبطرس الاكبر في روسيا في الاحوال المدنية . وكان قصدهُ اصلاح حالة الكنيسة وبواسطتها اصلاح الهيئة الاجتماعية وتهذيب اخلاقها وتايد العدالة والقوانين . ورام ان يكون الكرسي المقدس مقدام العمل مراعياً في ذلك صالحهُ الخصوصي

وبينما كان يحاول اخضاع العالم المدني للكنيسة والكنيسة للباباوية بقصد الاصلاح والنجاح لا الجمود والتاخير ظهر مثل هذا العمل ايضاً في الاديرة حيث كانوا في احتياج عظيم الى الترتيب والتهذيب وصرامة الاخلاق وتاديبها . وهو الزمان الذي وضع فيهِ روبرت دي موليم قانوناً صارماً في مدينة سيتو وزمان القديس نوربرت وزمان اصلاح حالة الخوارنة والاصلاح في مدينة كلوني وبالاختصار زمان القديس برنردوس صاحب الاصلاح العظيم . فحصل اضطراب كبير في الاديرة اذ ذاك وقاوم الرهبان الشيوخ هذهِ الاصلاحات وابوا قبولها وادعوا انها من باب التعدي على حريتهم وقالوا انهُ يجب التخلق باخلاق الزمان وان الرجوع الى حالة الكنيسة

الاولية من المستحيل ونسبوا اولئك المصلحين الى قلة العقل والهذيان والظلم . وان فتحتم تاريخ نورمانديا الاوردبريك فيتال تروهُ مشحونًا بمثل هذا التشكي والتظلم

ظهور روح الفحص في الكنيسة

فكانت الظروف كافة والحالة هذه موافقة لصالح الكنيسة ولانضمامها . لكن بينما كانت البابا وية ترغب في ضبط حكومة العالم والاديرة تاتي نفسها بالاصلاحات الادبية المفيدة كان بعض الرجال من اهل العظمة وانشان المتفرقين بعضهم عن بعض يقررون ان الادراك البشري جزء مهم من اجزاء الانسان ولهُ حق المداخلة بافكارهِ وتصوراتهِ . والعدد الاكثر من هولاء لم يدحضوا الاراء المقررة في ذلك الوقت ولا التعاليم الدينية بل كانوا يقولون ان للعقل حقًا في ان يبرهن عليها وانهُ لا يكفي تاييدها وتاكيدها من قبل السلطة . فيوحنا ابريجن وروسلن وابيلاد هولاء كانوا المحامين الذين بواسطتهم ابتدأ العقل البشري بان يستدعي ارثهُ وهولاء اول من باشر حركة الحرية التي صادفت حركة الاصلاح الذي شرع فيهِ من هيلد براند والقديس برنردوس .

واذا بحثنا عن السبب الموجب لتلك الحركة نرى جليًا انهُ لم يحصل تغيير في الافكار والاراء او تجدد لمذهب الاعتقاد العمومي بل كان هولاء يستردون للعقل حق البحث فقط . وكان تلامذة ابيلار كما

يخبرنا هونفسة في مقدمتهِ اللاهوتية (يسألونهُ براهين فلسفية من شانها اقناع الفكر ويتوسلون اليهِ ان يرشدهم لا الى طريقة حفظ ما يلقنهم بل الى فهم ذلك وادراكهِ اذلا يمكن التصديق واليقين بدون الفهم ومن باب السخرية ان يعظ المرء اقرانهُ بما لا يستطيع ادراكهُ المعلم ولا التلميذ ...... وهل لدرس الفلسفة غاية اخرى سوى الوصول الى معرفة الله الذي اليهِ يرجع كل شيء وهل يرخص للمؤمنين في مطالعة الكتب التي تحتوي امور الدنيا وكتب الامم الا ليتفقهوا ويستعدوا هكذا لفهم حقائق الكتب المقدسة وللمحاماة عنها بلياقة . فهذه الغاية تقتضي خصوصاً ان يستعين الانسان بكامل قوى عقلهِ وادراكهِ لكي يكون كفوأً للرد والجدال في تلك المسائل الصعبة المرتبكة التي هي موضوع الايمان المسيحي ولئلا تتغلب عليهِ بسهولة دسائس اعدائهِ فتشوش طهارة ايمانهِ)

وما لبثت ان ظهرت اهمية تلك الحركة الآيلة الى تحرير العقل واعادة روح الفحص واعترى الكنيسة من جرى ذلك خوف واضطراب . ومع انها كانت مهتمة باصلاح احوالها بادرت حالاً الى اشهار الحرب لاولئك المصلحين الحديثين الذين كانت طريقة تدريسهم تتهددها اكثر من نفس تعاليمهم وذلك هو الحادث العظيم الذي ظهر في منتهى القرن الحادي عشر وفي بداية الثاني عشر في

اثناء انتقال الكنيسة الى حالتها الثيوكراتيكية الرهبانية . فانتشب القتال حينئذٍ بين الاكليروس واهل حرية الفكر ولم يكن يسبق بعد مثل ذلك الامر في تلك المدة . ومشاحنات ابيلار مع القديس برنردوس ومجامع سواسن وسنس التي فيها حكم على ابيلار ما يوكد ويثبت الحادث المار ذكرهُ الذي حاز مكانًا عظيمًا بهذا المقدار من تاريخ التمدن المتاخر . وذلك هو اهم الظروف المتعلقة بحالة الكنيسة في القرن الثاني عشر حيث ندعها الان

اصل العنصر البلدي

وحدث في الوقت ذاتهِ حركة اخرى مختلفة عن تلك في طبيعتها وهي حركة تحرير البلديين . ويا للعجب من التناقض الناجم عن خشونة الاخلاق وغباوتها . فانهُ لو أُخبر هولاء القوم الذين غنموا حريتهم عنوةً بانهُ يوجد رجال راموا استخلاص حقوق العقل البشري والفحص الحر وهم معتبرون لدى الكنيسة كهراتقة لكانوا رجموهم للحال او احرقوهم . وكم من مرة وقع ابيلار وارفاقهُ في مثل هذه الاخطار ومن جهة اخرى كان هولا المولفون انفسهم الذين طالبوا بحرية العقل البشري يعدون مجاهدة البلديين بقصد نوال الحرية خللاً عظيمًا وعدوانًا كبيرًا وخراب الهيئة الاجتماعية . فكانت حرب بين الثورة الفلسفية والثورة البلدية وبين التحرير العقلي والتحرير السياسي وحالت عدة قرون قبل ان وقع التسالم والتوافق بين هاتين

القوتين العظيمتين وقبل ان ادركتا ان صالحهما واحد . واما في القرن الثاني عشر فلم يكن بينهما امتزاج اصلاً وسيثبت ذلك لدينا من شرحنا على تحرير البلديين في المقالة الاتية

المقالة السابعة

موضوع المقالة . المقابلة بين الحالة البلدية في القرن الثاني عشر وفي القرن الثامن عشر . مسئلة مزدوجة اولاً تحرير البلديين . حالة البلدان من القرن الخامس الى العاشر سقوطها وقيامها ثانياً . الثورة البلدية . المشارطة . نتائج تحرير البلديين الادبية والاجتماعية . ثانياً الحكومة البلدية الداخلية . جمعيات الشعب . القضاة واهل الوظائف . جمهور العامة الاعلى وجمهورهم الادنى . تنوع الحالة البلدية في جهات اوربا المختلفة

ايها السادة

قد وصلنا الى القرن الثاني عشر من تاريخ العنصرين العظيمين الاولين للتمدن المتاخر اعني بهما الحكم السيادي والكنيسة . فعلينا الان ان نهتم بثالث هولاء العناصر الاساسية اي بالمذهب البلدي لغاية القرن الثاني عشر دون ان نتجاوز الحدود التي رسمناها في خطابنا على ذينك العنصرين

صعوبة الاطلاع على اصل مذهب البلديين

اما حالة العنصر البلدي فتختلف معنا عن حالتي الكنيسة والسيادة لان هاتين قد ظهرتا لنا من القرن الخامس الى القرن الثاني عشر كاملتين على نوع ما وفي حالة واضحة جلية ولئن كانتا قد ازدادتا نموا فيها بعد . وقد عاينا ظهورهما ونشأهما وبلوغهما سن

الكمال في ظرف المدة المقدم ذكرها . فليس الامر كذلك في ما يتعلق بالعنصر البلدي بل في اخر تلك المدة فقط اي في القرنين الحادي عشر والثاني عشر صار له مكان في التاريخ · ولست اعني انه لم يكن له من قبل تاريخ يستحق الدرس والمطالعة او انه لم يكن لوجوده اثر قبل تلك المدة بزمان طويل بل لم يبتدئ ظهوره الصريح في مرسح العالم العظيم الا في القرن الحادي عشر وعدّ حينئذٍ من جملة عناصر التمدن المتاخر ومن اهمها

فما يختص بالحكم السيادي والكنيسة قد شاهدنا النتائج تنصب من الاسباب وتنمو من القرن الخامس الى الثاني عشر وكل ما استخرجنا من المبادي بعض النتائج على سبيل الافتراض او الاستنتاج كنا نتمكن من تحقيقها بواسطة الفحص عن الحوادث نفسها · ولكننا لا نجد هذه السهولة في المذهب البلدي لانه كان في مهده ولذلك لا يمكنني الان ان اخاطبكم الا عن الاسباب والاصول · وما ساقوله عن نتائج وجود هذا المذهب وتاثيره في سير التمدن يكون على نوعٍ ما على سبيل التخمين والتقدير دون ان استطيع اثباته بشواهد الحوادث الشهيرة المعاصرة له · وفي ما بعد اي من القرن الثاني عشر الى الخامس عشر سنشاهد نمو المذهب البلدي وفوائد نظامه وثمارها وحينئذٍ يثبت التاريخ ما نقرره بهذا الشان ·

فقصدت بيان اختلاف هذا الحال لانبهكم سلفاً على ما يحتمل ان يكون غير مكتمل او بغير اوانه في الصورة التاريخية التي ساوردها لكم

فافترضوا ان رجلاً من الاهالي البلديين في القرن الثاني عشر يظهر بين الناس بغتة في سنة ١٧٨٩ حين ابتدا تلك الثورة المهولة التي اصلحت شان فرنسا ويعطى له ليقرأه ان كان يعرف القراة كتيب من تلك التي كانت تسبب اضطراباً عظيماً في الافكار ككتيب موسيو سييس مثلاً وان يقع نظره على هذه العبارة التي هي اساس مضمون الكتيب (ما هو القسم الثالث من الدولة · ان القسم الثالث من الدولة انما هو الامة الفرنساوية ما خلا الاشراف والاكليريكيين) فاسالكم ايها السادة عن تاثير تلك العبارة في عقل ذلك الرجل وهل تظنون انه كان يفهم معناها كلا · فانه لا يقدر ان يفهم معنى هاتين الكلمتين (الامة الفرنساوية) لانهما لا تشخصان له امراً من الامور التي له بها علم او المام ولا حادثاً من حوادث زمانه · وان افترضنا انه كان يفهم العبارة ويستوعب جيداً من مآلها ما تنسبه الى القسم الثالث من اقسام الدولة من السلطة والرئاسة على سائر الهيئة الاجتماعية لكانت بلا شك ولا ريب تظهر له كضرب من الجنون او الكفر لفرط مناقضتها ما الفه نظره ومباينتها لمجمل افكاره واشعاراته

فاسألوا الان ذلك الرجل المنذهل في امره ان يتبعكم وقودوه
الى بلد من بلاد فرنسا في تلك المدة كريمس او بوفي او لاوُنأو نويون
فيأخذهُ حينئذٍ عجب اخر اذ انهُ لدى دخوله المدينة لا يرى ابراجًا
ولا خنادق ولا جنودًا من اهل البلد ولا واسطة للدفاع والحصار
بل كل شيء مهمل مسيب معد للتسليم لمن يشا ان يتسلمهُ ويتملكهُ .
فيداخلهُ الوسواس والخوف من جهة امن ذلك البلد وصيانته ويراهُ
بلدًا ضعيفًا لا امان فيهِ . ثم يجتاز داخل المدينة ويستخبر عما يجري فيها
وعن طرائق حكمها واحوال اهلها فيجيبونهُ انهُ يوجد خارج الاسوار
حكومة تجري عليهم المكوس على حسب مرغوبها بدون رضاهم وتستدعي
انفارهم فتبعثهم الى الحروب بدون مشاورتهم . ثم يذكرون لهُ
القضاة وارباب الوظائف وشيخ البلد فيسمعهم يقولون ان اهالي البلد
لا تنتخبهم ويبلغهُ ان امور البلد لا يدبرها اهلها بل رجل من قبل
الملك يتولى امرها وحدهُ من بعيد والابلغ من ذلك انهُ يسمع ان
الاهالي لا حق لهم بالاجتماع والمذاكرة عمومًا في ما يمس صوالحهم
وان ناقوس كنيستهم لا ينبههم على الالتئام في عرصة المدينة فيمسي
حينئذٍ بلدي القرن الثاني عشر في دهشة وحيرة عظيمة . لانهُ كان
اذهلهُ ما ادعاهُ اهالي البلد اي القسم الثالث من الدولة من العظمة
والشان ويراهم الان داخل مدنهم في حالة من العبودية والضعف

والتلاشي اقبح من كل ما يقدر ان يتصوره فينتقل هكذا من الشي الى ضده ومن منظر اهال متسلطين الى منظر اهال لا شان لهم ولا مقدرة . فهل يمكنهُ ان يدرك كيفية هذا الاختلاف ويوافق بين الامرين كلا بل لا بدع اذا اعتراهُ الخبل

فصار الان دورنا ان نعود الى القرن الثاني عشر نحن اهالي البلد في هذا القرن التاسع عشر · فنشاهد للحال منظرًا مزدوجًا مثل ذاك على التمام فقط نرى الاية منعكسة فاذا ملنا نظرنا الى الاعمال العمومية والدولة وحكومة البلاد ومجمل الهيئة الاجتماعية لا نرى هناك احدًا من اهالي البلد ولا نسمع لهم ذكرًا اذ لا مداخلة لهم بشي من هذا ولا اهمية لهم اصلاً وليس فقط ان لا اعتبار لهم في الدولة والحكومة بل لو شئنا ان نعلم ماذا يفتكرون بهذا الخصوص هم ذواتهم وكيف يتكلمون عنه وما هي على مقتضى فكرهم حالة علاقاتهم مع حكومة فرنسا العامة لدلنا كلامهم على جهلهم وعدم ادراك حقيقة امرهم ولرأينا منهم التواضع والبلادة الى اقصى الدرجات في هذ الموضوع حتى لكنا نرى ما لكي امرهم القدما اعني السادات الاشراف يحتقرونهم بالكلام الى حد يذهلنا واهالي البلدان الذين خلصوا منهم حريتهم بالقوة لا يحيون مع ذلك من هذا الامر ولا يغتاظون منهُ اصلاً

ثم لندخل البلد نفسهُ وننظر ما يجري فيهِ فان المنظر يختلف
وكانما نحن في قلعة بجميعها اهالي البلد شاكي السلاح وهولاء الاهالي
يضربون العوايد والمكوس على انفسهم وينتخبون القضاة واصحاب
الوظا ئف من بينهم ويتضون ويقاصون ويجتمعون للمذاكرة في امورهم
ويحضرون كلهم تلك الجمعيات ويتفقون على محاربة سيدهم ولهم جنود
مرتبة وبالاختصار يسوسون انفسهم ويملكون زمام امرهم . فتلك هي
المناقضة بعينها التي اندهل منها ابن القرن الثاني عشر في فرنسا في
القرن الثامن عشر فقط الاية منعكسة . فهنا الامة البلدية هي
الاساس الاهم وكل شيء والبلد لا شي . وهناك الامة البلدية لا شي
والبلد الاساس الاهم وكل شي . فلا ريب انهُ وقع بين القرن الثاني
عشر والثامن عشر حوادث عظيمة وامور جسيمة وانقلابات مهمة
حتى حصل هذا التغيير الذي لا يجد في حالة احدى مراتب الهيئة
الاجتماعية . ومع كل هذا التغيير لا شك ان ما كان يدعى بالقسم
الثالث من الدولة في سنة ١٧٨٩ هو سياسيًا من ذرية الاهالي
البلديين الذين كانوا في القرن الثاني عشر ووريثهم . وتلك الامة
ذات التشامخ العظيم والمطامع الكبيرة التي علا زعمها وسمت دعواها
وتايدت شوكتها ولم تزعم فقط اصلاح شانها واستلام زمام امرها
بل اصلاح شان العالم باسرهِ ايضاً وادارة احكامهِ فتلك الامة هي

بدون ادنى ريب من نسل هولاء البلديين الذين اهاجوا الثورة في القرن الثاني عشر بلا شهرة عظيمة لكن مع الشجاعة والعزم لكي يتخلصوا من مظالم بعض الاشراف في بعض البقع او المدن الحقيرة التي كانوا قاطنين فيها

وحقاً اننا لا نقدر نجد اثراً لهذه الاحالة في الحالة التي كان عليها البلديون في القرن الثاني عشر . ولكنها قد تمت واسبابها متعلقة بالحوادث والوقائع التي تتابعت منذ القرن الثاني عشر الى القرن الثامن عشر وسنطلع عليها متى وصلنا الى التاريخ المذكور . ومع ذلك فان اصل منشا ثالث الدولة اي الاهالي البلديين له الاهمية الكبرى في التاريخ . لكننا لا نقدر ان نكتشف على كامل اسرار وجوده من مجرد النظر الى اصلهِ بل نجد فيهِ اثار ذلك حتى بعد احالتهِ نجد فيهِ صفاتهِ الاصلية مع انهُ لم يكن ذلك مظنوناً وبيان حالة الحكومة البلدية في القرن الثاني عشر وان كان على نوع غير مستوفٍ سيجعلكم على ظني في اقتناع من قبيل ذلك

فلكي نقف على حقيقة حالها ينبغي لنا ان ننظر الى الحكومة البلدية من وجهين اصليين وفي ذلك مسئلتان عظيمتان يجب حلها اولاهما مسئلة تحرير البلديين وكيف حصل هذا الانقلاب وما هي اسبابهُ والتغييرات الناشئة عنهُ في حالة اهالي البلدان والهيئة التي تحولوا اليها بين سائر

المراتب في الدولة · والثانية تختص بنفس الحكومة البلدية وبحالة المدن المتحررة الداخلية وبعلاقات الاهالي بعضهم مع بعض وبالمبادىء والرسوم والاخلاق المتسلطة في المدن

ومن هذين الينبوعين اي من تغيير حالة اهالي المدن الاجتماعية من جهةٍ ومن حكومتهم الداخلية وحالتهم البلدية من جهة اخرى انصبت كل النتائج التي أثّرت في التمدن المتاخر · ولا يوجد حادث ما من الحوادث التي حصل منها هذا التاثير الا ويُعزى الى احد هذين السببين المقدم ذكرهما · فمتى وقفنا على حقيقة امرهما وفهمنا جيداً كيفية تحرير حكومة المدن من جهةٍ وماهية تلك الحكومة وهيئتها من جهة اخرى نكون على نوع ما قد امتلكنا مفتاح تاريخ العنصر البلدي

ولا بد لنا ايضاً من ذكر تنوع حالة الحكومة البلدية في اوربا · فان الحوادث التي ساوردها عليكم لا تناسب الحكومات البلدية التي في القرن الثاني عشر جميعاً او على حدٍ سوى اعني بلدان ايطاليا واسبانيا وانكلترة وفرنسا معاً · وما خلا بعض الحوادث التي تناسب الجميع عموماً فالفرق بينها جسيم وسأبينهُ باختصار وفي ما بعد سنصادفهُ في مجرى التمدن وندرسهُ حينئذٍ باكثر دقة !

اسباب تحرير البلدان وصفتهُ

ولكيما نقف على حقيقة امر تحرير الحكومات البلدية يجب ان

تذكر حالة المدن من القرن الخامس الى القرن الحادي عشر اي منذ سقوط السلطنة الرومانية الى المدة التي ابتدأت فيها الثورة البلدية . فاكرر لكم ان الفرق هنا عظيم جدًّا وحالة المدن تنوعت تنوعًا عجيبًا في اقسام اوربا المختلفة . ومع ذلك يوجد حوادث عمومية تنسب الى عموم المدن وساجتهد بحصر خطابي فيها ومتى انتهيت من ذلك فالذي اشرحهُ من الامور الخصوصية يكون متعلقًا بمدن فرنسا لاسيما بالمدن الشمالية التي في العبر الشمالي من نهري الرون واللوار وستظهر صورتها جليًا فيتضح الامر

فاعلموا ايها السادة ان حالة المدن بعد سقوط السلطنة الرومانية من القرن الخامس الى العاشر لم تكن حالة عبودية ولا حرية وخطر لرتكاب الخطا في استعمال الالفاظ بهذا الموضوع هو كالذي نوهت لكم عنهُ في الاجتماع الماضي عما يتعلق بتشخيص الرجال والحوادث . وحينما تستمر هيئة اجتماعية مدة طويلة من الزمان ولغتها ايضًا فتكتسب الالفاظ حينئذٍ معنى كاملاً محددًا صريحًا وعلى نوعٍ ما شرعيًا رسميًا . وقد ادخل الزمان في معنى كل لفظة عددًا من التصورات التي تحضر في الذهن لدى لفظ تلك الكلمة ولكنها لا تناسب جميعها زمانًا واحدًا لسبب اختلاف تواريخها كلفظتي عبودية وحرية مثلاً فانها تنبهان ذهننا اليوم الى

تصورات اصرح واكمل بما لا يقاس من الحوادث التي تقابل ذلك في القرن الثامن والتاسع والعاشر . فاذا قلنا ان المدن كانت في القرن الثامن حائزة الحرية نكون بالغنا في الكلام لاننا نعتبر اليوم في لفظة حرية معنى لا يشخص حقيقة ما كان جاريًا في القرن الثامن . ولو قلنا ان المدن كانت في حالة العبودية نرتكب الخطا نفسهُ اذ هذه الكلمة تبين لمنكر ما ينافي الحوادث البلدية الجارية في ذلك الوقت فاكرر قولي ان المدن لم تكن اذ ذاك لا في حاله العبودية ولا في حالة الحرية بل كان يشكو ساكنوها من كل الاضرار التي يورثها الضعف وكانوا يتحملون فيها الاغتصاب والنهب الدائم من قبل الاقويا . ومع هذا الخلل الجسيم وحالة افتقارها المتوصل الى المال والرجال كانت المدن قد حفظت جانبًا من الشان والاعتبار لانهُ كان في اكثرها اكليريكيون واساقفة الذين كانت لهم سطوة عظيمة ونفوذ على الاهلين وكانوا الواسطة بين هولاء وبين الظافرين يحافظون على استقلالية المدينة على نوع ما ويدافعون عنها بترس الدين . وزيادة على ذلك كانت لم تزل باقية في المدن اثار النظامات الرومانية . فقد شوهد كثيرًا في تلك المدة التيئام (السنت والكوريا) وهي دواوين مؤلفة من قضاة واصحاب وظائف مخصوصة من اهالي البلد انفسهم (راجع مؤلفات موسيو ريسافيني

وهولان ومادموزيل ليزاردير الخ) فالامور المدنية كالوصايا الشرعية والهبات وغير ذلك مما يطول شرحهُ من الامور المتعلقة بالعيشة المدنية كانت جميعها تنظر في (الكوريا) من ارباب الديوان المذكور بحسب الرسوم والطرائق البلدية الجارية في زمن السلطنة الرومانية . فقط كانت هذه الاثار المدنية الرومانية تضمحل يوماً فيوماً . وازدياد الخشونة وانثلام النظام وتكاثر المصائب كل هذه الاسباب عجّلت في نقصان السكان وانقراضهم . وكانت اقامة سادات البلاد في البراري وشدة الميل الى العيشة الزراعية وقتئذٍ سبباً جديدًا في انحطاط المدن وتاخر حالها حتى ان الاساقفة ذاتهم لما انتظموا في سلك السيادة لم يعودوا يرغبون في سكن المدن ولا يكترثون بذلك . وبالاختصار لما كمل ظفر الهيئة السيادية وجدت المدن جميعاً في حوزة الاشراف منخرطة في سلك اقطاعاتهم وتابعة لها . نعم انها لم تسقط في الرق والعبودية كالزراعين الا انها فقدت من جرى ذلك قسماً من الاستقلالية التي كانت قد حافظت عليها في الازمنة الاشد خشونة حتى وفي اول مدة الاغارات البربرية . وما زالت حالة المدن تزداد على هذه الصورة تاخرًا يوماً فيوماً من القرن الخامس الى حين انتظام الحكومة السيادية

ولما ثبتت حالة الحكومة السيادية وحاز كل انسان مكانة

واستقر كل في ارضهِ وبطلت عيشة الطواف ومضى على ذلك مدة من الزمان عاد الى المدن حينئذٍ جانب من اهميتها واعتبارها الاولين وتجددت فيها الحركة . فالحركة البشرية كما لا يخفاكم هي شبيهة بخصوبة الارض فاذا زالت الزوابع وسكن الاضطراب تظهر الحال وتأتي بالنبات والازهار . وهكذا الانسان فانهُ متى رأى بزوغ اشعة السلام والانتظام تعود اليهِ الامال وتتولد فيهِ سريعًا رغبة الاعمال . وقد تم هذا في المدن وذلك انهُ لما ثبتت حالة الحكومة السيادية تظاهر في اصحاب المقاطعات بعض الميل الى التحسين والتنظيم خوفًا لمرغوباتهم عادت قليلاً الحركة التجارية والصناعية الى المدن التابعة لمقاطعاتهم واخذت ترجع اليها الاهالي وتجد الثروة رويدًا رويدًا . ومن جملة الظروف التي اعانت على ذلك وقل من ينتبه اليها هي علو حق الكنائس بالتجاء الناس وحمايتهم . فقبل ان تنتظم المدن وتتمكن بواسطة القوة والخنادق والتحصينات من حماية اهل الصحاري المكروبين وحينما لم يكن امن الا في دار الكنيسة كان هذا الامر كافيًا لاستجلاب عدد كثير من المصابين الذين تقرّهم الجور والتعدي فكانوا يأتون ويلتجأون الى الكنيسة ذاتها او الى اطرافها وتوابعها . ولم يكن هؤلا من القوم الاسافل والعبيد والزراعين فقط بل على الغالب من الاشراف

المعتبرين والاغنيا المتنفيين وكانوا يطلبون الامان في ظل الكنيسة وزوايات ذلك العصر وتواريخ مشحونة بامثال ذلك . فكم من اناس كانوا من ذوي الشان والاقتدار فتغلب عليهم جار لم اعظم منهم قوة وباساً وفتك بهم او خاصهم الملك واعمل فيهم بطشة فتركوا املاكهم ومقاطعاتهم وحملوا كل ما قدروا على حمله من المقتنيات والاموال وفروا الى المدن واحتموا فيها ملتجئين الى الكنائس وصاروا هكذا من اهالى البلد . فمثل هولاء الذين كانوا سبباً في نجاح المدن وتقدمها لانهم فضلاً عن الثروة جلبوا اليها ايضاً عنصر اهال فائقين مرتبةً وادابًا على عموم اهلها . ثم انه لامر لا ينكر ان الناس يتبع بعضهم بعضاً وانه متى كثر الاجتماع في مكان ما يتقاطرون اليه من كل فج سواءً كان لسبب الامن ام لسبب التآلف الطبيعي الذي جبلوا عليهِ . وبناء على كل هذه الحوادث ما لبثت المدن ان حادث اليهـا القوة رويداً رويداً في اثنا انتظام الحكومة السيادية واما الامنية فلم تعدلها بنسبة ذلك وسببه انه ولئن كانت عيشة الطوائف قد بطلت الان تلك العيشة لم تكن سوى واسطة للظافرين والمتملكين المستجدين يتمتعون بها شهواتهم وقبلاً كانوا كل ما احتاجوا الى الغزو يطوفون في البراري والقرى ويعدون في سيرهم الى ان يظفروا باموال وارض جديدة يتمتعون بها ولما استقر كل منهم في مكانهِ

وامتنعوا عن الاغارات للغزو والمكسب لم يمتنع مع ذلك طمعهم وحرصهم ولا كفت احتياجاتهم الغليظة ولا فترت شهواتهم العنيفة فالتفتوا حينئذٍ الى من كان بالقرب منهم وبين ايديهم اعني الى المدن وحملوها أثقال تعدياتهم وبالاختصار عوضاً عن أن يطوفوا بعيدًا ليغزوا وينهبوا نهبوا في الاماكن القريبة بلا تعب ولا مشقة ومنذ القرن العاشر صاروا ايضاً يعنفون البلص والتعدي على اهالي المدن وكلما تحركت شهوة الطمع في راس واحد من اصحاب المقاطعات كان يبادر اهل المدينة التابعة لمقاطعتهِ بالاغتصاب والبلص . وفي تلك المدة عينها ضجت اهل المدن بالتشكي من زوال الامنية بالكلية في معاطاة التجارة . وكان التجار اذا خرجوا الى الخارج لقضا مصالحهم لا يستطيعون الرجوع الى البلد لقلة الامان فكان السيد ورجالهُ يقطعون عليهم الطرقات والدروب ولما عادت كما تقدم الحركة في الصناعة والرواج في التجارة كان الامن مفقودًا بالكلية . فلا شيء يزعج الانسان ويغيظهُ بقدر ما أن يرى تعبهُ يذهب سدى ويغصب من يدهِ الربح الذي كان يعد نفسه بهِ فيشمئز من ذلك ويستشيط غضباً اكثر مما لو سلب منهُ ما لم يتعب نفسهُ من اجله ولم يهيج فيهِ الامل والسرور واكثر مما لو عذب واُضطهد في عيشتهِ الاعتيادية . والانسان او الاهلون اذا وجدوا انفسهم في نجاح ولاحت لهم امال

تعشمهم بتحصيل ثروة جديدة يتولد عندهم استعداد عظيم في مثل ذلك الوقت لدفع التعدي ومقاومة الاغتصاب باكثر شدة وحرارة من اي وقت كان .

هذا ما كانت عليهِ المدن ايها السادة في جاري القرن العاشر فكانت من القوة والاهمية والثروة على جانب يفوق ما كانت عليهِ قبلاً ولكنها كانت ايضاً في اضطرار للمدافعة عن صوالحها اكثر من الاول ولا سيما ان تلك الصوالح والقوة والثروة صارت مطمعاً لمطامع السادات وموضوعاً لحسدهم

فكان الشر والخطر يزدادان ووسائط الدفاع معاً . وفضلاً عن ذلك كان الحكم السيادي يعوّد الناس على المدافعة والمقاومة ويجرئهم على ذلك فكانت الشواهد نصب اعينهم على الدوام ولم يكن الحكم المذكور يؤثر في العقول تاثير حكومة منتظمة مخوفة قادرة على تدبير كل شي وضبطهِ بل كانت الناس على الدوام ترى امام اعينها مثل عدم خضوع الارادة الشخصية وعصيانها فهكذا كانت حالة المسودين مع ساداتهم فانهم كانوا يعطون درس العصيان يومياً الى المدن وهي على تلك الحالة من احتمال المظالم مع ازدياد صوالحها واحتياجها اكثر من كل آن الى الدفاع والمحاماة عن نفسها . ولا ينكر ما افادت بهِ الانسانية الحكومة السيادية من جهة كونها اظهرت

على الدوام الى البشر تجرد الارادة الشخصية واستقلالها التام ولم يلبث الدرس ان اخذ مفعولاً ونشرت هكذا المدن لواء العصيان في كل الجهات رغماً عن ضعفها وعن الفرق الجسيم الكائن بينها وبين اسيادها في القوة والباس وكامل الوسائط

وانه ليصعب تحديد تاريخ هذا الحادث مع الضبط . فقط يقال ان تحرير المدن او الاحكام البلدية ابتدأ في القرن الحادي عشر . ولا يخفى ما يحصل في ظروف ووقائع كهذه مهمة من الاجتهاد والمجاهدات التي لا تاتي بثمرة في البداية ولا يشتهر امرها بل تذهب سدى . وكل الامور التي ترغب العناية الربانية اتمامها وفقاً لغاياتها الصمدانية تكثر فيها بذل الشجاعة والفضيلة والضحايا البشرية ايضاً مع الافراط ولم يحصل النجاح ولا يتم الظفر الا بعد عدد لا يحصى من الاعمال والمساعي التي يظن في ظاهر الامر انها ذهبت سدى وبعد سقوط عدد من اهل الشجاعة والحماسة وكرم الاخلاق في اليأس والقنوط وخيبة المسعى . فلا بد من ان يكون توقع الامر على هذه الصورة مع اهالي المدن . ومن الامور الثابتة الاكيدة انه حصل في القرن الثامن والتاسع والعاشر ثورات عديدة ومجاهدات شديدة من قبل البلدان للتخلص من ربقة الظلم والعدوان ولكنها لم تقترن بالنجاح ولا شيد لها المجد ذكراً . ومع ذلك لا ينكر ما لها من التاثير

في الحوادث التي تمت في ما بعد اذ لولاها لما دامت الافكار في حالة الهيجان عازمة على نوال الحرية ولما استعدت هكذا للثورة العظيمة التي تمت في القرن الحادي عشر

وقلت انها ثورة عن قصد لان تحرير المدن في القرن الحادي عشر لم يكن الا ثمرة ثورة حقيقية وحرب قانونية انشاها اهل المدن على اسيادهم · واول حادث يشاهد في مثل هذه الوقائع هو استعداد الاهلين وتجهزهم للصدام وتسلحهم بكل ما يجدونه من ادوات القتال وبكل ما يقع تحت نظرهم وطردهم على الفور جماعة سيدهم الذين لم يحضروا الا للبلص والاغتصاب · فيخرجونهم خارج المدينة ثم يتكاتفون لمهاجمة قصر سيدهم · فهذه جميعها حركات حربية · لكن اذا خاب سعيهم وعادوا متكسرين فماذا ترى يفعل بهم الظافر · انه يأمر للحال بهدم التحصينات التي بنوها ليس فقط حول البلد بل ايضاً حول كل بيت وكل مسكن من مساكنهم · فيتضح من ذلك انهم لدى احتشادهم واتحادهم وارتباطهم على العصاوة وحلفهم الايمان جميعاً بالمعاضدة فاول فعل يفعله كل منهم هو تحصين مسكنه وتهيئته للدفاع وبعض المدن الحقيرة التي بالكاد يعرف لها اسم في ايامنا هذه حاربت سيدها مدة مستطيلة من الزمان مع الحماسة والعزم الشديد كمدينة فيزلي في اقليم نيفرني مثلاً · ولما تم النصر لسيدها

القس ديفيزلي امر الحال بهدم تحصينات مساكن الاهالي وحفظت اسما كثيرين من الذين صار هدم بيوتهم المحصنة هكذا على الفور

ولنجتز الان داخل مساكن اجدادنا ولندرس طريقة بنائها وهيئة المعيشة التي تظهر لنا منها . فنرى كل شيء معدّاً للحرب والدفاع وكل الاشيا صفاتها حربية . وهاكم طريقة بناء مسكن بعض الاهالي في القرن الثاني عشر على قدر ما يستطيع الانسان ان يتشخصها في الزمان الحاضر فالمسكن ذو ثلث طبقات بحسب العادة وكل طبقة بيت واحد . فالبيت الاسفل كان لجلوس العائلة وللطعام . والطبقة الاولى كانت مرتفعة جداً لزيادة التامين وهي ما يستحق الاعتبار في البنا وفيها غرفة كان يسكنها الرجل سيد البيت مع زوجته . وكان على جانب المسكن برج مربع الشكل في الغالب وذلك ايضاً من دلائل الحرب ووسائط التحصين . وفي الطبقة الثانية غرفة لا يعلم بالتاكيد منفعتها وغالباً كانت للاولاد وباقي العائلة . وفي الطبقة العليا سطيح كان يستعمل على حسب الظن للنظر والكشف . فكل بنا المسكن يدل على العيشة الحربية وهيئته بالاجمال تشير الى الاستعدادات التي احدثتها الثورة وحروب المدن

وبحسب العادة الجارية عموماً اذا طالت الحرب مدة من الزمان فلا بد من وقوع المسالمة والصلح بين القوات المتحاربة ايه كانت

فوثايق الصلح بين المدن واخصامها كانت الشارت[1] فالشارت البلدية هي عبارة عن معاهدة او وثيقة سلمية حقيقية بين اهالي البلدان واسيادهم

وكانت الثورة عمومية ولست اعني بقولي عمومية انهُ حصل اتفاق وتحالف بين اهالي جميع البلدان كلا . وانما كانت حالتها متشابهة في كل مكان وكانت رزيتها واحدة وكان خطر واحد يعمها جميعاً وبما انها اكتسبت جميعاً وسائط واحدة للدفاع والمحاماة عن نفسها فاستعملت تلك الوسائط في آن واحد تقريباً . ويحتمل ايضاً ان يكون المثل جرَّا العموم اي ان نجاح واحدة او اثنتين من المدن وظفرهما هيج البقية وحركها الى ان تحذو حذوهما . فالشارت اي الوثائق كانت متشابهة متقاربة في بعض الاماكن فوثيقة نويون مثلاً هي مطابقة بالتمام لوثيقتي بوفي وسنكونتين الخ . واما من جهتي فاني اشكك في كون المثل هيج المدن على الثورة كما زعم لان الاتصال بين البلدان كان صعباً ونادراً وقلما كانت تنتقل الاخبار والارجح ان الثورة كانت نتيجة حالة متقارنة متساوية وهيجان عمومي متظاهر في آن واحد اي انهُ حصل ذلك في كل الاماكن على نوع ما لا بالاتفاق والارتباط بل كل بلد كان يعصى وحده على سيده دون ادنى مؤامرة بين الجميع .

(١) هي لفظة يونانية الاصل تفسيرها ورق وبالفرنساوية مشارطة (للمترجم)

ولا ريب انهُ حصل تغييرات وتقلبات عظيمة في الاحوال بين الطرفين وليس فقط كان النصر يتداول الفريقين بل ايضاً بعد ان يتم الصلح وتحلف الايمان على الوثائق كانت تخرق تلك الوثائق وتلغى بكل الوجوه . وكان للملوك تاثير عظيم في امر تعاقب الاحوال في مدة تلك الحروب وساورد عليكم ذلك مع الايضاحات المستوفية في الكلام على الملوك . ومدح بعضهم تصرف الملوك على ظني اكثر من الواجب في مداخلتهم بمسئلة تحرير البلدان وبالغ البعض في ذمهم . واما انا فاقتصر الان على ان اقول انهم كانوا يُدعون الى المداخلة تارةً من قبل اهالي البلدان وطوراً من قُبل الاشراف والامراء وان اعمالهم كانت في غالب الاحيان متناقضة فاتبعوا يوماً مبدأ واخر سلكوا بعكسهِ وان غاياتهم ونياتهم وتصرفاتهم كانت تختلف وتتقلب على الدوام ولكن بالاجمال كانت نتائج اعمالهم مهمة والاحرى ان يقال مفيدة . ومع كل هذهِ التغييرات والتقلبات وخرق العهود قد تمَّ تحرير البلدان وكمل في القرن الثاني عشر وكثر عدد الوثائق والمعاهدات التي انعقدت في كامل جهات اوربا وعلى الخصوص في فرانسا حيث دامت نيران الحروب مشتعلة بلا فتور مدة قرن كامل . وكان بين تلك الوثائق بعض التفاوت فكانت بعض المدن تتمتع بها باكثر او اقل امناً من بعضها الا انها بالاجمال كانت تتمتع بها

عموماً وتغلّب الامر وتقررت حقوقها .

ولنجتهد الآن ايها السادة بالوقوف على النتائج السريعة الناشئة عن هذا الحادث العظيم والتغييرات التي نجمت عنهُ في حالة اهالي البلدان وسط الهيئة الاجتماعية . ففي البداية لم يحدث هذا الامر تغييراً ما بالعلاقات الكائنة بين اهالي المدن وحكومة البلاد العامة التي نسميها الآن بالدولة ولا نتج منهُ ازدياد مخالطة بينهما بل بقي كل شيء محلياً ومحصوراً في حدود المقاطعات ما خلا امراً واحداً من شانهِ تخفيض ما اشرنا اليهِ وهو انهُ اخذت حينئذٍ تنشأ علاقات بين شخص الملك واهالي المدن وسببها انهُ كان تارةً الاهلون يستنجدون بالملك على سيدهم او يستمدون ضمانةً للوثيقة التي يوعدون بها او تقرّر بالحلف بينهم وبين سيدهم وطوراً كان يلتمس الاشراف حكم الملك بينهم وبين اهالي البلدان فلدى طلب احد الطرفين اولاسباب اخرى مختلفة عديدة كان هكذا يتداخل الملوك لحسم النزاع وتسوية الخلاف ومن ذلك نجمت بعض العلاقات بين الاهالي والملك وفي بعض الظروف كانوا يدنون منهُ فكان هذا سبباً في تقريب الاهالي من مركز الدولة وفتح لهم باب المداخلة بامور الاحكام العمومية

فبات كل شيء هكذا في حدودهِ وعلى اصلهِ الاان تحرير المدن

ولّد صنفاً جديداً من الناس وطبقة جديدة عمومية. نعم انهُ لم يعقد بين اهل هذه الطبقة محالفة ما ولا كان لهم جمعيات عمومية جهرية كما يحصل بين اهل طبقة واحدة من الناس الآن عموم المدن كانت تجمع باناس حالتهم متقاربة وصوالحهم واحدة واخلاقهم متشابهة فكان لا بد من ان ينشأ بينهم رويدًا رويدًا بعض الاتصال وبعض الاتحاد ويتولد من ذلك طبقة اجتماعية حقيقية وهي الطبقة العظيمة التي تسمى الان (برجوازي) اي عوام الاهالي او الاصناف. ولا ينبغي الظن ان تلك الطبقة كان لها اذ ذاك الشان العظيم الذي صار لها في ما بعد اذ لم يحصل فقط تغيير عظيم في حالتها بل كانت ايضاً عناصرها مختلفة حينئذٍ فلم تكن مركبة في القرن الثاني عشر الاَّ من تجار صغار اشغالهم حقيرة محدودة ومن اصحاب املاكٍ حقيرين مستوطنين في المدن سواءٌ كانت املاكهم مساكن وبيوتاً ام اراضي ومزارع. ولكن بعد مضي ثلاثة قرون من ذلك التاريخ نشأ بينهم متشرعون واطباء واصناف العلما والقضاة وجميع اصحاب الوظائف الحكمية البلدية فصارت تتكون الطبقة البلدية من عناصر متنوعة جدًا وتنمو رويدًا رويدًا وبالاجمال لم يعتبر المورخون تنوعها ولا تدرجها بل كلما ذكروها افترضوا في الظاهر انها كانت في كل الازمنة مركبة من العناصر نفسها الامر المستهجن

جداً . وربما كان تنوع تركيبهــا في ازمنة التاريخ المختلفة موضوعاً نبحث فيهِ عن سر وجودها ومصيرها . فالطبقة المذكورة لم يحصل لها اهمية ونفوذ في الدولة وفي امور الاحكام الا حينما نشأ فيها قضاة وعلما واناس من اهل المعارف كما حدث في القرن السادس عشر . ولم يشاهد تغيير في حظها ولا ازدياد في نفوذها وشانها الا بعد ان ظهر فيها مراتب ادبية جديدة وحالة عقلية جديدة ووظائف ومهن جديدة على التدريج واما في القرن الثاني عشر فلم تكن مولفة كما سبق الاَّ من تجارٍ صغار واصحاب املاك حقيرة مستوطنين في البلدان فتلك كانت طبقة الاصناف الاروباوية وعناصرها الابتدائية

والنتيجة الثالثة العظيمة الصادرة من تحرير المدن هي محاربة ومصادمة المراتب المختلفة وتلك المصادمة ملأت التواريخ المتاخرة . فان اوربا المتاخرة قامت بمحاربة مراتب الهيئة الاجتماعية بعضها بعضاً . واما في غير مكان فقد احدثت تلك المصادمة كما ذكرت سابقاً نتائج مخالفة . ففي اسيا مثلاً ظفرت احدى المراتب ظفراً كاملاً ومذهب الاسباط خلف مذهب المراتب واعترى الهيئة الاجتماعية التوقف واما في اوربا فحمداً لله لم يحدث مثل ذلك . ولم تتمكن احدى المراتب من غلبة الاخرى واخضاعها وعوضاً عن ان تكون المصادمة سبباً للتوقف كانت اساساً للنجاح ومبدأ التمدن الاروباوي

الموصوف بخصوصيتهِ ربما نشأ من مخالطة المراتب المختلفة بعضها بعضاً ومن الضرورة التي خلقت لها بان يحارب بعضها بعضاً و يتنازل بعضها البعض على التوالي ومن تنوع صوالحها وشهواتها وبالاختصار من اضطرارها الى قهر بعضها بعضاً دون ان تستطيع ذلك . فمراتب الهيئة الاجتماعية كانت على الدوام في نزاع وقتال وبغض وتنافر ومباينة مراكزها وصوالحها واخلاقها اورثتها عداوة سياسية شديدة ومع ذلك لم تلبث ان تقاربت رويداً رويداً وتمازجت ونمت واتسعت وكل جهة من جهات اوربا رأت روح الاتفاق العمومي ينبث في وسطها وينمو واتحاد الدوائح والافكار والاحساسات يزداد حتى تغلب على التباين والتنافر والحرب . وشاهد الحال فرنسا فان افتراق المراتب في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر من جهتي الالفة الاجتماعية والاخلاق كان لم يزل عظيماً جداً ومع ذلك فلا ريب ان الامتزاج حينئذٍ كان متقدماً ناجحاً والامة الفرنساوية كانت تحسب امة حقيقية متحدة دون ان يعتبر فيها مرتبة ما اعتباراً مجرداً . بل كانت تحتوي على جميع المراتب الاجتماعية وتضمها . وكانت المراتب كافةً مرتبطة بجاسة عمومية ومتشاركة في عيشة اجتماعية عمومية وبالاختصار كانت تلوح عليها عموماً لوائح الجنسية والوحدة

فهكذا انبعث في اوربا المتاخرة الوحدة الجنسية من وسط الاختلاف والعداوة والنزاع والحرب واضاء نورها وهي الان مزمعة ان تنمو وتصفو وتطهر يوماً فيوماً فيزداد نورها بهاء . فالثورة التي نحن في صددها احدثت هذه المفاعيل العظيمة الظاهرة الاجتماعية . ولنبحث الان عن مفاعيلها الادبية وعن التغييرات التي حدثت في نفوس اهالي البلدان وعما اكتسبوهُ وما كانوا مزمعين ان يكتسبوهُ ادبياً من جرى حالتهم الجديدة

فهناك امر يوجب الانذهال لمن دقق النظر في العلاقات التي كانت بين الاهالي البلديين والحكومة العمومة ليس في القرن الثاني عشر فقط بل في القرون التابعة ايضاً وهو خمود عقولهم وجبنهم وقلة جرآتهم في ما كان يتعلق بمداخلتهم بامور الحكومة وكثرة تواضعهم وتذللهم وفرط قناعتهم وسهولة ارتضائهم فلم يكن يظهر فيهم اصلاً روح السياسة ولا حب النفوذ والتشوف الى معاطاة امور الاحكام بإصلاح شانها ولا يلاحظ فيهم ما يدل على نشاط العقل وحدة الافكار وحب المجد والفخار بل يظن فيهم انهم اناس اعفاء من اهل الرشد والهدو . فان عظم الطمع في المرء وعزم الفكر وثباته في ما يتعلق بالدائرة السياسية لا ينصبان الا من نبعين ولا يحدثان الا عن سببين وهما اما كونهُ شاعراً بعظم اهميتهِ وكبر شانهِ وتسلطهِ

كانت جسيمة بهذا المقدار حتى اقتضى الامر الى اظهارهم شجاعة لم يسبق لها مثيل . واما في ايامنا هذه فيتصورون حالة اهل المدن في القرن الثاني عشر والثالث عشر بخلاف الواقع . فقد قرأتم في احدى روايات ولترسكوت المسماة كوينين دروارد ما رواهُ عن بلديٍّ مدينة لياج فانهُ شخص فيها بلديًّا هزليًا اذ جعلهُ سمينًا مرتخيًا بلا اختبار ولا جسارة مهتمًا فقط بتنعم العيش وتلذذهِ مع ان اهالي البلدان وقتئذٍ كانوا لا يخلعون الزرد عن صدورهم ولا يرمون الدبابيس والحراب من ايديهم وكانت حياتهم تقضى بالاضطراب والحروب والمقاساة مثل حيوة الاشراف الذين كانوا يقاتلونهم . واحتمالهم كامل مصاعب المعيشة ووجودهم على الدوام في الاخطار اورثاهم الشجاعة والحمية لكنها تراخت نوعًا في الازمنة الاخيرة بسبب انهماكهم في المشاغل السهلة

وتلك النتائج الاجتماعية والادبية الصادرة عن تحرير البلدان لم تحصل الى درجة نموها في القرن الثاني عشر بل ظهرت جليًا في القرون التالية وحينئذٍ امكن تمييزها . ولا ريب ان زرعها كان مغروسًا في حالة المدن الاصلية وفي طريقة حصولها على الحرية والاستقلال وفي المنزلة التي اكتسبها وقتئذٍ اهلها في الهيئة الاجتماعية ولذلك كان يحق لي ان انبه عليها مذ الان . ولندخل الان داخل

المدينة ولننظر كيف كانت حكومتها مدة القرن الثاني عشر واي مبادي واي امور كانت متغلبة في علاقات الاهالي بعضهم مع بعض

حكم البلدي الداخلي

فانكم تذكرون ما قد قلتهُ لكم في كلامي على المذهب البلدي الذي خلفتهُ السلطنة الرومانية للعالم المتاخر من ان العالم الروماني كان في بدء امرهِ عبارة عن مدن متخالفة كانت قديماً مالكة زمام امرها كما كانت رومية ذاتها وان كل واحدة منها كانت مماثلة لرومية في حالتها الاولية اي انها كانت جمهورية صغيرة مستقلة تنشئ الحرب وتعقد الصلح وتسوس نفسها بحسب هواها . فلما ضمت المدن الى العالم الروماني وانتظمت في سلكهِ جرد من كل منها على التتابع حقوق السلطان كحق الصلح وحق الحرب وحق سن الشريعة وجباية الاموال الخ وانتقلت كلها الى رومية التي صارت مركزاً للجميع وبقيت وحدها المدينة المتسلطة المالكة . ولم يبق للبلدان الاخر سوى الوجود المدني فقط لا غير فتغيرت حينئذٍ هيئة المذهب البلدي وعوضاً عن ان يكون حكومة سياسية ومذهباً حكمياً صار نوعاً من الادارة التدبيرية . فذلك هو الانقلاب العظيم الذي تم في مدة السلطنة الرومانية ولما تحول المذهب البلدي الى نوع من الادارة انحصر في تدبير الامور المحلية وفي صوالح البلد المدنية وكانت البلدان ونظاماتها على تلك الحالة حينما سقطت السلطنة الرومانية . فالخشونة افسدت كل الاحوال وخربت كل

ما كان من الانتظام واختلطت حينئذٍ كل الامور وكل الاحوال بعضها ببعض فلم تعد تميز خصوصيات السلطة من خصوصيات الادارة ولا عاد يعتبر شي من هذه الفروقات بل كانت الامور جميعها تجري بحسب الضرورة وكانت تستعمل في كل مكان السلطة او الادارة بحسب اللزوم . فلما اشهرت المدن العصيان رغبة في تحصيل الامن استحوذت على السلطة ولم تفعل ذلك اتباعاً للطرائق والاصول السياسية ولا رغبة في علو الشان وسمو المقام بل لكي تقدر على مقاومة الاشراف ودفعهم عنها ولذلك احتاجت الى ان تستولي على حقوق تجنيد الجنود وجباية الاموال اللازمة للحرب وتنصيب قضاتها وحكامها وبالاختصار خصت نفسها بالحقوق اللازمة لسياسة ذاتها . ولما كانت هكذا حكومة المدن الداخلية واسطة للامن وعليها المعول في الدفاع عادت الى المذهب البلدي السلطة التي كانت سلبتها منه فتوحات رومية ورجعت المدن مالكة زمام امرها كالاول فتلك كانت صفة تحريرها السياسية

ومع ذلك لم يكن للمدن سلطان كامل بل بقي فيها اثر للسلطة الاجنبية فكان السيد تارةً يحفظ له الحق في ان يبعث قاضياً الى البلد وتكون قضاة البلد معاونة له . وطوراً يبقي لنفسه حق جباية بعض الاموال . وفي مكان اخر يشارط البلد على دفع مرتب له وفي

غيره كان زمام السلطة الخارجية بيد الملك . ثم ان المدن نفسها من جزى انتظامها في سلك الطريقة السيادية كان لها مسودون وكانت سيدات و بناء على ذلك اتخذت السلطة المختصة بالسيادة واختلطت هكذا الحقوق المتعلقة بمركزها السيادي بالحقوق التي اغتنمتها بواسطة عصيانها وثورتها فامتلكت السلطة على الوجهين . وهنا اوضح لكم كيف كانت تجري الاحكام داخل البلدان اقله في اوائل المدة بحسب مايظهر لنا من بعض الآثار غير الكاملة . فكانت الجمعية البلدية مركبة من اهالي البلد كافة وكان صوت الناقوس يدعو كامل الذين حلفوا اليمين على التعاضد البلدي (وكل من كان ساكنا داخل اسوار المدينة كان مجبوراً على اليمين) الى الالتئام على شكل جمعية وحينئذ كان يتم انتخاب الحكام والقضاة وكانت الوظائف تختلف نوعاً وعدداً وبعد تنصيب الموظفين كانت تنحل الجمعية فكان يحكم على البلد هؤلاء الموظفون ذاتهم وعلى مجرد ارادتهم على نوع ما دون مسئولية اخرى غير الانتخابات الجديدة او ثورات الشعب البلدي وتلك كانت انواع المسئولية في ذلك الوقت

فنظام المدن الداخلي كان اذاً محصوراً في عنصرين بسيطين جداً كما ترون وهما جمعية الاهلين العمومية وحكومة مفوض اليها

سلطة مطلقة على نوع ما تحت مسئولية العصيان والثورات البلدية ٠ وكان من المحال ترتيب حكومة قانونية مع الضمانات الحقيقية التي تتكفل بدوام الانتظام على الخصوص نظرًا الى حالة الاخلاق. والقسم الاكبر من اهالي المدن كان في درجة من الغباوة والجهل والتوحش تجعل ضبطهُ وسياستهُ امرًا عسرًا جدًا وبعد مدة يسيرة وقعت قلة الامن داخل المدن من جرى ذلك واتصلت الى الدرجة التي كانت مسببة قبلاً من معاملة السيد للاهالي ٠ ولكن لم تلبث ان نشأت فيها طبقة عالية من الاهالي واسباب ذلك وضيحة وهي ان حالة الافكار والعلاقات الاجتماعية ولّدت انتظام المهن الصناعية انتظامًا شرعيًا فصار اهلها مرتبطين منضمين على شكل اجواق او طوائف (كوربوراسيون) وترتب من جرى ذلك مذهب الامتياز في المدن وعدم التساوي بين الاهلين ٠ فانحاز الاغنياء على حدة في كل المدن وبقي من جهة اخرى الاهلون العملة والصناع فصار لهولاء نفوذ كبير في امور البلد واشغالها سواء كانوا اقل او اكثر عددًا من الاغنيا وانقسمت هكذا المدن الى طبقتين من الاهلين العليا والسفلى وكانت هذه الاخيرة مركبة من السفهاء والاراذل ووقعت الطبقة العليا في محذور بين صعوبة ضبط وسياسة اولئك الاداني وكانت صعوبة كبيرة جدًا وبين مقاومة الشريف سيد البلد القديم

الذي كان يجتهد دون انكفاف باسترجاع سلطتهِ . ودام الحال على هذا المنوال الى القرن السادس عشر ليس في فرنسا فقط بل في سائر جهات اوربا ايضاً . وربما كان ذلك من اكبر الاسباب التي منعت البلدان في كثير من جهات اوربا ولاسيما في فرنسا من اكتساب كامل الاهمية السياسية التي كانت تحق لها اذ كان داب الطبقة السفلى على الدوام محاربة الطبقة العليا وكانت على جانب لا يقدر من التوحش والغباوة والتعصب الاعمى الديموكراتيكي (تسلط الشعب) فكان هذا مما ينزع ضرورة من الطبقة العليا كل جرآتها ويحملها على الخوف والتساهل المفرط في تلافي الامور وصرف المشاكل بالتي هي احسن سوا كان ذلك مع الملك ام مع سائر السادات رغبةً في التفرغ الى مقتضيات الحالة الداخلية وارجاع النظام وتوطيد السلام داخل البلد . فهذان الخللان كانا يمنعان العنصر البلدي عن تقدمهِ وعن اكتسابهِ منزلة عظيمة ونفوذاً كبيراً في الدولة

وجميع هذه الحوادث وان لم تكن ظهرت في القرن الثاني عشر الا انها كانت تحت الادراك حينئذٍ وكان يمكن استنتاجها من طبيعة الثورة وصفاتها وهيئتها الابتدائية ومن حالة عناصر الاهالي البلديين المختلفة

تنوع حالة البلدان

فتلك هي ان لم اخطئ اهم صفات تحرير الحكومة البلدية وادارتها

الداخلية والنتائج العمومية الحاصلة منها وقد تشرفت باخباركم قبلاً ان هذه الحوادث لا تنسب على حد سوى الى كل الاماكن بل يوجد اختلافات عظيمة في تاريخ الحكومات البلدية في اوربا فان ايطاليا وجنوبي فرنسا مثلاً قد تغلب فيها المذهب البلدي الروماني ولم يكن الاهلون منقسمين وغير متساوين كما في الشمال ولذلك انتظمت الحكومة البلدية في الجنوب اكثر من الشمال سوا كان ذلك بسبب التقليدات الرومانية ام بسبب الفرق الكائن في حالة الاهالي . وكان المذهب السيادي متغلباً في الشمال على حالة المدن وكل شي عائد فيها الى امر واحد وهو مقاومة الاشراف واما في الجنوب فكانت البلدان تهتم في نظامها الداخلي وتحسين حالها ونجاحها فيستبان من هذا الامر انها استصير جمهوريات مستقلة . واما بلدان الشمال لاسيما في فرنسا فكان يظهر ان مستقبلها سيكون صعباً واقل نجاحاً ونمواً . وان القينا النظر على بلدان المانيا واسبانيا وانكلترا نرى بينها اختلافات شتى لكنني لتجنب هذه الشروحات المستطيلة اذ لا بد من وقوفنا على احوال البعض منها في اثناء تقدمنا في تاريخ التمدن لان الاشياء في بداية الامر تكون بالاجمال مختلطة وعلى هيئة متشابهة ومع النمو رويداً رويداً يظهر التنوع ثم يبتدي نمو اخر يدفع الهيئات الاجتماعية الى ذلك الاتحاد السامي المقرون بالحرية الذي هو الغاية الحميدة لاجتهاد البشر واقصى مرام

المقالة الثامنة

موضوع المقالة . منظر عموم تاريخ التمدن الاوروباوي . الصفة الاساسية التي يمتاز بها . المدة التي تظهر فيها تلك الصفة . حالة اوربا من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر . وصف الغزوات الصليبية . اسبابها الادبية والاجتماعية . زوال تلك الاسباب بالكلية في القرن السادس عشر . تأثيرات الغزوات الصليبية في التمدن

ايها السادة

انني لم اطرح بعد امام نظركم كامل رسم هذا التاريخ الذي شرعت فيهِ وقد ذكرت لكم موضوعهُ في البداية ثم ظللت سائرًا دون ان اعتبر التمدن الاوروباوي في مجملهِ ولا بينت لكم من اين المسيرُ ولا الطريق ولا مقر الوصول اعني البداية والوسط والنهايةُ . لكننا وصلنا الان الى زمان يستلزم هذا النظر الاجمالي وبسط تلك الصورة العمومية . فان الازمنة التي طالعناها لحد الان يسهل ادراكها من نفسها مجردًا على نوعٍ ما او من نتائجها القريبة الصريحة . واما التي سندخل في البحث عنها لا يمكن فهمها ولا تلذ للمطالع ان لم يظهر ارتباطها بجميع نتائجها حتى اكثرها بعدًا واكثرها انفصالاً عنها . وفي درس كهذا متسع يأتي وقت يضطر فيهِ الى التوقف وعدم

السير ان لم يكن غير ظلام واشياء مجهولة اماماً ويرغب الانسان فيه ان يعلم ليس فقط من اين المجيء وفي اي مكان السير بل الى اين المسير ايضاً فهذا ما نشعر به الان والمدة التي نحن مزمعون ان نطلع على تاريخها لا تعرف حقيقة اهميتها الاَّ بواسطة الرباطات التي توصلها بالازمنة المتاخرة ولم تظهر نتائجها الحقيقية الا في المدة الاخيرة

نظر عموم تاريخ التمدن الاوروباوي

ولقد وقفنا على حقيقة كامل العناصر الجوهرية للتمدن الاورباوي تقريباً . وقلت تقريباً لانني لم اخاطبكم بعد عن المذهب الملكي فان الاسباب التي احدثت نمو المذهب الملكي لم تقع الا في القرن الثاني عشر حتى وفي الثالث عشر وحينئذٍ فقط ترتب ذلك النظام ترتيباً حقيقياً وابتدا ان يستقر في مكانه النهائي وسط الهيئة الاجتماعية المتاخرة وبناء على ذلك لم اشرع بعد في ذكره بل سيكون موضوع المقالة الاتية . فاكرر اننا قد وقفنا على كامل عناصر التمدن الاورباوي الكبيرة ما خلا هذا . فقد عاينتم نشوء حكومة الاشراف الالتزامية والكنيسة والحكومة البلدية وقد رمقتم النظامات التي كانت مزمعة ان تخلف هذه الحوادث وليس فقط النظامات بل المبادي ايضاً والتصورات التي كانت مزمعة ان تتولد في العقول من جرى هذه الحوادث . فقد شاهدتم لدى ذكرنا حكومة الاشراف الالتزامية مهد العائلة المتاخرة والمساكن التي كانت اجدادها تقضي فيها عيشتها وقد

وقفتم على حاسة الاستقلال الشخصي وشدة حرارتها والمكان المعد لها من تمدننا . ولدى ذكرنا الكنيسة قد شاهدتم ظهور الهيئة الاجتماعية الدينية المحضة والعلاقات التي كانت بينها وبين الهيئة الاجتماعية المدنية والمبدا الثيوكراتيكي وانفصال السلطة الروحية عن السلطة الزمنية وبداية الاضطهاد واول صرخات الاستغاثة الصادرة من حرية الفكر وفي نشوء المذهب البلدي قد لحظتم اشتراكا اجتماعيا موسسا على غير مبادي مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة وشاهدتم فيه اختلاف المراتب الاجتماعية ومشاجراتها وظهور الصفات الاساسية لاخلاق اهل المدن المتاخرين التي هي فتور العقل حذاء العزم وروح التعصب الشعبي ازاء روح العدالة الشرعية وبالاختصار كامل العناصر التي تكونت منها الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل ما يتعلق بها جرى ايراده عليكم

ولننتقل الان الى وسط اوربا المتاخرة ولست اقول الى اوربا الحالية من بعد التحول العجيب الذي شاهدناهُ بل في القرن السابع عشر والقرن الثامن عشر . فاسألكم هل تعرفون الهيئة الاجتماعية التي نظرناها في القرن الثاني عشر فيا له من فرق جسيم لا يوصف . وقد سبق واوضحت لكم هذا الفرق بالنسبة الى اهالي المدن واجتهدت بان ابين لكم قلة المشابهة الكائنة بين ثلث الدولة (اي ما سوى

الاشراف والاكليروس في المملكة) في القرن الثامن عشر وبينة في القرن الثاني عشر. فان جرى الامر نفسه عما يختص بالاشراف والكنيسة تروا الاحالة ذاتها. فانكم لا ترون اكثر مشابهة بين شرفا الدولة في زمان لويس الخامس عشر والاشراف الالتزاميين ولا بين الكنيسة في مدة الكردينال دبيرني والكنيسة مدة القس سوجير مما رأيناهُ بين ثلث الدولة في القرن الثامن عشر والاهالي البلديين في القرن الثاني عشر. فبين ذينك التاريخين تغيرت حال الهيئة الاجتماعية ولئن كانت قد احرزت جميع عناصرها منذ المدة الاولى واني اروم اظهار صفة هذا التغيير الجوهرية العمومية للعيان بصراحه فاقول

ان الهيئة الاجتماعية كانت محتوية من القرن الخامس الى الثاني عشر على ما وجدته فيها واوضحته اعني ملوكاً واشرافاً غير الاكليريكيين واكليروساً وسكان المدن والزراعين والقوات الكنائسية والمدنية وبالاختصار كل ما يترتب منه امة وحكومة ومع ذلك لم تكن ثمَّ امة ولا حكومة وفي كل المدة التي اشغلتنا لم نشاهد ما يشابه الشعب الحقيقي والحكومة الحقيقية بحسب وضع هذه الكلمات في يومنا هذا. نعم قد صادفنا قوات خصوصية جمة وحوادث مخصوصة ونظامات محلية الا اننا لم نطلع على شي عمومي علني ولا على السياسة بحصر المعنى

ولا على جنسية الشعب الحقيقية · ولننظر الان الى اوربا في القرنين السابع عشر والثامن عشر فاننا نرى في كل مكان شخصين عظيمين يظهران في مرسح العالم وهما الحكومة والشعب · والهيئة الاجتماعية وتاريخها هما عبارة عن تاثير السلطة العامة في الشعب بتمامهِ وعن تاثير الشعب في تلك السلطة التي تسوسهُ وما يبحث عنهُ التاريخ وما يرويهِ لنا انما هو العلاقات الكائنة بين هاتين القوتين العظيمتين واتفاقهما او اختلافهما · والاشراف والاكليروس والاهالي كل هذه المراتب والقوات الخصوصية لا تظهر لنا الا وراء ذينك الجسمين العظيمين اعني الشعب وحكومتهُ اللذين يحييانها على نوع ما عن النظر . فذلك ان لم اكن في ضلال هو الامر الجوهري الذي يميز اوربا المتاخرة عن اوربا المتقدمة وتلك هي الاحالة التي تمت بين القرن الثالث عشر والقرن السادس عشر · فصار من الواجب الان ان نبحث عن سر هذا الامر بين القرن الثالث عشر والسادس عشر اعني في المدة التي دخلنا فيها فهذه المدة تتميز بكونها جعلت لتحويل اوربا المتقدمة الى اوربا المتاخرة ومن ذلك نتجت فائدتها واهميتها التاريخية وان لم تعتبر هكذا اولم يبحث فيها خصوصاً عما نجم عنها فليس يعسر ترويها وادراكها فقط بل ايضاً يمجها الذوق وتسأم منها النفوس وفي الواقع اذا نظرنا اليها في حد ذاتها مجرداً نراها مدة

لا صفة لها ولا هيئة يزداد فيها الاختلاط شيئاً فشيئاً دون ان تلحظ اسبابهُ فهي مدة حركة بلا غاية واضطراب بلا فائدة وكانَّ الملوك والاشراف والاكليروس والاهالي وجميع عناصر النظام الاجتماعي تدور في دائرة واحدة دون ان يحصل احدها على ثمرة ولا راحة في تلك المدة . وكم من مشروع قصدوا اتمامهُ فآل امرهُ الى الفساد فانهم قصدوا توطيد الحكومات وتاسيس الحرية حتى واصلاح الدين ولكنهُ لم ينجح شيءٌ من ذلك ولا تم امر ما . وقط لم يُشاهد في التواريخ ان يكون الجنس البشري في حالة مستمرة من الكد والجد دون ان يجدية ذلك نفعاً وان يكون مسخراً لعمل مستديم عقيم مثلما كانت حالتهُ وتاريخهُ من القرن الثالث عشر الى الخامس عشر .

ولست اعرف سوى كتاب واحد تظهر منهُ هذه الهيئة مع الصحة وهو تاريخ امراء بورغونيا تاليف موسيو بارانت . ولست اتكلم عن الحقيقة التي تلوح في تخيصهِ الاخلاق وفي نقلهِ الحوادث مع التطويل بل عن تلك الحقيقة العمومية التي تجعل الكتاب بجملتهِ كصورة صحيحة ومرآة وضيحة لكل ذلك العصر الذي يشرح لنا عن حركتهِ وعدم نجاحهِ معاً .

وبالعكس اذا اعتبرنا تلك المدة بالنسبة الى ما تبعها وانها السلسلة الموصلة اوربا المتقدمة باوربا المتاخرة حينئذٍ توضح للفكر ويصير لها

رونق وترى فيهـــا الوحدة والانضمام ويعرف لها غاية وينظر فيها نجاح ونمو . ووحدتها وفائدتها كائنتان في العمل البطئ والخفي الذي تم فيها . فيمكننا اذن ايها السادة تقسيم زمان تاريخ التمدن الاوروباوي الى ثلاثة اقسام كبيرة اولها ما اسميه بزمان الاصل والتكوين وهو الزمان الذي تخلصت فيه عناصر هيئتنا الاجتماعية المتنوعة من الهيولى واكسبت صلابةً وظهرت في اشكالهـــا الفطرية والمبادي التي تحييها وهذا الزمان يمتد الى القرن الثاني عشر . وثانيها زمان التجريب والتهم والتجسس وفيه تقرب عناصر النظام الاجتماعي المختلفة بعضها من بعض وتختلط وتختبر بعضها بعضاً دون ان تلد شيئاً عمومياً منتظماً مستديماً وهذه الحالة لا تنتهي بالحقيقة الا في القرن السادس عشر . وثالثها زمان النمو بحصر المعنى حيث تتخذ الهيئة الاجتماعية في اوربا شكلاً نهائياً وتتبع في سيرها طريقاً معلومة وتسعى مع السرعة والانضمام الى غاية ظاهرة صريحة وهو الزمان الذي ابتدأ في القرن السادس عشر ولم يزل الى الان مداوماً سيرهُ

فهكذا ايها السادة يظهر لي في مجمله منظر التمدن الاوروباوي وساجتهد بان اوردهُ لكم على تلك الصورة . وها نحن الان قد دخلنا في الزمان الثاني وعلينا ان نبحث فيه عن الحوادث المهمة العظيمة التي كانت الاسباب الموجبة للتحول الذي حصل في

الهيئة الاجتماعية وبحسب هذا التحول نتيجتها فاول حادث يظهر
انا ويفتح على نوع ما المدة التي نحن في صددها هو الغزوات
الصليبية فانها تبتدي في اخر القرن الحادي عشر وتملأ الثاني عشر
والثالث عشر ولا ريب في كونها حادثاً عظيماً لانها منذ نهايتها
وختامها الى الان لم تزل تشغل فلاسفة المورخين وشعر الجميع
حتى من قبل ان يتفقوا على حقيقة امرها بانها تعد من الوقائع ذات
التاثير العظيم التي من شانها تغيير احوال الشعوب وبانهُ لا بد
من درسها وترويها لاجل ادراك مجرى الحوادث عموماً .
فالصفة الاولى التي توصف بها الغزوات الصليبية هي عموميتها لان
اوربا باسرها اشتركت فيها فتعتبر كاول حادث اورباوي . وقبل
الصليبيين لم نشاهد اشعاراً واحداً اثر في اوربا بكليتها وحركها الى
السعي نحو غاية واحدة ولا كانت اوربا . فالصليبية اظهرت اوربا
للعيان وكان الفرنساويون عليهم المعول في اول جيش صليبي لكن
كان ايضاً المان وايطاليان واسبانيول وانكليز . واذا نظرنا الى
الجيش الثاني والثالث نرى فيهما اقواماً من شعوب المسيحيين كافةً
فلم يكن يشاهد مثل هذا الامر قبلاً

وليس ذلك فقط بل كما كانت الغزوات الصليبية حادثاً
اورباوياً كانت ايضاً في كل قسم من اقسام اوربا حادثاً وطنياً

فكانت جميع مراتب الهيئة الاجتماعية في كل مكان متأثرة تأثيرًا واحدًا خاضعة لفكر واحد ومتحمسة حماسة واحدة . فالملوك والاشراف والقسيسون والاهلون والزراعون جميعهم حركتهم النخوة معًا واشتركوا كلهم في التجهيزات الصليبية على حدٍّ سوى . فلمعت حينئذٍ وحدة الامم الادبية وهذا ايضًا حادث جديد كالوحدة الاورباوية . وان وقائع كهذه اذا تصادف وقوعها في مدة شباب الامم وفي الازمنة التي ياتي الناس فيها بافعالهم من تلقاء ارادتهم وبمجرد حريتهم دون قصد ولا ارتباط ولا غاية سياسية اصلاً تعرف بوقائع البأس والشجاعة والبطش والحمية الجاهلية . فوقائع الصليبية في اوربا المتاخرة هي شبيهة بالحمية الجاهلية . فانها كانت حركة شخصية وعمومية معًا ووطنية دون ان يحصل فيها الارتباط وادارة العمل

فكل التواريخ تقرر وكل الحوادث تثبت ان الصفة المذكورة هي الصفة الاصلية للغزوات الصليبية . ومن هم الصليبيون الذين ساروا في الاول أليسوا شرذمات من الشعب ساروا تحت رئاسة بطرس السائح دون استعدادات ولا مرشدين ولا رؤساء بل كان يتبعهم لا كقواد بعض الشرفا المجهولين واجتازوا المانيا والسلطنة اليونانية وجاؤوا اسيا الصغرى فتشتتوا وهلكوا فيها وحينئذٍ وثبت المرتبة الرفيعة وهي مرتبة الاشراف الالتزامية وسافر الشرفا واقوامهم

تحت رياسة كودفروا دي بوليون والحمية تلعب في رؤوسهم ولما قطعوا اسيا الصغرى لحق برؤساء الصليبيين بعض التعب وفتور الهمة ولم يعبأوا بمداومة السير بل طمحوا الى الفتوحات الخصوصية والتوطن بها . فثار شعب الجنود وهاج وطلب الذهاب الى اورشليم وقال (غاية الغزوة الصليبية انقاذ اورشليم ولم يات الصليبيون لفتح امارات الى ريموند دي تولوز او الى بويمون او الى غيره) فغلب ذلك الميل الشعبي والجنسي والاورباوي الشديد على كل الاميال الشخصية اذ لم يكن للرؤساء نفوذ كافٍ ليجبروا اولئك الجماهير على الخضوع لامرهم ومراعاة صالحهم الخصوصي . ثم ان الحمية حركت الملوك ايضاً كما حركت الامم فمالوا الى الرحيل وتاهبوا للسفر . وتجريدات القرن الثاني عشر العظيمة كانت تحت قيادة الملوك

ولننتقل دفعة واحدة الى اخر القرن الثالث عشر . فان الناس لم تزل تتحدث بالغزوات الصليبية بل ينادي بها على رؤوس الاشهاد بحرارة قوية والباباوات تهيج الملوك والشعوب وتحركهم الى المسير . والتأمت المجامع لتحريض الناس على استخلاص الاراضي المقدسة ومع ذلك لم يهتم احد بهذا الامر ولم يذهب احد من الناس . وسببه انه حدث في العقول وفي الهيئة الاجتماعية الاورباوية امور ابطلت

الغزوات الصليبية وانهت امرها . نعم لم يزل يرى بعض التجريدات الحربية الخصوصية وبعض الاشراف وبعض الشرذمات يسافرون الى اورشليم الاان الحركة العمومية بلا شك قد سكنت وبطلت بالكلية على انهُ يظهر ان مداومتها لم تزل ضرورية والتسهيلات لم تبرح كما كانت . فان المسلمين ظفروا في اسيا واستولوا على المملكة المسيحية الموسسة في اورشليم . ومن الواجب استرجاعها . والوسائط المسهلة للنجاح ازدادت مما كانت في البداية اذ كان جم غفير من المسيحيين لم يزالوا مستقرين في اسيا الصغرى وسوريا وفلسطين ولم يبرح لهم شان وقوة وزادت الخبرة بطرق الأسفار والاعمال . فاين تلك الحمية والغيرة الاجتماعية . انهُ لامر واضح جلي ان القوتين العظيمتين اللتين هما اساس الهيئة الاجتماعية اعني الملوك والشعوب لم يعودوا يهتمون في هذا الامر

وقد قيل وتكرر مراراً ان ذلك ناشئ عن العناء والملل وان اوربا تعبت وملت من اقتحامها اسيا . فينبغي لنا ايها السادة ان نقف على حقيقة هذه الكلمات التي طالما استعملت في مثل هذه الظروف . فانها ليست بصحيحة كلياً ولا يحتمل ان اجيال الناس يتعبون ويملون مما لم يعانوا فيهِ او من عناء اجدادهم لان العناء والملل انما هما امران شخصيان لا ينتقلان كالارث واهل القرن الثالث

عشر لم يتعبوا من الغزوات الصليبية التي كانت في القرن الثاني عشر بل كان سبب اخر يمنعهم عن ذلك وهو انهُ كان قد حصل تغيير مهم في الافكار والاشعارات والاحوال الاجتماعية وكانت قد تغيرت حاجات الناس ومرغوباتهم فلم يعودوا يصدقون ما كانوا يصدقونهُ ولا عاد لهم رغبة في ما كانوا يتمنونهُ . وبمثل هذه التحولات السياسية او الادبية لا بالعناء والملل يفسر تغيير سلوك الاجيال المتتالية . واما العناء الذي نسب اليها فلا يمكن ان يعتبر سبباً للتحول الذي حصل

وكان سببان عظيمان ايها السادة قد حملا اوربا على الغزوات الصليبية احدهما ادبي والثاني اجتماعي

اما السبب الادبي فتعلمون انهُ كان النيرة الدينية اي ما ينشأ عن الاشعارات والمعتقدات الدينية . فان المسيحيين كانوا منذ نهاية القرن السابع يقاتلون المسلمين وكانوا قد قهروهم في اوربا بعد ان وجدوا منهم على خطرٍ عظيم وحصروهم في اسبانيا وكانوا لم يزالوا يهتمون في اخراجهم منها ايضاً . وطالما اعتبرت الغزوات الصليبية كحادث غير منتظر وامرٍ فجائي حدث بغتةً عن روايات الحجاج الراجعين من اورشليم وعن مواعظ بطرس السائح وتحريضاتهِ . فما ذلك الاوهم والغزوات الصليبية لم تكن سوى مداومة تلك

المشاجرة العظيمة التي كانت ابتدأت منذ اربعة قرون بين المسيحيين والمسلمين واشد وابلغ ما اتصلت اليه . وكانت في الاول أوروبا ساحة للقتال فصارت ساحتة اسيا . ولو كنت اعتبر التشبيهات والمقابلات التي يستعملونها احيانا في التاريخ سواء كانت بمحلها ام بغير محلها لكنت اريكم النصرانية في اسيا بالحالة نفسها التي كان عليها الاسلام في اوربا . فان المسلمين استوطنوا في اسبانيا وافتتحوا فيها مملكة وامارات وعمروها وفعل ذلك المسيحيون في اسيا ووجدوا فيها بالنسبة الى المسلمين كما وجد المسلمون في اسبانيا بالنسبة الى المسيحيين . فمملكة اورشليم ومملكة غرناطة متشابهتان ولكن ماذا تعنينا هذه المشابهة . فالامر المهم هو محاربة المذهبين الاجتماعيين والدينيين احدهما الاخر واعظم ما اشتد هذا القتال في مدة الصليبية . فتلك هي صفة الغزوات الصليبية التاريخية والرباط الذي يوصلها بمجمل الحوادث

واما السبب الثاني الذي لم يكن اقل اعتبارًا من الاول فهو حالة اوربا الاجتماعية في القرن الحادي عشر . فانني قد اعتنيت بالايضاح عن عدم وجود انتظام عمومي في اوربا من القرن الخامس الى الحادي عشر واجتهدت بان ابين ان كل شي كان محليًا فيها وان الممالك والعيشة والعقول كانت قد انحصرت في دائرة ضيقة جدًا

وانهُ في ذلك الاثنا تغلب مذهب حكومة الاشراف الالتزامية . فلم تلبث تلك الدائرة المحدودة ان صارت غير كافية للناس وتاق الفكر البشري والحركة الغريزية التي في الانسان الى تجاوز تلك الحدود التي كانا محصورين فيها وكانت عيشة الطواف قد بطلت دون ان يبطل الميل اليها لما فيها من المكاسب والاقدام على اشيا مجهولة يرجى منها الخير والفائدة . فهرعت الشعوب الى الانخراط في سلك الصليبية رغبةً في ابدال عيشتهم بعيشة جديدة اكثر تنوعاً واتساعاً تذكرهم حريتهم القديمة زمان الخشونة وتفتح لهم ابواب العثم الواسعة

فهذان هما على ظني السببان الحاملان على الغزوات الصليبية في القرن الثاني عشر . وفي اخر القرن الثالث عشر كان قد زال كل منهما اذ كان الانسان والهيئة الاجتماعية قد تغيرا بهذا المقدار حتى لم يعد يحركهما الى تلك الغزوات لا السبب الادبي ولا السبب الاجتماعي المتقدم ذكرهما اللذان اثارا اوربا على اسيا . ولست ادري هل اطلع كثير منكم على موّرخي الصليبية الاولين وهل تأتى لكم مرةً ان تقابلوا التواريخ المعاصرة للغزوات الاولى بتواريخ آخر القرن الثاني عشر والقرن الثالث عشر مثلاً البير دكس وروبير لوموان وريمون داجل الذين كانوا مع الصليبية الاولين بكيليوم دوتير وجاك دي فيتري . فمن قابل ذينك الصنفين من المؤلفين يعجب كثيراً من الفرق

الكائن بينهما . فيظهر من كتب الاولين تهيج العقل وتأثير التصور اذ يروون الحوادث الصليبية مع الحماسة الكلية ولكنّ عقولهم محدودة بقدر لا يوصف وهم على جانب عظيم من الغفلة والغباوة والخرافة جاهلين العلوم بالكلية فلم يتجاوز ادراكهم الدائرة المحدودة التي ربوا وعاشوا فيها ولم يستطيعوا تمييز شيءٍ من الاشياء التي حولهم ولا من الحوادث والامور التي نقلوها . وبالعكس اذا فتحتم تاريخ الصليبية لكيليوم دوتير ياخذكم العجب اذ ترونهُ كواحدٍ من مورخي الزمان المتاخر ذا عقل متسع متفنن وافكار حرة يدرك جوهر الحوادث السياسي واصولها وفروعها واسبابها ومسبباتها . واما طريقة جاك دي فيتري فهي على غير هذه الصورة من التفنن فانهُ عالم لا يبحث عما يتعلق بالصليبية فقط بل يهتم ايضاً في الاخلاق والجوغرافية والطبيعيات ويميز الامور ويعبر عنها وبالاختصار يوجد بون عظيم بين رواة الصليبية الاولين ومورخي الآخرين يدل على حدوث انقلاب عظيم في حالة العقول

ويظهر هذا الانقلاب على الخصوص من طريقة كلام كل من الفريقين على المسلمين فالرواة الاولون او بالحري الصليبية الاولون اذ كان رواتهم عبارة عن لسان حالهم لم يروا المسلمين الا موضوعاً للبغض ولا شك انهم لم يعرفوهم حينما تحدثوا عنهم ولا ادركوا حقيقة

امرهم ولا اعتبروهم الا من جهة العداوة الدينية الواقعة في ما بينهم فلم يظهر من كتبهم اثر ما لادنى مخالطة اجتماعية بينهم وخلاصة الامر انهم كانوا يبغضونهم ويحاربونهم . واما كيليوم دوتير وجاك دوفيتري وبرنارد الخزندار فانهم يحدثون عن المسلمين بطريقة اخرى ويتضح من فحوى كلامهم حال كونهم يقاتلونهم انهم لم يحسبوهم متوحشين كالسابق . ثم يظهر بينهم نوع من التوافق في الافكار والامتزاج والمخالطة في المعيشة والعلاقات حتى ونوع من الميل والتجاذب . ويمدح كيليوم دوتير نور الدين ويطنب في مدحه وكذلك برنارد الخزندار فانه يطنب في مدح صلاح الدين حتى انهما اتصلا مرارًا الى مقايسة اخلاق وسلوك المسلمين باخلاق وسلوك المسيحيين بقصد التعييب على هولاء وذمهم كما كان يفعل تاسيت بالرومانيين حينما كان يقابل اخلاقهم باخلاق الجرمانيين . فمن ذلك يتضح لكم التغيير الجسيم الذي حال بين الزمانين نظرًا الى ما يشاهد في المدة الاخيرة من حرية الفكر وخلو الغرض بحق الذين تجردت العساكر الصليبية لقتالهم اي بحق اعداء النصارى انفسهم ولو سمع الصليبية الاولون مثل هذا الكلام لاورثهم العجب وحرك فيهم الغضب

فهوذا ايها السادة اول تاثير ناشي عن الغزوات الصليبية واهمه اعني خطوة عظيمة نحو حرية العقل وتقدمًا كبيرًا نحو اتساع الفاكرة

وانطلاقها. فمع ان المعتقدات الدينية اهاجت الحروب الصليبية كانت نتيجة هذه ان جردت الافكار الدينية من سلطانها المطلق على العقل البشري حتى لا اقول مما يحق لها من النفوذ القانوني وهذه النتيجة غير المنتظرة قطعاً تسببت عن امور عديدة اولها ما شاهده الصليبية من الاشياء الجديدة العظيمة المتنوعة. فقد جرى لهم ما يجري للمسافرين وانه لمن الافكار المطروقة والامور الشائعة معرفتها ان عقل المسافرين يكتسب زيادة الحرية وان عادة مخالطة الشعوب المختلفة وملاحظة الاخلاق والاراء المتنوعة توسع دائرة الافكار وتطلق العقل مما كان مقيداً به من الخرافات والمعتقدات الفاسدة: وهذا ما قد حصل لاولئك الشعوب المرتحلين الذين دعوا بالصليبية فقد تفتحت اذهانهم وتفتقت عقولهم نظراً الى مشاهدتهم اموراً متنوعة عديدة ووقوفهم على اخلاق غير اخلاقهم وفضلاً عن ذلك خالطوا امتين متمدنتين اكثر منهم وهما الامة اليونانية من جهة وامة الاسلام من جهة اخرى ولا ريب ان الهيئة الاجتماعية اليونانية مع تقهقر حالها واضمحلالها في ذلك الوقت قد ظهرت للصليبية كهيئة اجتماعية متقدمة على هيئتهم فائقة عليها في التهذيب والاداب. وهكذا ايضاً رأوا الهيئة الاجتماعية الاسلامية. وانه لامر يستحق الالتفات الوقوف في روايات الراوين على كيفية

تأثر المسلمين من منظر الصليبية فان أولئك في بداية الامر اعتبروا الصليبية كقوم برابرة وكاخشن اناس نظروهم في حياتهم واكثرهم توحشاً وبلادة . واما الصليبية فقد اذهلهم ما عاينوهُ من ثروة المسلمين وغنائم وتهذيب اخلاقهم ورقتها . وعقب هذا التاثير الاول حصلت المخالطة والمواصلة بين الطائفتين ثم اشتدت بينهما العلاقات واتسعت اكثر مما يظن عموماً . ولم يكن فقط اتصال دائم بين مسيحيي الشرق والمسلمين بل حصل التعارف بين الغرب والشرق وزار احدهما الاخر وخالط كلٌ منهما صاحبهُ . ومن مدة يسيرة كشف الحجاب احد العلماء الذين تشرفت بهم فرنسا امام اوربا وهو موسيو ابيل ريموزا عما كان من العلاقات والمراسلات بين سلاطين المغل والملوك المسيحيين وكان السلاطين المشار اليهم يبعثون السفرا الى ملوك الفرنك ومن جملتهم الى القديس لويس ويسألونهم المحالفة والمعاهدة على قتال الاتراك لفائدة الطرفين . وفضلاً عن وجود المراسلات الرسمية هكذا بين الملوك كانت توجد ايضاً مخالطة بين الشعبين وعلاقات متنوعة متواصلة ودائمة كما قاله موسيو ابيل ريموزا في هذا المعنى في كتابهِ على العلاقات السياسية بين ملوك النصارى وسلاطين المغل (ان كثيراً من الاكليريكيين الايطاليان والفرنسيس والفلمنك أُرسلوا

بماموريات سياسية الى الخان الكبير وجاء رومية وبارسلون وفالنس وليون وباريس ولندرا ونورثمبتون جماعة من اعيان المغل. واحد الفرنسيسكانيين من مملكة نابولي سمي اسقفاً في باكين وخلفه فيها احد مدرسي اللاهوت من مدرسة باريس . هذا وكم من اشخاص اخرين مجهولين تبعوا اولئك بصفة عبيد او طمعاً في المكاسب او رغبة في التفرج على بلاد كانت مجهولة وبطريق الصدفة عُلمت اسماء البعض منهم فاول سفير الى بلاد المجر من قبل التتر كان رجلاً انكليزياً منفياً من بلادهِ بسبب بعض الجرائم فطاف اسيا كلها ثم دخل في خدمة المغل . واحد الرهبان الفلمنك صادف في اقاصي بلاد التتر امرأة من متس تسمى باكيت كانت قد خُطفت من بلاد المجر ورجلاً صائغاً كان اخوهُ مستوطناً في باريس وله حانوت بالقرب من الجسر الكبير وشاباً من انحاء مدينة روان كان قد شهد فتوح بلغراد ورأى ايضاً روسيين ومجريين وفلمنكيين . وكان احد المغنيّن ويدعى روبرت قد جال في اسيا الشرقية ثم عاد ومات في دار الاسقفية في مدينة شارتر . وكان رجل من التتر مقاولاً على تقديم الخوذ الى جيش فيليب لوبيل . وقد صادف جان دي بلانكاربين رجلاً من اشراف الروس في بلاد التتر يسمى تامر كان خادماً بصفة ترجمان وكثير من تجار برسلو وبولونيا

والنمسا كانوا قد رافقوهُ في سفره الى بلاد التتر واخرون رجعوا معهُ الى بلادهم عن طريق روسيا وكانوا من مدن جانيوا وبيزا والبندقية . واثنان من تجار البندقية طوحت بهم الصدفة الى بخارا ومنهما ذهبا برفق سفير ارسلهُ خولاكو الى خوبيلاي فاستقرا عدة سنين في بلاد الصين والتتر وارسلا بكتب من الخان الاعظم الى البابا وعادا الى الخان الاعظم وصحبتهما ولد احدهما وهو الشهير ماركوبولو واخيرًا قرّ رأيهما على مفارقة خوبيلاي والرجوع الى البندقية . وفي القرن التالي لم تكن الاسفار اقل من هذه منها اسفار جان ديماندبفيل وهو طبيب انكليزي واودريك دي فريول وبيكولاتي وكيليوم دي بولديسل وغيرهم ومن المعلوم ان الاسفار التي ذكرت هي الجزء الاقل وان الذين رحلوا هم اكثر عددًا من الذين كتبوا رحلاتهم وعدد وافر من اولئك المسافرين استقروا في الاماكن التي رحلوا اليها وقضوا فيها اجلهم وبعضهم عادوا الى بلادهم ولم يفوزوا بثمرة ما من اسفارهم واتعابهم سوى التذكار فكانوا يقصون اسفارهم غالبًا مع المبالغة على اقربائهم وانسبائهم ولكن لاريب ان تلك التذكارات وهاتيك الروايات قد انتجت اثمارًا صالحة مفيدة رغمًا عما مازجها من الحكايات التي لا اصل لها . ونقل المسافرون هكذا زرعًا ثمينًا الى المانيا وايطاليا وفرنسا في الاديرة

وبين الاشراف حتى وفي ادنى طبقات الهيئة الاجتماعية ولم يلبث ان اثمر ذلك الزرع بعد زمان قليل . فكل اولئك المسافرين المجهولين الذين حملوا صنائع اوطانهم الى اقاصي البلاد عادوا بمعارف جديدة ليست باقل ثمن منها وتاجروا هكذا على غير علمٍ منهم تجارةً اكثر ربحاً وفائدة من تجارة السلع كافة اذ ليس فقط بواسطتهم اتسعت تجارة الاقمشة الحريرية والاواني الصينية والاثمار الهندية وزادت سهولة ورواجاً وانفتحت طرق ومسالك جديدة للصناعة والتجارة بل نقلوا ايضاً الى اوربا اشيا اجل واربح من ذلك وهي الاخبار والروايات عما شاهدوهُ من الامم والاخلاق الجديدة والاعمال والمصنوعات فتفتحت بذلك الاذهان واخذت بالاتساع بعد ان كانت قد انحصرت في حدود ضيقة جداً عقيب سقوط الدولة الرومانية . فصاروا يحسبون حساباً لاجل قسم من اقسام العالم الاربعة واكثرها سكاناً وتمدناً قديماً وتشوقوا الى درس صنائع ومعتقدات ولغات الشعوب القاطنين فيهِ حتى انهم حاولوا ان يرتبوا تعليم اللغة التترية في مدارس باريس الكلية . ورويداً رويداً تباحثوا فيما نقل لهم من الاخبار ودققوا فيهـا النظر وخفضوا ما فيها من المبالغات وصححوها فذاعت في كل الجهات وانتشرت وحولت الافكار نحو الاماكن الشرقية وتقدم فن الجوغرافية تقدماً بليغاً ومالت العقول في اوربا الى اكتشاف الاراضي الجديدة

ولما عرفت الناس جيدًا نصف الكرة الارضية لم تعد تتصور كالاول انه من المحال وجود شطر ثانٍ لها بل رضخت نوعًا لهذا الفكر وهكذا بينما كان خريستوف كولومبوس سائرًا للاكتشاف على زيبانكو (اليابان) المنوه عنها من ماركوبولو اكتشف على العالم الجديد انتهى)

فيتضح من ذلك ايها السادة مقدار سعة المستقبل الجديد الذي لاح للافكار في اوربا مدة القرن الثالث عشر والرابع عشر من جرى الحوادث الناشئة عن الغزوات الصليبية ولا ينكر ان هذا كان من اقوى الاسباب التي ترتب عليها نمو العقل وحريته اللذان ظهرا بعد نهاية تلك الغزوات . ويوجد ظرف اخر يستحق الالتفات ايضًا وهو انه قبل الصليبية لم يكن البلاط الروماني اي مركز الحكومة الكنائسية يخالط العوام اصلاً بل كانت معاملاته لهم بواسطة الاكليروس سوا كانوا قصادًا مخصوصين مرسلين من قبل كنيسة رومية او اساقفة وقسيسي البلاد - نعم كان لبعض العوام مخالطة مع رومية الا انه بوجه الاجمال كان الاكليروس واسطة بينها وبين الشعوب . ففي مدة الصليبية صارت رومية ممرًا لجانب عظيم منهم سوا كان في ذهابهم ام في ايابهم وعدد كبير من العوام شاهدوا عيانًا امور سياستها واخلاقها واكتشفوا على ما انطوت عليه المباحثات

الدينية من الصوالح الذاتية فلا ريب ان هذه المعرفة الجديدة اورثت العقول جراءة وجسارة لم يكن يشاهد مثلها الى ذلك الحين

فان من يمعن النظر في حالة العقول بوجه العموم حين انتهاء المدة الصليبية على الخصوص في ما يتعلق بالامور الكنائسية لا بد من ان يتضح له امر مستغرب وهو ان الافكار مالت الى الحرية ميلاً شديداً وكفت المعتقدات الدينية عن ان تكون قطباً لدائرتها وموضوعاً وحيداً لسعيها وحركتها وابتدأت الافكار تهتم باشياء اخرى غير منحصرة في الدين فقط كما كانت اولاً

فكان قد زال هكذا في القرن الثالث عشر السبب الادبي الذي حمل الناس على الغزوات الصليبية او اقله الذي هيجها وحركها اليها وكانت حالة اوربا الادبية قد تغيرت تغيراً جسيماً

والحالة الاجتماعية ايضاً حصل فيها انقلاب يماثل هذا فطالما بحثوا عما للحوادث الصليبية من التاثير في هذا الانقلاب وقالوا انها كثيراً ما اجبرت عدداً وافراً من اصحاب المقاطعات الصغيرة على ان يبيعوها الى الملوك او يبيعوا مشارطات الى المدن بقصد جمع النقود والتأهب الى الرحيل مع الصليبية وقيل ايضاً ان مجرد غياب الاشراف عن مقاطعاتهم الالتزامية كان سبباً في فقدانهم جانباً عظيماً من نفوذهم وشوكتهم ولكن لا حاجة لنا على ظني الى الدخول

في شروحات هذا البحث المستطيلة بل يمكننا حصر تاثير الغزوات الصليبية في الحالة الاجتماعية بقليل من الحوادث العمومية . فانها قللت عدد المقاطعات الصغيرة والاشراف الضعيفي الشان وحصرت الشوكة والاملاك في ايدٍ قليلة ولم تظهر المقاطعات الكبيرة للعيان ولا تلك الدوائر السيادية العظيمة ولا ازدادت عدداً الا بعد المدة الصليبية . وكم تأسفتُ على عدم وجود خارطة لفرنسا مقسومة الى مقاطعات سيادية التزامية كما عندنا خارطات تقسمها الى ولايات واقاليم واقضيه وكومون [1] فلو كان عندنا هكذا خارطات مخططة بها كل المقاطعات وحدودها ونسبة بعضها الى بعضٍ والتغييرات المتوالية التي حصلت فيها وامكننا مقابلة حالة فرنسا قبل الصليبية بحالتها بعد ذلك لكنا نعاين مقدار المقاطعات التي انبيت وضمت الى غيرها ومقدار ازدياد ونمو المقاطعات الكبيرة والوسطى فهذا الامر من اعظم النتائج المسببة من الحوادث الصليبية

والاشراف اصحاب الاملاك الصغيرة الذين بقوا حافظين

(١) اصطلاح في تقسيم فرنسا السياسي الحالي واصل ذلك ناشئ عن الحكومة البلدية القديمة فان الكومون الان هي كناية عن اهالي مدينة او قسم من مدينة او ضيعة او مساحة معلومة في البرية لها شيخ تنتخبه يسمى (مير) وهذا التقسيم عليه المعول في الانتخابات السياسية ولدى مداخلة الشعب بامور الاحكام (المترجم)

اراضيهم لم يمكثوا فيها معتزلين كالاول بل صار اصحاب المقاطعات الكبيرة كمراكز يدور حولها الصغراء ويتقربون منهم ويلوذون بهم ويقيمون معهم على الدوام وكانوا قد الفوا هذه الحال في اسفارهم الصليبية حيث كانوا في اضطرار الى اتباع الاكثر غنى وشوكةً منهم لانفاقهِ عليهم المال ولمساعدتهِ لهم في كل ما يلزم فكانوا قد قضوا زماناً معهُ مرافقيهِ ومشاركيهِ في معيشتهِ واخطارهِ ولما عادوا الى بلادهم استمرت في طباعهم تلك الموالفة والمعاشرة فمارسوا الاجتماع حول رئيسهم كالسابق وكما ان المقاطعات الكبيرة اتسعت وزادت اراضيها بعد الغزوات الصليبية كذلك صار لاصحابها دولة وصولة وصار يجتمع عندهم داخل القصر عدد كبير من الاشراف الذين ما زالوا حافظين املاكهم الصغيرة الا انهم لم يمكثوا فيها كالاول

فامتداد وازدياد المقاطعات الكبيرة ونشوء عدد من المراكز الاجتماعية التي يحصل فيها التآلف والاجتماع عوضاً عن التشتيت والتفريق الذي كان سابقاً ذانك هما التاثيران العظيمان اللذان احدثتهما الغزوات الصليبية في الهيئة السيادية

وهذه النتيجة نفسها حصلت ايضاً في المدن لان الحروب الصليبية انشأَت المدن الكبيرة اذ كان المتجر الصغير والصناعة الجزئية غير كافيين لتعمير بلدان عظيمة كبلدان ايطاليا والفلمنك بل التجارة

الواسعة البحرية وعلى الخصوص المتاجرة بين الشرق والغرب هي التي شادتها ورفعت شانها ولم يحمل الناس على توسيع المتاجرة البحرية اكثر مما كان سبق لهم سوى الحروب الصليبية · وبالاجمال اذا نظرنا الى حالة الهيئة الاجتماعية حين منتهى الحروب الصليبية نرى ان حركة التحليل والتفريق التي كانت حاصلة قبل تلك المدة في كل شي قد زالت وبدلت بحركة اخرى مخالفة لها وهي حركة جمع وتاليف في القوة وفي الناس ومالت الاشيا كلها الى التقارب وانضمت الاجزاء الصغيرة الى الكبيرة او تجمعت حولها وعلى هذه الطريقة سارت حالة الهيئة الاجتماعية واخذت في النمو

فما قد اتضح لكم ايها السادة لماذا لم تعد الملوك والشعوب ترغب في الحروب الصليبية عند منتهى القرن الثالث عشر وفي القرن الرابع عشر فانه لم يعد لهم حاجة الى ذلك ولا عادوا يتمنونه وكان الذي حركهم اليه هو روح الدين وتغلب الافكار الدينية على كامل وجودهم وتسلطها عليهم دون شريك فتلك السلطة ضعفت قوتها · وكانوا ايضاً يميلون الى الاسفار الصليبية طلباً للعيشة الجديدة المتسعة المتنوعة فابتدأوا يجدونها في اوربا نفسها باتساع ونمو العلائق الاجتماعية وفي تلك المدة انفتحت لمطامع الملوك الميادين السياسية فما الفائدة التي كانت من الذهاب الى اسيا لاستفتاح الممالك طالما

كان في جوارهم ممالك كثيرة يقدرون على افتتاحها . ولم يذهب فيليب اوغست (ملك فرنسا) الى الفتوحات الصليبية الا عن كره . وهكذا ايضاً كانت الشعوب فانهم رغبوا باغتنام الثروة والفلاح في ميادين التجارة عن السفر والترحل طلباً للاشياء المجهولة . ثم مل العموم الى السير في طلب الاشيا المجهولة اعتاض عنه الملوك بالسياسة والاهلون بالمعاملات التجارية المتسعة . ولم يبق في الهيئة الاجتماعية احد له ذلك الميل سوى مرتبة واحدة من مراتب الاشراف وهم الذين لم يكن في امكانهم توسيع دوائرهم واكتساب علو الشان والرفعة بواسطة السياسة ولا كانوا يعباون بالتجارة ولا يكترثون بها فهولاء لبثوا محافظين على اميالهم واخلاقهم القديمة وذلك هو السبب الذي بعثهم على مداومة الاسفار الصليبية وتجديدها مدة طويلة من الزمان فهذه هي كما اظن ايها السادة نتائج الحروب الصليبية العظيمة الحقيقية اعني اتساع الفكر واحداده وتحريره من جهة وتكبير الدوائر الاجتماعية وانضمامها وفتح ميادين واسعة لسعي واجتهاد الناس كافة من جهة اخرى وقد احدثت نمواً في الحرية الذاتية واتحاداً وانضماماً في السياسة معاً واعانت على استقلال المرء وعلى انضمام الهيئة الاجتماعية . وطالما بحثوا عن وسائل التمدن المادية التي كانت سبباً في جلبها من الشرق وقالوا ان اغلب

الاستنباطات العظيمة التي بعثت على نمو التمدن الاوربـاوي في جاري القرن الرابع عشر والخامس عشر كبيت الابرة والمطبعة والبارود كانت معلومة في الشرق وبالتالي يحتمل ان يكون جابها الصليبية معهم حين رجوعهم . فلا يخلو الامر من وجود بعض الحقيقة في هذه الاقاويل كما ان بعضها يستوجب الشك ولكن الامر الذي لاشك فيه ولا امترا هو تاثير الحروب الصليبية ونتائجها العمومية في الافكار من جهةٍ وفي الهيئة الاجتماعية من جهة اخرى فقد نقلت هذه من طريق ضيقة موحلة الى سبل جديدة رحبة وبدأت باحالة العناصر المتنوعة المركبة منها تلك الهيئة الاجتماعية الى عنصرين فقط الحكومة والشعب كما هي صفة التمدن المتاخر الحقيقية وفي الوقت ذاته اخذ ينمو نظام اعان على حصول هذه النتيجة العظيمة اكثر من الجميع وهو النظام الملكي . فتاريخهُ منذ نشوء الدول المتاخرة الى القرن الثالث عشر يكون موضوع مقالتنا الاتية

المقالة التاسعة

موضوع المقالة · ماهية وظيفة المذهب الملكي العظيمة واهميته في تاريخ اوربا والعالم · الاسباب الحقيقية لتلك الاهمية · وجوب اعتبار النظام الملكي من وجهين · اولاً طبيعته الخصوصية المستمرة · انما هي عبارة عن السلطان القانوني الشرعي · في اي حدود · ثانياً لياقته وتنوعه · كانما المذهب الملكي الاوروباوي نتيجة انواع المذاهب الملكية المختلفة · في الملك الخشن · في الملك السلطاني (امبراطوري) · في الملك الديني · في الملك السيادي الالتزامي · في الملك كما هو في الازمنة المتاخرة بحصر المعنى وفي طبيعته الحقيقية

ايها السادة

عظم اهمية المذهب الملكي في تاريخ التمدن

لقد اعتنيت في اجتماعنا الاخير بتحديد الصفة الجوهرية التي تمتاز بها الهيئة الاجتماعية المتاخرة لدى مقابلتها بالهيئة الاجتماعية الاوروباوية المتقدمة وظننت ان تلك الصفة انما هي حصر جميع عناصر الحالة الاجتماعية المتعددة باثنين فقط وهما الحكومة والشعب وعوضاً عن الاشراف والاكليروس والملوك والاهلين البلديين والزراعيين والارقا الذين كانوا في بدء الامر القوات المتغلبة والشخصين الاولين في مرسح التاريخ لم نرَ في اوربا المتاخرة سوى شخصين عظيمين يشغلان وحدهما المرسح التاريخي اي الحكومة والشعب

وكما ان هذا الامر هو خلاصة التمدن الاوروباوي كذلك هو ايضاً

الغاية التي ينبغي لنا ان نتبعها ونصل اليها بواسطة البحث والتفتيش فيجب ان نبحث عن هذه النتيجة العظيمة ونموها وثبوتها على التدريج . وقد دخلنا في الزمان الذي يعتبر انها ابتدأت تظهر فيهِ اذ كان بين القرن الثاني عشر والسادس عشر كما رايتم تمام العمل البطيء الخفي الذي حول هيئتنا الاجتماعية في اوربا الى هذا الشكل الجديد والحالة النهائية . ولقد درسنا ايضاً اول الحوادث واعظمها التي على مذهبي اعانت اوربا اعانةً عظيمة على سلوك هذا السبيل اعني الوقائع الصليبية

وفي ذلك الوقت اي في اثناء بداية تلك الوقائع الصليبية اخذ في ان يكبر ويعظم نظام كان ربما هو السبب الاقوى في تكوّن الهيئة الاجتماعية المتاخرة وامتزاج جميع عناصرها واحالتها الى قوتين كما تقدم وهما الحكومة والشعب وذلك هو النظام الملكي

ولمن الواضح ان الملك نشا عنهُ امور مهمة جداً في تاريخ التمدن الاورباوي ومراجعة النظر في الحوادث مختصراً تكفي لاقناعنا بذلك وقد يرى نمو هذا النظام سائراً على قدم واحدة على نوع ما مع نمو الهيئة الاجتماعية نفسها اقله مدة طويلة من الزمان . فنجاحها مشترك وليس نجاحهما مشتركاً فقط بل كلما كانت الهيئة الاجتماعية تقترب الى صفتها النهائية المتاخرة كلما كان الملك يكبر وينمو حتى انهُ حينما اكمل

العمل ولم يعد يبقى في ممالك اوربا الكبيرة قوة مهمة قاطعة على نوع ما غير الحكومة والاهالي كانت تلك الحكومة هي الملكية . وهذا لم يتم فقط في فرنسا حيث الامر واضح لا بل في اغلب اقسام اوربا فان تاريخ الهيئة الاجتماعية في انكلترا والمانيا ياتينا بالنتيجة ذاتها تحت اشكال مختلفة نوعاً وفي مددٍ سابقة او لاحقة . ففي انكلترا مثلاً فسدت العناصر القديمة الخصوصية المحلية وعوض عنها بمذهب السلطة العمومية على زمان عائلة تودور الملوكية [1] وكان الملك اذ ذاك في اعظم درجة من النفوذ وهكذا حصل ايضاً في المانيا واسبانيا وجميع ممالك اوربا الكبيرة

اسباب اهمية المذهب الملكي العمومية

واذا خرجنا من اوربا ووجهنا النظر الى سائر العالم نرى ايضاً ما يشابه هذا الامر بعينهِ ونشاهد للملك شاناً ومكانةً عظيمة في كل الاقطار وربما رأينا انهُ النظام الاعم والاكثر دواماً والذي يصعب جداً امنعهُ عن البلاد التي لم يطأها واستئصالهُ من حيث يكون موجوداً . وهو مستولٍ على اسيا من عهد يتجاوز الذكر ولدى كشف امريكا وجدت كل الحكومات الكبيرة هنالك تابعة للمذهب الملكي على تراتيب متنوعة . وان جزنا داخل افريقيا فحيثما نصادف اماً

(١) هي العائلة التي حكمت انكلترا بعد حروب الوردتين وتولى منها خمسة ملوك وخلفتها على سرير الملك عائلة استوارت (للمترجم)

عظيمة نشاهد ذاك المذهب متسلطاً عليها . ولم يدخل المذهب الملكي كل الاماكن فقط بل صلح ايضا في الاحوال الاكثر تباينا واختلافا كالتمدن والخشونة والاخلاق الاكثر ليانة وميلاً للسلام كما في الصين والتي يغلب فيها روح المشاجرة والقتال . واستقر تارة في وسط مذهب الاسباط اي في الهيئات الاجتماعية المركبة من مراتب متنوعة منتظمة وطوراً في قلب مذهب المساواة اي في الهيئات الاجتماعية الخالية بالكلية من انواع المراتب الرسمية المستمرة . وكان في غالب الاحيان مستبداً جائراً واحيانا مساعداً على نمو التمدن حتى وعلى نمو الحرية ايضا . فكانما هو راس يصلح لعدد من الاجسام المختلفة او ثمرة تجتنى من الاغراس الاكثر تنوعاً . وهذا الامر يمكننا من الاكتشاف على كثير من النتائج المهمة المفيدة على اننا نكتفي باثنتين فقط

اولاً انهُ لمن المحال ان يكون امر كهذا ناشئا عن الصدفة المحضة والقوة والاختلاس فقط ولمن المحال الّا يكون بين طبيعة الملك باعتبار كونهِ نظاماً وطبيعة الانسان ذاتياً او الهيئة الاجتماعية جملةً نسبة عظيمة ومشابهة قوية . نعم ان القوة مقترنة بالنظام المذكور منذ الاصل وانها ساعدت كثيراً على نجاحهِ وتقدمهِ لكن اذا صادفتم نتيجة كهذه واذا رأيتم حادثا عظيما ينمو ويتجدد على توالي

الدهور والاحقاب وفي كامل الاحوال المتنوعة فلا تسبوهُ ابداً الى القوة . ومع ان القوة لها تداخل عظيم يومياً في الاعمال البشرية فليست هي مبداها ومحركها الاكبر بل يفوق القوة وفعلها على الدوام ويسود عليهما سبب ادبي متوقف عليهِ بث الامور بجملتها . ونسبة القوة الى تاريخ الهيئات الاجتماعية كنسبة البدن الى الانسان فلا ريب ان البدن لذو اهمية عظيمة في حيوة الانسان ومع ذلك ليس البدن مبدا حياتهِ والحيوة انما تسري فيهِ لا تصدر عنهُ . وهكذا ايضاً تركيب الهيئات الاجتماعية البشرية فمهما كان للقوة فعلٌ فيها فليست مع ذلك القوة التي تسوسها ولا في يدها امرها بل تستتر خلال طارئات القوة تصورات فكر يقو تاثيرات ادبية فتدبر مجرى الهيئات الاجتماعية ولا بد من ان يكون سبب كهذا أيد الملك ونجحهُ لا القوة

وامر ثانٍ يستحق الالتفات بقدر ذلك ايضاً هو كون النظام الملكي ذا ليانة واستعداد طبيعي للتلطيف وللصلاح في عدد من الظروف المتنوعة . فانظروا الى هذه المناقضة وهي انهُ من طبعهِ الوحدة والاستمرار والبساطة ولا يحتمل التغييرات العديدة كغيره من النظامات ومع ذلك يصلح للهيئات الاجتماعية الكلية المباينة بعضها لبعض فيجب ان يكون التنوع مما يوافق طبيعتهُ ولا شك انهُ مرتبط بكثير من العناصر والمبادي المتباينة التي في الانسان او

في الهيئة الاجتماعية . وبما ان المورخين لم يعتبروا النظام الملكي كما
ينبغي في كامل اتساعهِ ولم يدخلوا من جهةٍ في البحث عن مبداه
الخصوصي الثابت وعن جوهرهِ العديم التغير مهما كانت الظروف
التي يوجد فيها ولا راعوا من جهة اخرى كامل التنوعات التي
يقبلها وجميع المبادي التي تتحد معها بناء على ذلك اي بما انهم لم يعتبروا
الملك من ذينك الوجهين المتسعين لم يدركوا جيدًا على الغالب
حقيقة اهميتهِ في تاريخ العالم ولا فهموا كنه طبيعتهِ ومفاعيلهِ

فهذا الامر ارغب اتمامهُ الان بطريقة توقفنا حق الوقوف على
حقيقة نتائج هذا النظام في اوربا الفاخرة سوا كانت صادرة من
مبداه الخصوصي ام من التلطيفات التي طرأت عليهِ ولا ريب ان
شوكة الملك تلك القوة الادبية التي هي حقيقة اصلهِ ليست قائمة
بارادة الانسان الذاتية الخصوصية الذي هو ملك ولا شك ان الشعوب
بقبولهم الملك نظامًا والفلاسفة بتأييدهم اياهُ مذهبًا لم يقصدوا قبول
سلطان ارادة رجل على ما هي عليهِ في حد ذاتها من الغباوة والتجبر
وقلة الرشد والاهواء . فالملك هو غير ارادة انسان واحد ولئن
كان ذلك ظاهر شكلهِ بل هو عبارة عن السلطة القانونية اي تلك
الارادة التي من جوهرها الحقانية والعدل والرشاد وعدم التغرض
والتنزه عن كامل الارادات والسمو عليها والتي يحق لها ان تسوسهم

الملك هو عبارة عن الوازع الشرعي القانوني

ما دامت على هذه الصفة فذلك هو معنى الملك في عقول الشعوب وسبب قبولهم اياه

وهل يوجد بالتاكيد ايها السادة وازع شرعي اي شريعة لها حق الحكم على الناس وسياستهم فانه لمؤكد انهم يعتقدون ذلك لانهم يجتهدون على الدوام وطالما اجتهدوا ومن المحال الاّ يجتهدوا بالدخول تحت حكمها والخضوع لسلطانها . ولنفترض لستُ اقول امةً بل جمعاً من الناس قليلاً عددهُ خاضعاً لسلطانٍ لم يكن الا بالفعل فقط اي لقوة لا حق لها غير حق القوة ولا تحكم بالعدل والحق . فالطبيعة البشرية تنكر ذلك الافتراض وتنفر منهُ اذ لا بد لها من اليقين بالحق فانها تبحث عن سلطة الحق وهي السلطة الوحيدة التي يرتضيها الانسان . وما هو التاريخ اما هو بيانٌ واثبات ذلك الامر الكلي . وما سبب المشاجرات العظيمة والحروب التي اكثرها تشغل حيوة الشعوب ليست غايتها الاجتهاد العظيم للحصول على الوازع الشرعي القانوني حتى يتم الخضوع لاحكامهِ . وليس الشعوب فقط بل الفلاسفة ايضاً يعتقدون بوجودهِ وعلى الدوام يبحثون عنهُ . وما هي تلك المذاهب والاراء الفلسفية السياسية اما هي البحث عن الوازع الشرعي القانوني . وما فحوى تلك التآليف . اغير مسئلة معرفة لمن يحق الحكم على الهيئة

الاجتماعية . وان راجعتم الآراء الثيوكراتيكية (الحكم في ظل اله) والملكية والسيادية والجمهورية تروها كلها تفتخر بكونها عرفت لمن السلطان الشرعي وكل منها يعدُّ الهيئة الاجتماعية بان يوضعها تحت حكم سيدها القانوني . فاكرر القول ان تلك هي غاية اعمال الفلاسفة كافة واجتهاد الامم قاطبة

وكيف يمكن الا يعتقد اولئك وهولاء بالوازع الشرعي ام كيف يسوغ لهم الا يبحثوا عنهُ على الدوام . فان افترضنا اقل الاشياء مثلاً بان يطلب من الناس اتمام امر ما سوا كان متعلقاً بالهيئة الاجتماعية بجملتها ام بعدد قليل من الناس ام بواحد منهم أفلا يحتاج الى قانون لاتمام هذا الامر والى ارادة قانونية تتبع وتنفذ . وسوا كنتم تبحثون عن الامور الطفيفة المتعلقة بالحيوة الاجتماعية ام عن اعظم حوادثها ووقائعها فعلى الحالين لا بد لكم من ان تصادفوا حقيقة تضطرون الى تأكيدها وتثبيتها او تصوراً فكرياً حقيقياً عادلاً تلتزمون الى ادراجهِ في العمل فذلك هو الوازع الشرعي الذي لم تزل الفلاسفة والشعوب وان تزال تتشوف اليهِ وترغبهُ

ولكن الى اي حد يمكن تفويض امر الوازع الشرعي بوجه عمومي ومستمر الى قوة ارضية وارادة بشرية . ام ما الذي يحسب بالضرورة هالاً ومضراً في مثل هذا الافتراض ام ما الذي يجب ان نفتكره

خصوصاً من جهة افتراض كون الملك عبارة عن الوازع الشرعي ام ما هي الشروط والحدود التي لا بد منها لقبول هذا الافتراض . فانها هذه مسائل عظيمة لا يستدعي الموضوع دخولي في البحث عنها الا انني لا اقدر استغني عن بيانها فهنذا اذكر لكم شيئاً عنها في سياق الحديث

فانني اوكد والذوق السليم يثبت تاكيدي ان الوازع الشرعي الكامل الدائم لا يسوغ ان يكون مخصوصاً برجلٍ ما وان كل من يعزو الوازع الشرعي الى قوة بشرية اية كانت انما هو في ضلالٍ مبين ومضر ولذلك وُجِدت ضرورة تحديد جميع السلطات بقطع النظر عن انقابها واشكالها ومن ذلك نتج عدم قانونية كل حكم مطلق اياً كان اصلهُ فتوحاً او ارثاً او انتخاباً . وقد يقع الاختلاف على جودة وسائل وطرائق البحث عن الوازع الشرعي اذ انها تتنوع بحسب ظروف الزمان والمكان ولكن لا يسوغ اصلاً لقوةٍ ما اية كانت ان تستولي على سلطة الوازع الشرعي بطريقة مطلقة مستقلة في اي مكان او زمان كان ولا يعتبر ذلك قانونياً

ووضعنا هذا المبدا لا يمنع كون الملك يظهر لنا في جميع مذاهبه بهيئة الوازع الشرعي . فان املنا اذاننا الى المذهب التوكراتيكي نسمعهُ يقول ان الملوك ظل الله على الارض الامر الذي معناهُ انهم

صورتا العدل والحق والجودة في درجة الكمال · وان سالنا المشرعين يجيبونا ان الملك هو الشرع الحيّ وتفسير ذلك ايضاً ان الملك هو عبارة عن الوازع الشرعي اعني الشريعة التي لها حق الحكم على الناس · وان خاطبنا الملك ذاته بهذا الشان اي المذهب الملكي المحض يقول لنا انهُ عبارة عن الدولة وعن المصالح العامة . ففي كل مذاهب الملك وفي جميع احوالهِ نجدهُ على الدوام مدعياً انهُ عبارة عن الوازع الشرعي الذي وحده يحق لهُ الحكم قانونياً على الهيئة الاجتماعية

صفات الوازع الشرعي العمومية

ولا محل للعجب من هذا الامر لاننا اذا بحثنا عن صفات الوازع الشرعي الصادرة عن ذات طبيعتهِ نرى اولاً انهُ واحد اذ ليس الا حقيقة واحدة وعدل واحد وهكذا الوازع الشرعي يجب ان يكون واحداً ثم انهُ مستمر دائم ولا تتغير حالتهُ وكذلك الحقيقة فانها دائماً على حالة واحدة دون تغيير اصلاً · واخيراً منزلتهُ عالية ومنزهة عن كامل تقلبات هذا العالم وحظوظهِ وليس لهُ من العالم على نوعٍ ما سوى النظر اليهِ والحكم عليهِ فتلك هي وظيفتهُ · فاننا نرى جميع هذه الصفات العقلية الطبيعية التي يوصف بها الوازع الشرعي ظاهرة في المذهب الملكي فهو يقلدها جميعها على نوع حسي وهو على صورتها ومثالها في ظاهر الامر · فافتحوا المصنف الذي فيهِ

موسيو بانجامين كونستان شخَّص لنا الملك ببراعة كقوة خلية الغرض معدِّلة مسكِّنة تعلو على طارئات الهيئة الاجتماعية وتجل عن مشاجراتها ولا تباشر العمل الاَّ في اوقات الشدائد العظيمة والاهوال الجسيمة . أَفلا يجب ان تكون هكذا على نوع ٍما هيئة السلطان القانوني في حكمهِ وسياستهِ الامور البشرية . ولا شك ان هذا التصور من شانهِ ان يؤثر في العقول حتى انهُ انتقل سريعاً من بطون الكتب الى الواقع فان احد المالكين في البرازيل جعلهُ اساساً لملكهِ في النظامات المسماة بالكونستيتسيون . فالملك هنالك عبارة عن قوة معدلة تعلو على القوات الفعالة وكمشاهدٍ بسيط للمشاجرات السياسية وقاضٍ عليها

فمن اي وجهٍ اعتبرنا النظام الملكي وقايسناه بالوازع الشرعي نجد المشاكلة الظاهرة الخارجية عظيمة جداً بينهما فلا غرو ان تكون أثرت في عقول البشر . فكلما مالت عقولهم الى التامل في طبيعة الوازع القانوني ودرس صفاتهِ الجوهرية كانوا يفضلون الملك على غيرهِ . ولما كانت الافكار الدينية راجحة فعادة التامل في صفات الله جذبت الناس الى المذهب الملكي المحض . وكذلك لما كثر المتشرعون في الهيئة الاجتماعية واعتادوا على درس طبيعة وصفات الوازع القانوني في مطالعتهم الشريعة والقوانين حملهم ذالك على

أن يتصوروه في المذهب الملكي . فكلما كان العقل البشري يهتم في التامل بطبيعة ووصف الوازع القانوني الشرعي ولم تجاءت اسباب اخرى تلهيهُ عن نتائج تاملهِ كان دائماً يميز ويفضل المذهب الملكي الذي يشاكل الوازع ويماثلهُ بالصورة

وفضلاً عن ذلك يوجد زمان يساعد على هذا التصور بنوع خصوصي وهو الزمان الذي تندفع فيهِ القوات الشخصية في العالم وتثور تابعة اهوأها والذي يستبد فيهِ حب الذات في الافراد عموماً عن جهل او عن توحش او عن فساد في الاخلاق فتخبط الهيئة الاجتماعية حينئذٍ خبط عشواء وسط ازدحام تلك الارادة الشخصية ونظراً الى عدم تمكنها بمجرد سير الاحوال الطبيعي من الوصول الى الانضمام والاتحاد في الارادة لكي تحصل على النظام فتميل ميلاً شديداً الى سلطة ووازع يستطيع اخضاع الافراد طراً . واذا رأت الناس حينئذٍ نظاماً فيهِ بعض صفات الوازع القانوني يعدهم بالحكم عليهم فيسرعون بالانضمام اليهِ للحال مع الرغبة والاهتمام العظيم كما يسرع المظلوم المنفي ملتجئاً الى حظيرة الكنيسة وامور كهذه تقع في ازمنة فتوة القوم حيث يكون عدم النظام والخلل كالازمنة التي قد اطلعنا على تاريخها فان الملك يناسب كثيراً ازمنة كهذه قد انثلم نظامها انثلاماً شديداً وتاقت فيها الهيئة الاجتماعية الى الترتيب والنظام

دون ان تقدر على النجاح بواسطة اتفاق الارادات الشخصية مجردًا . و يوجد ايضًا اوقات اخرى يناسب فيها الملك لاسباب مناقضة للاسباب المتقدمة . فلماذا ثبت العالم الروماني الذي كان قريبًا من الانحلال حين انتهاء الجمهورية نحو خمسة عشر قرنًا زيادة تحت اسم تلك السلطنة التي لم تكن في واقع الامر سوى مداومة التقهقر وتطويل النزاع . أليس ان الملك ثبتهُ ام هل يستطيع نظام غير الملك ان يحدث نتائج كهذه . كلا بل الملك وحدهُ كان قادرًا على ضبط هيئة اجتماعية كالرومانية تمكن منها حب الذات والانانية وساقاها الى تفرقها وتلاشيها . فالحكومة السلطانية ثبتت الدولة الرومانية مدة خمسة عشر قرنًا مع انها كانت مائلة طبعًا الى الخراب . فيوجد والحالة هذه اوقات يستطيع فيها الملك وحدهُ ان يؤخر انحلال الهيئة الاجتماعية واوقات اخرى يقدر وحدهُ على تعجيل تنضيمها وتاليفها والباعث على ذلك في الحالين وسبب تاثير الملك هكذا في الحوادث هو كونهُ يماثل الوازع القانوني صورةً وفعلاً اكثر من غيره من انواع الحكومات

فقد علمنا الان ان لهذا النظام في كل الازمنة التي نصادفهُ فيها صفةً جوهريةً ومبدأً ادبيًا ومعنىً حقيقيًا خصوصيًا بهِ تقوم قواه وهو كونهُ صورةً ومثالاً وترجمانًا مفترضًا لتلك الارادة الواحدة

السامية القانونية في جوهرها التي وحدها لها حق الحكم على البشر وسياستهم كما سبق الكلام

انواع الملك المختلفة

ولننظر الان الى الملك من الوجه الثاني اعني من جهة لياقته والوظائف المتنوعة التي اتمها والنتائج التي اصدرها ولنعطِ البيان على ذلك ونحدد اسبابهُ . وهذا الامر مما يسهل علينا اذ يمكننا البحث عنهُ في التاريخ وخصوصاً في تاريخنا الاورباوي لان الملك تأتى لهُ في اوربا الحاخرة بواسطة تداول بعض الظروف الغريبة ان يتزيا بزي جميع الانواع التي ظهرت لهُ في تاريخ العالم . فالملك الاورباوي كان على نوع ما حاصل جميع انواع الملك الممكنة وخلاصتها . فهذا اباشر تاريخهُ من القرن الخامس الى الثاني عشر وستنظرون كل الهيئات المختلفة التي ظهر بها وكيف تبرز لنا في كل مكان صفة التنوع والتشبك والتصادم المخصوصة بعموم التمدن الاورباوي

فانهُ حين اغارة الجرمانيين الكبيرة في القرن الخامس كان نوعان من انواع الملك في الوجود الملك الخشن والملك السلطاني (امبراطوري) اي ملك كلوفيس وملك قسطنطين وكل منهما مباين للاخر في مباديهِ ومفاعيلهِ . فالملك الخشن هو انتخابيٌّ في جوهرهِ فكان الجرمانيون ينتخبون ملوكهم لكنَّ ذلك الانتخاب لم يكن

على الصورة التي نعهدها بل كان الذي يُعرَف له بالشجاعة والفروسية من الشجعان يتسلط على رفقائهِ ويامر عليهم فالانتخاب هو الاصل في الملك الخشن وصفته الجوهرية الابتدائية على انهُ اخذ يحصل فيهِ بعض التغيير في القرن الخامس وتخللت فيهِ وقتئذٍ عناصر جديدة وذلك ان القبائل كان لكلٍ منها رئيس في البداية ثم نشأَت اعيال وتقدمت على غيرها ثروةً واعتبارًا وسادت عليها فابتدأَت التوارث حينئذٍ وانحصر انتخاب الروساء في الاعيال المذكورة فهذا اول مبدا مختلف شارك المبدا الانتخابي المتسلط

ثم انهُ كان قد تخلل الملك الخشن عنصرٌ آخر ايضًا او بالحري تصور وهو التصور الديني · فيوجد اعتقاد عند بعض شعوب البربر كالغوثيين مثلاً وهو ان اعيال ملوكهم من سلالة اعيال آلهتهم او من سلالة الابطال الذين أُلهوا عندهم كاودين[1] مثلاً فهذا الامر يماثل ما ذكرهُ هومورس عن اليونان الذين كانوا يزعمون ان ملوكهم من سلالة الهة او نصف الهة ويقدمون لهم نوعًا من العبادة مع ان سلطتهم كانت محدودة . فكان التغيير والتحريف هكذا قد اعترى

(١) قيل انهُ جاءهم من اسيا وافتتح البلاد السكاندينافية اي السويد والنوروج والدنيمارك فألهوهُ · وينسبون اليهِ اعمالاً عظيمة خيرية ومن جملتها انهُ عرَّض نفسهُ للهلاك في النار حبًا بخلاص شعبهِ ويظن انهُ كان قبل المسيح بسبعين سنة وبعضهم زعم انهُ كان بعد المسيح (للمترجم)

الملك الخشن في القرن الخامس ولكن مبدأهُ الاصلي كان لم يزل متغلباً

واما الملك الروماني السلطاني فهو على هيئة اخرى لانهُ كان عبارةً عن شوكة الامة ووريث سلطة الشعب الروماني وعزتهِ وان اعتبرنا الملك في زمان اوغسطوس وطيباريوس نرَ ان السلطان (امبراطور) هو نائب ديوان الشيوخ (السنت) وجمعيات الشعب (الكوميس) وكامل الجمهورية فهو وريثها وقد جمعت قوتها وحصرَت في ذاتهِ . أَفلا يتضح ذلك من وداعة السلاطين الاولين وعلى الخصوصَ اولي المعرفة والدراية منهم الذين كانوا يدركون حقيقة منزلتهم فكانهم يشعرون بسطوة الشعب الذي كانت لهُ السلطة وتنازل لهم عن حقوقهِ ويخاطبونهُ كما لو كانوا نوابهُ او وزراءهُ ولكن في الواقع كان في يدهم الامر وكان لهم كامل السلطة التي كانت للشعب وكانوا ينفذون احكامهم بصرامة رهيبة . وهذا الانقلاب لا يصعب علينا ادراكهُ ايها السادة لاننا قد شاهدناه باعيننا نحن بالذات ورأَينا السلطان ينتقل من الشعب الى رجل واحد وذلك هو تاريخ نابوليون فانهُ كان عبارة عن تشخص الشعب المالك وطالما ذكر هذا الامر قائلاً من مثلي انتخبهُ ثمانية عشر مليوناً من الرجال ومن مثلي وكيل عن الامة . والنقش الذي كان على الدراهم المضروبة في مدتهِ من الجهة

الواحدة (الجمهورية الفرنساوية) ومن الجهة الثانية (نابوليون سلطان)
مما يثبت الامر الذي اوردته اي ان الشعب كان ملكاً ونابوليون
مشخصة . فتلك كانت ايها السادة صفة الملك الروماني الاساسية
ودامت له تلك الصفة مدة الثلاثة قرون الاولى من السلطنة حتى
انه لم يتحول الى شكلهِ النهائي الكامل الا في مدة ديوكليسيانوس .
وحينئذٍ كان عتيداً ان يطرأ عليهِ تغيير عظيم فكان يتهيأ للظهور
ملك جديد لان النصرانية كانت تهتم منذ ثلاثة قرون في ادخال
العنصر المسيحي الى السلطنة الرومانية ونجحت في زمان قسطنطين
فاكتسب اذ ذاك العنصر الديني نفوذاً كبيراً ولكنهُ لم يتغلب بالكلية
واختلفت هيئة المُلك فلم يعد اصلهُ بشرياً ولم يبق الامير نائباً عن
الشعب كالاول بل صار ظل لله ونائبه والسلطة صارت تنزل اليهِ
من اعلى حال كونها في المُلك السلطاني كانت تصعد اليهِ من اسفل
فهاتان حالتان مختلفتان جداً ونتائجها متباينة فانهُ يعسر التوفيق
بين حقوق الحرية والضمانات السياسية من جهة ومبدا المُلك
الديني من جهة اخرى على ان المبدا في حد ذاتهِ هو سام وادبي وذو
فوائد وها كم وصف الامير في القرن السابع على مقتضى المذهب
الملكي الديني وذلك ماخوذ عن قوانين مجمع توليدو

(ان الملك انما يسمى بالملك لانهُ يحكم بالعدل)[1] فان سلك بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايثم خسارة . فبحق كان اذاً اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الاَّ من عدل . والفضيلتان الملوكيتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة واحترامها ..... واطاعةً للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا قوانين مملوءة حكمة تلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر اهالي مملكتنا .... والله الذي خلق الاشيا طرّاً جعل راس الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد ان تتشعب منهُ العروق فتتصل بسائر الاعضا وجعل في الراس مصابيح الاعين ليبصر كل الاشيا التي تاتيهِ بالضرر ورتب لهُ القوة العاقلة وولجهُ بان يسوس بها سائر الاعضا ويدبر عملها بحكمة ... فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشيا المتعلقة بالشعوب حتى اذا ما كانت الامراء في امنٍ مضمون يكون هذا ضامناً امن الشعوب انتهى) . على انهُ يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني عنصر غير العنصر الملكي نفسهِ وتشاركهُ سلطة اقرب الى الله الذي هو ينبوع الملوكة من الملك ذاتهِ وهي سلطة الاكليروس الكنائيسية

(١) لفظة ملك باللاطينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (المترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آلة تحركها ايدي مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال ونتائج هذا النظام . فكانت اذاً في القرن الخامس اشكال المذهب الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناشئ حديثاً وكانت حظوظها مختلفة كمباديها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انهُ حصل السعي من الاكليريكيين في تحويلهِ الى الهيئة السلطانية او الدينية ولكنَّ الانتخاب بقي مرجحاً في العائلة الملوكية وان مازجهُ بعض التاثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين وتيسر لهُ ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلاطين الرومانيين ومطالعة كسيودور [1] تكفي لتاكيد هذا الامر

وفي اسبانيا كان الملك دينياً اكثر من كل مكان على ما يظهر وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيراً عند ملك الهروليين ثم اتخذه تيودوريك وزيراً ولهُ جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠ ومات سنة ٥٨٥ للمسيح (المترجم)

(ان الملك انما يسمى بالملك لانه يحكم بالعدل)[1] فان سلك بعدالة سمي بالملك قانونياً وان ظلم الرعية خسر هذا الاسم ايشم خسارة . فبحق كان اذاً اباؤنا يقولون لا يحسب ملكاً الا من عدل . والفضيلتان الملوكيتان الاصليتان هما العدل والصدق . والشوكة الملوكية يطلب منها كما يطلب من سائر الشعب اعتبار الشريعة واحترامها . . . . . واطاعة للارادة السماوية قد رتبنا لنا ولرعايانا قوانين مملوة حكمة تلتزم بالطاعة لها عظمتنا وعظمة خلفائنا وسائر اهالي مملكتنا . . . . والله الذي خلق الاشيا طراً جعل راس الانسان مرتفعاً الى اعلى واراد أن تتشعب منهُ العروق فتتصل بسائر الاعضا وجعل في الراس مصابيح الاعين ليبصر كل الاشيا التي تاتيه بالضرر ورتب لهُ القوة العاقلة ووجهُ بان يسوس بها سائر الاعضا ويدبر عملها بحكمة . . . فيلزم اذاً اولاً ترتيب ما يختص بالامراء ووقايتهم والمحافظة على حياتهم ثم الامر بالاشيا المتعلقة بالشعوب حتى اذا ما كانت الامراء في امن مضمون يكون هذا ضامناً امن الشعوب انتهى) . على انهُ يتخلل غالباً في المذهب الملكي الديني عنصر غير العنصر الملكي نفسهِ وتشاركهُ سلطة اقرب الى الله الذي هو ينبوع الملوكة من الملك ذاتهِ وهي سلطة الاكليروس الكنائيسية

(١) لفظة ملك باللاطينية (ركس) تفسيرها العدل والاستقامة (المترجم)

التي تحول بين الله والملوك وبين الملوك والشعوب حتى يصبح الملك حال كونه صورة الالهية في خطر من ان يصير آلة تحركها ايدي مفسري الارادة الالهية البشريين وذلك سبب جديد لتنوع احوال ونتائج هذا النظام . فكانت اذًا في القرن الخامس اشكال المذهب الملكي ثلاثة تشيدت على رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وهي الملك الخشن والملك السلطاني والملك الديني الناشئ حديثًا وكانت حظوظها مختلفة كمباديها

فالملك الخشن تغلب في فرنسا في زمن السلالة الاولى . نعم انه حصل السعي من الاكليريكيين في تحويله الى الهيئة السلطانية او الدينية ولكن الانتخاب بقي مرجحًا في العائلة الملوكية وان مازجه بعض التاثيرات الوراثية والافكار الدينية

واما في ايطاليا فتغلب الملك السلطاني عند الاستروغوثيين وتيسر له ضبط العوايد البربرية وقام تيودوريك خليفة للسلاطين الرومانيين ومطالعة كسيودور (١) تكفي لتاكيد هذا الامر

وفي اسبانيا كان الملك دينيًا اكثر من كل مكان على ما يظهر وسبب ذلك مجامع توليدو التي كانت صاحبة السلطة النافذة

(١) مورخ لاطيني ومن رجال السياسة خدم وزيرًا عند ملك الهروليين ثم اتخذه تيودوريك وزيرًا وله جملة تاليف تاريخية وفلسفية ولد سنة ٤٧٠ ومات سنة ٥٨٠ للمسيح (للمترجم)

وان لم تكن صاحبة الامر - فكانت الصفة الدينية متغلبة هنالك ان لم يكن في حكومة الملوك الفيزيغوثيين نفسهم فاقلهُ في الشرائع التي كان الاكليروس ينصها لهم والاقوال التي كان يلقنهم اياها

واما في انكلترا فكانت الاخلاق الخشنة لم تزل باقية على حالها بين الساكسونيين . والسبع ممالك (هبتارشي) لم تكن سوى سبع قبائل مختلفة كل لها رئيسها والانتخاب الحربي كان جاريًا هنالك اكثر من كل مكان وبالاختصار كان الملك الانكلوساكسوني صورة الملك الخشن الحقيقية

فكانت الثلاثة انواع المذكورة للملك متظاهرة من القرن الخامس الى السابع ومختلطة بالحوادث العمومية وكان احدها او الاخر متغلبًا بحسب الظروف في اقسام اوربا المختلفة

وكانت الامور متزعزعة ومضطربة بهذا المقدار في ذلك الوقت حتى انهُ لم يلبث شي ولا استقر امر ودامت الحال على التقلب الى القرن الثامن دون ان تتخذ الملك هيئة نهائية في مكان ما . ولكن عند منتصف القرن الثامن ولدى ظفر سلالة ملوك الافرنك الثانية اخذت تنمو الحوادث وتتجلى واتسعت دائرتها ووضحت نتائجها وصارت اشكال الملك المتنوعة تتعاقب في برهة وجيزة من الزمان ثم امتزجت جميعًا كما يأتي بيانهُ وهو انهُ لما خلف الكارلوفنجيون المروفنجيين

رجعت هيئة الملك الخشن وعاد الانتخاب لان بيبين طلب ان يصير اجراء انتخابه وتم له هذا في سواسون . وكذلك لما وهب الكارلونجيون الاولون ممالك لاولادهم اعتنوا بان يرضى اعيان تلك الممالك بامارة اولادهم ولما قسموا المقاطعات وغير ذلك سعوا في تثبيت الامر من الجمعيات العمومية الشعبية . وبالاختصار عاد المبدأ الانتخابي على نوع ما تحت شكل قبول الشعب . ولا بد ما تذكرون ان تبوء الكارلونجيين الملك عدّ حينئذٍ كاغارة جرمانية جديدة في غربي اوربا واعاد من العدم الى الوجود بعض اثار طفيفة زهيدة من ترتيباتهم واخلاقهم القديمة .

ثم اننا نرى في ذات الوقت تخلل المبدا الديني في الملك باكثر صراحة وزيادة تاثيره فيه فان البابا اقر بيبين في الملك بحسب طلبه لان شوكة الدين كانت قد عظمت اذ ذاك . وهكذا فعل ايضاً شارلمان واخذ ينمو الملك الديني على هذه الصورة . ومع ذلك لم تكن هذه الصفة غالبة في مدة شارلمان بل كان قصده ان يحيي الملك السلطاني ويعيده كما كان سابقاً وذلك امر جلي ومع انه اتحد مع الاكليروس كان جل مرامه تنفيذ ما آربه بواسطتهم ولم يكن الة في يدهم بل كان فكره الوحيد وميله الشديد ان يضم البلاد ويجعلها مملكة واحدة كما كانت في زمان السلطنة الرومانية هذا

ما كان يهجس في صدر شارلمان على الدوام

ولما مات خلفهُ لويس لوديبونر (لين العريكة) ولا يخفى ما حل بالسلطة الملوكية من الذل والهوان في مدة حكمهِ فكان الاكليروس متسلطاً على الملك تسلطاً مطلقاً حتى انهُ كان يوبّخهُ ويخلعهُ عن الملك ويردهُ اليهِ وبالاختصار يحكم عليهِ كيف شاء حتى ظهر تغلب الملك الديني المحض اذ ذاك

فمن نصف القرن الثامن الى نصف القرن التاسع ظهرت الانواع الثلثة الملكية باجلى بيان في الحوادث المهمة الواضحة المتتالية التي شاهدناها

وبعد وفاة لويس لوديبونر كاد ان يختفي اثر الاشكال الثلثة الملكية معاً نظراً الى الفساد والخلل الذي سقطت فيهِ اوربا حينئذٍ حتى لم يعرف شي من شي وبعد ان مضت مدة على ذلك وتغلب المذهب السيادي الالتزامي ظهر نوع رابع من انواع الملك مباين لكل التي نظرناها وهو المختلط بين الملكي والالتزامي. وهذا الشكل غير صريح وعسر التحديد والوصف جداً. فقد قيل ان الملك كان في المذهب السيادي كبير الاشراف وسيد السادات وانهُ كان بينهُ وبين الهيئة الاجتماعية بتمامها ارتباط شديد بواسطة سلسلة درجاتها وتعلق بعضها ببعض وانهُ اذا استدعى اليهِ مسوديهِ ومسودي مسوديهِ الى اخرهم يكون قد استدعى الشعب بتمامهِ فتظهر حينئذٍ

حقيقة ملوكته . فلست أنكر ان هذه كانت طريقة المذهب السيادي النظرية ولكنها طريقة نظرية محضة ولم تكن قط عملية ولا صار تنفيذها فعلاً ونفوذ الملك هذا العمومي بواسطة سلسلة النظام السيادي وتلك الرباطات التي توصل الملك بكامل الهيئة الاجتماعية السيادية انما هي اوهام مولفين لا اصل لها الا في الكتب ولكن في واقع الامر كان اكثر الاشراف الالتزاميين في ذلك الوقت مستقلين عن الملك وعدد منهم كانوا بالكاد يعرفون اسمهُ ومنهم من لم يكن بينهُ وبين الملك علاقة ما اصلاً ومنهم من كان بينهم وبينهُ علاقات نادرة وكل سلطة في ذلك الوقت كانت محلية مستقلة . وتسمية احد الاشراف الالتزاميين بالملك لم تكن فائدتها سوى الذكر فقط ولم يكن ذلك امراً حقيقياً . وعلى تلك الحالة كان الملك في جاري القرن الحادي عشر ولم يبتدي التغيير الاَّ في القرن الثاني عشر في مدة لويس لوكرو (السمين) . فصار يذكر اسم الملك اكثر من الاول واتصل نفوذهُ الى الاماكن التي لم يكن لهُ بها مداخلة من قبل وعظمت اهميتهُ في الهيئة الاجتماعية ولم يكن ذلك ناشئاً عن امر من الامور التي كانت قبلاً سبباً في نفوذ الملك وتغليبهِ فلم يعظم شان الملك وقتئذٍ ولا ثبتت دعائمهُ بسبب كونهِ وارث الامبراطورية او على سبيل الملك السلطاني اي بناء على كونهِ موسساً على الانتخاب او لصفة كونهِ صادراً من لدن

العزة الالهية . كلا بل كان الانتخاب قد تلاشى امرهُ ورجح مبدا الوراثة رجحاناً نهائياً وهكذا الدهن وان كان يقر الملوك في ملكهم الان الافكار لم تكن تحفل بهذا الامر في زمان تبوُّ لويس لكرو سرير الملك بل كان قد نبغ عنصر جديد وصفة كانت مجهولة من قبل في كلٍ من انواع الملك التي ذكرناها وابتدأ ملك جديد

صفة الملك المتاخر الحقيقية

فالهيئة الاجتماعية كانت في تلك المدة على حالةٍ لا توصف من الخلل وعدم الانتظام وكانت المظالم والتعديات مستمرة ولا حاجة الى التكرار . ولم يكن للهيئة الاجتماعية قدرة على مقاومة تلك الحالة التعيسة ولا كان لها وسائط تمكنها من الحصول على طرائق العدالة والاتحاد والراحة . فالنظامات الالتزامية ومجالس البارونات والمحاكم السيادية كل هذه الرسوم التي بنواعلها في الازمنة المتاخرة دعوى كون المذهب السيادي الالتزامي حكماً مرتباً منظماً كانت باطلة لاطائل تحتها ولا تجدي نفعاً . فلم يكن ما يساعد على ارجاع النظام والعدل . وفي تلك الاحوال الاجتماعية المشومة لم يرَ الناس من يلجأُون اليهِ ليعضدهم ويجتهد بابطال المظالم الشنيعة وبتعويض الاضرار الجسيمة الناتجة من قلة العدالة وعدم الانصاف . وكان اسم الملك لم يزل باقياً وكان صاحبهُ واحداً من الاشراف فالتجأَ اليهِ بعض الاشراف لاسيما ان الملك كان قد سبق

لهُ تظاهر من قبل في جملة ظروف التي وان لم ينشأ عنها كبراهية الا انها كانت مع ذلك تخطر ببال كثيرين فصاروا يلجأون الى الملك كلما وقع اغتصاب شنيع او حدثت مظلمة كبيرة او حدث ما يخالف للنظام والراحة لاسيما في جوار الملك، او كان نزاع ومشاجرة طال امرها. وصار يدعى للداخلة بامور لم يكن تعلق بها وفوضت اليه امور كثيرة كهذه. فصارت صفتهُ صفة محامٍ عن النظام العام وحاكم ومصلح للفساد والخلل ورويدًا رويدًا جلبت لهُ السلطة الادبية المرتبطة باسمهِ ذلك التسلط وذلك الشان والاعتبار

فالصفة المتقدم ذكرها ابتدأَت تكون صفة الملك في مدة حكم لويس لكرو وفي مدة وزارة سوجير[1] وكان اول ما ارتسم في الافكار حينئذٍ على شكل غير مكتمل صورة حكومة او سلطة عامة منفرزة عن السلطات المحلية الحاكمة على الهيئة الاجتماعية ومنفصلة عنها يستغيث بها الذين لم يحصلوا على العدل والانصاف بالوسائل الاعتيادية وتستطيع اجراء العدالة او الامر بها اقلهُ انتي صورة عظيمة وظيفتها الخصوصية منع تعكير السلام وحماية الضعفاء وفصل

(1) قسيس ذو حكمة ودراية ساس المملكة في مدة حكمي لويس السادس ولويس السابع

المشاكل العظيمة والدعاوي الجسيمة التي لم يقدر احد على تسويتها ·
فتلك هي الصفة الحميدة والهيئة الجديدة التي ظهرت بها الحكومة
الملكية منذ القرن الثاني عشر في اوربا وعلى الخصوص في فرنسا ·
فانها كانت تنفذ شوكتها لا بصفة ملك خشن اوملك ديني اوملك
سلطاني بل كانت لها سلطة واحدة فقط محدودة غير كاملة انتهسا
على سبيل الصدفة وهي عبارة عن سلطة قاضٍ عمومي للاحكام
السلمية في البلاد (ولست اعرف الفاظاً تصف تلك الوظيفة
أحسن من هذه)

فذلك هو اصل الحكومة الملكية الماخرة الحقيقي ومبدا حياتها
على نوعٍ ما الذي كبر ونما على التدريج وكان السبب في نجاحها
دون ادنى ارتياب · وفي المدد المختلفة من التاريخ ستظهر ثانياً صفات
الملك المتنوعة وستشاهد اشكاله التي وصفتها جميعاً ساعيةً كل في
نوبتها الى التغلب والتسلط · فالاكليروس لم يبرح يجتهد بتأييد
الملك الديني والمتشرعون يعتنون باحياء الملك السلطاني ويرغب
الاشراف في تجديد الملك الانتخابي او عضد الملك السيادي
ويقصد كل من هولاء ان يخص الملك بالصفة التي توافق صالحهُ
الخصوصي ويفردهُ بها واما الملك فانهُ سيستخدم كل تلك الصفات
لتكبير سلطتهِ وتوسيعها · فتارةً يظهر الملوك كوكلاء للموطور اكور ثاه

القياصرة الرومانيين او كأعظم اشراف البلاد بحسب اللزوم واتباعاً لميل الافكار ويستعملون هكذا بطريقة غير قانونية كل تلك الالقاب المختلفة التي لم يكن ولا واحد منها لقب الحكومة الملكية المناخرة الحقيقي ولا ينبوع نفوذ سلطتها وشوكتها بل كما تقدم لم يستجلبوا للملوك التفات الشعوب ولا ضموا اليهم قواتهم برضاهم ورضوخهم الا بصفة كونهم الامناء على النظام العام والصالح العام والعدل والمحامين عنها ولانهم كانوا كمحكمة عظيمة راكزة وسط الهيئة الاجتماعية التي كانت تحتاطها وتعضدها . وكلما تقدمنا في التاريخ نشاهد تلك الصفة للحكومة الملكية الاورباوية المتاخرة التي ظهرت فيها منذ القرن الثاني عشر في زمان حكم لويس لكرو تزداد ثباتاً ونمواً حتى تصير على نوع ما هيئتها وصورتها السياسية . وبهذه الواسطة ساعدت الحكومة الملكية على صدور تلك النتيجة العظيمة التي تمتاز بها اليوم الهيئات الاجتماعية الاورباوية اي حصر كامل العناصر الاجتماعية في عنصرين فقط هما الحكومة والشعب

فكما سبق الايضاح اوربا سلكت لدى اثارة الفتن الصليبية السبيل الذي كان عتيداً ان يوصلها الى حالتها الحاضرة . وقد عاينا الان كيف اكتسبت الحكومة الملكية الصفة التي بها اعانت على اتمام هذا الانتقال العظيم . ففي اجتماعنا القادم يكون موضوع الكلام

ما حصل من الاجتهاد بشان ترتيب بعض نظامات سياسية من القرن الثاني عشر الى القرن السادس عشر رغبةً في ضبط الاحوال وحفظ الترتيبات السالكة حينئذٍ من الاضمحلال · وسنشاهد اعتناء مذهب الاشراف الالتزامي والكنيسة والبلدان جميعاً بتنظيم الهيئة الاجتماعية على مقتضى المبادئ القديمة التي لكلٍ منها وتطبيقاً لشكلها وهيئتها الاصلية مقاومةً هكذا جميعها الاحالة العمومية التي كانت عتيدة ان تحدث!

المقالة العاشرة

موضوع المقالة . الاجتهاد الذي حصل مراراً لاجل التوفيق بين العناصر الاجتماعية المختلفة ولكي تستقر جميعها في هيئة اجتماعية واحدة وتكون تحت سلطة مركزية واحدة مباشرة اعمالها باتفاق الراي . اولاً الاجتهاد بتاسيس نظام ثيوكراتيكي اي حكومة دينية . سبب عدم نجاحه . الصعوبات الاصلية اربع . ارتكاب غريغوريوس الخطا . ما نجم عن ذلك من ضعف شوكة الكنيسة واخطاطها على سبيل رد الفعل . بالنسبة الى الشعوب . بالنسبة الى الملوك . ثانياً الاجتهاد بتاسيس نظام جمهوري . الجمهوريات الايطاليانية . ما كان بداخلها من الخلل والفساد . مدن جنوبي فرنسا . الغزوة الصليبية ضد الالبيجوا (١) . الاتحاد السويسراني . مدن الفلمنك ونهر الرين . محالفة الانسياتيك . المشاجرات الواقعة بين الاشراف الالتزاميين والمدن . ثالثاً الاجتهاد بتاسيس نظام مختلط . جمعية وكلا العموم في فرنسا . جمعية وكلا العموم في اسبانيا والبورتوغال . جمعية وكلا العموم في انكلترا . جمعية وكلا العموم في المانيا . تقصير جميع تلك المشروعات عن النجاح وفسادها . اسباب ذلك . حقيقة ميل اوربا العمومي

ايها السادة

انني ارغب اولاً تحديد موضوع هذه المقالة مع الدقة التامة

(١) اسم شيعة من الاراتقة مستعار من مدينة البي في جنوبي فرنسا لانها كانت اعظم مقر لهم اثار عليهم البابا اجهوشاً صليبية في اواخر القرن الثاني عشر ودامت الحروب الى بداية القرن الثالث عشر ففتح الصليبية منهم جملة مدن وفتكوا بهم فتكاً ذريعاً قيل انه قتل منهم سبعون الفاً ولم ينفكوا عنهم حتى ابادوهم . وكانوا

مشروعات تاسيس نظامات في القرون المتوسط

فانكم تذكرون ان اول امر لاحظناه هو تنوع وتفرق واستقلال عناصر الهيئة الاجتماعية الاوربا وية القديمة . فكان لكل من الاشراف الالتزاميين والاكليروس واهالي المدن منزلة وقوانين واخلاق مختلفة بالكلية عما سواه وكان كل واحد من هذه العناصر هيئة اجتماعية قائمة بذاتها وتسوس نفسها بسلطتها الذاتية وعلى مقتضى ترتيباتها الخصوصية . وكان بينها امتزاج وعلائق لكنها لم تتحد اتحادًا حقيقيًا ولا كان لها هيئة امة او دولة في حقيقة الامر

فامتزاج جميع هذه الهيئات الاجتماعية وصيرورتها واحدة هوامر تم وهو الامر الذي به تمتاز بنوع خصوصي الهيئة الاجتماعية المتاخرة ويعتبر كصفتها الجوهرية كما رايتم وانحصرت العناصر القديمة الاجتماعية في اثنين فقط الحكومة والشعب اعني انه زال التنوع وحصل التشاكل فوقع الاتحاد والائتلاف ولكن قبل ان تحصل تلك النتيجة قصدوا منعها واجتهدوا بالتوفيق بين اولئك الهيئات الاجتماعية المختلفة لكي تستقر جميعها معًا وتتعاطى اعمالها دون ان يتلاشى تنوعها او يهدم استقلالها الخصوصي . وكان القصد ضمها الى دولة وشعب واحد وجمعها تحت سلطة حكومة واحدة دون ان يمس ذلك احوالها الخصوصية وامتيازاتها وطبيعتها . ولكن لم

يعتقدون بمبدأين مبدا الخير ومبدا الشر (المترجم)

بنجح شي من هذا الاجتهاد والنتيجة التي اشرت اليها الان اي وحدة الهيئة الاجتماعية المتاخرة مما يثبت خيبة السعي وعدم النجاح . وجهات اوربا التي لم يزل باقياً فيها بعض اثار التنوع العنصري الاجتماعي كالمانيا مثلاً حيث لم يزل شرفا النزاميون حقيقيون واهلون بلديون حقيقيون وكانكلترا حيث الكنيسة لم يزل لها نظام قضائي مخصوص وايرادات مخصوصة لم يكن فيها هذا الانفصال الاظاهراً وحقيقة الامران تلك الهيئات الاجتماعية هي منضمة سياسياً الى الهيئة الاجتماعية العمومية وداخلة ضمن دائرة الدولة ومرؤوسة من السلطة العامة وتابعة مذهباً واحداً اونظاماً واحداً ومتشربة افكار واخلاق عموم الهيئة الاجتماعية .

فاكرر القول ان الانفصال بين عناصر الهيئة الاجتماعية في اي محل كان ليس الا بالاسم فقط لا بالفعل . على ان الاجتهادات التي شُرع فيها لاجل ربط اولئك العناصر بعضها ببعض دون تغيير هيئتها وضمها وجعلها امة واحدة دون ملاشاة تنوعها اشغلت مكاناً عظيماً من تاريخ اوربا ودامت مدة طويلة من الزمان المقدم ذكرهُ الذي حال بين اوربا الاصلية واوربا المتاخرة وتمت فيه احالة الهيئة الاجتماعية الاوربا وية . ولم تشغل مكاناً عظيماً من التاريخ فقط بل اثرت ايضاً تاثيراً عظيماً في الحوادث والوقائع

التالية وفي طريقة حصر العناصر الاجتماعية بعنصرين اي الحكومة والشعب . ولذلك كان من اللازم الوقوف على حقيقة امرها والبحث عن جميع ما حصل من التجربات من القرن الثاني عشر الى السادس عشر بقصد انشاء نظامات وترتيبات سياسية عمومية وتنظيم امم وحكومات دون ان يُمس تنوع الهيئات الاجتماعية الخصوصية الكائنة بعضها حذاء بعض فهذا ما سنباشرهُ في هذه المقالة

وهذا البحث مما يشق علينا ومما يوجب لنا الكدر ايضاً لان ما قد حصل من الاجتهاد بانشاء تلك النظامات والترتيبات السياسية لم يحصل عن نية صافية خلية من الاغراض والغايات لا بل قسم منها كان موسساً على حب الذات ومنطوياً على الجور والتعدي على ان قسماً اخر كان ناشئاً عن خلو الغرض وخلوص النية وحسن الطوية مقصوداً بهِ خير الناس الادبي وصلاحهم الاجتماعي . لان العقول العظيمة والنفوس الطاهرة الشريفة كانت تنفر من حالة الاثم والجور والاغتصاب وعدم الامتزاج التي كانت عليها الهيئة الاجتماعية وتبحث عن الوسائط التي تسهل الخروج من تلك الحالة الذميمة ومع ذلك لم ينجح عمل ما حتى ولا من الاعمال الاكثر صلاحاً وخلوصاً وكل ما صار صرفهُ من الشجاعة والاجتهاد والفضيلة وكل ما صار

تضحيةٌ من الضحايا الثمينة ذهب سدًى ولم يجدِ ثمرةً ما ولا فائدة .
أَ فلا يكون هذا امرًا مكربًا محزنًا . والذي يوجب الاسف والحزن
الحقيقي ليس هو عدم نجاح تلك المشروعات المقصود بها
تحسين الحالة الاجتماعية بل على الخصوص ما داخلها من الضلال
والشر . ومع ان بعضها كان موسسًا على خلوص النية وحسن الطوية
كان اكثرها خاليًا من الحكمة والتدبير والعدالة يدل على جهل
الحقوق البشرية وجهل مقتضيات الحالة الاجتماعية . ولم يفلت
النجاح من يد الناس فقط بل عوقبوا ايضًا بسوء اعمالهم واسخة ونيانة
فمن ذلك يظهر شقاء الادميين ومحنتهم وضلالهم وغيهم معًا . ويظهر
منهُ ايضًا ان طرفًا جزئيًا من الحق كان يكفي لاستغراق اذهان اعظم
الرجال نهًى وحكمةً الى درجة تغشى على ابصارهم فلا ينظرون
الى ما سواهُ من الامور المهمة الجسيمة ويعمهون عما يقصر عنهُ طور
ادراكهم . وانهُ لاشد كراهةً واذًى لديَّ معاينة ارتكاب الانسان
الرذيلة والفساد والنقائص من مرأى سقوطهِ في المحنة والشدائد
ويسوءني ضلالهُ اكثر مما يشفقني عليهِ وبالهُ . فالحوادث التي ساوردها
عليكم تكشف لنا عن مرأى الامرين فيلزم ان ننظر اليهما دون ان نخل
في العدل بحق اولئك الناس الذين طالما شطوا عن السبيل
وجوزوا بشر العاقبة على انهم اظهروا من الفضائل السامية الزكية

والاجتهادات الحارة القوية ما لا مزيد عليه واستحقوا بها المجد والفخار

فمشروعات التنظيم السياسي التي حصل الاجتهاد بها من القرن الثاني عشر الى السادس عشر هي على نوعين بعضها كانت الغاية فيها تسليط واحد من العناصر الاجتماعية تارة الاكليروس وتارةً الاشراف الالتزاميين وطوراً اهالي البلدان على سائر العناصر واخضاعها له واتمام الانضمام والوحدة على هذه الصورة . وبعضها كانت غايتها التوفيق بين جميع الهيئات الاجتماعية الخصوصية لكيما يمكنها المكث والقيام بالمهام معاً مع ابقاء حرية كل منها والقسم الكافي له من النفوذ والشوكة . فالتجربات التي من النوع الاول يشتبه بكونها ناشئة عن حب الذات والظلم والعدوان اكثر من الثانية بكثير وفي الواقع قد دنستها هذه الغايات الذميمة مراراً حتى ان الظلم هو من نفس طبيعتها ولذلك كانت وسائط العمل فيها جابرة محضة على ان البعض منها كان مبنياً على سلامة النية ومقصوداً به خير البشر ونجاحهم

فاول ما يظهر لنا هو الاجتهاد الذي صرفه الاكليروس محاولاً به اخضاع الهيئات الاجتماعية المختلفة الى مبادي وسلطة الهيئة الاجتماعية الاكليركية اعني محاولة تاسيس النظام الثيوكراتيكي . ولا بد ان تذكروا ايها السادة ما اوردته عليكم من تاريخ الكنيسة فاني اعتنيت بالبيان

عن المبادي التي نمت في حضنها وقانونية كل منها ونشئهِ من الحوادث . والفوائد الناجمة عنهُ والاضرار الصادرة منهُ . ووصفت الاحوال المختلفة التي تداولت الكنيسة من القرن الثامن الى الثاني عشر واريتكم اياها في هيئة كنيسة سلطانية وكنيسة خشنة وكنيسة سيادية واخيراً في هيئة كنيسة ثيوكراتيكية فافترض هذه الاشيا محفوظة في ذاكرتكم واعتني بان ابين لكم الان ما صنعهُ الاكليروس بقصد التسلط على اوربا ولماذا لم ينجح

فان الاجتهاد بتاسيس النظام الثيوكراتيكي ابتدا يظهر من عهد بعيد جداً سواء كان في اعمال البلاط الروماني ام في اعمال الاكليروس بوجه العموم وكان ناشئاً طبعاً عن تقدم الكنيسة عمن سواها في السياسة والاداب معاً ولكنهُ صادف من البداية عوايق لم تقدر الكنيسة على ازالتها وملاشاتها مع كل ما بلغت اليهِ من القوة والشوكة والاقتدار

فاول هذه العوايق كان جوهر طبيعة الدين المسيحي ذاتهُ لانهُ قد انتشر وتسلط بقوة الاقناع فقط وبوسائط ادبية محضة خلافاً لاكثر الاعتقادات الدينية الاخرى ولم يكن في مبدا امرهِ متسلحاً بالقوة وتمت فتوحاتهُ في القرون الاولى بواسطة الكلمة ولم يكن لهُ فتوحات غير النفوس فلذلك لم تستطع الكنيسة الاستيلاء على

ادارة الاحكام الزمنية اسمًا وفعلاً حتى ولا في اثناء نجاح الدين وانتصاره حينما غنمت الثروة والشان . فكانت حالتها الاجتماعية تتبع اصلها الذي كان ادبيًا محضًا ولذلك كان لها كبير نفوذ في الامور الزمنية دون ان يكون لها سلطان . وقد تداخلت باسلوب في الاحكام البلدية وعظم شانها لدى السلاطين ونوابهم حتى صار والها طايعين ولاوامرها ممتثلين ولكنها لم تتولج بنفسها ادارة الاعمال ولا استلمت زمام الاحكام وكل مذهب من المذاهب الحكمية سواء كان الثيوكراتيكي ام غيره لا يمكن تاسيسه ايها السادة وتنفيذهُ على هذه الصورة اي بواسطة المداخلة والنفوذ فقط لا غير بل ينبغي ان يكون متسلمًا الامر والنهي والقضاء والادارة وجباية الاموال والتصرف بالايرادات وبالاختصار ان يكون في يده فلأ زمام الهيئة الاجتماعية . وان لم يستعمل مع الشعوب والحكومات الاَّ وسائط الاقناع لا يمكنهُ بهذه الوسيلة استلام الاحكام ولا تاسيس مذهب حكمي ولا الاستيلاء على المستقبل بل فقط يتيسر لهُ بهذه الواسطة اكتساب نفوذ عظيم .

فهكذا كانت حالة الكنيسة المسيحية بسبب جوهرها الاصلي فكانت على الدوام جالسة على تخت الاحكام مع الحكومة الزمنية دون ان تستطيع ابعادها والجلوس مكانها . وكانت هذه صعوبة

كبرى لم يتيسر للكنيسة تمهيدها وازالتها مدة اجتهادها بتاسيس النظام الثوكراتيكي

ولم تلبث ان صادفت عائقاً اخر وذلك انهُ لما سقطت السلطة الرومانية وتاسست الممالك الخشنة وُجدت الكنيسة حينئذٍ من جملة المغلوبين فاقتضى لها ان تخرج اولاً من تلك الحالة وتعاني امر جلب الفاتحين الى حضن الايمان وترفع بهذه الواسطة مكانها وتعلي منزلتها . ولما تم لها هذا الامر وجنحت الى التسلط صادفت حينئذٍ كبريا الاشراف الالتزاميين ومقاومتهم . فان الاشراف غير الاكليريكيين لهم ايها السادة فضل عظيم على اوربا لان الشعوب كانت في القرن الحادي عشر خاضعة خضوعاً تاماً للكنيسة ولم يكن للملوك طاقة على المدافعة عن انفسهم اصلاً فالشرفا اصحاب المقاطعات وحدهم رفضوا نير الاكليروس وابوا بالكلية ان يبذلوا لهم . وان تذكرنا هيئة الاحوال العمومية في القرون المتوسطة نجد ان الاشراف العوام مع ما كانوا عليهِ من الايمان القويم والخضوع الاعمى في ما يختص بالدين كانوا مع ذلك مالكين حرية الفكر في معاملاتهم مع الاكليروس وكانت تظهر فيهم بعض اثار منزلتهم الاصلية . فانكم تذكرون ما اعتنيت بشرحهِ لكم عن اصل السيادة وعن عناصرها الاولى وعن كيفية تكوين الهيئة الاجتماعية السيادية في بداية الامر

حول مسكن السيد صاحب المقاطعة وما اوضحهُ عن حالة القسيس وكونهِ اوطى مقاماً واحط منزلة من السيد . فلم يبرح عن ذهن الاشراف الالتزاميين تذكار هذه المنزلة ولا كفوا عن الشعور بها ابداً واعتبروا ذواتهم على الدوام انهم مستقلون عن الكنيسة بل ارفع منها درجة ومقاماً وان لهم وحدهم حق الحكم على البلاد وسياستها وحافظوا على وجود الالفة والاتفاق بينهم وبين الاكليروس بشرط ان يكون كلٌّ منهما في حالهِ واستقلالهِ . فعضد هكذا الشرفا العوام مدة عدة قرون استقلالية الهيئة الاجتماعية بالنسبة الى الكنيسة ودافعوا عن انفسهم مع العزم والشمم حينما كان قد تم خضوع الملوك والشعوب طرًّا للكنيسة . فهم اول من قاوم تاسيس النظام الثيوكراتيكي وربما كانت مقاومتهم السبب الاكبر في عدم نجاحه

وكان ثمَّ عائق اخر يعيق الكنيسة عن بلوغها غايتها قلَّ من يحسب لهُ اهمية وطالما اخطأوا في الحكم على مفعولهِ وهو انهُ في كل مكان تسلط فيهِ الكهنة على الهيئة الاجتماعية واخضعوها لنظام ثيوكراتيكي كان هولا متزوجين يلدون اولاداً ويربونهم ويرشدونهم ويعلمونهم كل ما يلزم لكي يخلفوهم في وظيفتهم . راجعوا التاريخ وانظروا في اسيا وفي مصر تروا ان كل نظام ثيوكراتيكي عظيم كان صنيعة كهنة هم هيئة اجتماعية مكتملة كافية لنفسها غير محتاجة الى

رجل خارجي

فرهبانية الكهنة جعلت الاكليروس المسيحي في حالة مختلفة عن تلك بالكلية لانهُ كان مضطرًا على الدوام الى انتخاب اعضائهِ من الهيئة الاجتماعية العامية ومن جميع اصنافها ومراتبها لكي يمكنهُ المداومة والتسلسل . فباطلاً كان روح العصابة يجتهد بجعل هذه العناصر الغريبة مجانسة ومشاكلة لهُ لانهُ كان يبقى راسخًا فيها شيء من اصلها الاجنبي وسوا كان القسيسون المستجدون من الاهلين البلديين ام من الاشراف كانوا يلبثون محافظين على بعض اثار مشربهم الاول وفطرتهم الاصلية . نعم أن الرهبانية بحجبها الاكليروس عن المصالح والعيشة الزمنية جعلتهُ بمعزلٍ عنها الا انها اجبرتهُ في الوقت ذاتهِ على الالتجا دائمًا الى الهيئة الاجتماعية العامية لاجل تجديد اعضائهِ ومداومة تسلسلهِ . فكان يعتريهُ هكذا نائب من الانقلابات والتحولات الادبية التي كانت تحصل فيها ولا ريب ان حاجتهُ الى العوام المجددة على الدوام اضرت بنجاح مشروع النظام الثيوكراتيكي اكثر مما افادهُ روح العصابة الذي تقوى بواسطة الرهبانية

ثم وجد الاكليروس ايضًا مقاومين اشدا لمشروعهِ هذا من نفس الاكليروس وفي وسط جماعتهِ . وطالما تحدث بعض الناس عن

اتحاد الكنيسة فانها كانت تجتهد بذلك وحصلت على الاتحاد من بعض الوجوه الا انه لا ينبغي ان يوهمنا الكلام ولا بعض الحوادث الجزئية فهل من جماعة وقع بينهم الشقاق والانقسام اكثر من جماعة الاكليروس وهل من طائفة حصل فيها اختلاف الاراء والجدال والتغيير مثل الطائفة الكنائسية فان كنائس الامم الاورباوية اكثرها كانت في حالة النزاع الدائم مع البلاط الروماني والمجامع كانت تقاوم البابارات . والهرطقات لم يحص عددها وكانت تنبع يوماً فيوماً وكان الانشقاق دائماً على ابواب الكنيسة وتنوع الاراء مفرطاً والمزاحمة على الجدال شديدة وتفريق السلطة وتجزءها لم يعاين مثله وبالاختصار ان حالة الكنيسة الداخلية والانقسام الذي وقع فيها والانقلابات التي زعزعتها ربما كانت اكبر مانع لاتمام مشروع النظام الثيوكراتيكي الذي قصدت اجبار الهيئة الاجتماعية عليه

فكل هذه العوايق كانت في حيز الوجود منذ القرن الخامس ووجدت على نوع ما بهد المشروع العظيم الذي نحن في صدده ولم تعقه مع ذلك عن التقدم والنجاح شيئاً فشيئاً مدة جملة قرون . واعلى درجة رقي اليها هذا المشروع كانت في مدة ولاية البابا غريغوريوس السابع في اواخر القرن الثاني عشر وقد سبق وعاينتم ان البابا المذكور كان مهتماً باخضاع العالم للاكليروس والاكليروس

للباباوية واوربا لنظام ثيوكراتيكي متسع مرتب . وعلى قدر ما يسهل على الانسان الحكم في امرٍ كهذا تفصلهُ مسافة قرون عديدة اظن ان ذاك الرجل العظيم ارتكب خطأً ين كبيرين احدهما ما يرتكبهُ عادة اهل النظريات والثاني ما يرتكبهُ الذين يرغبون في تحويل الاشيا وانقلابها . فالاول لانهُ اشهر مشروعهُ علنًا بالتمام والكمال وقدم الايضاحات والبيانات المقتضية عن طبيعة السلطة الروحية وحقوقها واستخرج سلفًا من المبادي التي اسسها النتائج البعيدة بقوتي المنطق والفصاحة مع البراعة العظيمة وتهدد هكذا جميع ملوك اوربا الزمنيين وتصدى لقتالهم قبل ان يتملك الوسائط اللازمة لقهرهم وغلبهم . فانهُ لمن المحال ان يفاز بالنجاح في الامور البشرية بوسائل قطعية جزمية كهذه او بواسطة برهان فلسفي فقط . ثم ان غريغوريوس السابع ارتكب ايضًا الخطا الذي يرتكبهُ عادةً الذين يطلبون تحويل الاشياء الراهنة وتغييرها وهو انهم يقصدون اجراء ما لا استطاعة لهم على اتمامهِ ولا يجعلون طور الامكان حدًّا لاجتهادهم . فلكي يشرع البابا المذكور بالظفر والنجاح ابتدر النزال واخذ في مقاومة السلطنة وجميع الملوك حتى الاكليروس نفسهِ ولم يوخر اظهار نتيجة ما ولا التفت الى مراعاة صالح ما بل اعلن وصرح جهارًا بانهُ يريد التسلط على جميع الممالك كالة التسلط على جميع العقول والافكار واثار على

نفسهِ هكذا من جهةٍ جميع السلطات الزمنية التي وجدت في خطر جسيم ومن جهة اخرى احزاب حرية الفكر الذين كانوا ابتدأوا بان يظهروا للعيان وكانوا يخشون من الجور الذي يسترق الافكار . فبالاجمال ربما أضرَّ غريغوريوس السابع بالمشروع المقدم ذكرهُ اكثر مما ساعد على انجازهِ . ومع ذلك ما زال المشروع اخذًا في النجاح والتقدم تمام مدة القرن الثاني عشر حتى الى نحو منتصف القرن الثالث عشر وهو الوقت الذي ارتفع فيهِ شان الكنيسة وعظمت شوكتها جدًّا ولست اظن ان قوتها ازدادت بعد ذلك شيئًا كثيرًا بل كانت الى اخر مدة ولاية اينوشنسيوس الثالث تتمتع بمجدها وسلطانها اكثر مما تسعى في توسيعهِ وتكبيرهِ . وفي الوقت الذي اتصل فيهِ نجاحها الى اعلى الدرجات اخذ يتناقص نفوذها بين الشعوب على سبيل رد الفعل وظهرت ضدها هرتقة الالبيجوا في جنوبي فرنسا التي امتدت جدًّا واتسعت حتى تسلطت على هيئة اجتماعية كاملة مقتدرة وكثيرة العدد . وكذلك ظهر في الشمال وتشتيت شقاق يشابه هذا في بلاد الفلمنك والبجيك وبعد مدة قليلة بادر ويكلف [1] مقاومة سلطة الكنيسة في انكلترا مع البراعة والذكا

(١) هرتوقي شهير كان حائزًا حماية الملك في انكلترا وهو الذي مهد السبل الى حنا هوس ولوثر (للمترجم) .

ووضع اساساً متيناً لشيعة لم تهلك . وما لبث الملوك ان سلكوا سبيل الشعوب . وكانت البابوية قد قهرت في بداية القرن الثالث عشر السلاطين الذين من عائلة هوهنسطوفين [١] وكانوا من اقدر واعظم ملوك اوربا واكثرهم دراية وحكمةً وتدبيراً . ففي نفس هذا القرن اشهر القديس لويس (ملك فرنسا) الاكثر تقوى وعبادةً من جميع الملوك استقلالية الحكم الزمني واصدر الخط الاول المسمى بالبراغماتيك (اوامر مخطوطة لملوك فرنسا وسلاطين المانيا مختصة بالدين) الذي كان اساساً للخطوط الملوكية التالية . ثم في افتتاح القرن الرابع عشر ابتدأت المشاجرة بين فيليب ليل [٢] والبابا بونيفاشيوس الثامن . وكذلك ادوار الاول ملك الانكليز لم يكن اكثر خضوعاً منه لرومية لكن الموكد ان مشروع النظام الثيوكراتيكي كان قد فسد حينئذٍ وصارت الكنيسة تدافع عن نفسها منذ ذلك الوقت ولم تعد تشرع في اجبار اوربا على الخضوع لمذهبها السياسي

---

(١) عائلة سلاطين المانيا التي قبل عائلة هبسبورغ الحاكمة الان في النمسا كان منها الشهير بار باروس وغيرهُ (للترجم)

(٢) ملك فرنسا قصد مقاومة البابا لرغبتهِ في اختلاس الملك الزمني فحرمهُ البابا مراراً واما فيليب فانهُ جمع وكلاء عموم الدولة واتخذهم من حزبهِ وخرق مرسوم الحرم وطلب عقد مجمع مسكوني لروية الدعوى بينهُ وبين البابا فعاد هذا وحرمهُ ثانياً فجرد حينئذٍ على ايطاليا عساكر قبضوا على شخص البابا واهانوهُ (للمترجم) .

بل صارت تجتهد فقط بالمحافظة على ما كانت اغتنمته · فمنذ اخر القرن الثالث عشر تخلصت الهيئة الاجتماعية من تسلط الكنيسة الزمني

الاجتهاد بتاسيس نظام جمهوري في القرون المتوسطة

وكان قد صار الشروع من قبل في النظام الديموكراتيكي (اي حكومة الشعب) في ايطاليا بالقرب من بلاط رومية وحواليه وتغلب هذا المشروع على المشروع الثيوكراتيكي وكانت الجمهوريات الايطاليانية صورة هذا النظام الذي اثر في اوربا تاثيراً عظيماً جداً من القرن الحادي عشر الى القرن السادس العشر · فتذكرون ايها السادة ما سبق لي الشرف ان اورده عليكم من تاريخ البلدان وكيفية نشئها وان حظها في ايطاليا كان ارجح من الجهات الاخر وتقدمها اسرع وانها كانت اكثر عدداً وثروةً في ايطاليا من فرنسا وانكلترا واسبانيا وان النظام البلدي الروماني كان قد بقي مستمراً فيها على هيئتهِ الاصلية وقوانينهِ فكانت فضلاً عن ذلك برية ايطاليا وصحاريها غير صالحة بمقدار غيرها من اوربا لسكن اسيادها واوليا امرها الحديثي العهد لانها كانت مفلوحة مزروعة في اغلب الاماكن ولم يبقَ فيها احراش تصلح للصيد والقنص لكي يسرح ويمرح فيها البربر كما كانوا يفعلون في جرمانيا فضلاً عن ان قسماً من بلاد ايطاليا لم يكن في قبضتهم اذ كان جنوبي ايطاليا وصحاري رومية

ورافينا لم تزل جميعها تابعة لسلاطين الروم . فنظرًا الى المسافة الفاصلة بينها وبين سلطانها وتقلبات الاحوال بسبب الحروب تمكن النظام البلدي ونما سريعًا في هذه الجهة من ايطاليا . هذا وان ايطاليا لم تكن بتمامها خاضعة للبربر حتى انها لم تثبت في يدهم دون نزاع لان باليزيروونارسيس (من قواد سلاطين القسطنطينية) اهلكا الاستروغوثيين وطردام . واللومبارديون ايضًا لم يتيسر لهم التملك اذ دهام الفرنك واوقعوا فيهم الفنا وهدموا اساس ملكهم ثم اتحد بعد ذلك بيبين وشارلمان مع اهالي ايطاليا الا تدميرهم على مقاومة اللومبارديين الذين كانوا قد غُلبوا من عهد قريب . ... ن ذلك ما يوافق صالحها اكثر من التصدي لحقهم . فلم تكن البربر والحالة هذه متسلطة في ايطاليا كما في غيرها على البلاد والعباد دون منازع وعلى اتمّ الراحة وبناء على ذلك لم يتمكن المذهب السيادي في ما يلي جبال آلبا بل كان ضعيفًا ثمّ وكان عدد الاشراف قليلاً وفي شتات فعوضًا عن ان ينتقل النفوذ الى سكان الصحاري كما حصل في غاليا مثلاً بقيت البلدان حائزة الصولة والنفوذ و وضح ذلك جليًا انتزح كثير من اصحاب المقاطعات عن الصحاري وجاؤوا فاستقروا في البلدان سوا كان ذلك رغبة منهم في معيشة المدن ام عن اضطرار وصار هكذا الاشراف البربر من بعد ... اهـ

البلدان وتابعين المذهب البلدي[1] . فهذا الامر يبرهن عما اكتسبتهُ البلدان في ايطاليا من القوة والشوكة الزائدة بالنسبة الى سائر البلدان الاوربا وية وقد عاينا في هولا ضعف اماليها وانحطاط شوكتهم وقلة جرا ءتهم وانهم كانوا يحاربون على الدوام عدواً كان على ابوابهم وانهم كانوا لا يخلون من الشجاعة والباس الآن هيئتهم كانت كهيئة رقيقٍ قاتل عن حريتهِ فغنمها مع الجهد والعنا . فبعكس ذلك كانت حالة الاهالي في البلدان الايطاليانية حيث الظافرون والمغلوبون اختلطوا معاً داخل الاسوار ولم تكن المدن تخشى باْس سيدٍ في جوارها او عدوما وكان اكثراهاليها بلديين احراراً من عهدٍ قديم وكانوا يقاتلون عن استقلاليتهم وحقوقهم مقاومين ملوكاً اجانب بعدوا عن ديارهم كملوك الفرنك تارةً وسلاطين جرمانيا تارةً اخرى فهذا الذي اكسب بلدان ايطاليا رجحان النفوذ على وجه سريع وبينما كانت تنشا المدن الحقيرة في جهات اخرى مع العناء والشقاء نشاْت في ايطاليا جمهوريات ودول

فما تقدم ايضاحهُ كان السبب في نجاح مشروع النظام الجمهوري في هذا القسم من اوربا فضبط هذا النظام العنصر السيادي في مدة يسيرة وتغلب على الهيئة الاجتماعية . ولكنهُ لم يكن يصلح للانتشار

والاستمرار نظراً الى كونها لم يحتوِ الاّ القليل من مبادي الاصلاح الضرورية التي لا بد منها . فمن يطالع تواريخ جمهوريات ايطاليا من القرن الحادي عشر الى الخامس عشر يشاهد فيها امرين في ظاهر الحال متناقضين الاّ انهما اكيدان دون ادنى ريب . فانهُ يرى من جهة تقدماً عجيباً في الشجاعة وحركة الاشغال والاعمال والاختراعات وبالتالي نجاحاً تاماً ومثل هذه الحركة والحرية لم يكن لها وجود في سائر جهات اوربا ومن جهةٍ اخرى اذا بحث عن حالة الاهالي الحقيقية وسعادتهم وكيفية معيشتهم يرى عكس الامر . فربما كان لا يوجد تاريخ وصفهُ مكدر محزن مثل هذا او لا يوجد زمان او بلاد كانت فيها حالة الناس مضطربة اضطراباً شديداً كما كانت في بلاد ايطاليا اذ ذاك فكانت في اخطار تستوجب الاسف العظيم وكان الشقاق والجرائم الفظيعة والمصائب والمحن لا تعد ولا تحصى وفضلاً عن ذلك اخذت تتناقص الحرية يوماً فيوماً في النظامات السياسية في اغلب تلك الجمهوريات وازدادت قلة الامن الى درجة جعلت احزاب الحرية تتمنى تغيير تلك الحالة الاصلية الى حالة اقل اضطراباً واقل حرية منها فاذا القينا النظر على تاريخ فيرنسا والبندقية وجنوا وميلانو وبيزا نرى ان مجرى الحوادث بدلاً من ان يكسب الحرية نمواً او يوسع دائرة الترتيبات والنظامات بوجب

بعكس الامر تصيبها وحصر السلطة في ايدٍ اقل عدداً . وبالاختصار كان ينقص امران مهمان لتلك الجمهوريات الغنية المقتدرة الزاهية ...ءا الامن على الحيوة وهو اول شروط الحالة الاجتماعية ونمو الترتيبات والتنظيمات

فنشأ عن ذلك خلل وفساد اوقف النظام الجمهوري عن النمو والامتداد . ثم ان ايطاليا كانت في خطر من هجوم وتعدي ملوك الاجانب عليها ويا العجب هذا الخطر لم يكن قط يجذب تلك الجمهوريات ويوقظها الى الاتفاق والاتحاد بعضها مع بعض لمقاومة العدو بجملتها فلم تستطع قط اجراء هذا الامر . ولذلك كثير من الايطاليانيين ذوي النهى المحبي وطنهم من اهل زماننا الحاضر ينسبون عدم تقدم ايطاليا كسائر الامم الى سبب نظامها الجمهوري في مدة القرون المتوسطة والى تقسيمها الى عدد كبير من الشعوب القليلين الذين لم يملكوا شهواتهم الى درجة تمكنهم من الاتحاد والانضمام بزيّ دولة واحدة ويأسفون لكون وطنهم لم يخضع لحكم مطلق كان من شانه ان يجعلهم امة مستقلة عن الاجانب . فيظهر اذاً ان النظام الجمهوري لم يكن يحتوي في ذاته مبادي النجاح والاستمرار والانتشار حتى في الظروف الاكثر موافقة ومناسبة وانه بالتالي كان قصير العمر . ونقدر ان نشبّه الى حدٍ ما نظام ايطاليا

في القرون المتوسطة بنظام بلاد اليونان القديمة اذ كانت بلاد اليونان تحتوي هكذا على عدد كبير من الجمهوريات الصغيرة في حالة الخصام بعضها مع بعض على الدوام وغالبًا في حالة العدوان واحيانًا متفقة على الصالح العام . ولكنّ الافضلية للبلاد اليونانية في هذه المقايسة اذ بلا شك كان داخل اتينا ولكديمونا ترتيب وامن وعدل أكثر مما كان في الجمهوريات الايطاليانية ولئن كان التاريخ يحدثنا عن مظالم كثيرة كانت تحدث في تلك المدن اليونانية ومع ذلك فانظروا كم كانت حيوة اليونان السياسية قصيرة وكم كان ذلك التقسيم في الاراضي والسلطة موجبًا للضعف والوهن فحالما وقعت الحروب بين اليونان ودول اخر مجاورة عظيمة كمكدونيا ورومية سقطت بلاد اليونان مع ما كانت عليهِ من حالة النمو والنجاح والمجد . لانها لم تقدر على الاتحاد والانضمام لمقاومة العدو فكم بالحري بلاد ايطاليا التي لم تكن فيها الهيئة الاجتماعية والعقل البشري نامين كما في بلاد اليونان . واذا كانت تجربة تاسيس النظام الجمهوري قليلة الفائدة عسرة الاستمرار بهذا المقدار في ايطاليا نفسها حيث اخذت في النجاح وحيث غلب وقهر المذهب السيادي فكم بالحري في جهات اخر من اوربا

فهنذا اورد عليكم حوادث ذلك بكل اختصار فاقول انهُ كان

قسم من اوربا يُمثَّل بايطاليا وهو جنوبي فرنسا وولايات إسبانيا
المجاورة لهُ مثل كتالونيا والنافار والبسكي٭ فكانت البلدان في تلك
الجهات ايضاً قد حصلت على الثروة والشوكة والنمو وكثير من
الاشراف الالتزاميين الصغار كانوا قد اتحدوا مع اهاليها وكذلك
قسم من الاكليروس وبالاختصار كانت تلك البلاد في حالة تقارن
حالة ايطاليا على نوع ما وبناء على ذلك في جاري القرن الحادي
عشر وفي بداية الثاني عشر جنحت بلدان بروفنس واللانكيدوك
والاكيتين الى الاستقلال السياسي والتهيوء بهيئة جمهوريات مثل
البلدان التي تلي جبال الپا · ولكن جنوبي فرنسا كان عليهِ مقاومة
اشراف شماليها الذين كانوا في اعظم درجة من الشوكة والاقتدار
فلما ظهرت هرتقة الالبيجوا وقعت الحروب بين فرنسا السيادية
وفرنسا البلدية ولا بد انكم تعرفون تاريخ الصليبية الذين وجهوا
لمنازلة الالبيجوا تحت امرة سيمون دي مونفرت فتلك كانت المشاجرة
التي وقعت بين اشراف الشمال ومشروع النظام الجمهوري الجنوبي
ومع ما اظهرهُ اهل الجنوب من البسالة والشجاعة في القتال عن
الوطن فاز اهل الشمال بالنصر لان الاتحاد السياسي كان ضعيفاً في
الجنوب والتمدن لم يكن اتصل الى درجة يعتاض بها الناس عن
الاتحاد النظامي بالاتفاق فبادت هكذا تجربة تاسيس النظام الجمهوري

واعاد الصليبية المذهب السيادي الى جنوبي فرنسا

وبعد ذلك حصلت تجربة اخرى جمهورية في جبال سويسرا نالت حظاً اوفر اذ كان الميدان هنالك ضيقاً وكانت مقاومتهم لملك اجنبي اشد منهم قوةً واقتداراً الا انه لم يكن من اقوى ملوك اوربا بأساً وسطوةً فقاتله اهل سويسرا بشجاعة عظيمة واتحد اكثر الاشراف الالتزاميين من السويسرانيين مع اهل البلدان . وكانت هذه نجدة عظيمة لهم ولكنها غيرت هيئة الثورة واكسبتها صفة سيادية لم تكن في واقع الامر صفتها

ثم لننتقل الى شمالي فرنسا وبلدان الفلمنك والبلجيك وشطوط نهر الرين ومحالفة الانسياتيك فهنالك نجح النظام الجمهوري نجاحاً كاملاً داخل البلدان ومع ذلك يرى من اول الامر انه لم يكن معدًّا للانتشار والامتداد والتغلب على الهيئة الاجتماعية بتمامها فان بلدان الشمال كانت محاطة بالاشراف الالتزاميين وبالملوك من كل جهاتها بنوع يجبرها على ان تكون على الدوام متيقظة مستعدة للدفاع ولا غرو انها لم تكن تلتفت الى الفتوحات بل كانت مهتمة فقط بالذب عن نفسها على قدر استطاعتها . نعم انها حافظت على امتيازاتها الا انها بقيت محصورة في حدودها الاصلية وضمن اسوارها وخارجاً عن تلك الحدود لم يكن للنظام الجمهوري اثر ما

فهاقد عاينتم احوال المشروع النظامي الجمهوري فانهُ كان متصرًا في ايطاليا بلا كبير امل في الاستمرار والنجاح مغلوبًا في جنوبي غاليا وظافرًا في ساحةٍ صغيرة اي في جبال سويسرا ومحصورًا داخل الاسوار في الجهة الشمالية في بلدان الفلمنك والبلجيك وسواحل نهر الرين ومحالفة الانسياتيك · وهذا النظام مع انهُ اضعف قوة وشوكة من سائر عناصر الهيئة الاجتماعية كان مسببًا خوفًا ورعبًا شديدًا للاشراف الالتزاميين فكان هولاء يغارون من ثروة البلدان ويحسدونها على تقدمها ونجاحها ويخشون باسها وكان قد ابتدا يمتد روح الجمهورية الى الصحاري حتى صار الزراعون والفلاحون يجاهرون بالعصاوة على اسيادهم ويكثرون يومًا فيومًا من عدم الطاعة وقلة الخضوع · فاعتصب الاشراف اصحاب المقاطعات جميعًا عصبة واحدة في اكثر جهات اوربا واتحدوا على قتال البلدان ومقاومتها · وكانت القوة غير متساوية بين الفريقين لان البلدان كانت متفرقة منفصلة عن بعضها ولم يكن بينها مراسلة ولا مواصلة بل كان كل شيء محصورًا في محلهِ · نعم ان اهالي المدن كانوا جميعًا يميلون الى بعضهم بعضًا ويفرحون لفرح بعضهم ويحزنهم ما يحزن بعضهم وكان كل انتصارٍ لبلدان الفلمنك على امراء بورغونيا الذين كانوا يحاربونها يحرك السرور عند اهالي البلدان الفرنساوية

وكذلك كل نكبة اصابت تلك المدن كانت تشق على الفرنساويين البلديين الا ان هذا كان من قبيل الحسقط والميل الذي لا طائل تحته ولم يكن بينهم رباط ولا اتحاد حقيقي فكان للاشراف عليهم ارجحية الميزان من كل الوجوه ومع ذلك كله لم يقدروا على ابادة البلدان نظراً الى انقسامهم وعدم تبصرهم في الامور · ولما طال امر القتال بين الفريقين وتحقق الاشراف ان لا مكنة لهم على ملاشاة المدن بالكلية ونوال الظفر التام انجبروا على عقد المصالحة معها وقبلوها بصفة عضوٍ من اعضاء الدولة · فحينئذٍ حصل تغيير في الحالة العمومية وصار الشروع في ترتيب النظام المختلط وكانت الغاية فيه التوفيق بين جميع العناصر الاجتماعية اي الاشراف والبلدان والاكليروس والملوك رغماً عن المخاصمات الشديدة الكائنة بين كلٍ منها والاخر وان تستقر هذه العناصر جميعها معاً فذلك ما بقي عليَّ ايراده لكم

الاجتهاد بتاسيس نظام مختلط في القرون المتوسطة

فليس من يجهل منكم ايها السادة ما هي (لا زيتا جنيرو) في فرنسا وما هي (الكورتيز) في اسبانيا (والبرلامنتو) في انكلترا (ولزيتا) في المانيا (كل من هذه الاسماء يفسر جمعية وكلا العموم القديمة) وتعلمون ايضاً العناصر التي كانت مركبة منها تلك الجمعيات المختلفة فالاشراف الالتزاميون والاكليروس والبلديون كانوا

يتقاربون فيها بعضهم من بعض لكي يجتهد و يضم بعضهم بعضاً الى هيئة اجتماعية واحدة في كل مملكة و يخضعوا انفسهم لقوانين واحدة ولسلطة واحدة . فالرغبة هي هي نفسها والغاية هي هي ذاتها وان اختلفت الاسامي!

فأتخذ جمعية وكلاء العموم في فرنسا كمثال نظرًا الى زيادة اهميتها لدينا و وقوفنا على اخبارها واحوالها اكثر من غيرها . وقلت اننا واقفون على اخبارها واحوالها ايها السادة مع انني لمتأكد ان اسم (لزيتا جنيرو) لا يخطر على اذهانكم سوى تصورات مبهمة غير مكتملة فليس منكم احد يعلم كيفية انتظام تلك الجمعية وترتيبهـا القانوني ولا كم كان عدد اعضائها ولا المواد التي كانت موضوعاً لمذاكراتهم ولا اوقات اجتماعهم ولا مدة مداومة جلساتهم فلا احد يعلم ذلك ولا التاريخ ينبئنا على ان لها نتائج صريحة عمومية مستمرة . فمن يقف على حقيقة هذه الجمعية في تاريخ فرنسا تظهر له كامرٍ يطرأ على سبيل العرض او كواسطة محتقرة لا يعتد بها بل يلجا اليها في الامور السياسية حينما تفرغ يد الملك او الشعب من الوسائط كافةً . فكانت الملوك حينما تشكو من كثرة الافلاس وتحتار في امرها ولم ترَ باباً للخلاص تلتجئ الى هذه الجمعية وكذلك الشعوب كانت تطلبها حينما يعظم عليها الداء ولا يعود عندها

وسيلة لمعالجتهِ . وكان الاشراف يحضرون الجمعيات وكذلك
الاكليروس ولكنهم كانوا ياتون اليها دون ان يكترثوا بها لانهم
كانوا عالمين جيداً انها ليست الواسطة التي تكسبهم النفوذ في امور
الاحكام ولا هي عمدة اعمالهم ومداخلاتهم . والاهلون ايضاً لم يحتفلوا
كثيراً بامرها ولا كانوا يحسبونها من الامور التي تهمهم بل كضرورة
رغموا عليها فانظروا والحالة هذه هل كان لتلك الجمعيات اعمال
سياسية مرتبة . فانها كانت تارةً غير مجدية نفعاً ولا طائل تحتها
وطوراً كانت تجلب الاذى والهول . فان كان الملك اشد باساً
تذللوا لهُ واطاعوا اوامرهُ وان كانت حالة الملك تعيسة وتستوجب
اجتماع الوكلاء قطعاً داخلهم روح التحزب والتغرض والانقسام
واصبحوا الة تحركها الغايات والمطامع وبالاختصار كانت تلك
الجمعيات اما بسيطة جداً كاجتماع الاعيان للمفاوضة واما مضطربة
بالشهوات النفسانية كجمعية الكونفنسيون (جمعية باريس سنة ١٧٩٣
مدة الثورة) ولذلك كانت اعمالها بلا فائدة وتنصرم بمجال انصرام
الجمعية فكانت لا تنجز ما تعد بهِ ولا تتم ما تجتهد بهِ بل يذهب جميعهُ
هباءً منثوراً ولم يصدر عنها عمل ما من الاعمال التي اثرت تاثيراً مهماً في
الهيئة الاجتماعية الفرنساوية ولا اصلاح ما مهم في الاحكام او القوانين او
الادارة . ولكن لا ينبغي الظن مع ذلك انها كانت بلا فائدة ولا نتيجة لا

بل كان لها نتيجة ادبية قلّ من حسب لها حسابا فانها كانت من وقت الى اخر لحجةٍ تقام على الاسترقاق السياسي وكتقرير جهاري وتثبيت قوي لبعض المبادي المختصة براحة الاهلين وصيانتهم كحقهم مثلاً في تعيين الاموال التي ينبغي فرضها عليهم وفي المداخلة بامور الاحكام وفي تحميل المسئولية لوكلا الحكومة ونوابها · فجمعيات وكلاا العموم اعانت كثيرًا على حفظ هذه المبادي في فرنسا ولها في ذلك الفضل العظيم لان تذكرة الشعب بحقوق الحرية على الدوام هو من اخص الفوائد . هذا ما كان لجمعيات وكلاء عموم الدولة من الفضل ولكنها لم تكن اصلاً واسطة لضبط الاحكام ولا كان لها مدخل بالنظامات السياسية ولا حصلت منها الغاية المقصودة بانشائها اعني التحام الهيئات الاجتماعية المختلفة التي كانت متقاسمة البلاد وانضمامها الى جسم واحد

والكورتيز في اسبانيا والبورتوغال كانت نتيجتها كهذه دون ادنى اختلاف سوى فرق الظروف والحوادث وتنوعها . واهمية الكورتيز كانت تختلف بحسب اختلاف الممالك والازمنة · ففي بلاد الارغون والبسكيّ لما كانت المشاحنات واقعة بشان وراثة الملك او في مدة محاربة العرب كان للكورتيز اهمية حقيقية وكان كثيرًا ما يحصل التئامها . والبعض منها كالتي صار اجتماعها في بلاد قاستيلا

سنة ١٣٧٠ وسنة ١٣٧٢ لم يحضرها الاشراف ولا الاكليروس ويوجد
كثير من الظروف المستثناة التي يضطر الى ذكرها من رام تدقيق
النظر في تاريخها ولكن بما ان حديثي اجمالي عمومي فيمكنني ان اقرر
بشان الكورتيز ما قررته عن جمعية عموم وكلا الدولة الفرنساوية اي
انها كانت امراً عرضياً في تاريخ اسبانيا لا مذهباً او نظاماً سياسياً او
واسطة قانونية لضبط الاحكام

واما انكلترا فكان فيها الامر بخلاف هذا ولست ادخل اليوم في
شروحات مستطيلة بهذا الموضوع لاني عازم على ان احدثكم يوماً
عن حالة انكلترا السياسية على نوع خصوصي فاذكر لكم اليوم بعض
اشياء مختصرة لكي اوضح عن الاسباب التي ميّزتها عن القارة . فاولاً
لم يكن في انكلترا مسودون عظام ذوو شوكة واقتدار ولا رعايا
قادرون شخصياً على مقاومة الملوك بل اضطر البارونات وسائر
الاشراف العظام من الانكليز الى الاتحاد والاتفاق سويةً من اول
المدة للمدافعة عن انفسهم وهذا كان السبب في تغلب مبدا الالفة
والاشتراك بين الشرفا وتعودهم على الاخلاق السياسية الحقيقية
وفضلاً عن ذلك كان اكثر الشرفاء اصحاب المقاطعات الصغيرة
قد انجبروا بالظروف وحوادث لا يسعنا شرحها هنا على الانضمام الى
اهالي البلدان والجلوس معهم في قاعة العموم التي استحصلت بهذه

الوسيلة على قوة اكبر واعظم مما كان للاهلين في القارة ومن شانها بالحقيقة ان توثر تاثيرًا فعالاً في امور احكام البلاد

وما كم هيئة جمعية وكلا عموم الدولة البريطانية (بارلامنتو) منذ القرن الرابع عشر. فكانت قاعة اللوردية عبارة عن ديوان شوري الملك وهو ديوان مشترك بالحقيقة في تنفيذ السلطان وكانت قاعة العموم محتوية على النواب المنتخبين من السادات اصحاب المقاطعات الصغيرة ومن الاهلين البلديين ولم يكن لها ادنى مداخلة على نوع ما باعمال الحكومة بحصر المعنى بل كانت ترتب قوانين وتدافع مع العزم والحرارة عن الصوالح الخصوصية والمحلية. ففي الهيئة التي كان عليها (البارلامنتو) اذ ذاك لم يكن بعد في بدو الامر ولكنه كان نظامًا قانونيًا وطريقة للاحكام مبداها مقرر وفي غالب الاحيان كان لا يستغنى عنه فعلاً . فكان اذًا مشروع تقريب العناصر المختلفة بعضها الى بعض والتوفيق بينها وضمها الى جسم واحد سياسي ودولة حقيقية قد نجح في انكلترا مع انه فسد في سائر جهات اوربا

واما عن المانيا فلست اقول سوى عبارة واحدة لكي ابين لكم الصفة المترجحة في تاريخها فان مشروعات الانضمام والاتحاد العمومي وتاسيس النظامات السياسية العمومية لم يحصل بها اعتنا كلي في المانيا والعناصر الاجتماعية المختلفة بقيت هنالك منفرزة بعضها عن

بعض ومستقلة في ذاتها اكثر من سائر جهات اوربا ولو احتجنا الى البرهان على هذا الامر لوجدناه حتى في حالة الازمنة المتاخرة . والمانيا هي القسم الوحيد من اوربا الذي بقي مداوماً فيه زماناً طويلاً انتخاب الاشراف للملك . ولست اتكلم عن بولونيا او عن الامم الصقالبة التي تاخرت جداً عن سلوك طرق التمدن التي سلكتها اوربا . والمانيا هي ايضاً البلاد الوحيدة في اوربا التي بقي فيها ما لكون اكليريكيون وبلدان حرة مالكة زمام امرها سياسياً فمن ذلك يتضح لنا ان مشروع التوفيق بين العناصر المختلفة وضمها الى هيئة اجتماعية واحدة لم يحصل السعي فيه كما في غير جهات ولا كان له مفعول .

اسباب عدم نجاح كل تلك المشروعات

فقد اوردت عليكم ما حصل من الاجتهادات العظيمة في اوربا بشان تاسيس نظامات عمومية الى حد نهاية القرن الرابع عشر حتى وفي بداية القرن الخامس عشر وشاهدتم انها لم تنجح وقد اعتنيت بان اوضح لكم في مجرى الحديث اسباب تقصيرها عن النجاح وفي حقيقة الامر تلخص تلك الاسباب في سبب واحد فقط وهو ان الهيئة الاجتماعية لم تكن تبلغ من التمدن حداً يؤهلها للاتحاد والانضمام بل كانت الاشياء بوجه الاجمال محلية ومحدودة وخصوصية ومتنوعة الى درجة زائدة سواء كان ذلك في طرق المعيشة ام في العقول ولم يكن يوجد صالح عام ولا راي عام من

شانها ان يرجحا على الصوالح والاراء الخاصة واسمى العقول واكثرها جراءة لم يكن لها ادنى المام بالادارة العمومية ولا بالعدالة العمومية الحقيقية . فكان من الضروري ان يتم اولاً مزج جميع تلك العناصر المختلفة الاشكال وسحقها على نوع ما وجعلها شكلاً واحداً بواسطة قوة التمدن ومفاعيله وكان يجب ايضاً ان تجمع وتضم اولاً كل الصوالح والشرائع والاخلاق والافكار وتتخذ مركزاً وبالاختصار كان من اللازم ان تنشأ اولاً سلطة عامة واراء عامة . وها كم قد اتصلنا الى المدة التي تم فيها اخيراً هذا العمل العظيم . فدلائل ذلك الابتدائية وحالة الافكار والاخلاق في جاري القرن الخامس عشر وميلها الى انشاء حكومة مركزية واراء عامة ذلك يكون موضوع مقالتنا التالية

المقالة الحادية عشرة

موضوع المقالة . صفات القرن الخامس عشر الخصوصية . الحكومات والشعوب تتجه الى مراكزها الطبيعية على التدريج اولاً في فرنسا . ظهور روح الجنسية الفرنساوية . طريقة الاحكام المستعملة من لويس الحادي عشر . ثانياً في اسبانيا . ثالثاً في المانيا . رابعاً في انكلترا . خامساً في ايطاليا . نشوء العلاقات الخارجية بين الدول (والديبلوماسيا) اي السياسة الخارجية . حركة الافكار الدينية . شروع اشراف وكبراء الدين في الاصلاح . مجامع كونستانسا وبال . شروع الشعب في الاصلاح . يوحنا هوس . تجديد نشأة الاداب . الانذهال من الاشيا القديمة . مدرسة اصحاب الافكار الحرة حركة الاعمال بوجه العموم . الاسفار والاكتشافات والاختراعات . النتيجة

ايها السادة

ها قد قربنا من تاريخ القرون المتاخرة اعني من تاريخ الهيئة الاجتماعية التي هي هيئتنا ونظاماتها وآراؤها واخلاقها كانت منذ اربعين سنة نظامات وآراء واخلاق فرنسا ولم تزل الى الان سالكة في اوربا وموثرة فينا تاثيراً قوياً جداً رغماً عن الانتقال الذي اورثتنا اياه ثورتنا وقد سبق لي الشرف ان اخبركم ان تاريخ الهيئة الاجتماعية المتاخرة الحقيقي يبتدي في القرن السادس عشر فقبل ان ندخل فيه اطلب اليكم ان تتذكروا المسافة التي قطعناها والطرق التي

سلكناها فقد بحثنا عن كل عناصر اوربا الجوهرية في وسط رسوم السلطنة الرومانية الدارسة وقد رايناها تميز بعضها عن بعض وينشا كل منها وحده مستقلاً وقد تقرر لدينا ميل هذه العناصر في المدة الاولى من التاريخ الى الانفراز والانعزال والعيشة الخصوصية المحلية وحالما بلغت هذه الغاية واتخذ كل منها السيادي والبلدي والاكليريكي الهيئة والمكان اللذين بيزاه رايناها قد تاقت جميعها الى التقارب بعضها من بعض والاتحاد والتكون على صورة هيئة اجتماعية عمومية وامة وحكومة ولكي تصل الى هذه النتيجة التجأت بلاد اوربا الى كل من المذاهب التي كانت في وسطها والتمست مبدا الاتحاد الاجتماعي والرباط السياسي والادبي من الحكومات الدينية والسيادية والجمهورية والملكية والى هذا الحد لم تنجح بكل ما شرعت فيه ولا استطاع احد المذاهب ولا قدرت احدى القوات ان تستملك الهيئة الاجتماعية وتنولها المرام تحت ظل حمايتها وقد وجدنا ان سبب ذلك عدم نشؤ الصالح العام والافكار العمومية وتاكدنا ان الاشيا كلها كانت لم تزل محلية وشخصية وخصوصية وانه كان من الضروري اتجاهها نحو مركزها الطبيعي لكي تتمكن الهيئة الاجتماعية من الامتداد والثبات والكبر والانتظام معاً اي لتنال الغاية التي تميل اليها طبعاً وعلى تلك الحالة تركنا اوربا في اواخر

اتجاه الامور في القرن الخامس عشر الى المركز الطبيعي

القرن الرابع عشر

وكانت اوربا حينئذٍ بعيدة من ان تدرك هذه الحقائق التي سردتها لكم ولا كانت تعلم بالحقيقة ماذا كان ينقصها او ما الذي كانت تبحث عنهُ ومع ذلك فانها طفقت تبحث عنهُ كأنها قد عرفتهُ . فبعد نهاية القرن الرابع عشر وفساد كامل مشروعات النظامات السياسية العظيمة دخلت اوربا في سبيل الاتجاه الى المركز الذي كانت تميل اليهِ غريزيًا . وصفة القرن الخامس عشر انما في الاستعداد الطبيعي للتقدم نحو هذه النتيجة على الدوام والاجتهاد بانشاء الصوالح والآراء العامة وازالة ميل التعلق بمحل خصوصي وبصالح خصوصي وجمع كامل الافكار والمعيشات وضمها معًا ورفع شانها وابداع ما لم يكن يوجد بعد قبل ذلك الاوان على شكل كبير اعني بذلك الشعوب والحكومات

وهذا الحادث المهم لم يتم الا في القرن السادس عشر والسابع عشر ولكنهُ تهيأ بالقرن الخامس عشر فعلينا الآن ان ندرس كيفية تهيئهِ وذلك الفعل الخفي غير الوضيح الذي هو اتجاه الاشيا نحو مراكزها الطبيعية سوا كان في العلاقات الاجتماعية ام في الافكار والعقول وذلك العمل قد تم بلا قصد ولا ارتباط بل بمجرد مجرى الحوادث الطبيعي

فهكذا ايها السادة نرى البشر تنجح بعمل لم تشرع فيهِ ولا قصدتهُ حتى ولا كانت تعلمهُ بل سعت واجتهدت مع التمييز والحرية بعمل لم يكن عملها ولم تدركهُ ولا عرفت حقيقتهُ الا بعد مدة حينما ظهر في الوقائع الحقيقية حتى وفي ذلك الوقت عينهِ لم تدركهُ كما ينبغي . ومع ذلك فالفضل للبشر في هذا العمل الذي لم يتم الا بواسطة نمو عقل الانسان ونمو حريتهِ وان هذا الامر انما هو شبيهٌ بآلةٍ عظيمة لا يعلم سرها وغايتها سوى واحد فقط تسلمت اقسامها المختلفة الى فعلة اجانب منفرزين بعضهم عن بعض فليس منهم من يعلم حقيقة امرها بالاجمال ولا الغاية النهائية العمومية التي تؤول اليها وكلٌّ مع ذلك عمل وتمم مع التمييز ومن تلقاء حريتهِ ما خصص بهِ من العمل . فعلى هذه الصورة يتمم الله غاياتهِ الصمدانية في العالم من يد الانسان نفسهِ دون ان يدرك هذا حقيقة ما يفعلهُ . فمن ذلك يتضح لنا وجود امرين في وقت واحد في تاريخ التمدن احدهما ما يعتبر انهُ مقدر اي ما يتجاوز علم الانسان وارادتهُ والثاني ما هو نتيجة ادراك الانسان وحريتهِ اي ما يفعلهُ عن فكر وارادة . ولكي نفهم حقيقة ما جرى وتوقع في القرن الخامس عشر يقتضي ان نميز الحوادث المختلفة بعضها عن بعض فنبحث اولاً عن الحوادث السياسية والتغييرات التي اعانت على تكوّن الحكومات والشعوب وننتقل منها الى الحوادث

الادبية ونفحص عن التغييرات الحاصلة في الافكار والاخلاق ونجتهد بان نستنتج ماهية الاراء العمومية التي تحضرت وتهيأت منذ ذلك الوقت

فلكي يكون العمل بسيطاً سريعاً عما يختص بالحوادث السياسية هنذا اجوب كل اقسام اوربا الكبيرة وابين لكم ما تمّ فيها مدة القرن الخامس عشر وكيف كانت هيئتها وكيف صارت بعد ذلك

حالة فرنسا مدة القرن الخامس عشر

فابتدئ بفرنسا واقول ان النصف الاخير من القرن الرابع عشر والنصف الاول من القرن الخامس عشر جرت فيها الحروب العظيمة الوطنية وهي المحاربات ضد الانكليز كما تعلمون ذلك فهي الوقت الذي فيه قاتلت فرنسا عن استقلالية اسمها وارضها معاً ولغاية دفع سلطة اجنبية عنها . ويكفي فتح كتب التاريخ للتأكيد ان جميع مراتب الهيئة الاجتماعية الفرنساوية تساعدت وتعاونت مع الاجتهاد العظيم على دفع التسلط الاجنبي رغماً عن جميع ما حصل حينئذٍ من الخيانات والشقاق وان الغيرة والحمية الوطنية حملت الجميع معاً على القتال سوا كانوا اشرافاً ام بلديين ام زراعيين . فان لم يكن برهان على صفة كون تلك الحوادث وطنية شعبية الاّ تاريخ جان دارك [1] فهو كافٍ وحده لاثبات ذلك لان جان دارك خرجت

(1) ابنة فقيرة تدعى حنة كانت ترعى المواشي تزيّت بزي الرجال الابطال

من الشعب واهاجتها اشعارات الشعب ومعتقداته وحماسته وجاشت في احشائها ورجال الدولة وقواد الجيوش لم يحفلوا بأمرها ولا وثقوا بها بل نظروا اليها مع البغضة والعداوة ولم يتحزب لها غير الجنود والشعب لا سيما ان فلاحي (لورين) هم الذين ارسلوها الى اورليانس لانقاذها الى هذه المدينة · فليس من حادث يبرهن على صفة كون تلك الحروب شعبية وطنية اكثر من هذا الحادث عينه

فابتدأت تنشأ هكذا الجنسية الفرنساوية وقبل حكم عائلة فالوا كانت السيادة متغلبة في فرنسا ولم يكن ذكر للامة الفرنساوية ولا كان يوجد روح التحزب ولا حب الوطن الفرنساوي فمنذ الفالوا ابتدأ وجود فرنسا الحقيقية وفي اثناء حروبهم والاخطار التي وجدوا فيها من فقدان الملك من يدهم اتحد الاشراف والبلديون والفلاحون معاً وارتبطوا برباط ادبي وهو رباط اسم عام وشرف عام ورغبة عامة في قهر الاجانب ودفعهم عن البلاد وكانت هذه اول مرة تم هذا الاتحاد ولكن لم يكن يظهر بعد الروح السياسي الحقيقي ولا قصد الارتباط والاتحاد بواسطة الحكومة والنظامات كما نرى ذلك الان

وقاتلت الانكليز وفتكت بهم وفعلت فعل صناديد الرجال وخلصت مدينة اورليانس وغيرها ثم وقعت في ايدي الفرنساويين الذين كانوا من حزب الانكليز فحرقوها حياً بخاطر هولاء ويثبت انها كانت عذراء وصاحبة فضيلة (المترجم)

بل كان اتحاد فرنسا في ذلك الوقت قائمًا باسمها وشرفها الوطني وبوجود نظام ملكي وطني مهما كانت صفاته وكان القصد فقط الا يكون في يد الاجانب . وبناء على ذلك اعانت كثيرًا تلك الحروب ضد الانكليز على تكوين الامة الفرنساوية وتقدمها نحو الاتحاد والانضمام

وبينما كانت تنمو فرنسا ادبيًا ويتقوى فيها روح اتحاد الامة كما رأيتم كانت في الوقت ذاته تنمو ماديًا على نوع ما اي ان اراضيها كانت تترتب وتتسع وتثبت وفي ذلك الوقت اكتسبت فرنسا جملة ولايات التي منها تصورت وبها صارت فرنسا . ففي مدة شارل السابع عقيب طرد الانكليز ضمت اكثر الولايات التي كانت في يدهم كنورمانديا وانكوموا وطورين وبواتو وسنتونج الخ الى فرنسا وصارت فرنساوية على وجه نهائي وفي مدة لويس الحادي عشر صار ضم عشر ولايات الى فرنسا ايضًا منها ثلاث سلبت حينئذٍ ثم عادت ففتحتها وهي روسيليون وساردان وبرغونيا وفرنشكونتي وبيكارديا وارتواز وبروفنس ومين وانجو وبيرش . وفي مدة شارل الثامن ولويس الثاني عشر اكسب فرنسا زواج حنه[1] بهذين

(١) ابنة الدوك دي بريطانيا ووريثة الوحيدة تزوجت بشارل الثامن ومات فاخلفت من بعده لويس الثاني عشر الذي خلفه في الملك .

الملكين على التتالي ولاية بريطانيا فكان هكذا ينمو في آن واحد روح الامة الفرنساوية وملكها معاً وكانت فرنسا الادبية وفرنسا المادية تكتسبان في وقت واحد القوة والاتحاد

واذا انتقلنا من الامة الى الحكومة نرى من الحوادث ما يشابه تلك التي وقفنا عليها وتتقدم نحو الغاية عينها فان الحكومة الفرنساوية كانت في مدة شارل السادس وفي بداية حكم شارل السابع في اسوأ حالة من عدم القوة والوهن والانعزال وقلة الوحدة ولكن في اخر مدة الحكم المذكور تحول كل شي وتغيرت هيئته واخذت الحكومة في الامتداد والانتظام والثبات وكذلك وسائط الحكومة التي عليها الاعتماد كجباية الاموال الاميرية والقوة العسكرية والعدالة اخذت تسري على قدم الاتساع والنشاط والانتظام وفي ذلك الوقت صار ترتيب الجنود المستمرة من الفرسان والمشاة الذين يقاتلون بالنشاب واستخدم شارل السابع هذه الجنود لاصلاح حالة الولايات التي كان قد وقع فيها بعض الخلل بسبب الاغتصاب والنهب الناشئ عن حالة الحروب حتى وفي المدة التي تلي زمان الحروب . وكم اطنب مورخو ذلك العصر بمدح اولئك الفرسان المنتظمة ثم انه في تلك المدة ايضاً جُعل الرسم الملوكي الذي كان يفرض على الاهلين في بعض الاوقات مستمراً دائماً وكان اجلّ ايرادات الملك . نعم

أن ذلك مما يمس حرية الشعوب الاانة اعان كثيرًا على انتظام الحكومة واكتسابها القوة والسطوة وامتدت ايضًا في نفس الوقت ادارة العدالة التي هي اساس السلطة وانتظمت احوالها وازداد عدد المحاكم الشرعيـة فترتب خمس محاكم جديدة في برهة وجيزة ففي مدة لويس الحادي عشر ترتبت محكمة كرينوبل سنة ١٤٥١ ومحكمة بردو سنة ١٤٦٢ ومحكمة ديجون سنة ١٤٧٧ ومحكمة اكس سنة ١٦٥٠ وعظمت اهمية محكمة باريس اذ ذاك وثبتت قوتها اكثر من السابق سواء كان في امر ادارة العدالة ام في ادارة الضبط والربط في الدائرة المختصة بها

نجاح الحكومة في مدة لويس الحادي عشر

فاكتسبت حينئذٍ الحكومة في فرنسا صفات الوحدة والانتظام والاستمرار الى درجة لم تسبق لها قبل القرن الخامس عشر من جهة العدالة والقوة العسكرية وجباية الاموال الاميرية اعني في ما يختص بجوهر الحكومة واساسها فانعزلت بهذه الواسطة السلطات السيادية وركزت السلطة العامة مكانها وحصل في ذلك الوقت تغيير اخر الذي كان اقل ظهورًا للعيان وقل ما احتفل بهِ المؤرخون الّا انهُ ربما كان اكثر اهمية من غيرهِ وهو التغيير الذي احدثهُ لويس الحادي عشر في طريقة سياسة الاحكام فكثيرًا ما تحدثوا عن مقاومة لويس الحادي عشر كبراء مملكتهِ وتخفيضهِ شانهم والتفاتهِ

الى الاهلين البلديين والاداني ورفع مكانتهم وغمرهم بنعمهِ . وبالحقيقة لا يخلو الامر من هكذا تصرف من قبلهِ الاَّ انهم قد بالغوا كثيرًا فيما اذاعوهُ وبالاجمال نشأ عن تصرفات لويس الحادي عشر مع طبقات الهيئة الاجتماعية المختلفة الاضطراب في المملكة اكثر مما حصل منها فائدة . ولكنهُ باشر امرًا غير هذا واكثر اهمية منهُ وهو ان الحكومة الى ذلك التاريخ لم تكن تستعمل سوى القوة والوسائط الجبرية في معاملاتها مع الاهلين واما الاقناع والحيلة والدهي في العقول واستجلابها الى المرام بلطيف الكلام اعني السياسة (بوليتيك) التي لم تكن الاَّ سياسة ريا ومكر وملاطفة ومحاذرة في الوقت ذاته فهذا الفن لم يكن يستعمل قبل لويس الحادي عشر سوى ما قل وندر واما لويس فقد استخدمهُ بدلاً من الوسائط المادية في امور الحكومة واعتاض عن القوة بالحيلة وعن السياسة السيادية بالسياسة الايطاليانية . فانظروا الى الرجلين الذين تملأ مشاجرتهما تاريخ فرنسا وقتئذٍ اعني بهما شارل ليتميرير [1] ولويس الحادي عشر تروا شارل يتبع الطريقة القديمة وكامل اعمالهِ بالقوة والتهديد وعلى الدوام يطلب الحرب لحسم النزاع ولا يستطيع صبرًا ولا جلد لهُ على ملاطفة الناس

(١) ولد فيليب ليبون امير بورغونيا كان شجاعًا باسلاً واشتهر بخصامهِ مع لويس الحادي عشر وفي محاربتهِ معهُ (للمترجم)

واستمالتهم اليهِ واستخدامهم هكذا كوسيلةٍ لبلوغ الارب وبعكس
ذلك لويس الحادي عشر فانهُ يسرّ باستغنائهِ عن القوة ويميل
كل الميل الى فض المشاكل بالمناقشة والكلام والدهي في العقول
لغاية تسليك مآربهِ فلم يغير النظامات ولا الطرائق الرسمية بل
غيّر طريقة المعاملات السرية وكيفية سلوك الملك في تنفيذهِ
السلطة . وهذه الطريقة تحولت بالكلية في الازمنة المتاخرة التي فيها
اعتاضوا بالعدالة عن الغايات المنطوية على حب الذات
وبالتصريح عن الافك والخداع سواءٌ كان في المرام السياسي المرغوب
ام في استعمال الوسائط السياسية لنوال ذلك المرام . ومع ذلك
فكان وقتئذٍ يحسب من النجاح الاستغنا عن استعمال القوة
والاعتياض عنها بالوسائل العقلية . والحكم بواسطة اقناع العقول
والتحيل عليها كان اوفق من زعزعة الوجود بالوسائط الحربية .
فذلك ما وضع اساسهُ لويس الحادي عشر من زيادة حذقهِ وفطانتهِ مع
ما كان عليهِ من فساد الاخلاق ورداءة طبيعتهِ الشريرة التي استعطتهُ
في زلات وذنوب عديدة

حالتا اسبانيا والمانيا في القرن الخامس عشر

ولننتقل من فرنسا الى اسبانيا . فحوادث هاتين المملكتين متماثلة
متشابهة لان الاتحاد الوطني في اسبانيا لم يتم سوى بالقرن الخامس
عشر فحينئذٍ انتهت المشاجرة العظيمة التي طال امرها بين المسيحيين

والعرب بفتح اولئك مملكة غرناطا . وحينئذٍ انضمت ايضاً اراضي المملكة اذ جمعت مملكتا قسطيلا وارغون اللتان كانتا من اعظم اقسام اسبانيا تحت حكم ملكٍ واحد بواسطة زواج فردیناند بازيلا فاتسع الملك كما في فرنسا وثبتت دعائمه . واما النظامات التي ساعدته على ذلك فهي اشد قساوةً واسمها يورث الكدر والاسف فبدلاً من المحاكم الشرعية التي كانت في فرنسا ترتب في اسبانيا الانكيزيسيون (١) وكانت هذه المحكمة تحتوي في اصولها على ماظهر فيها بعد حين ولكنها لم تكن في بداية امرها كما صارت فيما بعد اعني انها أسست للسياسة لا للدين وكان المقصود بها حفظ النظام لا المحاماة عن الايمان . ثم ان المشابهة بين فرنسا واسبانيا تجاوزت امر النظامات فانها تعاين في نفس الاشخاص في تلك المدة لان فرديناند الكاثوليكي (لقبهُ) وحكمة يشبهان لويس الحادي عشر وحكمة في الطباع والاوصاف ما خلا ان لويس كان ادق عقلاً واسرع غضباً وبالتالي اكثر استعداداً للشرور . ولست اعتبر اصلاً التشبيه والمقابلة اللذين يؤتى بهما على غير اساس وعلى ما يلوح بالفكر واما هنا فلا جرم ان المشابهة قوية حقيقية وظاهرة في الحوادث العمومية كما في الاشيا العرضية

(١) محكمة شرعية اصل ابتدائها في رومية قبل مدة فرديناند بزمان طويل ثم غير فرديناند ترتيبها وادرجها في ملكه فكانت تستعمل فيها جميع انواع العذابات الشنيعة ويحرق الناس احياء (المترجم)

ثم ان تلك المشابهة ذاتها توجد ايضاً في المانيا . فان عائلة النمسا رُدت الى السلطنة في منتصف القرن الخامس عشر سنة ١٤٣٨ وبواسطتها تقررت سلطة السلطنة وثبتت اركانها في المانيا الى درجة لم تسبق قبل ذلك الاوان وصار الانتخاب من ذلك الوقت رسماً لا طائل تحته ولغاية تثبيت الوارث فقط . وفي اخر القرن الخامس عشر قرر مكسيمليان الملك في عائلته وحصر السلطة القانونية في دائرة الحكومة المركزية . وكان شارل السابع في فرنسا قد رتب العساكر المستمرة لاجل المحافظة على النظام ففعل ذلك مكسيمليان في ممالكه وكان لويس الحادي عشر قد انشأ في فرنسا البريد اي البوسطة فرتبها مكسيمليان ايضاً في المانيا فكانت فوائد تقدم التمدن في كل مكان عائدة الى الحكومة المركزية

حالتا انكلترة وايطاليا في القرن الخامس عشر

واما تاريخ انكلترا في القرن الخامس عشر فيتضمن حادثين عظيمين اثارة الحرب على فرنسا خارجاً واشتعال نيران الفتن المسماة بحرب الوردتين [1] داخلاً اي الحرب الاجنبية والحرب الاهلية وهاتان الحربان المختلفتان بهذا المقدار قد افضيتا الى نتيجة واحدة . فالحرب المثارة على فرنسا التي افرغ فيها الشعب الانكليزي كل قواه عادت

---

(١) حروب اهلية بين عائلتي يورك ولانكاستر وكانت علامة احداها وردة بيضاء وعلامة الثانية وردة حمراء فسميت الحرب باسم الوردتين (المترجم)

فوائدها الى الملك فقط لان ذلك الشعب الذي كان اشد محافظة
من سائر الشعوب على قواه واشد صيانة منها على دراهمهِ بذل الجميع
دون ملوكهِ بلا حدٍ ولا حساب وفي مدة هنري الخامس رخص لهُ
بجميع ايراد الجمرك الذي كانت قيمتهُ بليغة جدًا على طول مدة
حياتهِ منذ بداية حكمهِ . وكانت قد انتهت الحرب الاجنبية والحرب
الاهلية لم تزل مداومة وكل من عائلتي يورك ولانكاستر يدعي حق
الجلوس على سرير الملك ولما حان انتهاء تلك المشاجرة التي كثر
فيها سفك الدما كان كبار شرفا الانكليز في حالة الخراب والدمار
وقد هلك اكثرهم ولم يعد في استطاعتهم المحافظة على السلطة التي
كانت في يدهم من قبل وعجز البارونات العظام المتحالفون عن
القيام بالامر والنهي وادارة المملكة وفي ذلك الاثناء تغلبت عائلة
تودور وتبوَّأَت سرير الملك وابتدأَت الاحكام السياسية تتخذ مركزًا
سنة ١٤٨٥ في مدة هنري السابع (التودور) فظفرت الحكومة الملكية
واما في ايطاليا فلم يتاسس الحكم الملكي الاَّ ان ذلك لم يمنع حصول
النتيجة عينها فان جمهوريات ايطاليا سقطت في القرن الخامس عشر
وحيث استمرت بالاسم كانت السلطة محصورة في يد عائلة واحدة
او في بعض الاعيال فانمحت هكذا صورة الجمهورية . وفي شمالي ايطاليا
تبعَ اكثر الجمهوريات اللومباردية امارة ميلانو . وفي سنة ١٤٢٤

استولى المدسيس على فيرنسا وفي سنة ١٤٦٤ اخضعت جمهورية جنوا لامارة ميلانو وهكذا اغلب الجمهوريات تلاشت رويدًا رويدًا وانخرطت في سلك التبعية لحكم الاعيال المتسلطة وبعد ذلك ابتدأ الملوك الاجانب يتنازعون حق الحكم على شمالي وجنوبي ايطاليا معًا اي على امارة ميلانو وعلى مملكة نابولي

فاينما وجهنا النظر في اوربا واي قسم اردنا اعتبارهُ من اقسام تاريخها سواء كان من جهة الامم نفسها ام الحكومات ام النظامات ام الاراضي نشاهد فيهِ العناصر القديمة ورسم الهيئة الاجتماعية الاولى قريبين من الزوال والاضمحلال والحرية الموروثة ابًا عن جد قد تلاشت وسلطاتٍ اخرى قامت مكانها اكثر نظامًا منها فحصرت القوة وضمت تلك السلطات المتفرقة . وانهُ لمنظر مكدر ومحزن للغاية معاينة سقوط تلك الحريات القديمة الاورباوية في ربقة التسلط وكثيرًا ما شكت النفوس من هذا الامر بافئدة مقروحة في ذلك الوقت وقام محبو الحرية في فرنسا والمانيا وايطاليا على قدم وساق وقاتلوا قتالاً مريعًا واسفوا اسفًا شديدًا يئسين من دفع تلك البلايا وذلك الانقلاب الهائل الذي بعدلٍ كانوا يسمونهُ الجور والتسلط المطلق . فينبغي لنا ان نعجب لشجاعتهم ونرق لاحزانهم ولكن يجب ان ندرك ايضًا ان ذلك الانقلاب كان لا بد منهُ بل انهُ فضلاً عن

ذلك كان نافعاً ومفيداً فان المذاهب الابتدائية الاورباوية وتلك الحريات السيادية والبلدية القديمة لم تات نظام الهيئة الاجتماعية بفائدة لان اساس الحيوة الاجتماعية انما هو الامن والتقدم وكل مذهب لم ينشأ عنه النظام في الحاضر والنجاح في المستقبل فهو فاسد ولم يلبث ان يهجر ويعدم وهكذا جرى بالرسوم السياسية القديمة في القرن الخامس عشر وبالحريات الاورباوية القديمة لانها لم تستطع ان تورث الهيئة الاجتماعية لا الامن ولا النجاح . فصار يبحث عنها في غيرها وطلبا من مبادي اخرى ومن وسائل اخر وذلك هو جوهر معنى كامل الحوادث التي سردتها لكم

اول بداية الموازنة السياسية في اوربا

ويلاحظ في تلك المدة امر آخر له شان عظيم في تاريخ اوربا السياسي وهو انه في القرن الخامس عشر اخذت تزداد العلاقات بين الحكومات وتنتظم وتتواصل على الدوام ونشأت حينئذ طريقة الاتحاد والمحالفة بين عدد من الحكومات سوا كان على الحرب ام على الصلح التي تولد منها في ما بعد مذهب الموازنة . فان السياسة الخارجية بين الدول (ديبلوماسي) ابتدأت في اوربا منذ القرن الخامس عشر فترون عند ختام هذا القرن اعظم قوات القارة الاورباوية كالباباوات وامراء ميلانو واهالي البندقية وسلاطين المانيا وملوك اسبانيا وملوك فرنسا يتقاربون بعضهم من بعض

ويتباحثون ويتوافقون ويتوازنون ويتعادلون . فبينما كان شارل الثامن (ملك فرنسا) مجردًا جيوشه وقاصدًا مملكة نابولي ليفتحها تحالف عليه البابا واهل البندقية واسبانيا معاً . وبعد مضي بضع سنوات من ذلك التاريخ (سنة ١٥٠٨) تمت محالفة كامبري بقصد مقاومة اهل البندقية . وتلا هذه المحالفة في سنة ١٥١١ المحالفة المقدسة لمقـــاومة لويس الثاني عشر . وسبب انشاء هذا الاتفاق والتحالف سياسة ايطاليا ورغبة كل من الملوك في الاستيلاء على اراضيها والخشية من تعاظم شوكة من يتملكها وحده وازدياد قوته الى درجة فائقة . فهذا الامر اعان كثيرًا على نمو النظام الملكي وانتشاره اذ من طبيعة العلاقات الخارجية بين الدول ان تكون ادارتهـا منوطة بشخص واحد او باشخاص قليلين وان تحفظ اسرارها وفضلاً عن ذلك كان الشعوب لا يقدّرون العواقب فلا يعبأون بهكذا وسائل ولا يلتفتون الى اجتناء فوائدها العظيمة لانه لم يظهر لهم فيها صالح شخصي داخلي فكانوا لا يكترثون بها ويفوضون اموراً كهذه الى ارادة السلطة المركزية . فمنذ ظهور (الدبلوماسي) انحصرت في ايادي الملوك نظرًا الى ما ذكر من الاسباب وتقرر في جميع الافكار منذ ذلك الحين انه ينبغي ان تكون من خصائص الملوك مجردًا حتى ولو كان الاهلون احرارًا ولهم الحق في تعيين الرسوم والاموال الاميرية

والمداخلة بامور الاحكام الداخلية اذ هذا لا يمنع عدم وجوب مداخلتهم
في امر العلاقات الخارجية . وبناء على ذلك اعتبر هذا الامر حينئذٍ
كمبدا مقرر وشرط عادل . فان فحصتم تاريخ انكلترا في القرنين
السادس عشر والسابع عشر تروا كم كان هذا الفكر متمكنًا من العقول
وكم قاوم الحرية الانكليزية في مدة حكم اليصابات وجاك الاول
وشارل الاول . والحكومة المطلقة كانت تحتج بهذا المبدا اي بكون
الحرب والصلح والعلاقات التجارية وكامل الاشغال الخارجية من
متعلقات الملك لتتسلط على حقوق الاهلين بهذه الوسيلة وكانت
كثيرًا ما تتأبى الشعوب معارضة الحكومة في هذا القسم من حقوقها
وامتيازاتها ولا تتجرأون على ذلك وقلة جرأتهم من هذا الوجه سببت
لهم اضرارًا جسيمة لا سيما ان السياسة الخارجية (دبلوماسي) كانت
لساس تاريخ اوربا في القرن السادس عشر ودامت الحال على هذا
المنوال نحو ثلاثة قرون كانت في مدتها العلاقات الخارجية اهم
امر في التاريخ لان البلاد في داخليتها كانت سائرة على قدم الراحة
والانتظام ان لم يكن في كل الجهات فاقلة في التارة وكانت الحكومات قد
كفت عن تسبيب الاضطراب للشعوب واشغالها في الحركات
والمنازعات القوية الداخلية فكانت العلاقات الخارجية والحروب
والمحالفات والمذاكرات بشان الصلح والحرب هي التي تملاء التاريخ

نفوذ المذهب الملكي في السياسة الخارجية

وتستحق الالتفات وبناء على ذلك كان القسم الاكبر من صوالح الشعوب مفوض امره الى الملوك او الحكومات المركزية ومسلم الى رايهم نظراً الى امتيازهم المتقدم ذكره . وكان من المستصعب جداً ان يكون الامر بخلاف الواقع لانه كان يقتضي ان يكون التمدن في تقدم عظيم والعقل والادراك في نمو واتساع كبير والناس متعودين على المعاملات السياسية ومتبحرين بها حتى يمكن للجمهور المداخلة مع النجاح والفائدة بامور كهذه تستلزم الحزم والدقة بهذا المقدار مع ان الشعوب من القرن السادس عشر الى القرن الثامن عشر لم تكن اتصلت الى هذه الدرجة بل كانت تبعد عنها كثيراً وها كم ما حدث في انكلترا في بداية القرن السابع عشر مدة حكم جاك الاول فان صهره الذي كان من منتخبي السلطنة الالمانية [1] انتخب ملكاً على بوهيميا فسليت منه هذه المملكة ثم جرده ايضاً من امارته الوزانية [2] وهي امارة بالاتينا فتحزب له جميع البروتستانت وكان اولى ان تتحزب له انكلترا فصار فيها هيجان عظيم وطلب عموم اهلها الى الملك جاك ان يبادر الى اسعاف صهره والمدافعة عن حقوقه وارجاع

(١) في اخر المدة كان سبعة فقط من اعيان الامراء ينتخبون السلطان او ينصبونه في المانيا (المترجم)

(٢) كان خصمه فرديناد الذي صار فيما بعد سلطاناً على المانيا ودعي بفرديناد الثاني (المترجم)

امارتولة وطلب ديوان وكلا عموم الامة مبادرة الحرب وشددا الطلب ووعد بتقديم كامل ما يلزم لها من المصاريف واما جاك فلم يكترث بهذا الامر بل اخذ في المحاولة واجتهد بمعاطاة بعض المخابرات السياسية ولم يرسل الا عدداً قليلاً من الجنود الى المانيا ثم دخل عليهم اخيراً في الديوان وقال لهم انهُ يلزم لهُ تسعمائة الف ليره استرلينية لكي يباشر الحرب ويكون لهُ بعض الامل بالنجاح . فلم يذكر احد المورخين ان طلبهُ هذا كان من باب المبالغة ومن جهتي لست اظن ذلك واما الديوان فاخذتهُ الدهشة واعتراهُ الوجل لما سمع بهذه الغرامة الجسيمة وبعد الجهد الجهيد لم يعين اكثر من مبلغ سبعين الف ليره استرلينية لاسترجاع مملكة بقوة الحرب واعادة اميرها عليها على مسافة ثلثماية فرسخ من انكلترا . فهذا ما كان عليهِ الشعب من الجهل وعدم الخبرة في الامور السياسية في العصر المتقدم ذكرهُ فكان يتصرف دون ادنى معرفة بحقائق الامور ودون ان يقدر العواقب وبناء على ذلك لم يكن يليق بهِ المداخلة بامور الاحكام على طريقة قانونية مجدية وهذا الذي اوجب الحكومات المركزية ان تستلم ادارة الامور الخارجية لانها كانت وحدها جديرة بالقيام بمهامها ولست اعني انها كانت اهلاً لذلك من جهة مراعاتها الصالح العام لانها قل ما افتكرت في مراعاتهِ بل من جهة تتميم مقتضيات الامر على وجه مناسب

حالة الكنيسة في القرن الخامس عشر

فكما رأيتم ايها السادة انناكيفما نظرنا الى تاريخ اوربا السياسي في تلك المدة سواءٌ كان من جهة حالة البلاد الداخلية ام من جهة العلاقات الخارجية بين الممالك ام في ما يتعلق بادارة الحرب والعدل وجباية الاموال نشاهد صفة واحدة متغلبة في كل مكان وفي كل شيء وهي الاتجاه الى المركز الطبيعي ونشوء الصالح العام والسلطة العامة وتغلبها فذلك هو العمل الخفي الذي تمَّ في القرن الخامس عشر . نعم ان هذا العمل لم تكن تصدر عنه وقتئذٍ نتيجة واضحة ولا حدث عنه تغيير كامل في حالة الهيئة الاجتماعية الا ان ذلك كان عتيدًا ان يتم .
فاورد عليكم الان حوادث مختلفة عن اولئك في طبيعتها وهي الحوادث الادبية المختصة بنمو العقل البشري وبالافكار العمومية فهذه الحوادث ستقودنا ايضًا الى النتيجة عينها فنرى فيها ما رايناهُ في تلك من الانجذاب الى المركز الطبيعي

فانني ابتدي بالحوادث المختصة بالكنيسة التي اشغلت مكانًا عظيمًا من تاريخ اوربا على الدوام واشغلتنا نحن على الغالب نظرًا الى كثرة تنوعها واشكالها . فانه لم يكن في اوربا الى حد القرن الخامس عشر افكار عمومية ذات تاثير حقيقي في عقول عموم الناس غير الافكار الدينية اي المعتقدات وقد راينا ان الكنيسة وحدها كان لها السلطة لان تربط هذه الافكار وتسن لها قوانين مخصوصة

وتنشرها وتحتم بها. نعم انهُ حصل بعض حركات بقصد الاستقلال حتى والافتراق ايضاً وتعبت الكنيسة في مقاومتها الا انها كانت الظافرة الى هذا التاريخ والافكار او المعتقدات التي رفضتها الكنيسة عجزت عن ان تملك عقول الشعوب عموماً على مدة مستديمة حتى ان الاتباعها انفسهم قهروا واضمحلوا وبالاختصار كان الشقاق مداوماً في قلب الكنيسة والنزاع مستمراً ولكن دون ان يكون لذلك مفعول ما قطعي . ففي بداية القرن الخامس عشر بدا لنا امر اخر وهو انهُ ظهر افكار جديدة في نفس الكنيسة اضطرتها الى ان تقرر جهاراً بضرورة التغيير والاصلاح واوجبت اضطراباً في وسطها ففي اخر القرن الرابع عشر وفي بداية الخامس عشر وقع الانشقاق الكبير الغربي الناتج من انتقال الكرسي المقدس الى افينيون (مدينة في فرنسا) وتسمية بابوين احدهما في افينيون والثاني في رومية فمخاصمة هذين البابوين هي ما يسمى بالانشقاق الكبير الغربي وقد ابتدا في سنة ١٣٧٨ وقصد مجمع بيزا ان ينهي هذا الامر سنة ١٤٠٩ وعزل البابوين وسمى باباً ثالثاً وهو اسكندر الخامس فعوضاً عن ان يهد الانشقاق ازداد ثورةً لانهُ بدلاً من بابوين وجد ثلثة باباوات وعظم حينئذٍ الخلل وتجسم الامر وبقي الحال على هذه الصورة الى سنة ١٤١٤ اذ صار عقد مجمع كونستانسا بموجب استدعا السلطان سجسموند (سلطان المانيا)

فالمجمع المذكور لم يعزم على تسمية بابا الا بعد ان باشر بامر اصلاح الكنيسة وقرر اولاً ان ما يربطهُ المجمع المسكوني لا يستطيع احد على حلهِ وايد هكذا سلطتهُ ورفعها على سلطة البابا ثم باشر نشر هذه المبادي في الكنيسة وتنفيذها واصلاح ما كان قد داخلها من الخلل وتقويمهُ وعلى الخصوص طرائق الاختلاس والبلص التي كانت تستعملها حكومة رومية لاجل الحصول على الدراهم . وعيّن المجمع المذكور لاجل اتمام هذه الغاية مامورين منتخبين من نفس اعضائهِ من الطوائف المختلفة وسمي ذلك بديوان الاصلاح وهو نوع مما نسميهِ الان ديوان التفتيش ووكل للمامورين المذكورين بالبحث عن الامور المخالفة للقوانين التي كانت تشين الكنيسة وعن الوسائط اللازمة لمعالجة ذلك الامر وازالتهِ وتقديم لائحة بالجميع الى المجمع ليهتمَّ بامر اجراء ايجابها . ولكن بينما كان المجمع مهتمًا في هذا العمل قُدمت لهُ مسئلة وهي هل يستطيع ان يباشر اصلاح الخلل بذاتهِ دون مشاركة رئيس الكنيسة اي دون قبول البابا وتصحيحهِ على ذلك فاعطى المجمع جوابهُ بالنفي على اكثرية الاصوات وذلك بواسطة نفوذ الحزب الروماني واستعانتهِ بذوي السذاجة الذين لا اقدام لهم على الامور فانتخب المجمع بابا جديدًا وهو مرتينس الخامس سنة ١٤١٧ ووكل له بتقديم لائحة الاصلاحات التي ينبغي ادراجها في الكنيسة الان تلك اللائحة

لم يجرِ قبولها وانحل المجمع

ثم تجدد مجمع اخر في مدينة بال لهذه الغاية عينها سنة ١٤٣١ وإعاد النظر في اعمال مجمع كونستانسا الاصلاحية وداوم العمل على نسقها الا انهُ لم يفز بالنجاح بل وقع الانشقاق في وسط المجمع كما كان واقعاً في النصرانية وامر البابا بنقل المجمع من مدينة بال الى مدينة فرارا وثم الى فيرنسا · فقسم من الاساقفة لم يخضعوا لامره ولبثوا في مدينة بال وصار هكذا مجمعان كما كان اولاً بابان وشرع مجمع بال في الاصلاحات وانتخب بابا وسماه فيلكس الخامس وبعد مدة انتقل المجمع الى مدينة لوزان وانحل سنة ١٤٤٩ دون ان ياتي بفائدة ما اصلاً · فعلى موجب ما تقدم تم الانتصار للباباوية لانها بقيت مالكة ساحة القتال ومستلمة زمام حكومة الكنيسة دون ان يقدر المجمع على تمام ما شرع فيه على انهُ أتمّ اموراً لم يشرع فيها واستمرت من بعده وذلك ان الملوك الزمنيين تمسكوا بالافكار التي نشرها مجمع بال وبالترتيبات التي حرّض على ادراجها وان كان المجمع المذكور لم يقدر على تنفيذها · فشارل السابع استناداً على اوامر المجمع المار ذكره اصدر خطاً ملوكياً في فرنسا في مدينة بورج سنة ١٤٣٨ واثبت فيهِ انتخاب الاساقفة والغاء الرسومات التي كانت تدفع الى كنيسة رومية واصلاح ما داخل الكنيسة من الخلل

واعلن انهُ ينبغي اعتبار الخط المذكور كنصوص الشريعة . وسنة ١٤٣٩ اجرى هذا الامر ديوان ماينس في المانيا ايضاً واعلن انهُ يجب اعتباره كقانون من قوانين الشريعة السلطانية الجرمانية . فكانما السلطان الزمني عزم على تنفيذ ما شرع بهِ السلطان الروحي ولم يقدر على اتمامهِ

ولكن هولاء المصلحون لم ينجحوا بالحقيقة وكما فسد مشروع المجمع كذلك فسد مفعول الخطوط الملكية فان الخط المعلن في المانيا لم يلبث ان تلاشى نظرًا الى عقد مشارطة حصلت بين البابا نيقلاوس الخامس وبين الديوان الالماني اعقبها الغاء الخط المذكور سنة ١٤٤٨ وبعدهُ سنة ١٥١٦ الغاه فرنسيس الاول في فرنسا ايضاً وجعل عوضهُ المشارطة التي تمت بينهُ وبين البابا ليون العاشر فلم ينجح اصلاح الملوك اكثر مما نجح اصلاح الاكليريكيين ولكن لا تظنوا ان ذلك الاصلاح اضمحل بالكلية بل كما ان المجمع ترك تاثيرًا من بعدهِ كذلك الخطوط الملكية المتعلقة بالامور الكنائسية احدثت مفعولاً ظهرت اهميتهُ العظيمة في التاريخ المتاخر وذلك ان مبادي مجمع بال كانت قوية وذات فائدة فتمسك بها رجال من الطبقة الاولى في الذكا والفهم ومن ذوي الحماسة نظير جان دي باريس ودالي وجرسن وغيرهم عدد كبير من اميز اهل القرن الخامس عشر

واعتنوا بالمحاماة عنها والمحافظة عليها · فرغمًا عن انحلال المجمع والغاء الخطوط الملوكية تاسست في فرنسا التعليمات العمومية المنصوصة فيها عما يتعلق بحكومة الكنيسة وبالاصلاحات التي يجب ادراجها وبقيت مستمرة واندرجت في المحاكم الشرعية وصار اكثر الناس متمسكين بها وتولد منها اولًا الجانسينيست [١] وثم الغاليكان [٢] وكل ما حصل من الاجتهاد في اصلاح الكنيسة منذ مجمع كونستانسا الى زمان بوسويه [٣] هو صادر من منبع واحد والمقصود به غاية واحدة وبالاختصار هو حادث واحد كان يتحول على التوالي · ومع ان هذا المشروع في اصلاح الكنيسة بالطريقة القانونية الرسمية في القرن الخامس عشر لم ينجح بل فسد حصل منهُ مع ذلك تاثير عظيم بعد حين ولبث اثرهُ محفوظًا في مجرى التمدن

(١) من فروع المذهب المسيحي موسسة اسقف يسمى جانسينيوس (المترجم)

(٢) هذه اللفظة عبارة عن استقلالية كنيسة فرنسا وهي مشتقة من غاليا اي فرنسا القديمة والاستقلالية قائمة بتقديم سلطة المجامع على سلطة البابا وبعدم مداخلة هذا بامور كنيسة فرنسا الادارية بل تعتبر سلطتهُ في امور الايمان باتفاق الراي مع الاساقفة عمومًا (المترجم)

(٣) اسقف فرنساوي ولد سنة ١٦٢٧ وتوفي سنة ١٧٠٤ كان افصح واجل اهل زمانهِ يعد من الفلاسفة والعلما لانهُ الف في الفلسفة ولهُ تاريخ يحوي مختصر تاريخ العالم وهو الذي ساعد على استقلالية كنيسة فرنسا ودافع عنها اي الكنيسة الغاليكانية كما ذكر (المترجم)

وكانت غاية المجامع حميدة في اجراء اصلاحات شرعية ورأيها مصيباً لانها الوسيلة الوحيدة التي كان من شانها ان تمنع الثورة وفي اثنا اجتهاد مجمع بيزا بابطال الانشقاق الكبير الغربي ومحاولة مجمع كونستانسا اصلاح الكنيسة ظهرت في بلاد بوهيميا الاصلاحات الاولى الدينية التي شرع فيها الشعب وسببت اضطراباً لان يوحنا هوس ابتدا بوعظهِ وامتدت اراوهُ في سنة ١٤٠٤ وكان وقتئذٍ يدرس في مدينة براكا . فاننا نرى اصلاحين شرع فيهما في آن واحد احدهما في وسط الكنيسة نفسها وحاول اتمامهُ اشراف الكنيسة ورجالها العظام عن حكمة ولكن مع الحيرة وعدم الثبات وثانيهما خارجاً عن الكنيسة وكان معاكساً لها مضراً بصالحها . فوقع النزاع بين الفريقين واستحضر المجمع يوحنا هوس وايرونيموس رفيقهُ الى كونستانسا وامر بحرقهما كهرطوقيين وعاصيين . فهذه الحوادث لا يعسر علينا فهمها الان ايها السادة بل ندرك جيداً اتفاق وقوع هذين الاصلاحين في آن واحد كل منفصل عن الاخر احدهما مشروع فيهِ من الحكومات والثاني من الشعوب وكل مضاد للاخر على انهما كانا صادرين عن سبب واحد وقاصدين غاية واحدة وبالاختصار كانا يتخاصمان ويتحاربان بيد انهما يساعدان على نتيجة واحدة فذلك ما قد حصل في القرن الخامس عشر

وفي وقتها اخمدت الكنيسة حركة الاصلاح الشعبي الذي شرع فيه يوحنا هوس ولكن بعد مضي ثلاث او اربع سنوات من موته فتح الهوسيون حرباً شديدة على الكنيسة استمرت زماناً مديداً الا انه تم النصر للسلطة الكنائسية في منتهى الامر. ومع ذلك لما كان قد فسد مشروع المجامع في الاصلاح ولم يتم الحصول على الغاية المقصودة لبث الاصلاح الشعبي في حالة السكون دون ان تنطفي نارهُ وانتظر الفرصة ووجدها في بداية القرن السادس عشر. فلو تم الاصلاح الذي شرعت فيه المجامع ربما كان امتنع الاصلاح الشعبي اذ كان لا بد لاحدهما من النجاح وظهورها في آنٍ واحدٍ معاً مما يثبت شدة ضرورتها

حركة الافكار في القرن الخامس عشر

فهذه هي الحالة التي كانت عليها اوربا في منتهى القرن الخامس عشر من جهة المعتقدات الدينية وهي شروع سادات الكنيسة في الاصلاح بلا طائل ومبادرة الشعب الى اصلاح صار توقيفة لكنه في استعداد دائم للظهور ثانية. واما حركة العقل البشري فلم تكن محصورة اذ ذاك في دائرة الاعتقادات الدينية فقط فانكم تعلمون جميعكم ان الآثار القديمة اليونانية والرومانية اعيدت على نوع ما الى اوربا وانتشرت في جاري القرن الرابع عشر وتعلمون ايضاً اجتهاد دانتي وبتراركا وبوكاشيو (ثلثة من الفحل شعراء الايطاليان) وجميع

المعاصرين بالبحث على نُسخ الكتب اليونانية والرومانية ونشرهـا وإذالتها في ايدي الناس وكم كانوا يسرون ويتهللون كلما وقعوا على نسخة كتاب جديد ويشيعون خبرهُ بينهم . ففي اثنا تلك الحركة نشأت في اوربا مدرسة اعانت على نمو العقل البشري اعانة اوفر بما لا يقاس مما ينسبونهُ اليها عادةً وهي مدرسة (الكلاسيك) اي مدرسة الاداب القديمة . واياكم وان تنسبوا الى هذه اللفظة المعنى المعطى لها في الوقت الحاضر اذ لم يكن موضوعها في ذلك العصر الاساليب والاداب لان تلك المدرسة لم يذهلها ويعجبها اسلوب القدما كفرجيليوس وهيروس وفنهم في الانشا فقط بل ايضاً الهيئة الاجتماعية القديمة بتمامها ونظاماتها واراءها وفلسفتها وتصانيفها معاً . وكان الاقدمون في واقع الامر اعلى وابرع بما لا يوصف من اوربا مدة القرنين الرابع عشر والخامس عشر في ما يختص بالسياسة والفلسفة والاداب فلا ينبغي العجب اذاً من التاثير العظيم الناشي عن ذلك في العقول السامية الدقيقة وفي اهل الذوق السليم ولا من استكراههم حينئذٍ اخلاق اهل زمانهم السمجة وتصوراتهم المبهمة واصطلاحاتهم الخشنة القبيحة وتعشقهم درس الهيئة الاجتماعية القديمة التي كانت اكثر ترتيباً ونظاماً ونمواً لا يقاس من هيئتهم الاجتماعية فنشأت هكذا مدرسة اهل الافكار الحرة التي ظهرت في بداية القرن الخامس عشر وكانت مؤلفة من الاساقفة

والروساء الكنائسيين واهل الشرع والفقه واهل العلم والفلسفة

وفي اثناء ذلك صادف فتوح القسطنطينية للاتراك وسقوط السلطنة الشرقية فهرع اليونانيون الذين فروا هاربين من الشرق الى ايطاليا واصحبوا معهم المعارف القديمة وكتب الاقدمين العديدة والوفا من الوسائل الجديدة التي تسهل الدرس والمطالعة وحينئذٍ تجدد العزم والنشاط عند اهل مدرسة الاداب القديمة كما هو غني عن البيان . وكان في ذلك الوقت كبراء الكنيسة وعظماوها لاسيما في ايطاليا في اعلى درجة من النمو لا في الشوكة السياسية بحصر المعنى بل في الثروة والترف وكانوا يتنعمون ويتمتعون مع العظمة والافتخار بجميع انواع اللذات والمسرات التي يورثها التمدن والرخاء والرفاهية ورواق البال وفرط الحرية والتأنق في المعيشة وينهمكون ايضاً في لذات المطالعات الادبية والفنون وسائر التنعمات الاجتماعية والمادية فانظروا الى كيفية معيشة الذين اشتهروا وتتلمذوا بالاعمال السياسية والتآليف الادبية والعلمية كالكاردينال بومبو مثلاً فانكم تتذهلون من ان تروهُ غائصاً في جميع انواع التنعمات والملذات وحائزاً مع ذلك سعة المعارف وجودة القريحة منهمكاً في الفساد حال كونهِ ذا فكر ثاقب وذكا عظيم · وبالحقيقة ان من يطالع في تاريخ هذه المدة ويعاين كيفية العلاقات الاجتماعية وحالة العقول يخال نفسهُ

في وسط القرن الثامن عشر اذ يرى نفس الميل الذي كان في القرن المذكور الى مستظرف الاداب وابكار الافكار وطيب العيش في الرفاهية والانهماك في اللذات وفرط الحرية وعدم الاكتراث بامور السياسية وضعف العقائد الدينية واطلاق العنان للافكار الى درجة مفرطة . فان ادباء القرن الخامس عشر كانوا يخالطون كبراء الكنيسة واعيانها كما كان ادباء القرن الثامن عشر يخالطون الاشراف والامراء وكانت اراؤهم واحدة واخلاقهم كذلك عائشين بهناء بعضهم مع بعض غير مبالين بالزعازع التي كانت تتهددهم . فان اعيان اكليرس القرن الخامس عشر واولهم الكاردينال بومبوما كانوا ليقدّروا في افكارهم ظهور لوتير وكلوين كما ان اعيان الدولة في القرن الثامن عشر لم يقدّروا الثورة الفرنساوية . فيظهر لنا اذًا ثلثة حوادث في تلك المدة في الدائرة الادبية اولها اصلاح كنائسي حاولت اتمامهُ الكنيسة نفسها وثانيها اصلاح ديني شرع فيهِ الشعب وثالثها تحول وانقلاب في حالة العقول نشأ عنهُ ابداع مدرسة اهل الافكار الحرة وكامل هذه الانقلابات كانت تتهيأ في اثناء اعظم تغيير سياسي حصل الى ذلك التاريخ في اوربا اعني حركة اتجاه الشعوب والحكومات الى مراكزها الطبيعية

وليس هذا فقط بل حصل ايضاً في ذلك الوقت حركة عظيمة

في الاحوال البشرية الظاهرة فانهُ كان زماناً للاسفار والمشروعات العظيمة والاكتشافات والاختراعات المتنوعة وهو الزمان الذي ركب ابحر البورتوكيزيون وخاضوا في سواحل افريقيا واكتشف فاسكوديه غاما على راس الرجا الصالح واكتشف كريستوف كلمبوس على اميركا وامتدت التجارة فيهِ امتداداً عجيباً والوف من الاختراعات الجديدة اضاء نورها في ذلك العصر وغيرها كانت معروفة من قبل من العدد القليل فانتشرت حينئذٍ وعمت فوائدها الخاص والعام · فغيَّر البارود طرائق الحروب واصولها وغيرت الابرة هيئة الملاحة ونما فن التصوير بالزيت وملاءَ اوربا من تحف الصور المتقنة الصنعة وزاد الحفر على النحاس المخترع سنة ١٤٦٠ عدد تلك التصاوير وكررها وكثر ورق الكتان وصار يستعمل من العموم · ثم انهُ بين سنة ١٤٣٦ وسنة ١٤٥٢ تمَّ اختراع المطبعة تلك التي قيل فيها اقوال لا تحصى وليس من اقوال تكفي مع ذلك لوصف فوائدها وفضلها

أفنظرتم ايها السادة مقدار عظم القرن الخامس عشر واهمية الحركة والاعمال التي تمت فيهِ على ان عظمتهُ كانت غير بينة اذ ذاك ونتائج حركتهِ واعمالهِ غير حاصلة في قبضة الناس وقتئذٍ ·فالاصلاحات التي احدثت اضطراباً كبيراً لم تنجح فيهِ وثبتت دعائم الحكومات

وسكنت حركات الشعوب وهمدت وكانما الهيئة الاجتماعية كانت
تستعد للتمتع بنظام اكمل واتم مما كانت عليه وتسير بسرعة الى
التقدم والنجاح الا ان ثورات القرن السادس عشر الشديدة كانت
قد قربت وكان القرن الخامس عشر قد هيأها فستكون تلك الثورات
موضوعاً لمقالتنا الاتية

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . صعوبة الوقوف على الحوادث العمومية في التاريخ المتاخر . صورة حالة اوربا في القرن السادس عشر . الخطر الذي يخشى من سرعة تلخيص الحوادث واستخلاص نتائجها . الاسباب المتنوعة التي حملت على الاصلاح الديني البروتستانتي . صفتة الغالبة انما في ثورة الفكر البشري على السلطة المطلقة في الدائرة العقلية . البراهين على ذلك . احوال الاصلاح البروتستانتي في جهات اوربا المختلفة . في ما داخل الاصلاح من الخلل . في اليسوعيين . المشابهة بين الانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية الدينية والانقلاب الحاصل في الهيئة الاجتماعية المدنية

ايها السادة

اننا طالما تذمرنا لعدم انتظام الهيئة الاجتماعية الاورباوية وتشكينا من صعوبة ادراك هيئة اجتماعية مشتتة متفرقة في حالة الانحلال ومن صعوبة تحديد صفاتها وتمنينا وانتظرنا مع فروغ الصبر قدوم زمان الصالح العام والنظام والاتحاد الاجتماعي فها كم قد وصلنا اليه وها كم قد دخلنا في المدة التي يلخص فيها كل شي وينحصر في حوادث عمومية وافكار وتصورات عمومية اي مدة الانتظام والاتحاد ولكننا سنصادف فيها صعوبة اخرى . فانه لحد الان كان يعسر علينا

وصل الحوادث بعضها ببعض ونظمها في سلك الترتيب وادراك
تعلق بعضها ببعض والوقوف على الارتباط الخفيف الكائن بينها .
واما في اوربا المتاخرة فبعكس الامر كل الاشيا مشتبك بعضهـــا
ببعض وكل العناصر وكامل حوادث الحيوة الاجتماعية يلطّف
ويصلح بعضها بعضاً ويوثر بعضها في بعض ويُرد الفعل من بعضها
الى بعض والعلاقات بين الناس وفر ازديادها وكثر تشبكها
وهكذا ايضاً العلاقات بينهم وبين الحكومة وبين الدول بعضها مع
بعض وهكذا ايضاً التصورات الفكرية واعمال العقل البشري كافة
وكم كنا نرى من الحوادث المعتزلة التجانبية التي لم يحصل منها تاثير
ما في غيرها في تلك المدد التي سبق النظر اليها واما الان فلم يعد يوجد
اعتزال اصلاً بل جميع الاشيا يمس بعضها بعضاً ويقابل بعضها بعضاً
فتتغير وتتقلب جميعاً . فهل اصعب من الوقوف على الوحدة الحقيقية
بين هذا التنوع الجزيل ام من تحديد مكان اتجاه تلك الحركة المركبة
والمتسعة بهذا المقدار ام من تلخيص تلك الكمية التي لا تحصى من
العناصر المتنوعة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط وبالاختصار
هل اشد صعوبة من تعيين الحادث العام المتغلب على جميع الحوادث
الذي فيه تلخص وتحصر اعداد منها ذلك الحوادث الذي يورث
عصره صفةً يمتاز بها عن بقية الاعصر ويعبر تعبيراً صحيحاً عن مفعول

عصرهِ وتاثيرهِ واهميتهِ في تاريخ التمدن فستدركون للحال مقدار هذه الصعوبة من الحادث العظيم الذي ساورده عليكم الان

اصل الاصلاح الديني

اننا قد صادفنا في القرن الثاني عشر حادثاً اصلهُ ديني ان لم تكن طبيعتهُ دينية اعني بهِ الغزوات الصليبية وقد سهل علينا نوعاً الوقوف على صفتهِ العمومية الحقيقية وتعيين وجدتهِ وتأثيرهِ مع الضبط على قدر الامكان مع انهُ من الحوادث العظيمة التي طال عليها الأمد ومع انهُ حدث عنهُ وقائع فرعية عديدة متنوعة واما الان فعلينا ان نعتبر الانقلاب الديني الذي حدث في القرن السادس عشر المسمى عموماً بالاصلاح

وليؤذن لي بان اقول في معرض الكلام انني ساستعمل لفظة اصلاح كلفظة بسيطة متفق عليها ومرادفة لانقلاب ديني دون ان اخصها بحكمٍ ما اصلاً . فلاحظوا سلفاً ايها السادة مقدار ما يصعب الوقوف على صفة تلك المعضلة الحقيقية الجسيمة وتبيين حقيقة امرها وما فعلتهُ على وجهٍ عمومي . فيجب البحث عن ذلك بين اول القرن السادس عشر ومنتصف القرن السابع عشر لان حيوة الحادث على نوعٍ ما هي محصورة في هذه المدة منذ بدايتهِ الى حين نهايتهِ فان الوقائع التاريخية كافة لها على نوع ما اجل محدود نعم ان نتائجها تطول امداً الى ما لا ينتهي وان الوقائع نفسها لها تعلق بالماضي كلهِ

وبالمستقبل كلهِ الاَّ انهُ لا ينكر ان لها زمناً معيناً محدوداً لوجودها الذاتي وانها تنشأ وتكبر وتنمو في مدة معلومة من مدد استمرارها ثم تاخذ في التناقص والاضمحلال واخيراً تزول فتشغل مكانها واقعةٌ اخرى جديدة . فاياً كان التاريخ الذي يعينونهُ لبداية الاصلاح يمكننا ان نعتبر في ذلك السنة التي فيها لوثر حرق جهاراً في وتمبورج مرسوم البابا ليون العاشر الذي بهِ بحكم عليه وانفرز هكذا بطريقة رسمية عن الكنيسة الرومانية فبين هذا التاريخ ومنتصف القرن السابع عشر في سنة ١٦٤٨ التي تمَّ فيها عقد مصالحة وستيفالي تحصر بالحقيقة مدة حيوة الاصلاح وها كم البرهان فان اول مفعول صدر عن الانقلاب الديني واعظمهُ هو انهُ قسم دول اوربا شطرين الدول الكاثوليكية والدول البروتستانية ورمى الفتنة بين الفريقين وابرزهما للمحاربة ودامت نيران الحروب والفتن مشتعلة بينهما تارةً تحوز النصر فيئة وطوراً تفوز بهِ اخرى منذ بداية القرن السادس عشر الى منتصف القرن السابع عشر ولم يعقدوا شروط المصالحة النهائية الا سنة ١٦٤٨ وهي شروط وستيفالي المتقدم ذكرها التي بموجبها تمَّ الرضا والاتفاق بين الفريقين على ان يبقى كلٌّ منهما على دينهِ وكل منهما في استقلالهِ وراحتهِ وان يعيش على الحب والسلام احدهما مع الاخر على اختلاف مذهبهما ومن تاريخ سنة ١٦٤٨ لم يعد

اختلاف الدين يفرق بين دول اوربا وكفّ عن ان يكون المبدا المتغلب في سياستها الخارجية وعلاقاتها ومحالفاتها واما قبل ذلك التاريخ فكانت اوربا مقسومة في جوهر الامر حزبين ومحالفتين دوليتين المحالفة الكاثوليكية والمحالفة البروتستانتية بقطع النظر عما حدث من التنوعات العظيمة ولما عقدت معاهدة وستيفاليا بطل ذلك التحزب وصار اتحاد الدول او انقسامها يحدث عن غير الاسباب الدينية فيكون والحالة هذه التاريخ المذكور حدًّا لمدة الاصلاح ونهاية امد تغلبهِ وان كانت نتائجهُ قد استمرت على النمو والاتساع بعد ذلك التاريخ

حالة اوربا مدة الاصلاح

ولنحوّل الفكر الان الى المدة المذكورة على السرعة غير مهتمين الا بتسمية الوقائع والناس ولنبين هكذا ما تضمنتهُ تلك المدة من الحوادث. وهذا البيان البسيط مع ذُكر الاسماء فقط الذي سنباشره يوضح لكم مقدار صعوبة تلخيص عدد وافر من الحوادث المتنوعة المركبة وحصرها في حادث واحد عمومي وتحديد صفة ذلك الانقلاب الديني الحقيقية وتعيين مكانهِ من تاريخ تمدننا

فان الاصلاح ظهر في اثناء معمعة سياسية شديدة وهي مخاصمة فرنسيس الاول وشارلكان اي فرنسا واسبانيا وسبب الخصام بينهما كان رغبتهما في تملك ايطاليا ثم تنازعا تبوُّء عرش السلطنة الالمانية

واخيرًا تنازعا الشوكة والنفوذ في اوربا وفي ذلك الوقت عظم شان عائلة النمسا وارتفع قدرها وحازت النفوذ في اوربا . وفي ذلك الوقت اكثرت انكلترا في مدة حكم هنري الثامن مداخلاتها بسياسة القارة ووسعتها وداومت على ذلك اكثر مما كانت تفعل من قبل

ولنتتبع مجرى الحوادث في فرنسا مدة القرن السادس عشر فنرى نيران الحروب العظيمة الدينية مشتعلة بين الكاثوليك والبروتستانت طول تلك المدة حتى ان الاشراف والامرا العظام انتهزوا تلك الفرصة لاسترجاع ما كانوا فقدوهُ من السلطة والنفوذ وللتغلب على الملك وتلك كانت الغاية السياسية المنطوية عليها حروبنا الاهلية الدينية اذ ذاك! وغاية محالفة الكاثوليك على البروتستانت (ليك) والمشاجرة التي قامت بين عائلتي كويز وفالوا الملوكيتين التي انتهت بتبوءُ هنري الرابع [1] عرش الملك

وفي اسبانيا مدة حكم فيليب الثاني حدثت ثورة الفلامنك ووقع الحرب بين الدوك دالب والبرنس دورانج اغتي بين حزب الانكيزيسيون (المحكمة الشرعية في اسبانيا سبق الشرح عنها) وحزب

(١) هو ملك فرنسا ورث الملك من جهة والدته بعد ان انقرضت سلالة فالوا وكان بروتستانتيًا فلم تقبله باريس وقفلت بوجهه ابوابها فحاصرها وفتحها بالسيف وبعد ذلك ارتد الى الدين الكاثوليكي وهو الذي كتب فولتر تاريخهُ نظمًا (للمترجم)

الحرية الدينية والمدنية فظفرت الحرية في هولاندا لكثرة المثابرة والحكمة ولكنها بادت في اسبانيا وانحصرت السلطة المطلقة المدنية والكنائسية

وفي انكلترا كانت حاكمة ماري ثم حكمت اليصابات ففي مدة حكم اليصابات وقعت الحروب بينها و بين فيليب الثاني لانها كانت رئيسة الحزب البروتستانتي ثم تبوأ عرش انكلترا جاك ستوارت وابتدأت المشاجرة العظيمة بين الملك والشعب الانكليزي وفي الوقت ذاته نشأت دول جديدة في الشمال فان (كوستاف فاذا) شاد مملكة السويد بعد ان خلصها من ربقة الدنيمارك سنة ١٥٢٣ ورئيس الشيفالري توتونيك [١] باعتناقه الدين البروتستانتي وزواجه شاد مملكة بروسيا وحفظها لذريته فابتدأت مداخلة دول الشمال بسياسة اوربا الامر الذي لم يكن قبل وحدث عنها تاثير عظيم في ما بعد في مدة حرب الثلاثين عاماً

ثم انني اعود الى فرنسا فهنا كان يحكم لويس الثالث عشر وكان الكردينال ريشليو قد غير ادارة الاحكام الداخلية وتداخل بسياسة المانيا وساعد الحزب البروتستانتي فيها

---

(١) هو نظام رهباني وعسكري من ايام الصليبيين كان يعتبر كدولة في اوربا وعبر عنه بعض المترجمين بلفظة بكرادات (المترجم)

واما المانيا فكانت مشغولة في القسم الاخر من القرن السادس عشر بحروبها مع الاتراك وفي ابتدا القرن السابع عشر تزلزلت الارض بحرب الثلاثين عاماً وهو اعظم حادث وقع في قارة اوربا في التاريخ المتاخر وفي اثنا تلك الحرب اشتهر كوستاف ادولف وولنستين وتيلي والدوك دي برونزويك والدوك ديويمار وهي اسماء اعظم الرجال التي افتخرت بهم المانيا الى ذلك العهد

وفي ذلك الاثنا تبوأ السرير في فرنسا لويس الرابع عشر وابتدأت حرب الفروند (اي المقلاع وهي حرب اهلية شهيرة) وفي انكلترا انفجرت الثورة على شارل الاول فاسقطتهُ عن كرسيهِ الملوكي

فها انني لم اذكر سوى اعظم الحوادث التاريخية التي ليس من احدٍ الاَّ ويعرف اسماءها فانظروا مع ذلك مقدار عددها وتنوعها واهميتها . واذا بحثنا عن وقائع مختلفة النوع عن تلك وليست ذات شهرة مثلها ولا تحتوي على اسامي علمية بهذا المقدار نجد منها عدداً كبيراً في تلك المدة نفسها . فان تغيير النظامات السياسية في اغلب بلاد اوربا حصل في ذلك الوقت وتغلب الحكم الملكي المحض في اكثر الدول العظيمة بينما كانت تنشأ في الفلمنك اقوى جمهورية وجدت في اوربا ويظفر في انكلترا مذهب المُلك المقيد ظفراً نهائياً على نوع ما . ثم انفسخت وقتئذٍ في الكنيسة سلطة اكثر

الرهبنات الحربية السياسية وعوّض عنها برهبنة جديدة صفتها مختلفة ويزعم باطلاً انها اكثر اهمية بكثير منها وهي رهبنة اليسوعيين وحينئذ محا المجمع التريدانتيني ما كان باقياً من اثار مجمعي كونستانسا وبال وتم الظفر للبلاط الروماني في دائرة النظام الاكليريكي. ولنخرج من الكنيسة ولنوجه النظر الى الفلسفة وحرية العقل البشري فنرى ثم رجلين باكون وديكارت قد احدثا اعظم انقلاب فلسفي شوهد في العالم المتاخر فهما مبدعا المذهبين اللذين يتنازعان التسلط على العالم. وفي ذلك العصر ايضاً زهت اداب الايطاليان وابتدأت اداب الفرنسيس والانكليز وتاسست المستعمرات العظيمة واتسع نطاق التجارة وازدادت فيها الحركة الى اقصى الدرجات!

والخلاصة ايها السادة كيفما اعتبرنا ذلك العصر سواءكان من جهة الحوادث السياسية ام الكنائسية ام الفلسفية ام الادبية نراه يحتوي منها اكثر مما احتوت الاعصر السالفة بما لا يقاس لاسيما انها كانت اكثر تنوعاً واعظم اهمية وكانت حركة العقل البشري تظهر من كل الجهات سواءكان في علاقات الناس بعضهم مع بعض ام في علاقاتهم مع الحكومة ام في علاقات الحكومات بعضها مع بعض ام في اعمال العقل المحضة وبالاختصار ذلك العصر هو عصر اعاظم

الرجال واعاظم الامور وكان الانقلاب الديني الذي يشغلنا اعظم حادث في ذلك العصر عينهِ بل الحادث المتغلب فيهِ الذي اورثهُ اسمهُ وحدَّد صفتهُ . وبين كل الاسباب القوية ذات التاثير العظيم كان الاصلاح السبب الاقوى الذي اليهِ عادت الجميع وأثَّر في الجميع وحصل فيهِ تاثير من الجميع . فعلينا اذًا ان نعتني ببيان صفاتهِ الحقيقية ونلخص مع الدقة ذلك الحادث الذى ساد على كل الحوادث في ذلك الزمن الموصوف بالوقائع العظيمة وذلك السبب الذي فعل اكثر من سائر الاسباب في تلك المدة التي كثرت فيها الاسباب العظيمة

صعوبة تلخيص الحوادث التاريخية

وانهُ ليسهل عليكم ادراك مقدار صعوبة حصر تلك الحوادث المتنوعة الجسيمة المرتبط بعضها ببعض كل الارتباط في حادث واحد حقيقي تاريخي ومع ذلك فلا بد من اتمام هذا الامر لانهُ متى انتهى امر الوقائع وصارت تاريخًا فاهم ما يكون وجل ما يبحث عنهُ الانسان هو الحوادث العامة واشتباك الاسباب والمسببات فان ذلك انما هو على نوع ما القسم الحي الذي لا يموت من التاريخ والذي ترغب في الاطلاع عليهِ جميع الاجيال لكيما يمكنها ادراك الماضي والحاضر معًا وان تلك الحاجة الى تلخيص الحوادث واستخراج زبدها عقليًا انما هي اشد ارب واقوى حاجة من حاجات العقل واعظمها

مجدًا ولكن يقتضي التيقظ جيدًا من اتمام تلك الحاجة بالتخيص السريع غير الكامل وانهُ لكثيرًا ما يسول للمرء ان يعين للحال ومن اول وهلة لزمان ما تاريخي او لحادث ما صفتهُ العمومية ونتائجهُ التابعة . فان العقل البشري يشابه الارادة البشرية اي انهُ يحب العجلة وسرعة تمهيد الصعوبات ويرغب جدًا في الخلاص والحصول على النتيجة ويتناسى الامور التي تعوقهُ وتصدهُ ولكن مجرد نسيانها لا يزيلها ولا يمحو وجودها بل تبقى في حيز الوجود لتثبت خطاهُ يومًا ما وتحكم عليهِ . وليس للعقل الانساني ايها السادة سوى وسيلة واحدة بها تتخلص من هذا الخطر وهي ان يطيل التبصر والتدقيق مع الصبر والجلد في درسهِ كامل الحوادث قبل ان يبادر الى تلخيصها واستخراج نتيجتها . فان نسبة الحوادث الى الفكر كنسبة قوانين الاخلاق الادبية الى الارادة . فالفكر مضطر الى معرفة تلك الحوادث وحمل مسئوليتها واذا تمم هذا الواجب كما ينبغي ووقف على حقيقة قياسات حدودها يرخص لهُ حينئذٍ في ان يبسط اجنحتهُ ويحلق حتى يمكنهُ ان يعاين جميع الاشيا في مجملها ونتائجها فان اسرع الى الارتقاء قبل ان يتضلع بمعرفة جميع البقعة التي ينبغي لهُ ان يتاملها من محل ارتفاعهِ فعليهِ خطر عظيم جدًا من السقوط وارتكاب الخطا . ومثل ذلك كمثل الحسابات فان

الغلط الاول فيما يكون سبباً لاغلاط لا تعد ولا تحصى وهكذا في التاريخ فان لم يعتنِ الانسان في اول عملهِ بالوقوف على حقيقة امر جميع الحوادث وسوّلت لهُ سرعة التلخيص فلا يدري مقدار ما يعظم شططهُ . فكانني احذركم مني ايها السادة . وفي كل هذا التاريخ من اولهِ الى الان لم يكن شغلي سوى الاجتهاد بتلخيص الحوادث واستخراج نتائج عمومية من الوقائع جملةً وبما ان هذا الامر يصعب اجراؤهُ عن الزمان الذي نحن في صددهِ اكثر مما مرَّ ويحتمل ارتكاب الخطاء فيهِ اكثر مما في سواهُ اقتضي ان انبه افكاركم على ذلك احتياطياً وبعد هذا التنبيه اكمل ما بدأت بهِ واجري في ما يتعلق بالاصلاح الديني ما اجريتهُ في ما يتعلق بغيرهِ من الحوادث واجتهد بالوقوف على الامر المتغلب فيهِ وبيان صفتهِ العمومية وبتعيين مكان وشان هذا الحادث العظيم في التمدن الاورباوي

فانكم تذكرون الحالة التي تركنا اوربا عليها في اخر القرن الخامس عشر فقد عاينا في جاري ذلك القرن اجتهادين عظيمين بقصد اصلاح الدين احدهما شرعي من قبل المجامع والثاني على شكل ثورة من قبل احزاب يوحنا هوس في بوهيميا وعاينا فساد هذين المشروعين معاً وتحققنا في الوقت ذاتهِ عدم امكانية تلاشي هذا الامر بالكلية ووجوب حدوثهِ ثانيةً وانَّ ما لم يستطع القرن الخامس عشر

على انماموا لا بد من ان تتممة القرن السادس عشر · والان ليس قصدي ان اروي لكم وقائع الثورة الدينية التي حصلت في القرن السادس عشر لاني افترض انكم جميعاً واقفون على هذه الوقائع بل ساعتني فقط بما ابدته من التاثير العمومي في احوال البشر فاقول ·

انهم لما بحثوا في التاريخ عن الاسباب التي اوجبت وقوع هذا الحادث العظيم نسبه اضداد الاصلاح الى الاتفاقات الخبيثة وبعض المصائب والمحسوسات كتفويض امر بيع الغفرانات مثلاً الى الرهبان الدومينيكيين الامر الذي حرك الحسد في قلوب الرهبان الاغوسطينيين الذين كان لوثير من زمرتهم فاستنتجوا ان هذا هو السبب الاقوى الذي حمل على الثورة· وغيرهم نسبوا ذلك الى مطامع الملوك ومخاصمتهم للسلطة الاكليركية وحرص اعيان الامراء ورغبتهم في التسلط على ارزاق الكنيسة واملاكها فنسبوا هكذا تلك الثورة الدينية الى الشهوات النفسانية والصوالح الذاتية وما للبشر من النقائص والمعايب الغريزية

الاسباب التي حملت على الاصلاح الديني

واما احزاب الاصلاح فانهم اوّلوهُ الى حاجة اصلاح ما كان واقعاً بالحقيقة من الخلل في الكنيسة وتقويم الاراء الدينية الفاسدة ومنع الاضرار الناتجة من ذلك وانهم قصدوا هذا الامر واتموهُ لغاية واحدة فقط وهي ارجاع الكنيسة الى حالة طهرها الاصلي

فلست اظن هذين التأويلين صحيحين نعم ان التاويل الاخير يقارب الحقيقة اكثر من الاول نظراً الى ما يحتويه من الاهمية الكبيرة التي تناسب عظم الحادث واتساعه الا انني لست اظنه حقيقيا وعلى رأيي لم يكن الاصلاح ناشئا عن الاتفاق والصدفة وعن بعض الصوالح الذاتية ولا عن مجرد رغبة اصلاح حال الدين ولا حباً بالانسانية وبتأييد الحق بل كان له سبب اعظم من هذه جميعها ومرجح عليها وهو شدة ميل العقل البشري الى الحرية وحاجته المستجدة الى التبصر بتصورات فكرية وامور عقلية كانت اوربا مضطرة الى ان تتلقنها من السلطة الكنائسية وأربة في التمعن بها من تلقاء نفسه وعلى قدر استطاعة قواه الخصوصية . فهو اجتهاد عظيم بتحرير الفكر البشري او بالحري ثورة العقل البشري على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية فتلك هي على مذهبي صفة الاصلاح العمومية المرجحة

اسباب الاصلاح وصفاته

فان اعتبرنا من جهة الحالة التي كان عليها في تلك المدة الفكر البشري ومن جهة اخرى حالة السلطة الروحية اي سلطة الكنيسة التي كانت حكومة العقل البشري يتضح لنا امران من ذلك اولهما ان العقل البشري كان في حركة واشتغال متزايد متشوقاً اكثر من كل وقت الى النمو والتسلط وتلك الحركة الجديدة كانت نتيجة الاسباب المتنوعة التي تراكمت منذ عدة قرون . فكانت قد تولدت

المرتقات منذ قرون عديدة وكانت تمكث بعدة ثم تضمحل فياتي غيرها مكانها وكذلك الاراء الفلسفية كانت منذ قرون عديدة على هذا المنوال . فتراكمت اعمال العقل البشري سوا كان في الدائرة الدينية ام الفلسفية بعضها فوق بعض وتجمعت هكذا منذ القرن الحادي عشر الى القرن السادس عشر وكان قد آن لها ان تحدث مفعولاً . ثم ان المدارس ووسائط التعليم التي كانت الكنيسة اسستها او ساعدت على انشائها اخذت تعطي اثماراً فكان قد خرج من المدارس اناس لهم المام بامور كثيرة وازداد يوماً فيوماً عددهم فرغب هولاء الناس في ان يجيلوا فكرتهم في الامور اذ كانت عقولهم مستعدة لذلك اكثر ما سبق لغيرهم من قبلهم وزيادةً على ذلك كانت الاثار القديمة التي سبق عنها الكلام في المقالة الاخيرة قد نشطت العقول في تلك المدة واوجدت فيها استعدادات جديدة فجميع هذه الاسباب معاً هيجت الافكار في بداية القرن السادس عشر واستمالتها الى حب التقدم والنجاح

والامر الثاني هو ان حكومة العقل البشري اي السلطة الروحية بعكس ذلك كان قد اعتراها الجمود وعدم الحركة فان شوكة البلاط الروماني السياسية كانت قد تناقصت كثيراً وضعفت والهيئة الاجتماعية لم تعد من متعلقاته كالاول بل صارت مختصة بالحكومات

الزمنية ولئن كانت السلطة الروحية بقيت محافظة في ذلك الوقت على رونقها القديم واهميتها الظاهرة وكامل ما كانت تدعي بهِ من الحقوق . فقد جرى بها ما جرى بغيرها قبلها من الحكومات التي اقبلت على الهرم فان اكثر التشكي الذي كان يحصل بحقها لم يعد لهُ اصل فلا صحة لما قيل من ان البلاط الروماني في القرن السادس عشر كان من صفاتهِ الجور والتعدي المفرط وان التصرفات غير القانونية ازدادت فيهِ عن الاول بل بعكس الامر ربما كان في ذلك الوقت متساهلاً في كل شيء اكثر من سائر الاوقات التي سلفت رغبة في المحافظة على كامل الحقوق التي كانت لهُ الى ذلك التاريخ واختشاء من ان يُنازع عليها وكان احب عليهِ ان يدع الفكر البشري بسلام لو شاء الفكر البشري معاملته بمثل ذلك وهكذا جرت العادة بان لا يتعرض الناس الى الحكومات الا اذا ضعف شانها وانهدت قواها وقل اضرارها بالناس وسببهُ عدم استطاعتهم ذلك حينما تكون الحكومة مقتدرة ذات شوكة ونفوذ فاذا وجدوا الفرصة انتهزوها

فاكرر قولي اذاً انهُ لدى الوقوف على حالة العقل البشري في ذلك العصر وعلى حالة حكومتهِ يظهر جليًا ان الاصلاح كان ناشئًا عن شدة الميل والطمع الى الحرية وانهُ من ثورات الادراك

البشرى العظيمة وذلك هو بلا ريب السبب الارجح الذي يعلو
على كل الاسباب وهو اجل قدراً من صوالح الامم والملوك وارفع
شاناً من نفس الحاجة الى الاصلاح الحقيقي ودفع الاضرار التي كان
يُشكى منها في تلك المدة . ولنفترض انه بعد مضي السنين الاولى
من زمن الاصلاح وبعد ان كان اهل الثورة قد بسطوا كل ما
عندهم من الحجج والدعاوي واوضحوا كامل تشكياتهم ان السلطة
الروحية كانت توافقهم على كل ما يدعونهُ وتقول لم اتي اقبل
باصلاح كل الخلل وبعدم تجاوز حدود العدل الحقيقية وبالتمسك
بروح الديانة الاصلية وألغي الرسومات والعوايد وارفع المظالم
والتعديات حتى وفيما يختص بالعقائد ايضاً اخفض واصرح وأعود
الى المعاني الاصلية ولكن بعد هذا كلهِ ابقى محافظة على منزلتي واكون
كما كنت في الماضي حكومة العقل البشري ويكون لي عليهِ نفس
السلطان وذات الحقوق التي كانت لي سابقاً فهل ترى يُظن ان
الثورة الدينية كانت ترتجع حينئذٍ وتقنع بهذه الشروط لا لعمري
لست اظن ذلك بل يقيني الثابت هو انها كانت تبقى مداومة على
السير في طريقها وبعد ان تداعي بالاصلاح تطلب الحرية ايضاً
لان حركة القرن السادس عشر لم تكن طبيعتها اصلاحية محضة بل
كان ملاكها الثورة ولا يمكننا تجريدها من هذه الصفة مع ما يتبعها

من المحاسن والمساوي لان النتائج التي حصلت هي نتائجها

ولننظر قليلاً الى احوال الاصلاح ولنفحص خصوصاً وقبل كل شيء عما فعله في الجهات المختلفة التي نما فيها . فاننا نراهُ قد نجح وتقدم في ظروف واحوال متنوعة جداً وحيث لم تكن الظروف والاحوال مساعدةً له . فاذا وجدناهُ في كل مكان متتبعاً غاية واحدة ساعياً الى الحصول على نتيجة واحدة ومحافظاً على صفة واحدة بقطع النظر عن تنوع الاحوال والظروف ومعاكستها او مساعدتها له يتوضح لدينا جلياً حينئذٍ ان تلك الصفة التي تغلبت على الاحوال والظروف كافةً ينبغي ان تكون صفة الحادث الاساسية وان تلك النتيجة انما هي النتيجة الجوهرية التي كان ساعياً اليها في كل مكان على اختلاف الظروف والاحوال

صفة الاصلاح الجوهرية

فاننا نرى ان كل الاماكن التي ظفرت فيها ثورة القرن السادس عشر الدينية ان لم تكن حصلت على تحرير العقل البشري بالتمام والكمال فقد حصلت على ازدياد حريته ازدياداً كبيراً جديداً نعم ان الثورة الدينية لم تتداخل بامر النظامات السياسية وتركت الفكر من قبيل ذلك على ما قسم له من الحرية او العبودية بحسب ما كانت عليهِ نظامات كل جهةٍ الاّ انها نسخت السلطة الروحية او سلبت منها سلاحها حال كونها الحكومة المتظمة الرهيبة التي كانت تسوس الافكار

فتلك هي النتيجة التي حصلت عليها الثورة على اختلاف الظروف والحوادث وتنوعها · ففي المانيا كانت الحرية السياسية قليلة جداً او لم يكن لها وجود فالاصلاح لم يحدثها هنالك بل ثبت سلطة المالكين وقواها بدلاً من أن يضعفها وعاكس النظامات الحرة التي كانت جارية منذ القرون المتوسطة عوضاً عن ان يعين على نموها الا انه اهاج حرية الافكار في المانيا وادرجها فيها ربما اكثر من كل مكان وفي الدنيمارك كانت الحكومة مطلقة وكانت مباديها اساساً لعموم النظامات حتى للنظامات البلدية ايضاً ومع ذلك فنفوذ الاصلاح أوجب تحرير الافكار التي صارت تتمتع بالحرية على اختلاف طبقات الناس · وفي الفلمنك حيث كانت الحكومة جمهورية وفي انكلترا حيث كانت ملكية مقيدة ثمّ ايضاً تحرير العقل البشري رغماً عما كان ثمّ من الجور الديني الكلي الصرامة · واخيراً فرنسا فان الظروف كانت معاكسة فيها للثورة الدينية التي غُلبت هنالك الا انها كانت سبباً لاستقلال وحرية العقل لان الاصلاح كان له حق المثوى الشرعي في فرنسا الى سنة ١٦٨٥ اعني الى حين الغاء الامر الملوكي المعطى في مدينة نانت ففي اثنا تلك المدة الطويلة كثيراً ما ألفت احزابه الكتب واقامت الجدال واجبرت اخصامها على الرد عليها فهذا الامر وحده وتلك الحرب التي انتشبت بين المذهبين

القديم والجديد في التآليف والمناقشات نشرت في فرنسا حرية حقيقية ذات مفعول اكبر ما يظن اعتياديا وتلك الحرية عادت فوائدها للعلوم والاداب ولشرف الاكليروس الفرنساوى وللفكر بوجه العموم . فلاحظوا ايها السادة المناقشة التي حدثت بين بوسويه وكلود وذلك الجدال الديني الذي كان واقعاً في تلك المدة بالكتابات واسألوا انفسكم هل كان لويس الرابع عشر يسمح بالحرية الى تلك الدرجة لو كانت في غير هذا الموضوع . فان الحرية التي ظهرت في فرنسا في المواد المختصة بالجدال الديني هي اقوى من كل ما انتشر من الحرية في مواد اخر مدة القرن السابع عشر والفكر الديني وقتئذٍ اتصل الى اعلى درجة من الجراءة وكان يبحث عن المواد والمسائل المختلفة باكثر حرية وصراحة مما فعل فكر فنلون السياسي في كتابهِ تلماك . ودامت الحال على هذا المنوال الى حين الغاء الامر الملوكي المخطوط في مدينة نانت والحال انهُ ليس اكثر من اربعين سنةً بين تاريخ الغاء هذا الخط (سنة ١٦٨٥) وثوراة العقل البشري في القرن الثامن عشر وبالكاد كان قد كف تاثير الانقلاب الديني حينما ابتدأ تاثير الانقلاب الفلسفي

فما قد رايتم ايها السادة انهُ حيث اجتاز الاصلاح وحيث كانت لهُ اهمية كبيرة سواء كان غالباً ام مغلوباً كانت نتيجتهُ العامة الراجحة

الناجمة تقدماً عظيماً في حركة الفكر وحريتهِ ونمو استقلال العقل البشري
وما يوكد لنا ان تلك كانت غاية الاصلاح ونتيجته هو كونهُ اقتنع
بها وحيث نالها لم يعد يبحث عن سواها لانها كانت ملاك ذلك
الحادث العظيم وصفتهُ الاصلية الجوهرية ولذلك لما تمكن الاصلاح
في المانيا فبدلاً من ان يرغب في الحرية السياسية ارتضى لست اقول
بالعبودية بل بعدم الحرية . وفي انكلترا قبل بالنظام الاكليريكي
المنتظم على سلسلة المراتب وبكنيسةٍ بلغت الى درجةٍ فاقت كنيسة
رومية بالذات في ما يتعلق بالتصرفات المغايرة للقوانين . فلماذا
تساهل الاصلاح بهذا المقدار وابدى الليانة والرضى حال كونهِ كان
من وجوهٍ اخرى قاسياً مشدداً في تطلباتهِ . لانهُ نال الغاية وحصل
على النتيجة العامة التي كان يسعى اليها وهي نسخ السلطة الروحية
وعتق الفكر البشري من العبودية فاكرر القول ان الاصلاح حيث
نال هذا الارب ارتضى بسائر الاحوال والنظامات

ولنعكس الان المسئلة لزيادة التاكيد ولننظر ما الذي حصل
في الجهات التي لم تجتزها الثورة الدينية او التي غلبت فيها ولم تستطع
النمو بل تلاشت حالاً . فالتاريخ يجيبنا ان العقل البشري لم يحصل
هنالك على حريته والذي يبرهن لنا على ذلك مملكتان متسعتان
وهما اسبانيا وايطاليا . فبينما كان العقل البشري في البلاد التي

دخلها الاصلاح وتمكن فيها يزداد في الثلثة قرون الماضية حريةً ونمواً لم يسبق لهُ مثلها كان في البلادا التي لم يدخلها الاصلاح يسقط في حالة الجمود والتراخي في نفس المدة . فها قد تقررت لدينا القضية بالطرد والعكس وعلى الحالين ظهرت لنا نتيجة واحدة

فانطلاق الفكر مع نسخ السلطة الروحية المطلقة هو اذًا صفة الاصلاح الديني الجوهرية والنتيجة العمومية الصادرة عن تاثيرهِ واهم الحوادث الناشئة عنهُ

الخطا الذي ارتكبهُ الاصلاح

قلت اهم الحوادث عن قصدٍ لان عتاق الفكر البشري كان في واقع الامر مدة استمرار الاصلاح حادثًا لامبدا ونتيجةً لاقصدًا واظن ان الاصلاح احدث مفعولاً تجاوز حدود مشروعهِ وانهُ ربما حصل على اكثر مما كان يرغب وانهُ ظفر بنتائج فاقت مقاصدهُ بعكس غيرهِ من الثورات العديدة التي لم تحصل على نتيجة توازي المرام بل كان الفعل فيها دون الفكر والقصد وانهُ يحسب حادثًا عظيما اكثر مما يحسب مذهبًا وانهُ لم يدرك كل ما اجراهُ تمامًا ولا كان يستطيع ان يعترف بهِ . وترى من اي وجهٍ يونب الاصلاح اخصامهُ ويلومونهُ وعلى اية نتائج من نتائجهِ يبكتونهُ . انهم يبكتونهُ على اثنتين اساسيتين اولاهما تعدد الشيع والبدع والافراط في حرية الافكار وعدم كل سلطة روحية وفساد الهيئة الاجتماعية الدينية بجملتها . ثانيتهما الجور

والاضطهاد فانهم قالوا لاحزاب الاصلاح نراكم قد الجئتم الحرية المفرطة واحدثتموها ولما ظهرت الى الوجود قصدتم ردعها وقمعها فترى كيف تبلغون المراد من ذلك أولستم تستعملون الوسائط الاكثر قساوةً وعنفًا · فها انتم تضطهدون الهرتقة وليست لكم السلطة القانونية لان تفعلوا ذلك

فاذا بحثتم عن كل ما يُقذف بهِ اهل الاصلاح من اللوم ماخلا ما يتعلق بالمسائل الاعتقادية المحضة ترونهُ على الدوام محصورًا في هذين التونيين الاساسيين المقدم ذكرها · وكان حزب الاصلاح في حيرة وارتباك عظيم من جرى ذلك ولما كانوا ينسبون اليهِ كثرة البدع فعوضًا عن ان يقربذلك ويحامي عن حرية نموها القانونية كان يتاسف لهذا الامر ويبادر البدع بالحرومات ويقدم عن نفسهِ العذورات · ولما كانوا يلومونهُ على اضطهاداتهِ كان يدفع عن نفسهِ اللوم مستريبًا ويزعم ان للضرورة احكامًا ويدعي لنفسهِ الحق بمقاصة اهل الزيغ ومعاقبتهم بناء على كونهِ مستودعًا للحقائق الدينية ومعتقداتهِ وترتيباتهِ قانونية زاعمًا انهُ ما دامت الكنيسة الرومانية لاحق لها في معاقبة جماعة الاصلاح فذلك دليل على كونها محقوقة ولما كان التأنيب يوجهُ الى الفرقة المتسلطة من اهل الاصلاح لا من اخصامها بل من نفس اولادها وتخاطبها البدع التي كانت

تحرم منها بهذا الخطاب (انا نفعل الان ما قد سبقتمونا اليه ونفترق كما افترقتم انتم) فكانت تلك الفرقة المتسلطة تقع في الارتباك والحيرة لدى هذا الخطاب وكان جوابها على الغالب مضاعفة صرامة العقاب

وحقيقة الامر ان ثورة القرن السادس عشر الدينية لما اجتهدت بهدم السلطة المطلقة الروحية كانت جاهلة حقيقة مبادي الحرية العقلية فانها حررت العقل البشري وقصدت بعد ذلك سياسته والتسلط عليه بواسطة القوانين . ففي واقع الامر رخصت بحرية الفحص وفي زعمها انها اعتاضت بسلطة قانونية عن سلطة غير قانونية. فلم تصل الى ادراك جوهر الامر ولا حسبت كامل النتائج التي صدرت من عملها فارتكبت هكذا خطاء مزدوجاً وهو انها جهلت من جهة كامل حقوق الفكر البشري ولم تحترمها وبينما كانت تفرزها لنفسها كانت تخل بها مع غيرها . ومن جهة اخرى لم تدرك ماهية حقوق السلطة في الدائرة العقلية ولست اعني السلطة الجبرية اذ ليس لها ادنى حق على العقل بل مقصودي السلطة الادبية المحضة التي وحدها تؤثر في العقول وتاثيرها بواسطة النفوذ لا غير . وكل البلاد التي تبعت الاصلاح لا يخلو فيهـــا نظام الهيئة الاجتماعية الروحية من بعض الخلل فلم يستطيعوا التوفيق بين حقوق التقليدات وحاجاتها وحقوق الحرية وحاجاتها والسبب في ذلك

هو بلا شك عدم ادراك الاصلاح كامل مباديهِ وكامل نتائجهِ وعدم قبولهِ اياها بتمتها

نتائج الاصلاح

وقد تمسك بهذا الامر اخصام اهل الاصلاح وتحاموا بهِ وطمعوا في اضدادهم لان اولئك كانوا خبيرين بامر انفسهم وعالمين غاية مبتغاهم وكانوا يبنون اعمالهم على مبادي مقررة و يصرّحون بكامل نتائجها اذ لم يوجد قط حكومة كالكنيسة الرومانية موسسة على مذهب مرتب منتظم واعمالها مطابقة لمبادي مذهبها . ففي واقع الامر البلاط الروماني تساهل كثيراً وتغاضي عن حقوقهِ اكثر مما تغاضى الاصلاح ولكنهُ لم يخل بمباديهِ النظامية ولا اظهر التناقض في اعمالهِ مثل اهل الاصلاح . وكل من كان عالماً حق العلم بما يصنع وماذا يبتغي ومتمسكاً بمذهب اصولي وموسساً اعمالهُ على قصدٍ معلوم ثابت فهو ذو قوة عظيمة وقد شوهد مثل ذلك في اثناء ثورة القرن السادس عشر الدينية فليس من يجهل منكم ان القوة التي تعينت على نوع خصوصي لمقاومة تلك الثورة هي رهبنة اليسوعيين . فاذا راجعنا تاريخهم نرى ان مساعيهم خابت في كل مكان وانهم لم ينجحوا اصلاً في الامور التي عانوها بل حصل منهم تعكيس وضر بحق المصالح التي تصدوا لمعاطاتها . ففي انكلترا اورثوا الملوك الهلاك وفي اسبانيا ابادوا الشعوب . فمجرى عموم الحوادث ونمو التمدن

المفاخر وحرية العقل البشري كل هذه القوات التي خُصص اليسوعيون لمقاومتها ومحاربتها ناشبتهم الحرب وغلبتهم وقهرتهم ولم ينلوا بغيبة المسعى فقط بل ثم لهم ذلك بعد ان رغموا على لستعمال وسائط لا بد انكم تذكرونها فتلك الوسائط لم تورثهم الفخار ولا العظمة ولا عملوا اعمالاً تشتهر ولا جيشوا الجيوش العظيمة بل سلكوا السبل الخفية المظلمة الدنية التي ليس من شانها ان تجتذب العقول وتستميل اليهم القلوب وتستجلب نحوهم التفات الجمهور الذي لا ينعطف قلبهُ عادةً الا الى الاشيا العظيمة مهما كانت مباديها ومهما كانت غايتها . واما الحزب الذي كانوا يقاومونهُ فبعكس الامر تمَّ لهُ الانتصار مع حوزهِ الفخار لانهُ فعل الافعال الشهيرة واستعمل الوسائط العظيمة الشريفة فاثار الشعوب واهاجها واوجد الابطال واعاظم الرجال ونثرها في اوربا وغيَّر احوال الدول ورسومها علانيةً وبالاختصار فان اليسوعيين لم يحصل لهم توفيق في اعمالهم بل عاكستهم كامل الظروف ولم يسرَّ منهم الخاص ولا العام لانهم لم يفوزوا بالنجاح ولا فعلوا افعالاً تكسبهم الشهرة ومع ذلك فلا ينكر ما كان لهم من العظمة وبات اسمهم ذا اثر عظيم كنفوذهم وتاريخهم وذلك لانهم كانوا اخبيرين بما كانوا يفعلون ويقصدون وعالمين جيدًا بالمبادي التي كانوا يتصرفون بمقتضاها وعارفين حق المعرفة الغاية

التي كانوا يسعون اليها والخلاصة انهُ كان لهم عظمة الفكر وعظمة الارادة وذلك حماهم من العار المتحق بمن تحل عليهِ المحوسات المستذبة ويستعمل نظيرهم في تصرفاتهِ الطرائق الذميمة وبعكس الامر اهل الاصلاح فنظرًا الى جهلهم بحسب الظاهر حقيقة المبادي الاصلية وغاية نتائج عملهم لبثوا في حالة شبيهة بحالة المغلوبين حال كونهم ظفروا وتمموا من العمل اكثر مما قصدوا اتمامهُ وقد ظهرت اثار حالتهم هذه في بعض الحوادث . فذلك هو التقصير الصادر من الاصلاح في المشاجرة الواقعة بينهُ وبين النظام الروحي القديم وهو الذي القاه في الحيرة والارتباك ومنعهُ من ان يحسن الدفاع عن نفسهِ كما كان يحق لهُ

في اليسوعيين

وكان يمكنني ايها السادة اعتبار ثورة القرن السادس عشر الدينية من جملة وجوه اخرى . فلم اتكلم عن خصوصياتها الاعتقادية وتاثيرها في الدين ذاتيًا وفي ما يتعلق بالنفس البشرية وبنسبتها الى الله والى المستقبل الابدي لان ذلك ليس من موضوعنا وانما كان في طوعي ان اتكلم عن تاثيراتها المتنوعة في النظام الاجتماعي وابين لكم ما احدثته من النتائج الكلية الاهمية في جميع الامور . فقد ردَّت مثلاً الدين الى العوام في عالم المؤمنين اذ كان الدين الى ذاك التاريخ ملكًا مجردًا للاكليروس على نوع ما نعم كانوا يوزعون

اثارة الا انهم كانوا متملكيه وحدهم وحق التكلم بامر الدين لم يكن الا لهم فالاصلاح اخرج الدين من حيث كان محصوراً مخزوناً فتداولته العموم ونزع السياج عن حقل الايمان فدخله سائر المومنين الذين كانوا قد منعوا عنه . واحدث الاصلاح نتيجة ثانية ايضاً فانه نفى الدين من الدائرة السياسية وارجع للسلطان الزمني استقلاليته فكانما استرد المومنين ورد الاحكام السياسية الى اربابها في آن واحد فلم يعد للسلطة الروحية في البلاد التي دخلها الاصلاح ادنى مداخلة مهمة بامور الاحكام الزمنية مع ان التنظيمات الكنائسية في بعض الجهات كانكلترا مثلاً كانت مشابهة كثيراً للنظام القديم . وكنت استطيع سرد نتائج اخرى عديدة صادرة عن الاصلاح ولكن اقتصر على ما تقدم واكتفي بكوني بينت لكم صفته الاساسية اعني تحرير العقل البشري ونسخ السلطة المطلقة في الدائرة الروحية نعم ان هذه السلطة لم تنسخ نسخاً كاملاً الا ان تلك اكبر خطوة حصلت في هذا السبيل الى ايامنا هذه

مشابهة بين الانقلاب الروحي والانقلاب المدني

وقبل ان اختم خطابي ارجو ان تلاحظوا المشابهة الغريبة التي تصادفت في تاريخ اوربا المتأخرة بين الهيئة الاجتماعية الدينية والهيئة الاجتماعية المدنية فيما يختص بالانقلاب الذي حصل فيهما . فان الهيئة الاجتماعية الدينية كانت في اول الامر (كما عاينا ذلك في

المقالات المختصة بالكنيسة) هيئة اجتماعية كاملة الحرية سبب تكونها واساسها اعتقاد عام ولم يكن لها نظامات ثابتة ولا حكومة حقيقية بل كان لها تراتيب ادبية تتغير بحسب ظروف الزمان . وهكذا ايضاً ابتدأت في اوربا الهيئة الاجتماعية المدنية او بالحري قسم منها فكانت متكونة من جموع من البرابرة لهم الحرية الكاملة اذا شاؤوا اقاموا او رحلوا ولم يكن لهم شرائع ولا احكام منتظمة . والهيئة الاجتماعية الدينية لم تلبث ان خرجت من تلك الحالة التي لا توافق النمو الاجتماعي وللحال خضعت لسلطة حكومة سيادية محضة اي ان احكامها نيطت بطائفة الاكليرس والاساقفة والمجامع وبالاختصار باشراف الكنيسة وهكذا جرى حرفياً بالهيئة الاجتماعية المدنية لدى خروجها من حالة الخشونة اذ استولت الاشراف الالتزامية على السلطة . وفي ما بعد تركت الهيئة الاجتماعية الدينية شكلها السيادي وترتبت على الشكل الملكي المحض وذلك حين تغلب البلاط الروماني على المجامع وعلى رؤساء الاكليرس الاورباوي . فقد تم ايضاً هذا الانقلاب بعينهِ في الهيئة الاجتماعية المدنية اذ ان الملك هدم السلطة السيادية واستلم زمام العالم الاورباوي . ثم حصلت الثورة في القرن السادس عشر في وسط الهيئة الاجتماعية الدينية على مذهب الحكومة الملكية المحضة اي على السلطة المطلقة في الدائرة الروحية واحدثت هذه الثورة

حرية الفحص وقررتم اوايدتها في اوربا . ففي ايامنا قد شاهدنا في الدائرة المدنية نفس الحادث اعني ان السلطة المطلقة في الدائرة المدنية وقعت في معرض المقاومة وقهرت . فالميدان كما ترون لحق بهما التغيير نفسهُ وحصل فيهما الانقلاب ذاته فقط كانت الهيئة الاجتماعية الدينية هي السابقة في هذه الطريق

فها قد عاينا ايها السادة اهم حوادث الهيئة الاجتماعية المتاخرة اعني الحصول على حرية الفحص وتحرير الفكر البشري ونرى في نفس الوقت زيادة اتجاه السياسة الحكمية الى مركزها الطبيعي . ففي المقالة الاتية ساورد عليكم تاريخ الانقلاب الذي حصل في انكلترا اعني الحادث الذي فيهِ ظهر الفحص الحر والملك المحض اللذان هما نتيجتا تقدم التمدن احدهما بازاء الاخر وتصادم احدهما مع الاخر

المقالة الثانية عشرة

موضوع المقالة . الصفة العمومية للانقلاب الذي حصل في انكلترا . اسبابه الاساسية . هذا الانقلاب مختص بالسياسة اكثر من اختصاصه بالدين . ثلاثة احزاب عظام تتداوله . اولاً حزب الاصلاح الشرعي . ثانياً حزب الانقلاب السياسي . ثالثاً حزب الانقلاب الاجتماعي . عدم نجاح الجميع . كرومويل . ترجيع عائلة استورات . الوزارة القانونية . وزارة اهل الفساد . الوزارة الوطنية . انقلاب سنة ١٦٨٨ في انكلترا وفي اوربا .

ايها السادة

قد رأيتم ان كل عناصر الهيئة الاجتماعية الاورباوية وكل حوادثها آل امرها في جاري القرن السادس عشر الى حادثين فقط وهما الفحص الحر واتجاه السلطة نحو مركزها فكان احدهما يتغلب في الهيئة الاجتماعية الدينية والثاني في الهيئة الاجتماعية المدنية وفي ذات الحين كان استقلال العقل البشري قد تمَّ في اوربا وكانت الحكومة الملكية المحضة آخذة في التسلط

اصل الثورة الانكليزية

وكان من المحال الاَّ تقع المشاجرة يوماً ما بين هذين الحادثين نظراً الى ما كان بينهما من المناقضة فان احدهما قهر السلطة المطلقة في الدائرة الروحية والثاني كان نفس السلطة المطلقة الظافرة في

الدائرة الزمنية . والاول كان يسعى في هدم الحكومة الكنائيسية الملكية القديمة والثاني يجتهد بهدم الحريتين السيادية والبلدية وهذه المصاقبة كان سببها كما تقدم سبق الهيئة الاجتماعية الدينية رفيقتها في الطريق فكانت الاولى اتصلت الى اوان تحرير الفكر الشخصي بينما كانت الثانية لم تزل تهتم في حصر جميع القوات في قوة واحدة عمومية فمصاقبة هذين الحادثين لم تكن ناشئة عن مشابهتها ولا كان من شانها ان تمنع مناقضتها . وكان كلٌ منهما بحسب تقدماً في التمدن لكن كان لكل ارتباط باحوال تختلف عن احوال الاخر وكان على نوع ما عصرهما الادبي متخالفاً ولئن كان وجودهما في وقت واحد . وكان لا بد لهما من ان يلتقيا و يتقتلا قبل ان يتم بينهما التوافق

واول مصادمة وقعت بينهما كانت في انكلترا فسبب الثورة الانكليزية وجوهرها اجتهاد الفحص الحرّ الذي هو ثمرة الاصلاح باحياء الحرية السياسية التي كانت قد لاشتها الحكومة الملكية المحضة واعتناؤه بنسخ السلطة المطلقة في الدائرة الزمنية كما انسخت في الدائرة الروحية

ولماذا وقعت تلك المصادمة في انكترا لا في غيرها من الممالك ام لماذا اتفق وقوع الثورات السياسية مع الثورات الادبية في آنٍ

واحد في انكلترا الا في القارة . فان ما يأتي شرحه يبين لنا اسباب ذلك

فالملك الانكليزي صادفه ما صادف الملك في القارة من التغييرات واتصل في زمان (التودوريين) الى درجة من الشوكة والاقتدار وانحصار الامر في يده لم تسبق له قبلاً وليس المقصود ان هولاء كان حكمهم صارماً عنفاً اكثر من حكم غيرهم او ان انكلترا تكبدت في زمانهم ما لم تتكبده في زمان سلفائهم بل على ظني كان الظلم والجور وقلة العدالة في مدة (البلانتاجينيين) بنسبة ذلك في مدة (التودوريين) ان لم يكن ابلغ . واظن ايضاً ان الحكومة الملكية المحضة كانت في ذلك الوقت صارمة جائرة في القارة اكثر مما كانت في انكلترا ولكن ما استجد في مدة (التودوريين) هو ان السلطة المطلقة صارت مذهباً وقتئذٍ وادعى الملك ان حق التسلط يختص به من قدم وانه مستبد وتفوه بكلام لم يكن يتفوه بمثله قبل ذلك الوقت فان ما كان يدعيه هنري الثامن واليصابات وجاك الاول وشارل الاول من الدعاوي الموسسة لم يكن يماثل ما كان يزعمه ادوارد الاول وادوارد الثالث من جهة حقوق الملكية ولئن كانت سلطة هذين الملكين مقارنة في الاستبداد وشدة الاعتساف لسلطة أولئك

فالفرق كان ناشئاً في القرن السادس عشر عن الدعوى والمبدأ

العقلي لا عن نفوذ الشوكة ومضائها الان الملك ادعى وقتئذٍ لنفسهِ حق التسلط المطلق والتسود على كامل القوانين الشرعية حتى على التي قرر انهُ يرغب في احترامها . وكانت من جهة اخرى قد تمت الثورة الدينية في انكلترا على غير الوجه الذي تمت عليهِ في القارة اذ كانت الملوك قد اعانت كثيرًا على حدوثها . نعم ان الشعب كان يعاني ويجتهد منذ مدةٍ بامر الاصلاح وربما كان تم العمل وحدهُ الَّا ان هنري الثامن تظاهر بالامر ذاتيًا اذ ذاك واظهرت السلطة الملوكية العصيان ولهذا السبب كان الاصلاح الانكليزي اقل كمالاً من اصلاح القارة بالنظر الى ابطال التعديات الكنائسية والمعاملات غير القانونية واستقلال العقل البشري فقد تمَّ الامر على مناسبة صوالح متمميهِ وتقاسم الملك والاساقفة ما كان لسالفهم اي للبابوية من السلطة والثروة . ولم يلبث ان اثر هذا الامر في الشعب فكان يقول ان الاصلاح قد تم ولكن عدة من الاسباب التي كانت تشوّق النفوس اليهِ لم تزل باقية وهاج وداعى الاساقفة بما كان يداعي بهِ البلاط الروماني قائلاً عنهم انهم كلهم بابا وات . نعم ان اقسام الاصلاح كانت تنضم الى بعضها وتحد جميعًا لمقاومة خصمها الكنيسة القديمة كلما داخلها ريب في امر نجاح الثورة الدينية العمومية الَّا انهُ بعد زوال الخطر كانت ترجع المشاجرة الداخلية كما كانت ويقوم اهل الاصلاح

الشعبي على امل الاصلاح الملكي والسيادي ويجاهرون بالقدح في تصرفاتهم المخالفة للقانون والطرايق ويشكون من جورهم ويدعونهم الى انجاز مواعيدهم والاّ يجعلوا انفسهم في مقام السلطة التي عزلوها

وفي اثنا ذلك ظهر في الهيئة الاجتماعية المدنية الانكليزية ميلٌ الى الاستقلال وحاجة الى الحرية السياسية لم يكن لها وجود قبلاً او كانت ضعيفة . وكانت التجارة الانكليزية في جاري القرن السادس عشر قد نمت نمواً عظيماً سريعاً جداً وانتقل ملك جانب عظيم من الاراضي الى غير مالكيها الاصليين وتفرق غنى الاملاك . وانه لمن الامور التي لم يهتم فيها المؤرخون تفرّق ملك الاراضي الانكليزية كما تقدم في القرن السادس عشر من جرى خراب الاشراف الالتزاميين وافلاسهم ولاسباب اخرى يطول شرحها فانه يظهر جلياً من التيودات ازدياد عدد اصحاب الاراضي الزراعية الى درجة مفرطة ودخول اكثر الاراضي في ملك (الجنتري) اي اصاغر الاشراف والاهلين فان اعاظم الاشراف اعني قاعة اللوردية كانت في بداية القرن السابع عشر اقل ثروة بكثير من قاعة العموم فكان اذاً قد حصل ازدياد في الثروة من جرى نمو الصناعة وانتقال عظيم في الاملاك والاراضي وفي خلال هذين الامرين حدث امرٌ اخر وهو حركة العقول وتقدمها ادبياً فان حكم اليصابات قد اشتهر

بنمو الاداب والفلسفة في انكلترا وبجراءة الفكر وخصوصيته · فكان البوريتان (شيعة دينية مفترقة عن كنيسة انكلترا) يتتبعون دون ارتياع كل نتائج مذهبهم الصارم المتين . وكان غيرهم ممن هم اقل شهرة في حسن الاخلاق واكثر ميلاً الى حرية الافكار وممن لا يعرف لهم مذهب ولا مبادي يتلقون مع مزيد الالتفات كل التصورات الفكرية التي كانت توافق ميلهم ورغبتهم في البحث عن الاشيا الجديدة وتروي غليلهم . وحيثما تكن لذة المطالعات والمذاكرات العقلية يظهر الميل الى الحرية ايضاً ثم ينتقل بسرعة عظيمة من افكار العموم الى الدولة وكان قد تظاهر في بعض جهات القارة التي دخلها الاصلاح ميل يقارن هذا وبعض الحاجة الى الحرية السياسية الا انه لم يكن ثم وسائط لنجاح ذلك الميل فلم تكن حالة الاخلاق تساعده ولا النظامات ولذلك كان اصحابه في حيرة وارتباك لا يدرون كيف يتصرفون لنوال اربهم . واما في انكلترا فكان الامر بالعكس لان النظامات القديمة وعموم حالة الهيئة الاجتماعية كانت تقرب الميل الى الحرية السياسية الذي ظهر ثانياً في القرن السادس عشر عقيب ظهور الاصلاح وكانت تسهل له السبل . فليس من يجهل منكم ايها السادة اصل النظامات الحرة الانكليزية بل كل منكم اطلع في التاريخ على كيفية غصب البارونات العظام من الملك حنا

الشروط المسماة (بالشارت) الكبيرة وذلك سنة ١٢١٥ بواسطة اتحادهم ومحالفتهم عليه وكان بعض الملوك الذين خلفوه يثبتون تلك الشروط ويقررونها حيناً بعد حين وقد ثبتت اكثر من ثلاثين مرة بين القرن الثالث عشر والسادس عشر وكل مرة كانت تخط قوانين جديدة لتأييدها وتوضيحها فكانت اذاً تلك الشروط مقررة دون انقطاع على نوع ما · وفي اثناء ذلك ترتبت قاعة العموم وعدت من نظامات المملكة واصل ابتدائها الحقيقي كان في زمان عائلة (البلانتاجيني) · نعم انه لم يكن لها نفوذ كبير في الدولة اذ ذاك ولا كان لها ادنى تاثير في الحكومة الحقيقية ولا كانت تتداخل بامر الاحكام الا بطلب خصوصي من الملك الذي لم تكن تلبيه الا مع الاسف والارتياع خشيةً من المسئولية ولا كان يظهر منها رغبةٌ ما في ازدياد نفوذها ورفعة شانها الا انها مع ذلك كانت تدافع لدى الاقتضاء عن الحقوق الخصوصية وعن مال الاهلين وعرضهم وعن الحرية الشخصية مع الحرارة والمثابرة الكلية وكانت تقرر هكذا كل المبادي التي صارت فيما بعد اساساً للنظامات الانكليزية

فبعد انقراض دولة (البلانتاجيني) ولا سيما في مدة دولة (التودوريين) تغيرت هيئة قاعة العموم او بالحري هيئة البارلمانتو جميعه اي قاعة العموم وقاعة اللوردية معاً فلم يعد يحامي عن الحرية

الشخصية بمقدار ما كان يفعل ذلك على زمان (البلانتاجيني) وكثر التعدي على الاهلين من حبس قسري واختلاس الحقوق وغير هذا دون ان يحصل السوآل عن ذلك في اغلب الاحيان ولكن من جهة اخرى صار للبرلمنو نفوذ كبير في امور احكام الدولة بوجه العموم فان هنري الثامن احتاج الى مساعد لاتمام مآربه في تغيير دين البلاد وترتيب نظام الارث فاستخدم البارلمنتو كآلة يبلغ بواسطتها غاياته ولا سيما قاعة العموم نظراً الى كثرة الاصوات فيها فبعد ان كانت في زمان (البلانتاجيني) واسطة للمدافعة وضمانة لحقوق الاهلين اصبحت في مدة (التودوريين) آلة في يد الحكومة لتنفيذ مآربها السياسية وبهذه الصورة ازدادت اهميتها كثيراً في اخر القرن السادس عشر مع انها كانت قد ساعدت على كامل انواع المظالم او تحملتها هي نفسها وتمكنت هكذا سلطتها التي هي الاساس الحقيقي للحكومة الملكية المقيدة

فاذا نظرنا الى حالة النظامات الحرة الانكليزية في اواخر القرن السادس عشر نرى اذن ما ياتي بيانه اولاً فرائض ومبادي حرة حفظت منذ البداية ولم يحصل اهمالها ولا التغاضي عنها من جهة الحكومة الشرعية ولا من جهة الاهلين. ثانياً سوابق وشواهد للحرية يخالطها سوابق وشواهد مباينة الاّ انها تكفي مع ذلك لمساعدة

المحامين عن الحرية على مقاومتهم السلطة المتعسفة الجائرة ولسند دعواهم وجعلها قانونية . ثالثاً نظامات خصوصية محلية مبنية على مبادي الحرية كحق حضور عدد من الاهلين في الدعاوي الجنائية وحق الجمعيات العامة وحق حمل السلاح واستقلالية الادارات والمحاكم البلدية . رابعاً واخيراً البرلمنتو وشوكته الذي كان الملوك في حاجةٍ اليهِ حينئذٍ اكثر من كل وقت لانهم كانوا قد اسرفوا اغلب اموالهم الخاصة وايراداتهم وارزاقهم السيادية الالتزامية وبذروها جميعها فكان لا غنى لهم عن البرلمنتو لكيما يقدروا بواسطتهِ على تحصيل معاش يكفيهم من عموم البلاد . فكانت هكذا حالة انكلترا السياسية مخالفة لحالة القارة في القرن السادس عشر مع ما كانت عليهِ دولة التودور من الجور والظلم في حق الرعايا ومع ان المذهب الملكي المحض كان مقرراً اذ ذاك كان الميل الى الحرية الذي تجددت نشأتهُ مسنداً اسناداً قوياً ويُرجى تقدمهُ ونجاحهُ

فوافق والحالة هذه ظهور حاجتين او مأربين معاً للشعب الانكليزي في تلك المدة مأرب في الثورة والحرية الدينية في اثناء الاصلاح الذي كان قد ابتدا ومارب في الحرية السياسية في اثنا تسلط الحكومة الملكية المحضة التي كانت في حالة التقدم والنجاح وكان لاحزاب هذين المآربين واسطة يمكنهم استخدامها لبلوغ امالهم

طالما سبق استعمالها هنالك وهي ان يتحدوا معاً ففعلوا هكذا واستغاث الحزب الذي كانت غايته الاصلاح الديني باهل الحرية السياسية لكي يساعدوهُ في امور ايمانهِ وضميرهِ على الملك والاساقفة واستعان اصحاب الحرية السياسية باهل الاصلاح الديني واتحد الحزبان هكذا واتفقا على مقاومة السلطة المطلقة في الدائرتين الزمنية والروحية وكانت محصورة بتمامها في شخص الملك . فذلك هو اصل الثورة الانكليزية وجوهر امرها

صفة الثورة الانكليزية الجوهرية

فكان القصد بها من جهةٍ المحاماة عن الحرية الدينية ومن جهة اخرى غنم الحرية السياسية . وكانت واسطة للحزب الديني وغاية للحزب السياسي وكان الاثنان يهتمان معاً في امر الحرية واضطرا الحان يسعيا سوية الى تحصيلها . ثم انهُ لم يكن بين حزب الاساقفة وحزب البوريتان اختلاف ديني حقيقي ولا كان المعتقد الحقيقي او الايمان سبباً لمشاجرتهما ولئن وجدت بينهما فروقات عظيمة واختلافات جسيمة في الاراء بل كان يرغب حزب البوريتان في ان يغتصب حريةً من حزب الاساقفة وذلك سبب المشاجرة بينهما

وكان ايضاً ثمَّ حزب اخر ديني يرغب في تاسيس مذهبهِ وتغلب عقائدهِ وتهذيبهِ ونظاماته الكنائسية وهو الحزب البرسبتريانيّ [1]

(١) هم الذين يعتبرون فقط سلطة الكاهن وجماعة الكهنة لا غير

ولكن مع كل اجتهاده لم يكن يقدر على نوال مرغوبه بل كان دائماً مضطهداً من الاساقفة ومضطراً الى المدافعة عن نفسه فاجبره هذا الامر على ان ينضم الى حزب الحرية لينال المساعدة فبهذه الواسطة فكانت الحرية هي الصالح العام وكان فكر الجميع طامحاً اليها على اختلاف احوالهم وغاياتهم . فبالاجمال كانت الثورة الانكليزية سياسية في طبيعتها وقد تمت في عصر ديني ووسط شعب ديني والتصورات والتعصبات الدينية كانت تخدمها لكن النية الاصلية والغاية النهائية كانتا سياسيتين فكان القصد الحرية ونسخ السلطة المطلقة

وساورد عليكم الان احوال تلك الثورة وابين لكم الاحزاب الذين تداولوها ثم انظمها في سلك التمدن الاوروباوي واعين لكم مكانها منه وتأثيرها فيه وستعلمون من سرد الحوادث انها كانت في الحقيقة كما ظهر لنا في البداية اول مصادمة وقعت بين الفحص الحر والحكومة الملكية المحضة واول فتح الحرب بين هاتين القوتين العظيمتين

الاحزاب الكبيرة التي كانت في الثورة الانكليزية

فقد ظهر في تلك المعضلة الشديدة ثلث طوائف من الاحزاب متداولة وكانما حصل ثلث ثورات متتابعات كلما خمدت واحدة شبت اخرى وفي الثلث ثورات المذكورة كان كل حزب مركباً من فرقتين متحدتين معاً لفتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية وكانت

الفرقة السياسية هي المقدمة وتبعها الفرقة الدينية وكلتاهما في حاجة الى الاخرى فهذا دليل واضح على ان ذلك الحادث كان سياسيًا ودينيًا معًا

والحزب الذي تقدم الجميع وسار الكل تحت رايته في بدء الامر هو حزب الاصلاح الشرعي . ولما ابتدأت الثورة الانكليزية وانعقد البرلمنتو المديد [1] سنة ١٦٤٠ كان الناس عمومًا يظنون وكثيرون يوقنون يقينًا ثابتًا بانهُ اذا حصل اصلاح شرعي فذلك يكون كافيًا ولان شرائع البلاد القديمة واصطلاحاتها تحتوي على ما يقوم بسد الخلل الواقع وتقويمهِ وتنظيم الحكومة على طريقة ترضي الشعب عمومًا . وكان هذا الحزب يجاهر بالقدح في الطرائق غير القانونية المستعملة في جباية الاموال الاميرية والتعدي على الاهلين بالسجن وغيره من الامور المخلة بالقوانين المقررة في البلاد ويرغب جدًّا في ابطالها ولكنهُ كان يعتقد سياسيًا بوجوب السلطة الملكية اعني السلطة المطلقة فقط كان يشعر شعورًا خفيًا غريزيًا بالخطر الذي كان يتولد من هذا الامر وبعدم استقامتهِ ومناسبتهِ ولذلك كان يابى الكلام في هذا الموضوع ويتجنبهُ الاّ انهُ لو اجبر على التصريح بافكارهِ ولم يرَ بدًّا من ذلك لقرَّر ان الملك يحوي سلطانًا اعلى من كل سلطة بشرية

(١) سمي هكذا لطول مدته نحو عشرين سنة

واجلّ من ان يعارض في امر ما ولَدافع عنهُ لدى الاقتضا وكان يقينهُ ايضاً ان تلك السلطة المطلقة اصلاً يجب تنفيذها بموجب بعض الفرائض وبعض الرسوم وانها لا تستطيع ان تتجاوز بعض الحدود ولإن تلك الفرائض والرسوم والحدود كانت مدرجة مع الضمانات الكافية في المشارطة الكبيرة والقوانين التي تبتها وشرائع البلاد القديمة . فتلك كانت صورة عيقدتهِ السياسية واما في امور الدين فكان ذلك الحزب الشرعي ينتكران الاساقفة تعدوا الحدود وانهم كانوا حائزين شوكة سياسية زائدة عن اللازم وان حكمهم كان قد اتسع نطاقهُ باكثر مما يجب وانهُ ينبغي قصرهُ وتحديدهُ وملاحظة امر تنفيذهِ وكان مع ذلك متمسكاً بالاساقفة ليس كنظام كنائسي وكمدبري الحكومة الكنائسية فقط بل ايضاً كسند ضروري للسلطة الملوكية وكواسطة للدافعة عن تسوّد الملك في الامور الدينة فكان اذن مذهب هذا الحزب الشرعي تسلط الملك في الامور السياسية بموجب الرسوم القانونية وفي دائرة الحدود المقررة وتسوّده على النظام الديني مع الاستناد على الاساقفة وكان اعظم روساء هذا الحزب كلارندون و دو بيير ولورد كابل ولورد فالكلاند نفسهُ مع انهُ كان اكثر ميلاً منهم الى الحرية وكان يتبعهُ اكثر عظاء الاشراف الذين لم يكونوا متذللين للبلاط الملوكي

وكان يأتي وراء هولاء حزبٌ ثانٍ الذي اسميه حزب الانقلاب السياسي وهذا كان يدعى ان الضمانات الاولية والشرائع القديمة كانت ولم تزل غير كافية وانهُ من الضروري اجراء تغييرات عظيمة وقلب طرايق الاحكام الاصلية كلها ونزع الامر والنهي من يد الملك وديوانهِ الخصوصي وتفويض ذلك الى قاعة العموم وان الحكم الحقيقي ينبغي ان يسلم زمامهُ الى هذا الديوان وروسائهِ وهذا الحزب لم يكن يدرك حقيقة مقاصدهِ كما اوضحتها في عبارتي هذه على التمام لكنَّ ذلك كان فحوى عقائدهِ واميالهِ السياسية وعوضاً عن سلطة الملك المطلقة والمذهب الملكي المحض كان يعتقد بسلطة قاعة العموم كنائبةٍ عن البلاد . وهذا المذهب عبارة عن حكم الشعب وتسلطهِ مع ان الحزب المذكور كان جاهلاً طائلة ذلك ولم يقصد هذا الامر ولاحسب غايلتهُ بل جل مرامهِ كان اناطة الامر والنهي بقاعة العموم

وكان حزب البرسبيتيريان الديني متحداً كل الاتحاد مع حزب الانقلاب السياسي لانهم كانوا يقصدون انقلاباً كنائسياً كالانقلاب السياسي الذي كان يضمرهُ حلفاؤُهم وتفويض امر حكومة الكنيسة الى جمعياتٍ منتظمة على شكل السلسلة مرتبط بعضها ببعض ومستلمة زمام السلطة الدينية كما كان اصحابهم يرغبون في تفويض الامر والنهي السياسي الى قاعة العموم . فقط كان مقصد البرسبيتيريان جريئاً

اكثر من مقصد اولئك لانهم كانوا يجتهدون بتغيير اساس الحكومة الكنائسية ورسمها حال كون ارفاقهم السياسيين لم يطلبوا سوى تحويل النفوذ والسلطة من يد الى يد دون ان يضمروا ابطال شيء من النظامات كليًا او جزئيًا . ولذلك كان روساء الحزب السياسي غير موافقين جميعهم البرسيتيران على تنظيم الكنيسة على الصورة المتقدم ذكرها وكثير منهم ومن جملتهم هامبدين وهوليس كانوا ربما يفضلون النظام الاسقفي مقصورًا على وظيفتهِ الكنائسية المحضة مع حرية الافكار فيما يتعلق بامر الدين لكنهم كانوا مضطرين الى مسالمة حلفائهم على ذلك لكثرة تعصبهم وتمسكهم بمذهبهم ولانهم كانوا لا يقدرون ان يستغنوا عنهم

ثم كان حزب ثالث يزعم اكثر من هذا جميعهِ وذلك الحزب كان يطلب هدم اساس الحكومة الحاضرة ورسمها معًا مدعيًا ان كامل القوانين السياسية المؤسسة عليها الاحكام هي فاسدة ومشومة وكان يرغب في ابطال كامل النظامات الوطنية القديمة ولا يريد ان يسمع بذكرها مطلقًا بل يميل الى تاسيس مذهب حكمي جديد بحسب تصوراتهِ المحضة ولم يكن قصدهُ انقلابًا حكميًا فقط بل انقلابًا اجتماعيًا ايضًا . فالحزب الذي سبق الكلام عنهُ اي حزب الانقلاب السياسي كان مرامهُ اجراء تغييرات عظيمة في العلاقات الكائنة

بعرب الملك وقاعة العموم ويقصد تقوية شوكة القاعات لا سيما قاعة العموم وامتداد سلطتها وتفويض الامر اليها في انتخاب اولى الوظائف الكبيرة وادارة عموم الاعمال الحكمية الاّ ان مشروعه في الاصلاح لم يتجاوز هذه الحدود ولا كان يخطر في ذهنو مثلاً تغيير طريقة انتخاب وكلاء العموم وطريقة المحاكم الشرعية والادارة الحكمية والملدية واما الحزب الثالث الجمهوري فكان يضمر جميع هذه التغييرات ويجاهر بكونها ضرورية لا بد منها وبالاختصار كان يبتغي ليس تغيير عموم الاحكام فقط بل العلاقات الاجتماعية ايضاً وكيفية توزيع الثروة والحقوق بين الناس

وكان هذا الحزب كالذي سبق ذكره مركباً من فرقتين الفرقة السياسية والفرقة الدينية فالفرقة السياسية كانت تحتوي على الجمهوريين الحقيقيين النظريين كلودلو وهارنكتون وملتون (الشاعر) الخ ويتبعهم قوم من الذين كان لهم صوالح وغايات تحملهم على الانضمام الى حزب الجمهورية وهم اعاظم روساء الجنود كاريطون وكروميل ولامبرت وهولاء في بداية الامر لم يكن اتحادهم مع الحزب الجمهوري قلباً وقالباً لكن اضطرتهم فيما بعد الى ذلك غاياتهم وضرورة الاحوال ثم كان يخالط هولاء جميعاً الحزب الجمهوري الديني اي كل الشيع التي تميل الى الحرية الكاملة ولم تكن تعرف رئيساً غير

المسيح وتبتغي سياسة المومنين الى ان يأتي المسيح بالذات ليسوسها
واخيرًا كان يتبع هذا الحزب عدد وافر من اهل الفساد الأسافل
ومن اصحاب الاوهام المتعصبين يمدون انفسهم باستحلال الحرام
واقتسام الاموال وبالاختصار مذهبهم الفوضى

وفي سنة ١٦٥٣ بعد اثني عشر سنة تقضت في النزاع والمشاجرة كان
كل من اولئك الاحزاب قد جاهد في نوبته ولم يفز بالنجاح او
اقله كان يجب ان يقتنعوا جميعًا بانهم لم ينجحوا الان عموم الناس كانت
مقتنعة بذلك . فالحزب الشرعي اي الاول لم يلبث ان رأى نفسهُ
مسبوقًا في ميدان الاصلاح وشاهد القوانين الاساسية والشرائع
القديمة جميعها محتقرة قد وطئتها الاقدام والترتيبات الجديدة المحدثة
آخذة في النفوذ في كل مكان . وحزب الانقلاب السياسي عاين
خراب البرلمنتو الذي قصد ان يودعهُ سلطة الاحكام ورأى قاعة
العموم بعدان سادت مدة اثني عشر سنة قد سقطت اخيرًا واحتقرت
وكرهتها الناس ولم تعد تستطيع ادارة الاحكام نظرًا الى نفي احزاب
الملك والبرسبتريان منها على التوالي حتى لم يعد فيها سوى العدد
القليل من الاعضاء . واما الحزب الجمهوري فكان يظهر في بداية
امره انهُ نجح اكثر من رفقائهِ لان النصر تمَّ لهُ في الاخر وبقي زمام
الامر في يدهِ وقاعة العموم لم يكن باقيًا فيها سوى نحو مائة من الاعضاء

جميعهم من اهل الجمهورية فكان يمكنهم ان يؤكدوا انهم ملكوا زمام امر البلاد ويقرروا ذلك على رؤوس الاشهاد لكن البلاد لم تكن ترتضي بحكمهم اصلاً ولا كان يمكنهم تنفيذ اوامرهم في مكان ما ولا كان لهم نفوذ وحكم على الجيوش ولا على الشعب وكانت الهيئة الاجتماعية في حالة مكربة من عدم وجود الامن والراحة وعدم اجراء العدالة في المحاكم او بالحري العدالة الجارية اذ ذاك لم تكن عدالة لانها كانت تراعي فقط الشهوات والصوالح الخصوصية وكان الامن مفقوداً ليس في معاملات الناس بعضها مع بعض فقط بل ايضاً في الطرق والسبل العامة التي كانت تغشاها اللصوص وتنهب الناس وتمنعهم عن المرور وبالاختصار كان النظام مخروباً مادياً وادبياً في كل جهات المملكة وارجائها ولم تستطع قاعة العموم ولا الديوان الجمهوري الاعلى منع ما كان واقعاً من الخلل وتقويمه

ما فعله كرومويل في الثورة الانكليزية

فكل من الاحزاب الثلثة دعي هكذا على التوالي لادارة الثورة وحكم البلاد بحسب اهوائه ومعرفته ولم يستطع واحد منهم اتمام ذلك بل فسدت مشروعاتهم جميعاً ولحق بهم الفشل . فوجد رجل اذ ذاك يقول بوسيه (في تاريخه) لم يدع للحظ شيئاً مما قدر على استلابه منه احتساباً من العواقب واتباعاً للمشورة الحكيمة . مع ان هذا الكلام على

غير الصحة وبخطيئة التاريخ اذ لم يترك احد الحظ مقدار ما ترك له كرومويل ولا سعى رجل الى الاخطار وعرّض نفسه الى شر العواقب مثل ما فعل كرومويل الذي كانت اعماله دون قصد ولا غاية لكنه كان عازماً عزماً شديداً على ان يتقدم دون انكفاف ما دام التوفيق يتقدمه . فالطمع الذي لاحد له والدراية العظيمة في الامور وانتهاز كل فرصة لاصابة فائدة جديدة منها وصنعة حسن التصرف بالظروف التي يسوقها الحظ دون الطمع باخضاع الحظ تلك كانت صفات كرومويل . وقد حصل له ما ربما لم يحصل لرجل غيره من نسبته فانه قام بالثورة من اولها الى منتهاها ووجد موافقاً مناسباً لها في كامل ظروفها وكان من اهلها الاولين ومن الاخرين فهو الذي حرك على العصيان في البداية وسبب انثلام النظام وكان مقداماً للثورة الانكليزية ولم يفق عليه احد من اهلها في الجهد والحمية ثم انه كان اول من سعى في ترجيع النظام واعادة الراحة والامن للهيئة الاجتماعية حينما غُلبت الثورة واضمحلت وانعكست حالها فكان هكذا له حظ كل الرجال العظام الذين يتداولون ثورة كهذه ثم انه لم يكن بمقام ميرابو [1] اذ لم يكن ذا فصاحة

---

[1] هو اول من اشتهر في الثورة الفرنساوية سنة ١٧٨٩ وكان افصح الفرنساويين خطيباً في السياسة

مثلهُ ولا اشتهر اسمهُ في البرلمنتو (المديد) في السنين الاولى مع كل ما اظهرهُ من الحركة العظيمة في الاعمال لكنهُ كان على التوالي يقام دنتون وبونابرت معاً لانهُ جاهد اكثر من الجميع في قلب الحكومة ثم اقامها ثانياً اذ لم يوجد غيرهُ من يصلح لها ويحسن ادارتها وكان لابد من ان يحكموا حدّوا لم يستطع ذلك احد بعد ان جرّب الامر جميعهم واما هو فاحسن التصرف في الاحكام وفاز بالنجاح وذلك ما يحسب لهُ من الفضل . ثم ان هذا الرجل الذي اظهر في مطامعهِ الجسارة العظيمة ولم يقتصر على حدٍ اصلاً بل كان على الدوام سائراً طريقهُ دافعاً امامهُ السعد والتوفيق عازماً على عدم توقيف سيرهِ ابداً لما استلم زمام الاحكام ابدى من العقل والاحتراز والحكمة في قياس الممكن من الامور ما كان كافياً لجم كامل شهواتهِ القوية فكان لهُ رغبة شديدة وميل عظيم نحو التسلط المطلق وكان يشتهي بحرارة قوية وضع التاج الملوكي على راسهِ وتخليفهِ لذريتهِ لكنهُ تخلى عن هذا المقصد الاخير لعلمهِ ما بهِ من الاخطار

واما السلطة المطلقة ولئن كان حازها تماماً فقد علم مع ذلك انها لا توافق حالة الوقت وان الثورة التي كان مشتركاً فيها وتبعها الى المنتهى مع كامل تغييراتها وظروفها اُهيجت على السلطة المطلقة والاستبداد وان ارب انكلترا الذي لا بدلها من تنفيذهِ هو ان تكون

محكومة من البرلمنتو وبحسب الطرائق والرسوم الديوانية المذكورة
فمع ما كان عليهِ من الاستبداد في واقع الامر والميل اليهِ باشر
هو نفسهُ ترتيب البرلمنتو والحكم بمقتضى طرائق هذا الديوان
وانتدب جميع الاحزاب على التوالي الى مساعدتهِ في هذا الامر
واجتهد بتنظيم برلمنتو مركب من اهل الحزب الديني الاحرار ومن
الجمهوريين ومن البرسبيتريان ومن ضباط العساكر ولم يألُ
جهداً في استعمال كامل الوسائط الآيلة الى تنظيم برلمنتو تكون بهِ
الكفاية ويرغب في مشاركتهِ بالاحكام لكنهُ باطلاً اعتني بهذا الامر
لان كل الاحزاب الذين كان يدخلهم قصر وستمنستر ويجلسهم في
القاعات كانوا يطمحون الى اغتصابهِ السلطة التي كان حائزها والى
حيازتها لنفسهم ولست اقول انهُ لم يكن يراعي صالحهُ الخصوصي
ويبديهِ على سائر الامور لكنني متأكد انهُ لو تخلى يوماً عن السلطة
لا لتزم ان يعود اليها في الغد لانهُ لم يكن يوجد احد اذ ذاك يصلح
لادارة الحكومة ولاجراء النظام والعدالة على طريقة مناسبة بين
جميع الاحزاب سوا كانوا بوريتان ام ملكيين ام جمهوريين ام جنوداً
لاكرومويل وقد كان سبق اختبار هذا الامر ولم يكن يمكن ابقاء
السلطة في يد الاحزاب الجالسين في القاعات الذين لا استطاعة
لهم على القيام بها والمحافظة عليها فهكذا كان مركز كرومويل فانهُ كان

بحكم البلاد على طريقة كان يعلم جيداً عدم مناسبتها لها والسلطة التي في يده مع انها كانت لازمة ضرورية لم يكن احد يرضى بها ٠ فلم يعتبر الاحزاب سلطة كرومويل كحكومة ثابتة نهائية بل جميعهم الملكيون والبرسبيتريان والجمهوريون حتى الجنود الذين كانوا يحسبون الحزب المحب لكرومويل اكثر من الباقين كانوا متأكدين انه وقتياً سيدهم وانه لا بد لهم من الانتقال الى هيئة اخرى من بعده وفي باطن الامر لم يستمل كرومويل القلوب اليه ولا تعلقت به الآمال بل اعتبره العموم كواسطة غير مرضية لم يكن لهم وقتئذ غير منها وبالاختصار الضرورة احوجتهم اليه فحامية انكلترا (لُقب هكذا) وسيدها المطلق افرغ حياته في المجاهدة بكامل الوسائط المحافظة على السلطة التي كانت في يده ومع انه لم يكن غيره من الاحزاب يستطيع ادارة الاحكام لم يكن احد منهم مع ذلك يرضاه حاكماً بل كان الجميع اخصامه على الدوام ٠

٩ الصفة التي ميزت رجوع عائلة ستوارت الى سرير الملك

ولما مات كرومويل كان الجمهوريون وحدهم يستطيعون الاستيلاء على الاحكام واستولوا عليها فعلاً لكنهم لم ينجحوا وقتئذ اكثر مما سبق لهم ذلك ولم يكن عدم نجاحهم مسبباً من قلة ثقتهم بالجمهورية او بالحري من قلة ثقة المتعصبين منهم لان ميلتون نشر كتيباً اذ ذاك عنوانه (وسيلة سهلة وسريعة لتأسيس الجمهورية) فانظروا عماوة قلب

اولئك القوم مع انهم اختبروا عدم امكانهم الحكم عادوا اليه ثانياً لكن
القائد منك لم يلبث ان تم الامر الذي كانت بانتظاره انكلترا باسرها
وهو ترجيع الملك . وكان عود دولة الستوارتيين حادثاً وطنياً في
انكلترا مرغوباً من الامة عموماً لانها كانت صورة حكومة قديمة مؤسسة
على تقليدات الامة وتذكاراتها وبالوقت ذاته كانت حكومة جديدة
لم يحصل تجربتها حديثاً ولا صدر منها في الماضي خطأ او اضرار
بالامة وكان المذهب الملكي القديم هو المذهب الوحيد الذي لم
ينسبوا اليه عدم اللياقة او عدم النجاح مدة العشرين سنة الماضية
فهذان السببان حملا عموم الاهلين على الارتضا والمسرورية من ترجيع
عائلة ستوارت الى سرير الملك ولم يضاد هذا الامر سوى اطراف
الاحزاب العنيفة واما الجمهور فانه قبل ذلك مع السرور والرضا
اذ كان مؤسساً في فكر العموم ان تلك هي الطريقة الشرعية الوحيدة
للحكومة اي الطريقة التي ترغبها البلاد اكثر من سواها وفي الواقع
وعد ملوك ستوارت الشعب بالحكومة الشرعية اي انهم اعتنوا بان
يتزيوا بزي حكومة شرعية

الوزارات المختلفة في مدة حكم الستوارت

واول حزب ملكي استلم ادارة الاحكام بعد رجوع شارل الثاني
كان بالحقيقة الحزب الشرعي الذي سمي رئيسه البارع كلارندون
وزيراً اعظم . فتعلمون ايها السادة انه بقي وزيراً اولاً وصاحب النفوذ

الاقوى في انكلترا منذ سنة ١٦٦٠ الى سنة ١٦٦٧ وادرج كلارندون مع رفقائه مذهبهم القديم اعني سلطة الملك محصورة ضمن دائرة الحدود الشرعية بردعها القاعات في ما يتعلق بجباية الاموال والمحاكم في ما يتعلق بحقوق الاهلين والحرية الشخصية لكنها مستقلة غاية الاستقلال في ما يتعلق بالاحكام الحقيقية ونافذة بدون اكثرية الاراء في القاعات بل رغما عنها لا سيما اراء قاعة العموم . ومع ذلك كان داب كلارندون احترام النظام الشرعي ومراعاة صوالح البلاد نوعاً والسلوك بحسب شعاير الشرف والناموس والاستسارة بسيرة حميدة والتخلق باخلاق شريفة مدة السبع سنوات التي استلم فيها الادارة

لكنّ الافكار الموسسة عليها تلك الادارة اعني تسلط الملك المطلق وابطال سلطة البرلمنتو الراجحة كانت افكاراً قديمة لا قوة لها ولا نفوذ . وكان تسلط القاعات وتغلبها على الملك مدة عشرين سنة قد اباد هذه الافكار بالكلية ولم يترك لها مفعولاً ما اصلاً رغماً عن موافقة الظروف لها وقتئذٍ نظراً الى رد الفعل الناشي عن اعادة الستورات الى سرير الملك وما لبث ان نبع عنصر جديد من وسط الحزب الملكي فكان بعض اهل الافكار الحرة وبعض اهل الفساد والسفهاء المتشربين افكار العصر عالمين جيداً ان القوة والنفوذ كانا لقاعة العموم ولم يعبأوا بالنظامات الشرعية ولا بسلطة

الملك المطلقة بل كانوا يبحثون عن الوسائط التي تمكنهم من تنفيذ مآربهم وتكسبهم نفوذًا وسطوة فانشأوا حزبًا تحالف مع الحزب الوطني الذي لم يكن راضيًا من الحال وخلعوا كلارندون من الوزارة فترتب حينئذٍ مذهب حكومة جديدة وهي حكومة القسم الذي سبق ذكره من الحزب الملكي فنظم اهل الفساد (والجاحدون) وزارة سميت (بالكابال) اي الدسيسة[1] ونظموا وزارات اخرى من بعدها واكم صفاتها فان اهل الوزارة المذكورة لم يعبأوا بالمبادي ولا بالشريعة ولا بالحقوق ولا كان همهم العدل ولا الصدق بل كانوا يبحثون فقط عن الوسائط التي يمكنهم بها النجاح ونوال المرام بحسب الظروف . فاذا كان النجاح متعلقًا بنفوذ قاعة العموم كانوا يجتهدون باستمالة القاعة المذكورة اليهم لينالوا المرام واذا كان الامر يقتضي مخاتلتها ومخادعتها كانوا يخدعونها ليتمموا مقصدهم ثم يبادرونها بالاستسماح والاستعذار . وكانوا يستعملون الرشوة والافساد يومًا ويومًا التمليق والمداهنة ولم يعتنوا اصلاً بصوالح البلاد العامة ولا اكترثوا بشرفها واعتبارها وبالاختصار كانت تلك الحكومة مذمومة السيرة لا تسأل الا عن صالحها الخصوصي خالية

(١) ان تلك الوزارة كان لها خمسة وزراء وهم كليفورد وآشلي وبوكنغام وأرلنكتون ولودردال فاخذوا الحرف الأول من كل اسم فجمعت الاحرف (كابال) وتفسير ذلك دسيسة او مكيدة (للمترجم)

من كل المبادي التعليمية وليس لها غاية سياسية لكنها في باطن الامر كانت ذات دراية كافية في ممارسة الاعمال وذات مبادي حرّة . فتلك هي صفات وزارة الكابال المتقدم ذكرها ووزارة الكونت دانجي من بعدها وكل الوزارات الانكليزية من سنة ١٦٦٧ الى سنة ١٦٧٩ . والحكومة المذكورة كانت اقل كراهية لدى الشعب من حكومة كلارندون مع ما كانت عليهِ من السيرة المذمومة وعدم الالتفات الى صوالح البلاد الحقيقية العامة . فترى لماذا . لانها كانت تناسب الوقت اكثر من تلك وكانت اكثر علما منها باميال الشعب واحساساته وان كانت تخادعهُ احيانًا . وكان الشعب يرتضي بها اكثر من الاولى مع انها الحقت بهِ الاضرار اكثر منها . لكنها في ما بعد اتصلت الى درجة هكذا بليغة من الفساد والخداع والدناءة واحتقار الحقوق العامة والشرف العام حتى لم يعد يستطيع الشعب تحملها لحصل هيجان عمومي وثورة عمومية على حكومة (اهل الفساد) . وكان قد نشأ في وسط قاعة العموم حزب سمي بحزب الوطن فاعتمد الملك على ان ينتخب الوزراء من روساء الحزب المذكور وحينئذٍ استلم ادارة الاعمال لورد ايسكس ولد لورد كابل الذي عُدّ من افضل الشهدا الملكيين في اثناء الحرب الاهلية ولورد ويليام روسل ورجل اخر لم يكن مثلهما ذا فضائل ومزايا الا

انهُ كان اكثر دراية منها في فن السياسة وهو لورد شافتسبري وغيرهم من الوزراء . لكنهم لم ينجحوا في ادارة الحكومة لعدم تصرفهم فلم يتمكنوا من حيازة قوة البلاد الادبية ولم يحسنوا مراعاة صوالح وعوايد واميال الملك ولا الحواشي ولا احد من الاشخاص الذين كان لهم نفوذ ومداخلة بامور الاحكام . فكان الملك والشعب معاً غير مسرورين منهم ولا مرتضين من درايتهم وسياستهم للاعمال ولم يلبثوا ان خلعوا من الوزارة . وكان روساء هذا الحزب الاخير ذوي فضيلة عظيمة وشجاعة قادتهم الى الموت حباً بالقيام بواجباتهم لكنَّ الدراية السياسية لم تقارن في الطيبين منهم ما كان لهم من الفضيلة ولذلك لم يحسنوا ادارة الحكومة وفضيلتهم وشجاعتهم حفظت لهم فقط ذكراً صالحاً في التاريخ

فبعد سقوط هذه الوزارة كانت انكلترا كما رأيتم قد جرَّبت في مدة حكم الستوارات كما جرَّبت قبلاً في اثناء الثورة كل الاحزاب وكل الوزارات كالوزارة الشرعية ووزارة اهل الفساد والوزارة الوطنية ولم تنجح منها ولا واحدة . فكان الشعب والدولة اذ ذاك في حالة تشابه التي كانت سنة ١٦٥٢ عقيب الثورة فاستعمل شارل الثاني حينئذٍ لصالح نفسهِ الواسطة التي استعملها قبله كرومويل لصالح الثورة اي انهُ عاد الى الحكم المطلق . ولما خلفهُ

اسباب ثورة سنة ١٦٨٨ ومعناها

اخوهُ جاك الثاني على سرير الملك زاد على التسلط المطلق امر الدين وهو انهُ قصد ان يعضد التسلط الباباوي وينفذ في انكلترا تسلطهُ المطلق في الامور السياسية وتسلط البابا في الامور الدينية معاً فعاد الحال كما كان في بداية الثورة اي ان الحكومة اوقعت نفسها في معرض المقاومة من قبل الحزبين السياسي والديني . وطالما سأل البعض ماذا كان جرى لو لم يكن وليام الثالث[1] في الوجود حينئذٍ ولو لم يات الى انكلترا مع جنودهِ الفلمنكية لحسم النزاع وتنهي الحرب الواقعة بين جاك الثاني والشعب الانكليزي فانني اظن ظناً ثابتاً انهُ كان توقع الامر نفسهُ لان انكلترا بتمامها ما خلا حزباً صغيراً جداً كانت وقتئذٍ متحزبة ضد جاك الثاني وكان لا بد من ان يحدث الانقلاب الذي حصل سنة ١٦٨٨ ان لم يكن على هذا الشكل فعلى غيرهِ

على ان هذا الانقلاب كان لهُ اسباب اقوى من التي كانت ناشئة عن حالة انكلترا وقتئذٍ فانهُ كان اوروباوياً وانكليزياً معاً وهذا ما يربط ثورة انكلترا بمجرى التمدن العمومي الاوروباوي بالنسبة الى الحوادث مجرداً وبقطع النظر عن التاثير الناشي عن مثلها . وذلك

---

(١) امير اورانج من عائلة ناسو كان رئيس جمهورية الفلمنك وصهر جاك الثاني فسار بمراكبهِ وجنودهِ الى انكلترا وعزل عمهُ وتولى مكانهُ بمساعدة الشعب

انه بينما كانت المصادمة واقعة في انكلترا بين التسلط المطلق من جهة والحريتين المدنية والدينية من جهة اخرى كانت واقعة مشاجرة مثل هذه في القارة مختلفة عنها من جهة الاشخاص والرسوم والمكان لكنها تجانسها في باطن الامر لان الاسباب كانت واحدة وهو ان لويس الرابع عشر قصد ان يويد مذهب التسلط المطلق العمومي في كل اوربا وكان يخشى من اتمام هذا الامر فعلاً وحاذرت منه اوروبا وحصل فيها محالفة بين بعض الاحزاب السياسية بقصد مقاومة هذا المشروع وكان رئيس المحالفة رئيس حزب الحريتين الدينية والمدنية في القارة وهو وليام امير اورانج نفسه فان الجمهورية البروتستانتية الفلمنكية مع رئيسها وليام المذكور اخذت تقاوم مذهب التسلط الملكي المطلق الذي كان لويس الرابع عشر يعضده ويرغب في تأييده ولم يكن الموضوع صيانة الحرية المدنية والدينية داخل الممالك بل كان الموضوع بحسب ظواهر الحال المحافظة على استقلالها الخارجي لان لويس الرابع عشر لم يحارب اخصامه لاجل المبادي فقط كما كان الحرب واقعاً في انكلترا بل كان قصده التغلب على الممالك . ولم تكن هذه المشاجرة واقعة بين الاحزاب بل بين الدول بواسطة الحروب والمداورات السياسية لا بواسطة المناقشات والثورات . لكن في باطن الامر كانت المسئلة واحدة . فلما حرك

والحالة هذه جاك الثاني النزاع بين التسلط المطلق والحرية في انكلترا صادف هذا الامر وقوع النزاع العظيم في اوروبا بين لويس الرابع عشر وامبراور رانج اللذين كانا رئيسي حزبي المذهبين العظيمين المتشاجرين على شواطي نهر الاسكو[1] ونهر التيمس[2] في وقت واحد والمحالفة الاوروباوية كانت بهذا المقدار شديدة ضد لويس الرابع عشر حتى انهُ اشترك فيها علناً اوخفية بعض الملوك الذين لم يكن لهم بالتاكيد ادنى صالح في معاضدة الحريتين المدنية والدينية فان سلطان المانيا والبابا انوشنسيوس الحادي عشر كانا يساعدان وبليام الثالث على لويس الرابع عشر . وذهاب وبليام الى انكلترا وتملكهُ عليها لم يكن المقصود به خدمة الصوالح الانكليزية الداخلية فقط بل كان قصدهُ خصوصاً الاستعانة بانكلترا على لويس الرابع عشر واشراكها في المخاصمة ضده فافتتح هكذا مملكةً جديدة واستخدمها كقوة جديدة كان في حاجة اليها وكان خصمهُ الى ذاك التاريخ قد استعملها ضده لان انكلترا في مدة حكمي شارل الثاني وجاك الثاني كانت في قبضة لويس الرابع عشر فكان يدبر امرها كيف شاء وفي اغلب الاحيان كان يجرّكها الى قتال الفلمنك . فبهذه الواسطة

(١) نهر يمر في فرنسا وبلجيكا والفلمنك

(٢) نهر انكلترا

تركت انكلترا حزب المذهب الملكي المحض العمومي وانحازت الى جهة حزب الحرية الدينية . فتلك هي صفة ثورة سنة ١٦٨٨ وبها عدت من جملة الحوادث الاوربا وية بقطع النظر عن تاثير مثلها وعن النتائج التي صدرت منها في القرن التالي بسبب تاثيراتها في الافكار

فما قد رايتم ايها السادة ان مقصود هذه الثورة وصفتها الجوهرية هي كما اخبرتكم في البداية نسخ التسلط المطلق في الدائرة السياسية وفي الدائرة الدينية معاً وهذا الامر يظهر في جميع ظروف هذه الثورة اما في مدتها الاولى فالى حين ترجيع عائلة الستوارت واما في مدتها الثانية فالى انقلاب سنة ١٦٨٨ وسواء كان في ما يتعلق بحالتها الخصوصية ام في تعلقها بعموم اوربا .

فقد بقي علينا ان ندرس في القارة هذا الحادث العظيم نفسه اي المصادمة بين الملك المحض والفحص الحر او بالحري اسبابها ومواقعها وذلك يكون موضوع مقالتنا الاتية والاخيرة

المقالة الرابعة عشرة

موضوع المقالة . الفرق والمشابهة بين حال التمدن في انكلتره وحاله في القارَّة . تقدم فرنسا على اوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر . في الاول بواسطة حكومتها . وفي الثاني بواسطة الشعب نفسه . في حكومة لويس الرابع عشر . في حروبها . في سياستها . في ادارتها . في شرائعها . اسباب سرعة سقوطها . فرنسا في القرن الثامن عشر . صفات الانقلاب الفلسفي الجوهرية . خاتمة الكتاب

ايها السادة

لقد اعتنيت في اجتماعنا الماضي بتحديد صفة الثورة الانكليزية ومعناها السياسي . وتقرر لدينا انها كانت نتيجة اصطدام الحادثين العظيمين الذين تلخص فيهما كل تمدن اوربا الاولية في جاري القرن السادس عشر اعني بهما الملك المحض من جهةٍ والفحص الحر اوحرية الفحص من جهةٍ اخرى . فاول موقعة جرت بين هاتين القوتين كانت في انكلترا فحمل ذلك بعضهم على الظن انهُ يوجد فرق اساسي بين حالة انكلترا الاجتماعية وحالة القارة وزعموا انهُ لا يوجد ادنى مشابهة بين الطرفين وان الشعب الانكليزي انفرد ادبياً في عيشتهِ كما انفرد مادياً في جزيرتهِ

وحقيقة الامر انهُ وجد فرق جسيم بين التمدن الانكليزي وتمدن

ممالك القارة ويهمنا تمييز هذا الفرق والوقوف على حقيقته على انكم ربما لحظتموهُ في اثناء معاطاتنا هذا الدرس · وهو ان المبادي المختلفة وعناصر الهيئة الاجتماعية المتنوعة نمت جميعها معاً في انكلترا وفي آنٍ واحد لا على التتابع كما حصل في القارة · ولما حدثت هيئة التمدن الاورباوي الخصوصية بالنسبة الى تمدن الاقدمين وتمدن اسيا اوضحت لكم ان الاول كان متنوعاً غنياً مركباً وانه لم يقع قط تحت تسلط مبداء واحدٍ مجرداً وان عناصر الحالة الاجتماعية المتنوعة كانت على الدوام تحارب فيه وتخفض ويلطِّف بعضها بعضاً · وانهـــا اضطرت دائماً الى الاتفاق بعضها مع بعضٍ لكي تعيش جميعها معاً · فان هذا الامر ايها السادة الذي هو صفة التمدن الاورباوي بوجه العموم كان صفة التمدن الانكليزي على الخصوص · وقد ظهر جلياً في انكلترا وباكثر فاعلية مما ظهر في القارة · فهناك نشأ وربي معاً كل من النظام المدني والنظام الديني ومذهب الاشراف والمذهب الجمهوري والملك والنظامات المحلية والنظامات المركزية والنمو الادبي والسياسي وكانت ممزوجة كلها سويةً او كانت المسافة بينها جزئية اذا قلنا انهـــا لم تنمُ جميعها معاً في آنٍ واحد · والشاهد لذلك انهُ في زمان تملك عائلة تودور مثلاً بينما كان الملك المحض باجمعا نجاحاً عظيماً كان المبداء الديموكراتيكي اي الجمهوري ظاهراً

كثيوياً في نفس الوقت . ولما حصلت الثورة في القرن السابع عشر وما نتسياسية ودينية معاً وكان وقتئذٍ مذهب الاشراف الالتزاميين ضعيفاً جداً تلوح عليهِ لوائح التقهقر والاضمحلال الا انهُ كان لم يزل قادراً على المحافظة على منزلتهِ في وسط الثورة واحدث فيها تاثيراً مهماً وتمكن من ان يجتني منها فوائد وثماراً . وهكذا جرى في كل تاريخ انكلترا فلم يتلاش عنصر قديم فيها بالكلية ولا ظفر فيها عنصر جديد ظفراً كاملاً ولا تسلط مبدا خصوصي تسلطاً مجرداً بل كان نمو جميع القوات يحدث في وقت واحد معاً فيعقد عهوداً بعضها مع بعضٍ نظراً الى مباينة صوالحها

واما في القارة فلم يكن التمدن مركباً ولا كاملاً بمقدار ما كان في انكلترا وعناصر الهيئة الاجتماعية المختلفة كالنظام الديني والنظام المدني والملك المحض والاشراف والشعب لم يتم نموها معاً وفي وقت واحد بل على التوالي . وكان لكل مبداهِ ولكل مذهب نوبة على نوع ما فكان مثلاً عصر للمذهب السيادي الالتزامي ولست اقول انهُ حاز التسلط مجرداً في عصرهِ بل كان تغلبهُ مرجحاً . وكان للملك المحض عصر اخر وغيرهُ للمذهب الجمهوري . فان قابلنا القرون المتوسطة الفرنساوية بالقرون المتوسطة الانكليزية اعني القرن الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر من تاريخنا بما يقابلها من اعصر تاريخ

تلك الامة نجد الاشراف الالتزاميين في فرنسا في المدة المذكورة ما لكي الامر على نوع ما والملك والشعب بالكاد يحسبان شيئاً . واما في انكلترا فمع ان الاشراف كانوا متسلطين اذ ذاك كان الملك والشعب قويين مهيبين . فالملك ظفر في انكلترا مدة حكم اليصابات كما ظفر عندنا مدة حكم لويس الرابع عشر لكنهُ كان مجبوراً هنالك على مراعاة الاشراف والشعب كل المراعاة وكم من مآرب لها ارغماه على تنفيذها اذ ذاك . نعم انهُ كان في انكلترا ايضاً لكل مذهب ولكل مبدإ عصر فيهِ ظهر نفوذه واقتداره الا انهُ لم يتم لهُ ذلك على وجهٍ كامل مجرد بمقدار ما جرى في القارة بل كان يضطر الظافر على الدوام الى تحمل وجود اخصامهِ وعدم مس خصوصياتهم .

وهذا الفرق الكائن بين انكلترا والقارة في سير التمدن احدث نتائج مختلفة ظهرت جلياً في تاريخ كل منهما . فلا شك ان نمو العناصر الاجتماعية في آنٍ واحد في انكلترا ما اعانها كثيراً على الوصول باسرع وقت من جميع دول القارة الى غاية كل هيئةٍ اجتماعية وهي تنظيم حكومة مستوفية القوانين والحرية معاً . وانهُ لمن طبع الحكومة مراعاة كامل الصوالح وجميع القوات والتوفيق بينها وتسهيل طرق المعيشة وسبل النجاح لها جميعاً فكان هذا الاستعداد عينهُ موجوداً في الهيئة الاجتماعية الانكليزية من جرى اسباب متعددة

سبق تداولها وبناء على ذلك لم يعسر هناك تنظيم حكومة عمومية
مرتبة نوعاً وكذلك اساس الحرية انما هو الترخيص لجميع الصوالح
والقوات والحقوق والعناصر الاجتماعية معاً في الوجود والظهور
والعمل . فكانت انكلترا والحالة هذه اقرب وصولاً الى الغاية من
اكثرية الدول . والاسباب ذاتها جعلت ان يوجد الذوق السليم
في الامة الانكليزية والدراية في امور الاحكام قبل غيرها من الامم
فان الذوق السليم في السياسة انما هو الوقوف على حقيقة كل
الحوادث والامور ومراعاة الجميع فهذا الامر كان اضطرارياً في انكلترا
ومن طبيعة نفس الحالة الاجتماعية ومن نتائج مسرى التمدن الطبيعية
واما ممالك القارة فبما ان كل مذهب وكل مبدأ كانت له نوبة
فيها وتسلط تسلطاً كاد يكون كاملاً بالنسبة الى انكلترا بناء على
ذلك كان النمو ثم اكثر اتساعاً وعظمة وبهاء . فالملك والاشراف
الالتزاميون مثلاً اتصلوا في القارة الى درجة من الجسارة والامتداد
والحرية لم يتصلوا اليها في انكلترا . وجميع التجربات السياسية على
نوع ما كانت اكثر اتساعاً واكثر اكتمالاً في القارة مما كانت في
انكلترا فالنتيجة كانت ان الافكار (اعني الافكار العمومية لا الذوق
السليم في ادارة الاعمال) والتعاليم السياسية سمت ونمت في القارة
اكثر من انكلترا واشتدت قوتها العقلية ايضاً وبما ان كل مذهب

كان يظهر وحده على نوع ما و يبقى وحده زمانا طويلاً في مرسح العالم فكان الناس بهذه الواسطة يتمكنون من النظر اليهِ وتاملهِ في جملتهِ والوقوف على اصل مباديهِ واستخلاص كامل نتائجهِ ودرس نظرياتهِ واستيعابها . ومن يتبصر مع الدقة في احوال الانكليز واستعدادات عقولهم يتعجب من امرين فيهم من جهة سلامة الذوق الاكيدة والمهارة في الامور العملية ومن جهة اخرى عدم وجود الافكار العمومية وسمو العقل الضروري في المسائل النظرية فاذا فتحنا مصنفاً انكليزياً في التاريخ او في الفقه الشرعي او في مادة اخرى لمن النادر ان نجد بهِ بيان السبب الاصلي الذي تنشأ عنهُ بقية الاسباب والتعاليم الصحيحة اعني العلم الحقيقي بحصر المعنى او فلسفة كل علم لا سيما في العلوم السياسية تقدمت في القارة اكثر من انكلترا بكثير او اقلهُ كانت حركتها اعظم . فلا شك ان هذه النتيجة تنسب الى اختلاف طرائق نمو التمدن في المكانين

بداية التمدن فيها انكلترا او القارة

وهذا الاختلاف هو امر ثابت لا ريب فيهِ وهو الذي يميز على نوع خصوصي انكلترا من القارة مهما كانت النتائج المختلفة الناشئة عنهُ وكيفما افترضوها . ولكن نمو المبادي والمذاهب المتنوعة كلها في آنٍ واحد لجهة وعلى التعاقب في جهةٍ اخرى لا يمنع كون الطريق والغاية واحدة في باطن الامر . فان حوادث التمدن العظيمة

وتحولاتها الجسيمة التي جرت في القارة جرت ايضاً في انكلترا بالاجمال واسبابها ومسبباتها كانت واحدة في كل من الجهتين وكل ما رويتهُ لكم عن التمدن لغاية القرن السادس عشر من شانهِ ان يقنعكم بذلك . وسوف يظهر لكم الامر نفسهُ من الاطلاع على حوادث القرنين السابع عشر والثامن عشر . فحرية الفحص والملك المحض اللذان نميا معاً في انكلترا تم نموها في القارة على التتالي وبعد ان تسلط كل من هاتين القوتين في نوبتهِ تسلطاً بهياً وقع بينهما الاصطدام كما جرى في انكلترا . وبناء على ذلك كان سير التمدن في الهيئتين الاجتماعيتين واحداً والمشابهة الموجودة بينهما هي حقيقية ولئن كانت الفروقات المقدم ذكرها صحيحة ورواية حوادث التاريخ المتاخر باختصار كما سياتي تزيل الشك والالتباس بهذا الخصوص

وصف نفوذ فرنسا في اوربا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر

ان من يلقي النظر على تاريخ اوربا مدة القرنين السابع عشر والثامن عشر لابد لهُ من الاقرار بان فرنسا هي مقدامة التمدن الاوروباوي وقد ذكرت هذا الامر في بداية هذا الكتاب واعتنيت بالايضاح عن سببهِ وها كم يظهر لنا الان باجلى بيان . فان مبدأ الملك المحض اي حكم الملك المستبد كان قد تغلب في اسبانيا في مدة حكمي شرلكان وفيلبس الثاني قبل ان ينمو في فرنسا في مدة حكم لويس الرابع عشر وكذلك مبداء حرية الفحص ساد في انكلترا

ذاتها وتارةً باعمال روسائها السياسيين وتاثيراتهم وطوراً بنموها العقلي الخصوصي

فلكي نقف على حقيقة النفوذ المتغلب في مجرى التمدن في فرنسا وبالتالي في اوربا يلزم ان ندرس اذاً الحكومة الفرنساوية في القرن السابع عشر والهيئة الاجتماعية الفرنساوية في القرن الثامن عشر وان نغير الموضوع والمنظر كلما غيّر الزمان المرسح والمشخصين

اوصاف حكومة لويس الرابع عشر الحقيقية

ان كل الذين تعاطوا البحث عن حكومة لويس الرابع عشر وقصدوا اعتبار اسباب شوكته ونفوذه في اوربا لم يذكروا سوى بهائه وفتوحاته وعظمته ومجد عصره الادبي فلم يلاحظوا غير الاسباب الظاهرة ونسبوا اليها نفوذ الحكومة الفرنساوية الاوروباوي وقتئذٍ على انني اظن ان ذلك النفوذ كان له اساس امكن وعلل اهم واعظم فلا ينبغي لنا ان نفتكر ان لويس الرابع عشر وحكومته فازا بتلك الشوكة والاقتدار والتسلط الذي لا ينكر بمجرد الانتصارات والمجد العالي فقط او الاعمال العقلية والادبية التي تعد كهام الاعمال

فان كثيراً من حضراتكم يتذكرون التاثير الذي حصل في فرنسا منذ تسعة وعشرين عاماً من جرى ترتيب الحكومة القنصلية والحالة التي كانت عليها البلاد حين انتظام تلك الحكومة . فكانت

اغارة الاجانب تهدد فرنسا خارجاً وجيوشنا على الدوام مقهورة مغلوبة . وداخلاً كانت الحكومة والشعب في حالة الانحلال ولم يكن ايرادات ولا نظام عام وبالاختصار كانت فرنسا حين ترتيب الحكومة القنصلية هيئةً اجتماعية مقهورة مهانة مسلوبة النظام والترتيب . ومن ترى لا يذكر سعي تلك الحكومة العجيب السعيد وكيف انها في برهةٍ وجيزة انقذت استقلالية البلاد واعادت شرف الامة كما كان واصلحت الادارة الداخلية ونظمت القوانين الشرعية واحيت الهيئة الاجتماعية على نوعٍ ما بقوتها

فحكومة لويس الرابع عشر ايها السادة فعلت في بداية مدتها مثل تلك الافعال عينها ووجدت في طلب مثل تلك النتائج وحصلت عليها ما خلا فرق الزمان والوسائط وهيئة الحكومة

تذكروا في اية حالة سقطت فرنسا بعد حكم الكردينال ريشليو وفي مدة ما كان لويس الرابع عشر قاصراً . فكانت عساكر اسبانيا دائماً على الحدود واحياناً تجتازها وكانت الاغارة تهدد فرنسا على الدوام وكان الشقاق والانقسام قائماً على قدم وساق داخلاً ونيران الفتن الاهلية مشتعلة والحكومة ممقوتة وفي غاية من الضعف وقلة الاعتبار داخلاً وخارجاً . فكانت حالة الهيئة الاجتماعية حينئذٍ مشابهة لحالتنا قبل ١٨ برومير (من اسامي الشهور في مدة الثورة) ان لم تكن

مضطربة بالشدائد والاهوال نظيرها · فحكومة لويس الرابع عشر انقذت البلاد وخلصتها من تلك الحالة وكان تاثير انتصاراتها الاولى كتاثير انتصار مارنكو لانها حفظت المملكة واعادت اليها شرفها · وهنذا اشرح لكم عن صفات واحوال تلك الحكومة وحروبها وعلاقاتها الخارجية وادارتها واشتراعها فتثبت لديكم صحة وحقيقة التشبيه المتقدم ذكرهُ الذي اعتبرهُ تشبيهاً مهماً الا من التشابيه التي لاطائل تحتها (لاسيما انني لست ممن يعتبر التشبيهات في التاريخ) بل مما يحق لي استعماله

ولنتكلم اولاً عن حروب لويس الرابع عشر ولقد ذكرت مراراً ان الحروب الاولية في اوربا كانت عبارة عن تحرك الشعوب وانتقالها فكانت الحاجة او مجرد الارادة او اسباب اخرى تحمل الطوائف الكثيرة او القليلة العدد على المهاجرة الى ارضٍ غير ارضهم · فتلك كانت عموماً صفة الحروب الاوروباوية لغاية الغزوات الصليبية ومنتهى القرن الثالث عشر · وحينئذٍ نشأ نوع اخر من الحروب لم تكن اقل مباينة للحروب المتاخرة من النوع الاول فكانت الحكومات لا الشعوب تجيش الجيوش وتذهب بها الى بلاد بعيدة لانتتاح الممالك والغزو والمكاسب · وصارت تهاجر بلادها وتترك ممالكها الخصوصية وتتوغل بعضها في المانيا وبعضها في ايطاليا

واخرى في افريقيا دون سبب اخر سوى مجرد اتباع هواها الشخصي . فاكثرية الحروب التي وقعت في القرن الخامس عشر وفي قسم من السادس عشر هي على هذه الصورة . فترى اي صالح كان يحض فرنسا وقتئذٍ او بالحري اي سبب كان يحركها الى فتح مملكة نابولي في مدة شارل الثامن فلا ريب ان تلك الحروب كانت خالية من كل مقصد سياسي لان الملك ظن ان له حقوقاً شخصية على مملكة نابولي وسار بعساكره وجنوده لمنازلة تلك المملكة البعيدة وافتتاحها رغبةً في تنفيذ مارب شخصي ولغاية شخصية مع انهُ لم يكن يوافق صالح مملكتهِ الخصوصية التملك عليها بل كان من شان هذا الفتوح ان يورثها الضعف خارجاً ويسلبها راحتها داخلاً . وهكذا كانت غزوة شارلكان في افريقيا واخر الحروب التي من هذا النوع هي غزوة شارل الثاني عشر (ملك السويد) في روسيا . واما حروب لويس الرابع عشر فكانت نوعاً اخر فانما هي حروب حكومة منتظمة ومستقرة في وسط بلادها تجتهد بفتح البلاد التي حولها رغبةً في توسيع ملكها وتشييدهِ وبالاختصار كانت تلك الحروب سياسية . نعم ان بعضها كانت عادلة وبعضها غير عادلة وانها كلفت فرنسا تكاليف عظيمة وانها ربما خالفت القوانين وتجاوزت الحدود الا انها في واقع الامر كانت قانونية اكثر من الحروب السالفة بما لا يقاس وكان لها

اسباب مهمة لا لمجرد الغزو واتباع هوى النفس فكان المقصود بها تارةً اكتساب بعض التخوم الطبيعية وتارةً اصطلام بعض البلدان التي لغتها كلغتنا وطوراً الاستيلاء على قلعةٍ او حصنٍ يحمي المملكة من اغارة دولة مجاورة على انها لم تكن خالية من المطامع الشخصية ومع ذلك اذا دققنا البحث عنها افراداً لا سيما الحروب التي انشأها في بداية مدة حكمهِ نجد لها اسباباً سياسية حقيقية ونرى ان المقصود بها اصلاح الامة الفرنساوية وصيانة المملكة واكسابها الشوكة والنفوذ ونتائج الحروب المذكورة مما يثبت هذا الامر بأجلى بيان فان فرانسا في الوقت الحاضر هي من جملة وجوه كما صيرتها حروب لويس الرابع عشر والولايات التي افتتحها وهي الفرانشكومتي والفلاندر والالزاس[1] لبثت منضمة الى فرنسا فان بعض الفتوحات تكون في محلها وموافقة للرشد والصواب وبعضها تكون في غير محلها وناشئة عن الحماقة اما فتوحات لويس الرابع عشر فكانت في محلها ومشروعاته لم تكن خالية من الحكمة او لمجرد اتباع هوى النفس كما كانت جميع المشروعات السالفة بل كانت تدبرها السياسة وان لم تكن على الدوام سياسة عدل وحزم فكانت على الاقل سياسة معرفة ودراية

واذا دققنا النظر في سياسة لويس الرابع عشر الخارجية مع الدول الله

(١) هذه رجعت الى المانيا في الحرب الاخيرة مع قسم من اللورين (المترجم)

الاجنبية نرى النتيجة عينها · وقد سبق وعينت نشوء السياسة الخارجية (دبلوماسي) في اوربا في اواخر القرن الخامس عشر واجتهدت بان ابين لكم ان العلاقات التي كانت نادرة من قبل بين الدول صارت متواصلة ومنتظمة في اواخر القرن الخامس عشر وفي النصف الاول من السادس عشر واحدثت تاثيرًا عظيمًا جدًا في الوقائع على انها لحد القرن السابع لم تكن بعد قد انتظمت انتظامًا كاملاً ولا ترتبت مذهبًا ولا صدر عنها معاهدات طويلة المدة متواصلة مبنية على اتفاقات معلومة بين دولة ودولة وموسسة على مبادي ثابتة ومقاصد دائمة كما هو شان الحكومات الموطدة الاركان في علاقاتها الخارجية · وفي اثناء الثورة الدينية كانت العلاقات الخارجية بين الدول تتبع الصالح الديني وكانت اوربا مقسومة شطرين المحالفة الكاثوليكية من جهةٍ والمحالفة البروتستانتية من جهةٍ اخرى · فحكومة لويس الرابع عشر غيرت هيئة السياسة الخارجية بعد ان تمت مصالحة وستفالي في القرن السابع عشر ونزعت منها الصفة الدينية فصارت المعاهدات والاتفاقات السياسية تبنى على غير الغايات الدينية وترتبت مذهبًا منتظمًا وتبعت مبادي ثابتة وفي ذلك الاثنا نشا في اوربا مذهب التوازن الحقيقي وتغلب على سياسة اوربا الخارجية مع كل ما يتعلق به من الاعتبارات واذا فحصنا عن غايات

حكومة لويس الرابع عشر السياسية ومبادئها الاساسية في هذا الموضوع نكتشف حقيقة امرها

فقد سبق الكلام عن المشاجرة العظيمة التي وقعت بين لويس الرابع عشر ووليام الثالث اميراورنج رئيس جمهورية هولاندا وان الاول كان يقاتل عن مذهب الملك المحض ويرغب في تأييده وتوطيده في اوربا والثاني كان يدافع عن مبدا الحرية المدنية والدينية وعن استقلال الشعوب والدول ورائينا ان اوربا وقتئذٍ كانت مقسومة قسمين قسم تحت لواء الحرية وقسم تحت لواء لويس الرابع عشر الا انهم حينئذٍ لم يكونوا يدركون حقيقة هذا الامر على وجهٍ صريح كما اوضحنا لكم الان بل كان ذلك مستترًا مجهولاً من نفس الذين يخدمونه نعم ان هولاندا وحلفاوها كانوا يقصدون بمقاومتهم لويس الرابع عشر تخفيض شان الملك المحض وتاييد الحرية المدنية والدينية ولكنَّ المسئلة لم تكن ظاهرة صريحة هكذا . ولطالما قيل ان سياسة لويس الرابع عشر الخارجية كانت منطوية على نشر مبدا التسلط المطلق حال كوني لست اظن ذلك نعم هذا الامر [illegible] في اواخر مدة حكمه وقت شيخوخته لأن غايته الوحيدة الثابتة كانت تقوية شان فرنسا وترجيح نفوذها في اوربا وخذل اخصامها من الدول وبالاختصار كانت صوالح مملكته السياسية وتقويتها

بنصب اعينهِ في كامل الحروب التي انشأها سواء كان ضد اسبانيا ام امبراطور المانيا ام انكلترا وما فعلهُ بقصد تأييد المذهب الملكي المطلق لا يذكر بالنسبة الى ما فعلهُ بقصد تقوية شوكة فرنسا وتكبيرها وتعظيم شان حكومتها . وهاكم برهان يثبت لكم ذلك من جملة البراهين وهو صادر عن لويس الرابع عشر نفسهِ فقد وجد بين اوراقهِ وسجلاتهِ الخصوصية تحت تاريخ سنة ١٦٦٦ على ما اتذكر ما ياتي نصهُ . (حصل مذاكرة في هذا الصباح بيني وبين موسيو دي سدني من اشراف الانكليز الذي اخبرني انهُ يمكن احياء حزب الجمهورية في انكلترا . وقد طلب مني مبلغ اربعماية الف ليرة استرليني لاتمام هذا المقصد فاجبتهُ ان لا يمكني صرف اكثر من مايتي الف ليره فقال لي ان استدعي من سويسرا رجلاً غيرهُ من اشراف الانكليز ويسمى موسيو دي لودلو وان اتكلم معهُ بهذا الشان) . وبالحقيقة قد وجد في تذكارات لودلو الكتابة الاتية وتاريخها مقارب لتلك المدة . (لقد دعتني الحكومة الفرنساوية الى الذهاب الى باريس لاجل المذاكرة في امور تتعلق بوطني ولكن لا ثقة لي بتلك الحكومة) وفي الواقع لم يبرح لودلو من سويسرا

فها قد رايتم ان غاية لويس الرابع عشر في ذلك الوقت كانت اضعاف السلطة الملوكية في انكلترا فانهُ قصد ان يوقع الانقسام الداخلي

باحيائهِ حزب الجمهورية لكي لا تقوى شوكة شارل الثاني في بلادهِ وفي مدة سفارة بارليون في انكلترا تجدد هذا الامر مراراً فان السفير الفرنساوي المذكور كان كلما رأى سلطة شارل الثاني غالبة نافذة يوزع النقود على روساء الحزب الجمهوري الوطني ويقويهم ويحارب هكذا على الدوام السلطة المطلقة في انكلترا رغبة في اضعاف قوة مضادة لفرنسا واذا دققتم النظر في العلاقات الخارجية مدة حكم لويس الرابع عشر يتضح لكم هذا الامر بعينهِ . ثم ان رجال السياسة الفرنساويين كانوا في اعلى درجة من المهارة والبراعة وقتئذٍ فاسامي مستشاري لويس الرابع عشر كدي تورسي ودافو وبونزبو معروفة من جميع ارباب العلم والمعرفة ومن يقابل مراسلات هولاء وكتبهم واعمالهم السياسية باعمال رجال السياسة السبانيول والبرتوكيز والالمان في ذلك العصر يذهلهُ الفرق الجسيم الكائن بينهم ليس في الدراية والاعتنا فقط بل في حرية الافكار ايضاً فمع انهم من اتباع ملك مطلق السلطة كانوا اكثر خبرة بالاحوال الخارجية والحوادث والتحزبات وحاجات الحربية والثورات الشعبية من اغلب رجال السياسة الانكليز انفسهم في ذلك الوقت . ولم تكن سياسة خارجية تقارن سياسة فرنسا وقتئذٍ في اوربا الا سياسة الفلمنك فجان دي ويت ووليم دورنج ذانك الرئيسان الشهيران

لحزب الحرية المدنية والدينية وحدهما كان لهما وزراء يقدرون على مقاومة رجال لويس الرابع عشر في فن السياسة الخارجية

فالحكومة التي تكون صفاتها كما ذكر سواء كان في امر انشاء الحروب ام في السياسة الخارجية لاغرو ان تكون لها صولة عظيمة في اوربا وان تعتبر انها ذات دراية ومهارة في امور السياسة

ولنحوّل الان نظرنا الى داخلية فرنسا ولنبحث عن الادارة والاحكام في مدة لويس الرابع عشر فلا غرو ان نجد بها ما يثبت لنا شوكة وبهاء حكومته وانهُ ليعسر تحديد معنى لفظة ادارة في ما يتعلق بحكومة مملكةٍ ما مع الصحة والتدقيق على اننا اذا قصدنا الوقوف على حقيقة هذا الامر نجد ان الادارة بوجه العموم هي عبارة عن مجموع وسائط يراد بها توصيل ارادة السلطة المركزية الى جميع اقسام الهيئة الاجتماعية باسرع وقت وآمن وجهٍ ممكن واحضار قوات الهيئة الاجتماعية من رجال ومال بين يدي السلطة المركزية بالشروط المقدم ذكرها هذا اذا لم اخطئ مما تعرف بهِ الادارة وصفتها المرجحة . ومن ذلك يستنتج ان الادارة هي اعظم واسطة لاتحاد وانتظام الهيئة الاجتماعية وتقريب العناصر المتفرقة بعضها من بعض وضمها جميعاً وفي واقع الامر هذا ما نتج في فرنسا من ادارة لويس الرابع عشر ومن قبل كان توصيل ادارة الحكومة المركزية الى اقسام الهيئة

الاجتماعية دونه صعوبات كلية سواء كان في فرنسا ام في سائر اوربا فهذا ما اعتنى به لويس الرابع عشر وتممه اقله على اسلوب احسن بما لا يقاس مما كان جاريا في مدة سالفيه ولا يسعني اطالة الشرح في هذا الموضوع ولكن يكفي ان تراجعوا الفكر في جميع انواع المصالح العامة وفروعها كطرائق جباية الاموال الاميرية والسبل والصنائع والادارة العسكرية وجميع الترتيبات العامة المختصة باي فرع كان من فروع الادارة لتجدوا ان اصل ترتيبها كان في زمان لويس الرابع عشر او جرى اصلاحها اذ ذاك او نمت وتقدمت في مدة حكم الملك المذكور والرجال الذين اشتهروا في تلك المدة نظير كولبير ولوفوا انما اشتهروا بحسن ادارتهم واظهروا براعتهم الكلية في هذا الفن وهذا ما جعل لحكومة لويس الرابع عشر اعتبارا وهيبة عظيمة لم يكونا لغيرها من الحكومات الاوربا وية

واشتهر حكمه ايضا باصلاح الشرائع والعدالة وفي هذا الموضوع ارجع الى الشاهد الذي قدمته لكم في الاول اي اهتمام الحكومة القنصلية بمراجعة القوانين واصلاحها ونصها فهكذا فعلت ايضا حكومة لويس الرابع عشر . فان الخطوط الملوكية التي صار اعلانها في ما يختص بالدعاوي الجنائية والمرافعات والتجارة والبحر والمياه والاحراش انما هي قوانين شرعية نصت كما نصت قوانيننا الحديثة

وجرت المباحثة والمذاكرة بشانها في ديوان الشوري تحت رئاسة لاموانيون (١) وبعض الناس اكتسبوا مجدًا وفخارًا بسبب اشتراكهم في ذلك العمل وفي تلك المباحثة كبوسوئر مثلاً . واما اذا اعتبرنا شرائع لويس الرابع عشر في حد ذاتها نجد فيها خللاً عظيمًا بالنسبة الى هذا الزمان كما لا ينكر لانها لم ترتب بقصد العدالة والحرية بل فقط بقصد النظام ولكي تكون القوانين الشرعية ناجحة نافذة . على ان هذا الامر وحده كان بحسب تقدماً عظيماً وعلى سائر الاحوال كانت قوانين لويس الرابع عشر اعلى ما تقدمها من النظامات الشرعية ولا ريب انها ساعدت على تقدم الهيئة الاجتماعية الفرنساوية في ميدان التمدن .

فكما رأيتم ايها السادة من اي وجه نظرنا الى حكومة لويس الرابع عشر نكتشف حالاً على ينابيع قوتها ونفوذها فهي بالحقيقة اول حكومة في اوربا كانت مرتاحة في داخليتها حيث لم يكن لها اعداء تخشى باسهم بل كان همها الوحيد سياسة شعبها . وقبلها كانت جميع حكومات اوربا تقع في الارتباكات العظيمة من جرى الحروب الخارجية والتحزبات والمخاصمات الداخلية فكانت لا تامن على وجودها بل تقضي مدتها

(١) اشهر القضاة الفرنساويين قيل ان لويس الرابع عشر لما انتخبه قال لو وجدت رجلاً صاحب فضيلة واهلية اكثر منك لانتخبته عوضاً عنك . وله تآليف في الشريعة (المترجم

بالمدافعة عن نفسها تارةً خارجاً وطوراً داخلاً واما حكومة لويس الرابع عشر فكانت متجردة لاعمال ادارتها كسلطة ثابتة ناجحة وكانت لا تأبى الشروع في اصلاحات جديدة لعلمها الاكيد بان المستقبل هو لها وفي الواقع قليلة الحكومات التي اعتنت بالتجديدات والحدث كما اعتنت بذلك تلك الحكومة واذا جعلنا مقايسة بينها وبين حكومة تجانسها كحكومة فيليب الثاني الملكية المحضة في اسبانيا مثلاً نرى ان هذه كانت مطلقة اكثر من حكومة لويس الرابع عشر مع انها اقل راحة وترتيباً منها وهل تمكن فيليب الثاني من تاسيس الحكم المطلق في اسبانيا وتوطيده الا بواسطة اعدامهِ كل حركة تؤول الى تقدم البلاد وتمنعهِ من اجراء الاصلاحات الحسنة المفيدة وجعلهِ اسبانيا في حالةٍ غير قابلة النمو والتقدم واما حكومة لويس الرابع عشر فبالعكس قد اجتهدت باحداث الاصلاحات المتنوعة وساعدت على نمو الآداب والصنائع والثروة وبالاختصار على نمو التمدن وتلك كانت الاسباب الحقيقية لنفوذها في اوربا الى درجة جعلتها ان تعتبر في القرن السابع عشر لدى الملوك بل لدى الشعوب ايضاً كنموذج للحكومات

وانهُ لكثيراً ما تعجب الناس من سرعة تقهقر وسقوط حكومة كهذه كانت ثابتة الاركان والدعائم وذات رونق وبهاء ومن

كونها ضعفت بهذا المقدار في القرن التالي وقل اعتبارها ووهنت حالها بعد ان فعلت ما فعلته في اوربا من الامور العظيمة والحال ان ذلك امر ثابت لا ريب فيه لان الحكومة الفرنساوية التي كانت مقداماً للتمدن الاورباوي في القرن السابع عشر اضمحلت واختفت اثار قوتها في القرن الثامن عشر وصارت الامة الفرنساوية تقود العالم الاورباوي الى النجاح والتقدم سائرةً امامهُ منفصلة عن حكومتها حتى ومقاومة اياها على الغالب

فهذا الامر يبرهن لنا عن خلل الحكومة المطلقة الذي لا يقوم وعن نتائجها السيئة . فانني اصرف النظر عن كل ما ارتكبتهُ حكومة لويس الرابع عشر من الخطاء مع انها ارتكبت خطاء جسيماً ولا اذكر حرب الوراثة السبانيولية ولا الغاء الخط الملوكي المعلن في مدينة نانت (المختص بالبروتستانت) ولا المصاريف الباهظة ولا اموراً اخرى كثيرة اجرتها وعادت عليها بالشؤم وشرّ العاقبة بل اثبت فضل الحكومة المذكورة واهليتها كما اوضحت عنها واقربانهُ ربما لم يوجد قط حكومة مطلقة نظيرها ارتقى منها عصرها وشعبها واعانت مثلها على تمدن بلادها خصوصاً وتمدن اوربا عموماً ومع ذلك كلهِ فلا ينكر ان عدم وجود مبداء اخر لتلك الحكومة غير مبدا التسلط المطلق وعدم اعتمادها على اساس غيرهِ هو السبب الوحيد لخسرعة

تقهقرها وسقوطها الذي استحقته . فان ما كان ينقص فرنسا في زمان
لويس الرابع عشر انما هو النظامات اي القوة السياسية القائمة بذاتها
التي تثبت لدى المقاومة ولها مفاعيل خصوصية مجردة وكانت
وقتئذٍ النظامات القديمة الفرنساوية التي بالكاد كانت تستحق هذه
التسمية قد تلاشت واندثرت واجتهد لويس الرابع عشر بابادة ما
بقي منها ولم يفكر بامر تاسيس نظامات جديدة عوضاً عنها لان ذلك
كان ما يعوقه عن التسلط المطلق فلم يكن يرضى به بل غاية اعتنائه
كانت بتنفيذ ارادة السلطة المركزية وتنجيز اعمالها فحكومة لويس
الرابع عشر كانت امراً عظيماً قوياً ساطعاً لكن بلا اصل متين فان
النظامات الحرة انما هي ضمانة لحكمة الحكومات ولاستمرارها ايضاً
ولا يدوم مذهب ما من المذاهب الحكمية الا بواسطة النظامات وحيث
تكون قد استمرت السلطة المطلقة لا بد من ان تكون اعتمدت على
نظامات حقيقية تارةً على تقسيم الهيئة الاجتماعية الى اسباطٍ منفصلة
بعضها عن بعض وطوراً على مذهب نظامي ديني واما في مدة حكم
لويس الرابع عشر فكانت الحكومة خالية من النظامات وكذلك
الحرية ولم يكن حينئذٍ في فرنسا ما يحمي الشعب من اعمال الحكومة
المخالفة للقانون ولا ما يحمي الحكومة نفسها من تقلبات الزمان
ولذلك شاهدت تلك الحكومة تقهقرها عياناً إذ ان لويس الرابع

عشر طعن في السن ووهنت قواهُ في اخر مدة حكمهِ وكذلك الحكومة المطلقة بتمتهافي سنة ١٧١٣ كان قد لحق الهرم بالملك كما لحق بالملك المحض ذاتهِ وشر ذلك كان عظيمًا لاسيما ان لويس الرابع عشر كان قد نسخ الاخلاق والنظامات السياسية معًا فلا اخلاق سياسية حيث لم يكن استقلال لان كل من يكون متقويًا في ذاتهِ يقدر على مساعدة الحكومة كما يقدر على مقاومتهـا واما في حالة الاستقلال والحرية فتختفي حدة المزاج وعنفهُ وامن الناس على حقوقهم يولّد بينهم شرف النفس

فها كم حقيقة الحالة التي خلفها لويس الرابع عشر لفرنسا وللسلطة الحكمية فقد ترك هيئةً اجتماعية نامية نموًا عظيمًا في الثروة والقوة والحركة العقلية العمومية وخلف لها حكومةً غير قابلة التقدم والاصلاح من اصلها بل من طبعها عدم الحركة والضعف وكان قد اعتراها التأخر والتقهقر الذي يقارن الاختلال في مدة حيوة مؤسسها نفسهِ . فتلك كانت الحالة التي وجدت عليها فرنسا في بداية القرن الثامن عشر والتي غيرت هيئة الاجيال التالية وصفاتها .

صفات القرن الثامن عشر الجوهرية

وانهُ لغني عن البيان ان الحادث الجوهري في القرن الثامن عشر والصفة المتغلبة فيهِ انما هي انطلاق الفكر البشري وحرية الفحص فقد سبق ووصف لكم ذاك الزمان الشديد خطيب حكيم وفيلسوف

فصيح في نفس هذا المنبر وبما ان الوقت الباقي لنا قصير المسافة فلا يمكنني الاسهاب عن احوال تلك الثورة الادبية العظيمة التي تمت حيثئذٍ على اني اريد قبل مفارقتكم ان انبه افكاركم على البعض من صفاتها التي قل من لاحظها .

فاول صفة تطرق ذهني وقد سبق مني تعيينها هي اضمحلال قوة الحكومة وتاثيرها بالتمام والكمال على نوعٍ ما في جاري القرن الثامن عشر وظهور فعل العقل البشري الذي كان عليهِ وحدهُ المعول في اعمال ذلك العصر فما خلا ما يختص بالعلاقات الخارجية في مدة وزارة الدوك دي شوازول وبعض الظروف التي طاوعت فيها الحكومة ميل عموم الافكار كحرب اميركا مثلاً لم تأْتِ الحكومة الفرنساوية بعملٍ ما كليًا في تلك المدة بل كانت عديمة الحركة خاملة ساقطة بالكلية وعوضًا عن حكومة لويس الرابع عشر التي كانت كثيرة المطامع تجد وتجتهد بكل الاعمال وتداخل بكل الامور وتكون متقدمة العمل في كل شي كانت لنا حكومة تجتهد كل الاجتهاد بان تمتنع عن العمل وتكون بمعزل عن الجميع نظرًا الى ما كانت تشعر بهِ من شدة ضعفها وعدم لياقتها واهليتها فانتقل الاقدام والطمع الى الشعب وصار الشعب بواسطة آرائهِ وحركتهِ العقلية يتداخل بكل الامور وامتلك وحدهُ السلطة الادبية التي هي السلطة الحقيقية ..

والصفة الثانية التي أُلاحظها في حالة العقل البشري في القرن الثامن عشر هي عمومية الفحص الحر . فالى ذلك التاريخ وعلى الخصوص في القرن السادس عشر كان الفحص الحر محصوراً في حدود ضيقة فلم يكن يجري استعماله الا في المسائل الدينية واحياناً في المسائل الدينية والسياسية معاً دون ان يتعرض اصحابه الى كل الاشيا واما في القرن الثامن عشر فبالعكس نرى حرية الفحص قد عمت كل الامور فالدين والسياسة والفلسفة المحضة والانسان والهيئة الاجتماعية والطبيعة الادبية والمادية كل هذه الامور صارت موضوعاً للدرس والشك ومجالاً للرأي وأُفسدت مبادي العلوم القديمة وعوّض عنها بمبادي علمية جديدة فكانت حركة الفحص الحر متجهة الى كل جهة وإن كانت صادرة عن محرك واحد .

وزيادةً على ذلك كان لتلك الحركة صفة غريبة ربما لم تصادف مرةً ثانية في تاريخ العالم وهي انها كانت نظرية محضة ومن قبل كان كل نظري مقروناً بالعمل كما جرى في كامل التحولات والانقلابات البشرية العظيمة ففي القرن السادس عشر ابتدأت الثورة الدينية بالتصورات الفكرية والمحاورات العقلية المحضة الا انها انتهت بالحوادث والوقائع الحقيقية ورؤساء الاحزاب العقلية تحولوا سريعاً الى رؤسا احزاب سياسية وتخللت حقائق الحيوة في تصورات العقل

وهكذا جرى ايضاً في ثورة انكلترا في القرن السابع عشر . واما في القرن الثامن عشر في فرنسا فكان دأب العقل البشري الفحص عن كل الامور ومعاناتها حتى الامور المتعلقة بذات مصالح المعيشة والتي من شانها ان تؤثر في الحوادث تاثيراً كبيراً سريعاً ومع ذلك كان محركو تلك المجادلات العظيمة يتجنبون كل عمل ويكتفون بالملاحظات النظرية المحضة وبالمحاورات العقلية وبقدح زناد الفكر دون ان يتداخلوا بالوقائع والحوادث اصلاً . ولم يوجد عصر انفصلت فيه سياسة الامور والحوادث الاجتماعية وتميزت بالكلية عن السياسة العقلية مثل ذلك الوقت فان انفراز النظام الروحي عن النظام الزمني لم يتم بالحقيقة في اوربا الا في القرن الثامن عشر اذ ربما كانت المرة الاولى التي نما فيها النظام العقلي مجرداً عن النظام الزمني وبالة من امر جسيم اثر تاثيراً مفرطاً عجيباً في مجرى الحوادث فانه اورث تصورات ذلك العصر صفة الطمع وعدم الاختبار الغريبين معاً اذ قط لم تجنح الفلسفة الى ان تسوس العالم حال كونها بمعزل عنه بمقدار ما جنحت اذ ذاك فكان لا بد من ان يأتي زمان فيه تباشر العمل وكان لا بد من ان تنتقل الحركة العقلية الى الحوادث الخارجية وبما انهما كانا منفصلين بالكلية كان من الضرورة ان تكون المصادمة بينهما شديدة قوية

فهل يوجد والحالة هذه محل للتعجب من احدى صفات حالة العقل البشري في تلك المدة اعني بها جراءته المفرطة فقبل ذلك التاريخ كان الانسان يعتبر بعض الامور ويوقرها وذلك كان يصده عن العمل ويؤخره عن استعمال حريته واما في القرن الثامن عشر فلم يعد يعتبر شيئاً ما كلياً بل كان يبغض الحالة الاجتماعية بتمامها كل البغض ويحتقرها وبالتالي كان لا بد له من ان يجنح طبعاً الى اصلاح كل الامور وتغيير كل الاحوال ويعتبر نفسه كمبدع فرأى ان النظامات والآراء والاخلاق والهيئة الاجتماعية والانسان نفسه يقتضي لهم تغيير وتولج الادراك البشري اتمام هذا المشروع فهل سبقت له كذا وقاحة من قبل ام هل خطر له امر كهذا

فتلك هي القوة التي وجدت بازاء فضلات حكومة لويس الرابع عشر في جاري القرن الثامن عشر فهل كان يحتمل الاّ تقع المصادمة بين هاتين القوتين غير المتساويتين بناء على ذلك قد حصل في فرنسا ما كان قد سبق وقوعه في انكلترا اعني محاربة حرية الفحص والملك المحض نعم ان الاختلافات كانت كبيرة كما ظهر ذلك من النتائج الاّ انه في باطن الامر كانت الحالة واحدة وتأويل الحادث النهائي واحداً ايضاً

وليس قصدي ان اسرد لكم هنا ايها السادة نتائج ذلك الحادث

التي لا تعد ولا تحصى لان وقت اجتماعاتنا هذه قد انصرم ويجب عليَّ ان اقتصر على ما تقدم فقط اروم قبل مفارقتكم ان انبهكم على امرٍ هو على مذهبي اهم الامور التي انكشفت لنا في تلك المناظر العظيمة واكثرها فائدةً وهو خطر التسلط المطلق وشره وخلله الذي لا يستطاع تقويمه ايًّا كان التسلط المذكور ومهما كان اسمه ومهما كانت غايته . فانكم قد شاهدتم هلاك حكومة لويس الرابع عشر من جرى هذا السبب وجده على نوعٍ ما فهكذا جرى ايضاً بالقوة التي خلفت تلك الحكومة اعني السلطة اي بقوة العقل البشري التي كانت مالكة زمام القرن الثامن عشر الحقيقي فانها هلكت مثلها لان العقل البشري امتلك ايضاً في نوبته سلطة مطلقة على نوعٍ ما ووثق بذاته ثقةً زائدة مفرطة نعم ان بادرته كانت عظيمة حميدة للغاية واني لو شئت استخلاص الحوادث وابداء رأيي وحكمي بهذا الخصوص لاسرعت بالقول ان القرن الثامن عشر يظهر كاعظم عصر في التاريخ واكثره فائدة واعمه نفعاً للجنس البشري الا انه لامر حقيقي لا ريب فيه ان العقل البشري اضلته السلطة المطلقة التي استولى عليها اذ ذاك وافسدته وانه تجاوز في احتقاره وبغضه للاشياء المقررة وللافكار القديمة وخالف القوانين وان ذلك قاده الى البغي والجور . فان البغي والجور اللذين مازجا ظفر العقل البشري في اخر القرن كما

يجب علينا اعلانهُ اتماماً على الخصوص نتيجة الضلال الذي اورثهُ
اياه عظم تسلطهِ واتساعهِ . فمن واجبات عصرنا هذا بل على ظني
انهُ سيحسب من مزاياهُ الخصوصية ان يعترف بان كل سلطة سواء
كانت روحية ام زمنية ملكية ام شعبية فلسفية ام وزيرية تحوى في
ذاتها خللاً طبيعياً وزللاً وافراطاً يستلزم تعيين حداً محدوداً لها
مهما كانت المصلحة التي من اجلها تستعمل تلك السلطة . وليس
الاحرية عموم الحقوق وعموم الصوالح وعموم الاراء وانطلاق جميع
هذه القوات والامر شرعاً بحرية وجودها كلها معاً ليس سواهُ مذهباً
من شانهِ قصر كل قوةٍ وشوكةٍ على حدودها القانونية ومنع تعديها
على غيرها وبالاختصار جعل فوائد حرية الفحص عائدة للجميع .
تلك هي ايها السادة النتيجة العظيمة والمثالة المفيدة القوية التي
اكتسبناها من المصادمة الواقعة في اخر القرن الثامن عشر بين
السلطة المطلقة الزمنية والسلطة المطلقة الفكرية او الروحية

خاتمة الكتاب

فهنذا قد وصلت الى الحد الذي عينتهُ فانكم تذكرون انني كنت
قد قصدت في بداية الامر ان اصف لكم عموم نموا التمدن الاورباوي
منذ سقوط السلطنة الرومانية الى ايامنا هذه فاومل انني قد تممت
المرام لاني قد سردت لكم اعظم واهم الحوادث التي كانت سبباً لنمو
تمدن الهيئة الاجتماعية المتاخرة وان كنت قد استعملت الاختصار

ولم اسند اقوالي الى البراهين والادلة . فارجو ان تسمحوا لي بكلمتين ايضاً فانني اعتنيت في بداية الامر بتحديد التمدن وماهيته وقد ظهر لي ان التمدن انما يقوم بامرين اساسيين نمو الهيئة الاجتماعية ونمو الانسان ذاته اعني النمو السياسي والاجتماعي من جهة والنمو الداخلي الادبي من جهة اخرى . وقد اقتصرت في هذه السنة على تاريخ الهيئة الاجتماعية ولم اتكلم عن نمو الانسان ذاتياً ولا اعتنيت بان اقص عليكم تاريخ الآراء ونمو العقل في الانسانية . فسأتم ذلك في السنة القادمة ان شاء الله متقصراً على فرنسا خصوصاً وسأدرس معكم تاريخ التمدن الفرنساوي مع التطويل وساجتهد بالبيان عن احوال الهيئة الاجتماعية والانسان ذاتياً في فرنسا وعن النظامات والآراء واعمال الفكر البشري على اختلاف انواعها لكيما يمكننا الوقوف على حقيقة نمو وطننا المجيد بالتمام والكمال لانهُ من الواجب علينا ان نحب الوطن حباً مفضلاً في ماضيهِ كما في مستقبلهِ

خاتمة المترجم

ان من يطلع على هذا الكتاب ويتبصر فيه ويقارن حالة اوربا الحاضرة باحوالها السابقة لا بد من ان يحمله هذا القياس على مقابلة الحالة الحاضرة بحالة الكمال الذي يتصوره في ذهنه . فيرى حينئذٍ نقصاً عظيماً وخللاً جسيماً (كما قاله العلامة كيزو في نفس الكتاب) وان التمدن في ممالك اوربا بقطع النظر عن التفاوت الكائن بين حكومةٍ وحكومة وامةٍ وامة لم يزل طفلاً صغيراً مع كل ما حدث من التقدم والنجاح والتمدن والفلاح بالنسبة الى قرون الخشونة وازمنة الضلال . واقتصر على برهان واحد فقط عما يختص بالحكومات اظنه واضحاً كافياً وهو انه على مقتضى المبادي التي تستخلص من كتب الفلاسفة عموماً وبحسب الذوق السليم (الذي يسميه المؤلف الملك الحارس للبشر) يجب ان تكون الحكومة كربّ العائلة كيف لا وهو المثال الطبيعي الذي أعطي للبشر وبالتالي يجب عليها مراعاة الشعب كافةً كمراعاة رب العائلة اعضاء عائلته اعني ليس التصرف بالعدل فقط مع الرعايا بل النظر اليهم ايضاً بعين الحب والتعطف والرحمة . فهل ياترى يوجد مثال لذلك بين حكومات اوروبا المتمدنة . لعمري اظن لا . وليس من حدي ان اجول في ميادين السياسة فضلاً عن ان هذه الخاتمة لا تحتمل اطالة الشرح في الموضوع

ولكني اكتفي بملاحظة جوهرية اختم بها الكلام دليلها واضح لدى الانام وهي أن الحكومة التي شابهت في التاريخ تلك الصورة المقدم ذكرها هي حكومة ابي بكر وعمر ابن الخطاب وباقي الصحابة كما تشهد بذلك اثار التاريخ وقبلها حكومة اخرى ايضاً التي ولئن كانت لا تسمى بحصر المعنى حكومة بل ادارة الاَّ ان مباديها ربما تصلح لان تكون اساساً لخير الحكومات السياسية وهي حكومة رسل المسيح وطرائق سياستهم للرعية . فيا العجب أَرانا بعد انقضاء تسعة عشر قرناً من الرسل وثلاثة عشر قرناً من الصحابة لم نزل متاخرين في مبادي السياسة والاحكام على نوعٍ ما ومن جملة وجوه عن اولئك السياسيين العظام الذين يقتصر مع ذلك علمهم المتسع في فنّ السياسة على كلمة واحدة * العدل *

فهرس

اصلاح الخطا

وجه	سطر	خطا	صوابه
٤١	٨	استشارة	استثارة
٤١	١٦	باشرنا	وباشرنا
٧٧	٨	الجيع	الجميع
٨٠	١٤	لأحد	لواحد
١١٠	١٣	رويدًا	ورويدًا
١٢٤	١	بجوارهِ	جوارهِ
١٦٦	٩	حتى انه	او انه
١٨١	١٧	سبل	سيل
١٨٤	٧	يضلح	يصلح
١٩٣	١٢	الاثم	الأثم
٢٠٢	٦	الوتية	الوثنية
٢١٠	١٢	وابيلاد	وابيلار
٢١١	١٨	وفي	في ا
٢١٩	٤	الوظا ف	الوظائف
٢٢٢	٤	توعًا	تنوعًا
٢٢٣	١٢	الاجتاح	الاجتماع
٢٢٧	١٠	خرحول	خرجوا
٢٥٧	٩	ومراعاة	وعلى مراعاة
٢٨٢	١٣	التي اكثرها تشغل	التي تعغل .
٢٨٧	٩	الارادة	الارادات
٢٨٧	١١	الارادة	الارآ

وجه	سطر	خطأ	صوابه
٢٩٣	١	بالعدل)	بالعدل
٣٠٥		المتوسط(بالحاشية)	المتوسطة
٣١٣	٣	كنوا	كنّوا
٣١٥	٩	وتجزمها	وتجزئها
٣١٧	٣	يسترق	يسترقّ
٣٢٢	١٨	والنظامات يوجب	والنظامات كان يوجب
٣٣٠	١٧	اصلاح ما	اصلاح امرما
٣٣١	١٤	الضروف	الظروف
٣٦٦	٤	بامور	بالامور
٣٧٠	١٧	الحوادث	الحادث
٣٨٨	١٤	وثوراة	وثورة
٣٩٤		تابع الاصلاح(بالحاشية)	في اليسوعيين
٣٩٥		في اليسوعيين (بالحاشية)	تابع الاصلاح
٣٩٩	١	المقالة الثانية عشرة	المقالة الثالثة عشرة
٤٣٣	١	كتقويا	متقويا
٤٣٤	٢	ومانت	وكانت
٤٤٤	٦	السابع	السابع عشر
٤٥٩	١٦	تجاوز في	تجاوز الحدود في